



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
الموضوع:



دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة -دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

إشراف الدكتور:
صرامة عبد الوحيد

من إعداد الطالبة:
أوريبي هيبية الله

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د زبير عياش	أستاذ تعليم عالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
د. عبد الوحيد صرامة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	مشرفا
د. عمر جنينة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	عضوا
د. شراف عقون	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي ميله	عضوا
د. يحيى دريس	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	عضوا
د. أسماء سفاري	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: { فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى
إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

«سورة طه: الآية 114»

قال رسول الله ﷺ: { مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى
الْجَنَّةِ }

رواه أبو داود والترمذي

الإهداء

إلى التي حملت في رحمها أرق هذا المولود العلمي... إلى التي علمتني أن الدنيا شهادة وأن

الحرف وحي وأن العلم عبادة... إليك أُمِّي... برا وإحسانا

إلى أبي حفظه الله... حبا واحتراما

إلى أبي الثاني خالي عبد السلام... حبا واعتزازا

إلى الذي احتضن هذا المنجز واتسع قلبه لتقصيري إلى الفؤاد وقرّة العين

زوجي وابنتي إحسان

إلى أختي وإخوتي وكل فرد من أفراد أسرتي... حبا وتقديرا

إلى كل أحبتي وكل من علمني حرفا

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى

التسليم

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الحمد والشكر لله واهب النعم الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور عبد الوحيد صرارمة المشرف العلمي

لهذه الأطروحة الذي لم ييخل علينا بتوجيهاته القيمة والذي تحمل عناء الإشراف على هذا العمل

كما يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشناء ووافر الامتنان للدكاترة الأفاضل الذين تكرموا بقبول مراجعة ومناقشة هذه

الأطروحة فجزاهم الله عني كل خير

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في بحثي هذا وفي مشواري العلمي وأخص

بالذكر زوجي الغالي على دعمه المتواصل

كما أتقدم بكثير من الشكر والعرفان إلى الدكتور عادل خالدي الذي كان خير معين فجزاه الله عنا كل خير

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة

فهرس المحتويات

الفهرس العام

الآية القرآنية

الإهداء

شكر وتقدير

V-IIV.....	فهرس المحتويات
XI-IX.....	فهرس الجداول
XIII-XII.....	فهرس الأشكال
XVI -XV.....	ملخص
أ- ز.....	مقدمة عامة
2.....	الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة السياحية، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي
3.....	المبحث الأول: الصناعة السياحية والمفاهيم المرتبطة بها
4.....	المطلب الأول: ماهية الصناعة السياحية وأنواعها
10.....	المطلب الثاني: خصائص الصناعة السياحية وآثارها
16.....	المطلب الثالث: أسس الصناعة السياحية ومعوقاتها
21.....	المبحث الثاني: التنمية المستدامة وإطارها المفاهيمي
22.....	المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة ومفهومها
34.....	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها
38.....	المطلب الثالث: السياحة من منظور التنمية المستدامة
47.....	المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة والصناعة السياحية
48.....	المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي وخصائصه
56.....	المطلب الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي، محدداته ومؤشرات قياسه
61.....	المطلب الثالث: الروابط بين التنوع الاقتصادي، التنمية والصناعة السياحية
68.....	خاتمة الفصل
70.....	الفصل الثاني: السياحة المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية
71.....	المبحث الأول: مؤشرات واتجاهات السياحة الدولية
72.....	المطلب الأول: المنظمات السياحية الدولية
74.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياحة الدولية
77.....	المطلب الثالث: واقع السياحة الدولية
89.....	المبحث الثاني: واقع السياحة العربية والعوامل المؤثرة فيها

90.....	المطلب الأول: المؤشرات السياحية في الدول العربية.
102.....	المطلب الثاني: الوضع البيئي في الدول العربية.
104.....	المطلب الثالث: نحو إستراتيجية عربية لتشجيع السياحة المستدامة.
113.....	المبحث الثالث: تقييم الوضعية الحالية لاستدامة الاقتصاديات العربية.
114.....	المطلب الأول: الوضع الراهن للاقتصاد العربي.
118.....	المطلب الثاني: الاقتصاديات العربية النفطية وخصائصها.
122.....	المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية.
129.....	خاتمة الفصل.
131.....	الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس، مصر.
132.....	المبحث الأول: التركيبة الهيكلية لاقتصاديات الجزائر، تونس ومصر.
133.....	المطلب الأول: الاقتصاد المصري وهيكلته.
144.....	المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي وهيكلته.
151.....	المطلب الثالث الاقتصاد الجزائري وهيكلته.
160.....	المبحث الثاني: سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس، مصر.
	المطلب الأول: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت
161.....	في (الجزائر، تونس ومصر).
175.....	المطلب الثاني: التنوع في الإيرادات الحكومية وفي العمالة في (الجزائر، تونس ومصر).
179.....	المطلب الثالث: التنوع في الصادرات والواردات (في الجزائر، تونس ومصر).
184.....	خاتمة الفصل.
	الفصل الرابع: الصناعة السياحية المستدامة وسياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس
186.....	مصر.
187.....	المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر، تونس، مصر.
188.....	المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر.
201.....	المطلب الثاني: المقومات السياحية في تونس.
209.....	المطلب الثالث: المقومات السياحية في مصر.
	المبحث الثاني: أداء القطاع السياحي في الجزائر، تونس، مصر في إطار مبادئ التنمية
223.....	المستدامة.
224.....	المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر.
230.....	المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر.
237.....	المطلب الثالث: الأداء البيئي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر.
252.....	المطلب الرابع: تقييم الوضع التنافسي للسياحة في الجزائر، تونس، مصر.

المبحث الثالث: آفاق الصناعة السياحية المستدامة لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر،

258.....	تونس ومصر
259.....	المطلب الأول: الإستراتيجية السياحية الجديدة في الجزائر آفاق 2025
274.....	المطلب الثاني: الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في تونس آفاق 2020
	المطلب الثالث: الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في مصر آفاق
284.....	2030
	المطلب الرابع: تقييم الاستراتيجيات في الجزائر، تونس ومصر (مقارنة الأهداف المخططة بالأهداف المحققة)
291.....	
296-295.....	خاتمة الفصل
306-298.....	خاتمة عامة
321-308.....	قائمة المراجع
335-323.....	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
45	مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	جدول رقم (1-1)
80	التوزيع الجغرافي لأعداد السياح الوافدين في العالم (2000-2020)	جدول رقم (1-2)
83	الإيرادات السياحية الدولية حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (2-2)
86	الوجهات السياحية الأولى من حيث عدد السياح سنة 2015	جدول رقم (3-2)
87	الوجهات السياحية الأولى من حيث الإيرادات السياحية سنة 2015	جدول رقم (4-2)
92	توزيع الدول العربية ودول المقارنة وفقا لتصنيف منظمة السياحة العالمية	جدول رقم (5-2)
92	السياحة الوافدة والحصة للسوقية للدول العربية سنة 2015	جدول رقم (6-2)
95	الإيرادات السياحية للدول العربية سنة (2014-2015)	جدول رقم (7-2)
96	السياحة العربية البنينة (عدد السياح بالآلاف) خلال 1995 - 2005	جدول رقم (8-2)
99	وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة (2007-2013)	جدول رقم (9-2)
121	ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط لسنة 2015	جدول رقم (10-2)
134	تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري خلال الفترة (2013-2016)	جدول رقم (1-3)
136	أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المصري	جدول رقم (2-3)
145	تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي خلال الفترة (2013-2016)	جدول رقم (3-3)
152	تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2016)	جدول رقم (4-3)
162	نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (5-3)
164	مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (6-3)
165	معدل نمو مؤشر هيرفندال هيرشمان ومعدل نمو أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (7-3)
166	نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (8-3)
167	مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" للناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (9-3)
168	نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (10-3)
169	مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" للناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (11-3)
171	تطور توجهات المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة	جدول رقم (12-3)

	(2011-2016)	
172	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)	جدول رقم (3-13)
173	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع في تونس خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-14)
173	مؤشر هيرفندال-هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في تونس خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-15)
174	نسب المشاريع الاستثمارية المنفذة في مصر خلال الفترة (2012-2016) حسب القطاعات الاقتصادية	جدول رقم (3-16)
175	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمشاريع الاستثمارية المنفذة في مصر خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-17)
176	التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في (الجزائر، تونس، مصر) خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-18)
177	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للإيرادات الحكومية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-19)
178	نسبة قوة العمل حسب القطاع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (3-20)
178	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للعمالة في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (3-21)
180	مؤشر تركيز وتنوع الصادرات في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (3-22)
182	مؤشر تركيز وتنوع الواردات في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016)	جدول رقم (3-23)
183	المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2012-2016)	جدول رقم (3-24)
194	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-1)
197	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-2)
198	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال الفترة (2013-2016)	جدول رقم (4-3)
199	تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-4)
200	التدفقات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (4-5)
203	المناطق السياحية في تونس	جدول رقم (4-6)
205	تطور عدد الأسرة في الفنادق التونسية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-7)
205	تطور عدد الفنادق في تونس خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-8)
206	الليالي السياحية في تونس حسب الجنسية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-9)
208	السياحة الوافدة إلى تونس خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (4-10)
215	الطاقة الفندقية الإجمالية في مصر حسب عدد الأسرة خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-11)
217	توزيع الطاقة الفندقية في مصر حسب الدرجة السياحية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-12)

219	عدد الليالي السياحية في مصر خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-13)
219	عدد الليالي السياحية في مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-14)
221	تطور عدد السياح الوافدون إلى مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-15)
224	الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (4-16)
227	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (4-17)
229	الميزان السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)	جدول رقم (4-18)
232	تطور عدد العمال في القطاع السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2011-2017)	جدول رقم (4-19)
235	تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	جدول رقم (4-20)
254	ترتيب الجزائر، تونس ومصر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة (2009-2013)	جدول رقم (4-21)
255	مكانة الجزائر، تونس ومصر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015	جدول رقم (4-22)
256	الجزائر، تونس ومصر ضمن المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر لسنة 2015	جدول رقم (4-23)
269	خطة الأعمال بالأرقام للمرحلة (2007-2015)	جدول رقم (4-24)
270	الفنادق والأقطاب السياحية بامتياز قيد الانجاز	جدول رقم (4-25)
271	وضعية المشاريع السياحية في نهاية 2015	جدول رقم (4-26)
282	الهدف الأول من الإستراتيجية السياحية التونسية	جدول رقم (4-27)
283	الهدف الثاني من الإستراتيجية السياحية التونسية	جدول رقم (4-28)
283	الهدف الثالث من الإستراتيجية السياحية التونسية	جدول رقم (4-29)
284	الهدف الرابع من الإستراتيجية السياحية التونسية	جدول رقم (4-30)
290	الأهداف الكمية للخطة الإستراتيجية للفترة (2016/2017)	جدول رقم (4-31)
291	مقارنة عدد السياح المخطط والمستهدف للجزائر، تونس ومصر سنة 2015	جدول رقم (4-32)
293	مقارنة عدد الليالي السياحية المخططة والمستهدفة للجزائر، تونس ومصر سنة 2015	جدول رقم (4-33)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
36	أبعاد التنمية المستدامة	شكل رقم (1-1)
65	سلسلة قيمة السياحة ومختلف الروابط	شكل رقم (2-1)
80	نصيب المجموعات الجغرافية من السياحة الدولية بين سنتي 2011 و2016	شكل رقم (1-2)
81	السياحة الدولية الوافدة سنة (2010-2016)	شكل رقم (2-2)
84	الإيرادات السياحية الدولية حسب المجموعات الجغرافية (2010 مقابل 2016)	شكل رقم (3-2)
86	الوجهات السياحية الأولى من حيث عدد السياح سنة 2015	شكل رقم (4-2)
87	الوجهات السياحية الأولى من حيث الإيرادات السياحية سنة 2015	شكل رقم (5-2)
106	طبيعة الإستراتيجية العربية للسياحة البيئية	شكل رقم (6-2)
107	عناصر الإستراتيجية العربية للسياحة البيئية	شكل رقم (7-2)
123	مجالات الاستثمار خارج المحروقات	شكل رقم (8-2)
138	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي لمصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (1-3)
139	نسبة مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (2-3)
143	نسبة مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (3-3)
147	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-3)
148	نسبة مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (5-3)
149	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (6-3)
154	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (7-3)
157	مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (8-3)
159	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (9-3)
162	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)	شكل رقم (10-3)
165	معدل نمو مؤشر ومعدل نمو أسعار النفط في الجزائر	شكل رقم (11-3)
167	الناتج المحلي الإجمالي في تونس بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)	شكل رقم (12-3)
169	الناتج المحلي الإجمالي في مصر بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)	شكل رقم (13-3)

170	مؤشر هيرفندال-هيرشمان H-H للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016)	شكل رقم (3-14)
196	التوزيع النسبي للفنادق الجزائرية حسب الطبيعة القانونية سنة 2015	شكل رقم (4-1)
200	تطور الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	شكل رقم (4-2)
207	توزيع نسبة الليالي السياحية حسب الجنسية في تونس سنة 2015	شكل رقم (4-3)
208	تطور عدد السياح الوافدون إلى تونس خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-4)
218	توزيع عدد الفنادق حسب الدرجات السياحية في مصر لسنة 2015	شكل رقم (4-5)
220	عدد الليالي السياحية في مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2015)	شكل رقم (4-6)
221	السياحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-7)
225	الإيرادات السياحية للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-8)
227	نسب مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-9)
229	الميزان السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)	شكل رقم (4-10)
233	تطور العمالة الإجمالية في القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2011-2017)	شكل رقم (4-11)
236	تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)	شكل رقم (4-12)
253	مكونات مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015	شكل رقم (4-13)
265	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.	شكل رقم (4-14)
267	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	شكل رقم (4-15)
271	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر سنة 2015	شكل رقم (4-16)
290	التوزيع النسبي للاستثمارات السياحية الكلية خلال الفترة 2016/2017	شكل رقم (4-17)
292	نسبة انجاز الأهداف المخططة للسياحة الوافدة في الجزائر، تونس ومصر	شكل رقم (4-18)

المُلخَص

ملخص:

تهدف عملية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، هذه القاعدة تكون قادرة على التكيف مع متطلبات التنمية، وللقطاع السياحي عموماً قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية (بسبب امتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني) وتسهم في قيام العديد من الصناعات الثانوية والجانبية التي تتصل بأكثر من مائة وخمسين صناعة مختلفة. وبناء على ذلك فإن آثار السياحة تمتد إلى القطاعات الأخرى، وبذلك تكون محركاً قوياً للاقتصاد وبديلاً استراتيجياً لتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي.

وعليه سنقوم بدراسة للواقع الاقتصادي للدول محل الدراسة (الجزائر، تونس ومصر) والتركيبية الهيكلية المكونة لها ومختلف الموارد الاقتصادية التي تحتوي عليها كل دولة، للتعرف على الميزة النسبية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى رصد أهم نقاط القوة والضعف لديها، ومنها يمكننا معرفة مختلف مجالات التنوع الاقتصادي الممكنة في كل دولة، واستنتاج أكثر الاقتصاديات تنوعاً من بين الدول المدروسة من خلال أحد المؤشرات المعروفة لقياس درجة التنوع والذي يعرف بمؤشر "هيرفندال-هيرشمان"، حيث أثبتت الدراسة غياب إستراتيجية واضحة للتنوع الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس ومصر بالإضافة إلى تذبذب في المؤشرات السياحية على الرغم مما تتمتع به هذه الدول من خصائص وموارد اقتصادية تمكنها من تنوع مداخيلها والخروج من مصادر الدخل الوحيد والاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، القطاع السياحي، التنمية المستدامة.

Résumé:

Le processus de développement économique basé sur la diversification a pour but de transformer les structures de l'économie afin de lui donner une base solide capable de créer d'autres processus et un nombre important d'activité. Cette base économique doit être en mesure de répondre aux exigences du développement économique en général et du secteur touristique en particulier. car ce dernier à une grande capacité de création de richesse et d'activités productives. Le tourisme joue un grand rôle dans le développement économique de beaucoup d'autres secteurs dont ils ont un lien direct ou indirect et qui dépassent les cents cinquante activités, à titre d'exemple. Le tourisme joue un rôle très important dans l'économie nationale et en est un puissant moteur. C'est une alternative réelle et stratégique pour la diversification de l'économie nationale.

Cette étude consiste, aussi, à analyser et comparer les caractéristiques et les structures économiques, de l'Algérie, de la Tunisie et de l'Égypte. Elle mesure leurs forces, leurs faiblesses, leurs avantages et leurs inconvénients se référant à l'indice de "Herfindahl – Hirschman". Ces trois pays montrent, tout de même, qu'ils possèdent de grandes potentialités et d'énormes ressources dans ce secteur qui leur permet de diversifier leur économie.

Néanmoins, par manque flagrant de stratégie économique, ces trois pays n'arrivent toujours pas à diversifier leur économie ni de sortir de la dépendance excessive d'un seul secteur économique

Mots clés : diversifications économique, secteur du tourisme, développement durable

Abstract:

The development process, through the adoption of economic diversification, aims to transform the structure of the economy leading to the formation of a solid economic base. This rule is capable of adapting to the requirements of development. The tourism sector is generally capable of creating a series of productive processes and activities (and indirect to the most branches and sectors of the national economy) and contribute to the establishment of many secondary and lateral industries that relate to more than one hundred and fifty different industries. Consequently, the effects of tourism extend to other sectors, thus creating a strong engine for the economy and a strategic alternative to real economic diversification.

We will study the economic realities of the countries studied (Algeria, Tunisia and Egypt), its structural structure and the various economic resources contained in each country, to identify the comparative advantage of each economic sector in addition to monitoring the most important strengths and weaknesses. Economic diversification in each country, and the conclusion of the most diverse economies of the studied countries through one of the indicators known to measure the degree of diversity, known as the index "**Herfindahl - Hirschman**," where the study proved the absence of a clear strategy for economic diversification in each of the island Tunisia and Egypt, as well as fluctuations in tourism indicators, despite their economic characteristics and resources, which enable them to diversify their income and exit from the only sources of income and excessive dependence on one economic sector.

Keywords: Economic diversification, Tourism sector, Sustainable development.

المقدمة العامة

اكتسبت السياحة أهمية متزايدة و طابعا اقتصاديا، فصارت من أهم وأكبر الصناعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى درجة أنها صارت تسمى بالمحرك الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا وتطورا نظرا للدور الهام والبارز الذي تؤديه في نمو معظم اقتصاديات دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات لارتباطها بعملية التنمية ارتباطا وثيقا، كما تعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول كالبطالة التي تساهم في التخفيف من حدتها بخلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن وتوفير التسهيلات الأساسية للسائحين والمواطنين على حد سواء، بمعنى آخر يترتب على السياحة مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي.

يعتبر القطاع السياحي من أهم البدائل الإستراتيجية التي تساهم في دفع عجلة التنمية من خلال ما توفره من رؤوس أموال، إذ تشكل موردا هاما وقطاعا إستراتيجيا فعالا لا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الباطنية الأخرى إضافة إلى آثاره الإيجابية وعلاقاته التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يشكل دعما للنمو ومصدرا لخلق تنوع اقتصادي ومداخل مستدامة لاقتصاديات الدول على حد سواء.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، ومحاولات إلقاء الضوء على مختلف المشكلات والأضرار التي تصيب الموارد البيئية الطبيعية والاصطناعية والاجتماعية، نجد بأن هذا الاهتمام يصب في ما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يمكن اعتباره كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي يقصد به إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنوية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع السياحي، فقد قامت العديد الدول العربية من بينها (تونس، مصر والجزائر) -الدول محل الدراسة- بالاهتمام بهذا القطاع من خلال إعداد استراتيجيات وطنية متوسطة وطويلة الأجل لتنمية وترقية قطاعها السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في إطار مبادئ التنمية المستدامة.

➤ طرح الإشكالية:

الجزائر على غرار بقية الدول العربية وكغيرها من الدول النفطية حققت أرباحا كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق النفطية، إلا أن هذه العوائد النفطية لم توظف بالشكل الجيد

الذي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك بسبب غياب إستراتيجية تنويع واضحة لاستغلال هذه العوائد، وضعف أداءها خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاع السياحي لديها الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بمثيلاتها من الدول المجاورة، أما مصر وتونس ورغم الأحداث السياسية الأخيرة والتي أثرت على المردود الاقتصادي عامة والسياحي خاصة إلا أن قطاعهما السياحي يبقى في المقدمة مقارنة بالجزائر.

من خلال ما سبق نتبين لنا إشكالية البحث والتي يمكن طرحها في التساؤل الرئيسي التالي:
هل يمكن اعتبار القطاع السياحي الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر، تونس ومصر؟

من هذا المنحى، وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية البحث التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب التي تدفع بالاهتمام بالتنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر؟
 - ما علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة وبالصناعة السياحية؟
 - ما هو واقع القطاع الاقتصادي عامة والقطاع السياحي خاصة في الجزائر، تونس ومصر؟
 - كيف يمكن للصناعة السياحية أن تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر، تونس ومصر؟
 - ما مدى تطبيق الجزائر، تونس ومصر، للتنويع الاقتصادي في إطار أبعاد التنمية المستدامة؟
 - ما هي معالم إستراتيجية ترقية القطاع السياحي المستدام في الجزائر، تونس ومصر؟
- **فرضيات البحث:**

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تم صياغة

الفرضيات التالية:

- تشكل الصناعة السياحية مدخلا مهما وقطاعا مكملا للقطاعات الأخرى نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية اقتصاديات مختلف دول العالم ولما تحققه من عوائد معتبرة؛ كما تشكل السياحة المستدامة هدفا إستراتيجيا وضرورة ملحة تسعى مختلف الدول لتحقيقها.
- يمكن للتنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية أن يحدّ من التقلبات والأزمات الاقتصادية للدول محل الدراسة وزيادة أداء نشاطها الفعلي في إطار مستدام بدرجة كبيرة.
- تختلف معالم إستراتيجية ترقية القطاع السياحي المستدام باختلاف النظم الاقتصادية في الجزائر، تونس ومصر حيث تتسم هذه الإستراتيجية في بعض منها بالبعد عن المستوى المطلوب، تتصف بالحركية ومواكبة التغيرات الجديدة في بيئة تنافسية تقتضي التجديد في دول أخرى.

➤ أهمية البحث:

تتبنى أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تناوله، من خلال وعي الدول العربية لدور تنويع اقتصادها وتفعيل قطاعها السياحي وهذا لتحقيق تنمية المستدامة؛ كما تتبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- إبراز الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه التنويع الاقتصادي من خلال صناعة السياحة الذي يمكن أن يكون مدخلا مناسباً لخلق التنمية وتحقيق استدامتها.
- مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات وهذا لتفعيل الكفاءة الاستخدامية لهذا المورد المتاح.
- تحسيس الجهات المعنية والفاعلة بأهمية التنويع الاقتصادي في تفعيل التنمية المستدامة.
- إبراز الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع البحث محل الدراسة وإرساء أفق نظري تطبيقي يستمد كياناً من واقع الاقتصاد الجزائري وواقع قطاعها السياحي.

➤ دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

- لعل من أبرز وأهم الدوافع التي حفزتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:
- محاولة توظيف وإثراء بعض القناعات العلمية والنظرية.
- قلة الأدبيات والأبحاث والدراسات - خاصة باللغة العربية - والتي تعطي هذا الموضوع نصيبه من الاهتمام.
- الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات، حيث يساهم التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية للخروج من دائرة الدخل الأحادي وتحقيق دخل مستدام ومتنوع.
- قلة اهتمام الأطراف المعنية بجوانب التنويع الاقتصادي والسياحة في الجزائر وضعف اعتمادهم عليها كمورد استراتيجي.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

➤ أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية الصناعة السياحية والتنويع الاقتصادي، وإلى بيان علاقة التنويع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى إيصال المشاركين إلى فهم المخاطر المتعلقة بالاقتصاديات التي تهيمن عليها الموارد الطبيعية المحدودة، وإلى شرح آليات رسم سياسات التنويع في إطار الخطط الاقتصادية، كما يهدف إلى بيان آليات قياس التنويع الاقتصادي، وإلى شرح بعض السياسات والتجارب العربية الرائدة في مجال إحداث التنويع، وإلى بيان مقومات نجاح سياسات التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية وإلى بيان كيفية الاستفادة من هذه التجارب في صياغة وتطوير سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر.

- ونستهدف من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي تحقيق أهداف رئيسية من بينها:
- نشر المفاهيم الأساسية والمستحدثة للتنوع الاقتصادي والسياحة والتنمية المستدامة.
 - تحديد طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي ومختلف أبعاد التنمية المستدامة من جهة، وبين السياحة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.
 - تحديد أهم استراتيجيات ترقية القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر، للوصول إلى تنمية مستدامة.
 - إبراز دور التنمية المستدامة ضمن منظور جديد، يتمثل في السياحة المستدامة.

➤ إطار البحث:

يعتبر ميدان هذه الدراسة واسعاً وشاسعاً، لذلك ارتأينا أن نركز الضوء على إحدى الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة، ألا وهو التنوع الاقتصادي من خلال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر تونس ومصر، من خلال دورها في ضبط العديد من الممارسات الجائرة في حق النظام الايكولوجي.

أ - الإطار الزمني: حدد المجال الزمني لهذه الدراسة خلال الفترة (2010-2016) وهذا للأسباب التالية:

- الظروف السياسية التي تمر بها الدول العربية عامة وخاصة الدول محل الدراسة (تونس ومصر) جراء الحراك السياسي ومالها من تداعيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية لهاته الدول؛
 - الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر جراء الأزمة النفطية سنة 2014 ومالها من انعكاسات على السياسات الكلية للدولة؛
 - تتبّع مراحل تطور المتغيرات الاقتصادية للاقتصاديات محل الدراسة لتحليل أهم المحطات التي نجحت وأخفقت فيها السياسات الاقتصادية والقرارات المتخذة من قبل أصحاب القرار وكذا للتقييم الجيد والمعمق حول جميع هذه المتغيرات الاقتصادية؛
- أ - الإطار المكاني: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد التونسي والاقتصاد المصري.

➤ منهج البحث

من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده، كما تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع، متخذين الجزائر، تونس ومصر نموذجاً لذلك.

➤ الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية سواء في موضوع دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجيات ترفيتها، أو في موضوع التنوع الاقتصادي وكيفية التخلص من مصادر الدخل الوحيد، وفيما يلي أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

✓ دراسة صادق هادي ، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في

الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012،

دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2013/2014: ركزت هذه الدراسة

على أن سياسة التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية تعتبر سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وخاصة الجزائر التي بذلت جهود كبيرة في هذا الإطار من خلال تسخير اعتمادا مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلى مقارنة الجهود والنتائج المحققة في الاقتصاد الجزائري مع تلك المحقق في الاقتصادي النرويجي الذي يعتبر نموذجا للاقتصاديات النفطية المتنوعة.

✓ دراسة عشي صليحة، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس

والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010-

2011: سلطت هذه الدراسة الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر، تونس والمغرب، كما أوضحت الدراسة مدى مساهمة الإمكانيات السياحية في تنمية قطاع السياحة، سيما المقومات الطبيعية والتاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الدول إذا ما استغلت بكيفية مدروسة، وبالنسبة للدول التي شملتها الدراسة قد تفتنت تونس والمغرب إلى أهمية هذه المقومات، وانعكاساتها الإيجابية على تنمية القطاع السياحي واستغلالهما للكم الهائل والمتنوع من إمكانياتهما السياحية المتاحة لتطوير هذا القطاع، وتنوع منتجاته بما يتماشى ومتطلبات السوق السياحية، وبالتالي فرضت نفسها في المنطقة العربية وفي سوق السياحة العالمي وفي الجانب الآخر من المعادلة فإن المقومات التي تتوفر عليها الجزائر هي على قدر من الأهمية من حيث كميتها وتنوعها، إلا أنها كانت محل إهمال متعمد، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بهذا الموروث الطبيعي والتاريخي والحضاري، والمحافظة عليه وصيانته من التدهور بل والزوال.

✓ مداخلة بربيش السعيد، شابي حليلة، دور التنوع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية

في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة ، في الملتقى الدولي حول إستراتيجية

الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي

15-16 نوفمبر 2011: جل ما جاء في هذه الدراسة هو أن القطاع السياحي من أهم

القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمد

المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، حيث وجدت الكثير من الدول في هذا القطاع بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها والابتعاد عن مصادر الثروة الناضبة، فهو الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة فضلا عن دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ✓ دراسة عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر،

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010: تلخصت الدراسة في إبراز الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما يعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية وجلّ ما جاء في هذه الدراسة هو تحليل واقع السياحة الوطنية من خلال مخططات التنمية حتى سنة 2025 وتوصل إلى تقييم الوضعية السياحية الوطنية بعد مقارنتها مع وضعية السياحة في كل من مصر وتونس تتمثل في اقتراح جملة من الإجراءات التي تدفع بالتنمية السياحية الوطنية بشكل عام.

من خلال التطرق للدراسات السابقة والتي تصب جميعها في موضوع التنويع الاقتصادي والسياحة خاصة في الجزائر تقوم دراستنا على محاولة ربط موضوع السياحة المستدامة بموضوع حيوي وهو التنويع الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة لكل دولة تسعى إلى بناء قطاع اقتصادي صلب قادر على مواجهة الأزمات العالمية المتتالية وخاصة الدول التي يقوم اقتصادها على مصدر دخل وحيد، وبما أن القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاديات الدول لما له من علاقات تشابكية مع باقي القطاعات المختلفة حاولنا إثبات دوره في تحقيق تنويع اقتصادي للدول محل الدراسة في إطار مبادئ التنمية المستدامة، باستخدام أحد المؤشرات المعروفة لقياس درجة التنويع الاقتصادي للدول ألا وهو مؤشر "هيرفندال-هيرشمان".

➤ صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهت الدراسة ما يلي:

- ✓ قلة الإحصائيات لبعض المؤشرات السياحية مع وجود تضارب في بعض الإحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر الرسمية الوطنية والدولية مثل وزارة السياحة، الديوان الوطني للإحصائيات، ومنظمات السياحة الدولية.
- ✓ المؤشرات السياحة المتوفرة تكون إجمالية وغير مفصلة مما يعيق عملية التحليل والتفسير.
- ✓ نقص الأدبيات والمراجع بالعربية التي تخص موضوع التنويع الاقتصادي.

➤ هيكل البحث:

للتعامل مع مشكلة البحث وفق التصور السابق تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، ينطوي بعضها على الجانب النظري والآخر على الجانب التطبيقي، حيث يتناول **الفصل الأول** مدخل مفاهيمي للصناعة

السياحية، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، ويعد بمثابة مدخل نظري للدراسة ويحتوي على ثلاثة مباحث أساسية، يستعرض المبحث الأول لمفهوم الصناعة السياحية وأهميتها، ويستعرض المبحث الثاني التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها، في حين يناقش المبحث الثالث من هذا الفصل التنويع الاقتصادي وعلاقته بالصناعة السياحية وبالتنمية المستدامة.

أما **الفصل الثاني** فيتناول عرضاً للسياحة المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية ويحتوي كذلك على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مؤشرات واتجاهات السياحة الدولية، ويتعرض المبحث الثاني لواقع السياحة العربية والعوامل المؤثرة فيها، في حين يتطرق المبحث الثالث لتقييم الوضعية الحالية لاستدامة الاقتصاديات العربية.

بينما يستعرض **الفصل الثالث** للهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر وذلك من خلال مبحثين مباحث، يعرض أولها التركيبية الهيكلية لاقتصاديات الجزائر، تونس ومصر، ويتطرق المبحث الثاني لعرض وتحليل لأهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر.

في حين يعرض **الفصل الرابع والأخير** الصناعة السياحية المستدامة وسياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر، معالجاً من خلال ثلاث مباحث ك ذلك، يتناول المبحث الأول المقومات السياحية في الجزائر، تونس ومصر، أما المبحث الثاني فيستعرض أداء القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر في ظل مبادئ التنمية المستدامة، أخيراً المبحث الثالث الذي يوضح آفاق الصناعة السياحية المستدامة لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر، تونس ومصر.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

تعتبر الصناعة السياحة أحد البدائل الاقتصادية التي لها من الأهمية ما يجعلها تشكل موردا هاما وقطاعا استراتيجيا فعالا لا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الباطنية الأخرى، إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية للبلد، حيث أن توفر إمكانات ومقومات سياحية طبيعية وتراثية ومن ثم استغلال هذه الموارد والمقومات والإمكانات يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي دورها في الاقتصاد على أتم وجه، بالإضافة إلى تأهيل المقومات السياحية الذي ينعكس إيجابا على استدامة السياحة وبالتالي استدامة الاقتصاد بتنوع قاعدته.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، ومحاولات إلقاء الضوء على مختلف المشكلات والأضرار التي تصيب الموارد البيئية الطبيعية والاصطناعية والاجتماعية، نجد أن هذا الاهتمام يصب في ما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يمكن اعتباره كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي يقصد به إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنوية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفو، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

مما سبق يمكن تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصناعة السياحية والمفاهيم المرتبطة بها

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وإطارها المفاهيمي

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة وبالصناعة السياحية.

المبحث الأول: الصناعة السياحية والمفاهيم المرتبطة بها

الصناعة السياحية أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم، وتقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها، الأمر الذي جعلها تمثل مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب، وتستفيد منه مختلف الأنشطة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الفنية أو غيرها من الأنشطة الإنسانية.

وعلى الرغم من التقلبات السائدة في الاقتصاد العالمي والأحداث التي تزعزع الاستقرار وأخرها الحراك السياسي في الكثير من الدول، أظهرت السياحة مرونة إيجابية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

سوف يتم معالجة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الصناعة السياحية وأنواعها

المطلب الثاني: خصائص الصناعة السياحية وآثارها

المطلب الثالث: أسس الصناعة السياحية ومعوقاتهما

المطلب الأول: ماهية الصناعة السياحة وأنواعها

اختلف الباحثون في تعريف ظاهرة السياحة المعاصرة، نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها كل باحث، فبعضهم ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، والبعض يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو يرونها عاملا من عوامل العلاقات الإنسانية أو الثقافية، إلى غير ذلك من المحاور المتنوعة، وقد بدأت تتبلور الأفكار في تحديد مفهوم ظاهرة السياحة التي أصبحت من القطاعات التنافسية التي تسعى الكثير من الدول لتعظيم استفادتها من هذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

أولا: ماهية الصناعة السياحية:

1 تعريف السياحة والسائح:

1 1 تعريف السياحة:

أول تعريف محدد للسياحة كان عام 1905 من طرف العالم الألماني " جويير فريدير " فعرفها بأنها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرتها تقدم وسائل النقل"⁽¹⁾.
وهذا التعريف يؤكد على ما يلي: ⁽²⁾

- البعد الاجتماعي الناتج من زيادة في أوقات الفراغ وحاجة إلى الراحة والمتعة، والتخفيف من ضغوط الحياة ومتاعب العمل.
- أهمية التطور التكنولوجي ودوره الهام في تطوير الاتصالات والمواصلات.
- أهمية السياحة ودورها الفاعل في توطيد العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الشعوب.

وتعرفها مدرسة الفكر السياحي السويسرية من خلال تعريف الخبيران "Kraft & Hunziker"

بأنها: "مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة للسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور."⁽³⁾

وعرفها "Robert Lanquar" على أنها: "عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة."⁽⁴⁾

تبرز التعريفات السابقة الحقائق التالية:

- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.

¹ - محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 73.

² - المرجع نفسه، ص 73.

³ - Lozato Giotart Jean Pierre، Géographie du tourisme، Pearson éducation، France، 2003، p21.

⁴ - Lanquar Robert، L'économie du tourisme، série que sais-je? Puf، paris، france، 1994، p 11.

- تضمن السياحة السفر والإقامة والأنشطة المترتبة عليها بشكل مؤقت.
- تتضمن السياحة زيارة الفرد لغير غرض الإقامة الدائمة أو العمل.

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما سنة 1963 كما يلي: "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن اثنا عشر شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان يتمثلان في السياحة الداخلية والخارجية"⁽¹⁾

وتعرف أيضا على أنها: "عملية الانتقال من مكان إلى آخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق متعة نفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الروتين والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة"⁽²⁾.

عرفها شوليرن شرانتھوفن " **Chratenhofen** " بأنها: "التفاعلات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وصول زوار إلى إقليم أو دولة بعيدا عن موطنهم الأصلي والتي توفر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجياتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم."⁽³⁾

ويعرفها الأستاذ " **Wilter Huinwiker** " رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين أن السياحة: "هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على السفر وعلى الإقامة المؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هـ ذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يجرّ ربحا لهذا الأجنبي."⁽⁴⁾

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فعرفت السياحة: "بأنها صناعة تعتمد على حركة السكان الكثر من حركة البضائع."⁽⁵⁾

وبالنظر إلى الأبحاث والدراسات التي عالجت ظاهرة السياحة خلال العقود الثلاثة الأولى من

القرن العشرين نجد أنها وضعت أساسين لا بد منهما للسياحة هما: ⁽⁶⁾

- أن تكون إقامة السائح في الأقاليم أو الدول التي يسافر إليها مؤقتة نقل عن عام.
- أن يكون إنفاق السائح من أموال لم يكتسبها من تلك الأقاليم أو الدول التي جاء إليها بغرض السياحة.

وحتى يمكن الوصول إلى تعريف عام وشامل للظاهرة سنورد تعريف علمي ورد في قاموس (Petit Robert): "السياحة عبارة عن مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح وإقامتهم خارج سكنهم اليومي وهي تتمثل في الأعمال والأدوات التي تتعلق بإقامة السياح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية، فالسياحة إذا تشمل عدة عناصر منها (وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم والملاهي، والمقاهي،

1 - محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 61.

2 - زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2008، ص 12

3 - محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 74.

4 - Wilter Huinwiker, **Le tourisme caractéristiques principales**, AIEST éditions Gurten, Berne, 1972.

5 - نعيم الظاهر وسراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 30.

6 - محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 75.

والحدائق وغيرها)، فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظرا لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها".⁽¹⁾

1 2 تعريف السائح:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية الاقتصادية السائح بأنه "شخص ينتقل لمدة لا تقل عن 24 ساعة إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه المعتاد".
وفي سنة 1963 عرفت الأمم المتحدة السائح بأنه: "الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه ويقوم بها لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد فيه البلد الأجنبي موطناً له"

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد اعتمدت المفاهيم التالية لكل من:⁽²⁾

- **السياحة:** وتشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه، أو أعمال، أو أي أغراض أخرى لا تدر عائدا في المنطقة التي يزورونها.
- **الزائر:** هو كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه، ولا يمارس فيها مهنة مأجورة، وهنا يتم التمييز بين:

- **السياح:** الزوار الذين يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه، وتتلخص دوافع الزيارة في الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بزيارة الأقارب وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية .
- **المتنزهون:** وهم زوار لا تتعدى مدة إقامتهم 24 ساعة.

2 - مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري ومادي:⁽³⁾

- أ - **المقومات الطبيعية:** وتشمل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية...، أي كل المظاهر الطبيعية التي تجلب السياح.
- ب **المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالأثار، المعالم، الأطلال، الفنون الشعبية بطابعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.
- ت **المقومات المالية والخدمية:** وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية كالمطارات، النقل البري والبحري والجوي، النقل عبر السكك الحديدية، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية،

1 - موسى سعداوي، حكيم بوجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9-10 مارس، 2010.
2 - محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص 16.
3 - غالم عبد الله، صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة-إشارة لقطاع السياحة في الجزائر-، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9-10 مارس، 2010، ص 3.

التجارية، البنوك، العمران، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة لما تقدمه من تسهيلات مختلفة، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام لجذب السائحين بالإضافة إلى توفر الواصلات والأمن والاستقرار والوعي الصحية الكاملة وحسن المعاملة، والقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهتم السائح بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

3 - أبعاد السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة:

لم تغفل المنظمة العالمية للسياحة عن البعد الاقتصادي، البشري، الاجتماعي والثقافي للسياحة، عند إعداد القانون العالمي لأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر 1999 بسنتياغو (الشيلي) ، والذي نص على المبادئ العشر التالية: (1)

- مساهمة السياحة في التفاهم بين الإنسان والمجتمع والاحترام المتبادل بينهما.
- السياحة عامل ازدهار شخصي وجماعي.
- السياحة عامل تنمية مستدامة.
- السياحة تشغل التراث الثقافي والبشري وتساهم في إثرائه.
- السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المستقبل.
- التزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية.
- الحق في السياحة (السياحة للجميع).
- حقوق العاملين والمستثمرين في الصناعة السياحية.
- تطبيق مبادئ القانون العالمي لأخلاقيات السياحة.

وتنص المبادئ التسعة الأولى على القواعد التي يجب أن يحترمها مختلف الفاعلين (الاتجاهات، الحكومات، المتعاملين، وكلاء الرحلات، عمال القطاع، السياح)، ويحدد المبدأ العاشر إجراءات تطبيق المبادئ المذكورة، وينص أيضا على إنشاء لجنة دولية لأخلاقيات السياحة، التي تتولى الفصل في النزاعات المرتبطة بتطبيق القوانين أو توضيحها.

وتعتبر المنظمة العالمية للسياحة القانون الدولي لأخلاقيات السياحة، بمثابة الإطار المرجعي لتطوير السياحة بشكل عقلاني ومستديم مع مطلع الألفية الجديدة.

ثانيا: أنواع السياحة:

¹ - تومي ميلود، دور التسويق الإلكتروني للسياحة في تنشيط وترقية السياحة، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9-10 مارس، 2010، ص 4.

قبل التطرق إلى الأنواع يجب التعرف على الأشكال الأساسية للسياحة، حيث توجد ثلاث أشكال

أساسية بالنسبة إلى اقتصاد ما والتي تتمثل في الآتي: (1)

- **السياحة المحلية:** وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة والذين يسافرون داخل تلك المنطقة فقط ولكن خارج بيئتهم المعتادة.
- **السياحة الوافدة:** وتشمل نشاط الأشخاص غير المقيمين في منطقة معينة و الذين يسافرون إلى منطقة معينة تقع خارج بيئتهم المعتادة.
- **السياحة المغادرة:** وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة ويسافرون ويقومون في أماكن خارج تلك المنطقة.

ويمكن المزيج بين الأشكال الأساسية للسياحة ليتجج الأنواع التالية:

- **السياحة الداخلية:** وتتألف من السياحة المحلية والسياحة الوافدة.
- **السياحة الوطنية:** وتتألف من السياحة المحلية والسياحة المغادرة.
- **السياحة الدولية:** وتتألف من السياحة الوافدة والسياحة المغادرة.

كما يمكن تلخيص أهم أنواع السياحة إلى:

السياحة ما قبل القرن العشرين والسياحة الحديثة كما يلي: (2)

1 ما قبل القرن العشرين: ويمكن أن تتمحور فيما يلي:

- **سياحة المغامرات:** تشمل الاطلاع على الغرائب ومراقبة السكان وعاداتهم، مثل تسلق الجبال كجبال الأطلس، ركوب الأمواج وكذلك التزلج برمال صحراء الربع الخالي الذهبية وغيرها.
- **السياحة الترفيهية:** وهي السفر إلى الوجهات السياحية المعروفة على مستوى العالم.
- **السياحة الدينية:** يقصد بها السفر بهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة والقدس.
- **السياحة الثقافية:** الهدف منها زيارة الأماكن الثقافية.

2 السياحة الحديثة:

لم تعد السياحة تقتصر على الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة ويسافر إلى بلد ما ليقضي عدة ليال في أحد الفنادق ويتجول بين معالم البلد الأثرية، فقد تغير الحال وتشعبت فروع صناعة السياحة وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به، ومن الأنواع الحديثة:

- **السياحة العلاجية:** السفر بهدف العلاج والاستجمام في المنتجعات الصحية في مختلف بقاع العالم.
- **السياحة البيئية:** السفر بهدف زيارة المحميات الطبيعية مثل المحميات الطبيعية في أفريقيا.
- **السياحة البحرية:** وهي منتشرة بشكل كبير في الوطن العربي.

¹ - رياض بن جليلي، عادل عبد العظيم، حسان خضر، **السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2008، ص ص: 10-11.

² - موسى سعداوي، حكيم بوجطو، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- **سياحة المؤتمرات:** وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية وتكون بالعواصم المختلفة حول العالم.
- **سياحة التسوق:** وهي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة في مجمعات الشراء وجودة الأسعار ومنها دبي ولندن وباريس وميلانو وفرانكفورت وبرلين فهي وجهات للتسوق.
- **السياحة الرياضية** بأنواعها؛
- **السياحة الإلكترونية:** وهي من المفاهيم الحديثة وتعني نمط سياحي يتم فيه تنفيذ بعض المعاملات التي تتم بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك (سائح) من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة الإنترنت مع رغبات مجموع السياح الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية. وهناك من يقسم السياحة إلى الأنواع التالية: (1)

أ - من المنظور الطبيعي:

- السياحة الترفيهية (التي تظهر على الشاطئ).
- سياحة الاستجمام (التي تكون في المناطق الهادئة).
- السياحة الرياضية (سياحة اليخوت، التجديف، الصيد، الغطس، التزحلق على الماء، المهرجانات الرياضية..).
- السياحة العلاجية (المناطق البعيدة عن التلوث ، أو تلك المناطق التي تحتوي على المراكز العلاجية الطبيعية كالحمامات المعدنية).
- سياحة المغامرات (السفاري والصحاري، والواحات).
- السياحة التصويرية (تصوير الطبيعة والأماكن الشاسعة الطبيعية).
- السياحة العلمية (التي تقوم على المؤتمرات العلمية والتي تقام فيها الدراسات والأبحاث المختلفة).
- سريجة مشاهدة الطيور (متابعة الطيور).

ب من المنظور الاجتماعي:

- السياحة الثقافية (الآثار القديمة، العادات والتقاليد الملابس الفلكلورية الشعبية، الرقص الشعبي، الغناء، أنواع الطعام).
- السياحة الدينية (الطرق التاريخية الدينية، القلاع والمساجد والكنائس والمناسبات الدينية).

ت من المنظور الصناعي:

- السياحة التجارية: (عمليات الانتقال من أجل التبادل التجاري).
- السياحة العسكرية: (في مناطق تمت فيها الحرب الحديثة).

¹ - أحمد الجلاذ، التنمية والأحلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص ص 16-18.

- سياحة المناسبات (كسياحة مؤتمرات المعارض، الأسواق، المهرجانات).

المطلب الثاني: خصائص الصناعة السياحية وآثارها

تميز النشاط السياحي بخصائص فريدة من نوعها تجعل الطلب عليها هو الآخر يختلف عن أي نمط آخر من الطلب، فالنشاط السياحي يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات، كما أن لها تأثيرات فاعلة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك على المستوى المحلي وعلى الصعيد الدولي.

أولاً: خصائص الصناعة السياحية

لكل نشاط خصائص تميزه عن غيره وتعنى السياحة بذلك، فهي بدورها لها خصائص تميزها عن

غيرها من النشاطات ويمكن إدراج خصائص السياحة في النقاط التالية: (1)

- **تعد السياحة صناعة تصديرية غير منظورة:** فليس هناك منتج ملموس يمكن شحنه من مكان إلى آخر، فالمنتج السياحي يقوم أساساً على خدمات وثروات غير مادية.
- **تعد السياحة نشاطاً اقتصادياً متضاعف الطبيعة وبصورة مطردة:** وخاصة فيما يتعلق بالدخل وتفسير ذلك إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها، من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم، ويعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عده أشخاص وقنوات ومستويات متعددة، بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز لآخر، مما يؤدي إلى تزايد الدخل السياحي، وهو ما يطلق عليه بالمضاعف، ورغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من أجل توفير متطلبات صناعة السياحة وفيما يتعلق بالتشغيل، فنجد صناعة السياحة تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال، فهي توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين سواء كانوا مؤهلين ذوي كفاءات عالية وخبرات متخصصة أو غير مؤهلين .
- **ترمي صناعة السياحة إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الدول أو المناطق السياحية مثل الشواطئ، الغابات، المسطحات الخضراء، المحميات الطبيعية وكذلك المورد البشري كعمال في مجال صناعة السياحة أو مرشدين في مختلف المناطق السياحية.**
- **تتأثر صناعة السياحة بعوامل أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد ،** ويتضح ذلك في أنه إذا تزايدت تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ما، فإنه ينتج عن ذلك ضعف الإقبال السياحي إلى هذه الدولة، ونفس الشيء سيحدث إذا ما انخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف وأعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.
- **تعتبر السياحة سوق غير مستقرة ، نظراً للتأثيرات الخارجية التي تنتج عن رغبات السائحين وأوضاع البلد السياحي السياسية، ولعدة عوامل أخرى نلخصها في النقاط التالية:**

¹ - دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، على الموقع: <http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6832> تاريخ الزيارة: 2016-08-06 على الساعة 12.00.

- **المنتج السياحي غير قابل للتخزين** لفترات زمنية عكس منتجات الصناعات الأخرى القابلة للتخزين، وبما يتفق مع أحجام وأسعار المعروض من المنتج السياحي وخاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال، مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل، لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال فترة السياحة، وادخار جزء من الربح السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة. ونجد حاليا الدول السياحية تبذل ما بوسعها للتخفيف من موسمية السياحة وذلك الخفض في نفقات السياحة وأسعار خدماتها في الفترات المتوقع حدوث انخفاض في الطلب السياحي خلالها، وتشجيع السياحة الداخلية وتغيير مستوى العرض السياحي بما يتفق ومستويات تدفق الوفود السياحية.
- **الأوضاع السياسية السائدة في البلد السياحي** : فإذا كانت الأوضاع تتميز بعدم الاستقرار نجد أن أنظار السياح تتجه إلى بلد أو منطقة أخرى غير هذا المكان، كذلك نجد عامل التغيير في معدلات صرف العملات الدولية والتغيرات المناخية العارضة، وقرارات بعض الدول التي تحدّ من حجم النقد الذي يسمح للسائح الخروج به، كلّ هذه العوامل من شأنها أن تحول نظر السائح من مكان إلى آخر.
- **السياحة تعني المرونة في السعر والدخل** : وهذا يعني أن القرارات السياحية تتأثر بالتغيرات الطفيفة في السعر والدخل، وعادة نجد التغيير في السعر أكثر وضوحا منه في الدخل، وذلك نظرا لتأثيرها السريع والمتوالي.
- **صعوبة استقطاب السياح دوما إلى نفس المنطقة** : وذلك نظرا للتنافس السياحي بين الأقاليم والذي ينتج عنه اتساع في العرض السياحي على المستوى العالمي، وبالتالي ضعف إمكانية التردد على نفس المنطقة السياحية أكثر من مرة واحدة، وهنا يبرز دور العاملين بالقطاع السياحي إذ يتوجب عليهم إيجاد نوع من الألفة والوفاء لدى السياح للمنطقة السياحية.
- **تتميز السياحة عن غيرها من القطاعات بموسمية النشاط** : فالنشاط السياحي يرتبط بالعطلة المدرسية وعطل المنشآت الصناعية الأخرى، وكذلك يرتبط بالعوامل المناخية والجغرافية لبلد السائح الأصلي، والبلد المستقبل له.
- ومن الخصائص كذلك نذكر ما يلي: (1)
- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية)
 - مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.

¹ - سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014، ص 21.

- الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.
- الطلب السياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي في جله لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها).

كما تمتاز السوق السياحي بالخصائص التالية: (1)

- السوق السياحي سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديري دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي.
- السوق السياحي سوق قابل للتوسع بسبب تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها، تنوع واختلاف وتشعب الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية.
- صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

وكما للصناعة السياحية مزايا عديدة يمكن حصرها في الآتي:

- صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا إذا ما قورنت بقطاعات إنتاجية أخرى مثل الصناعات الثقيلة وصناعة التعدين.
- يقوم المنتج السياحي المباع أساسا على ثروات غير مادية، مثل نوع المناخ وجمال الطبيعة، ووجود أماكن تاريخية وأثرية، وهي ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة، إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد علمية وتجارية.
- تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وهي سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام.

ويمكن إضافة خصائص أخرى للصناعة السياحية هي:

- ارتباط الصناعة بالسياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

1- سماعيني نسبية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، الطلب السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة.

- عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة.

- ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.

ثانياً: تأثيرات الصناعة السياحية

من أبرز العوامل المؤثرة في السياحة كصناعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأخيراً البيئية فهذه العوامل تتداخل في تأثيراتها، فهي ليست منعزلة عن بعضها الآخر وإنما تكون نسيجاً متجانساً في التأثير يطلق عليه تسمية بيئية صناعة السياحة أو نظام بيئة صناعة السياحة، ومن أهم آثارها ما يلي: (1)

1 التأثير على النواحي الاقتصادية:

تعتمد العديد من الدول في اقتصاداتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت متطورة أو نامية، ومن إيجابيات السياحة على النواحي الاقتصادية نذكر:

- زيادة الدخل بالعملة الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- تشكل السياحة قطاع تصديري يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية.
- تمثل السياحة جزءاً من المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات.
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحياً، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية والمناخية الفريدة والتي غالباً ما تكون محرومة من العمران، وبامتدادها فهي تعمل على إعادة التوازن إليها نتيجة الاستثمارات في المشروعات السياحية وبالتالي تزيد من دخول المؤسسات والأفراد في هذه المناطق.
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع.
- مساهمة السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي.
- خلق فرص أكبر للعمالة.

¹ -زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9-10 مارس 2010، ص 10

وفي المقابل تتمثل سلبيات السياحة على النواحي الاقتصادية ما يلي:⁽¹⁾

- يفقد المجتمع المحلي الفوائد الاقتصادية للسياحة إذا كانت المرافق السياحية مملوكة من قبل غرباء أو إذا كان معظم المرافق السياحية مملوكة ومدارة من قبل شرائح سكانية معينة تتمتع بمعظم العوائد الاقتصادية، أما باقي المجتمع المحلي فلا يحصل إلا على نسبة قليلة من الفوائد.
- يقل دور السياحة في توفير عملات صعبة إذا كان جزء كبير من المواد والخدمات المستخدمة لأغراض السياحة مستوردة من الخارج.
- يعمل تركيز الأنشطة السياحية في مكان واحد أو عدد من الأماكن في الدولة على خلق تشتت اقتصادي، أي فوارق اقتصادية واجتماعية إذا لم توجد تنمية متخصصة في المناطق الأخرى.
- تساهم السياحة أحيانا في خلق تشتت في العمالة المحلية إذا كانت السياحة تجتذب عددا كبيرا من العمالة المحلية من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: الزراعة والثروة السمكية كونها توفر رواتب أعلى وظروف عمل أفضل.
- تعمل السياحة أحيانا على نشوء استياء من السكان المحليين اتجاه العمالة الوافدة التي تعمل في المرافق السياحية المختلفة وتشتت بقسم كبير من العائدات السياحية، خصوصا إذا ما كان كبار الإداريون والفنيون العاملون في هذه المرافق من الوافدين.
- تزايد الضغط والطلب على الخدمات الأساسية من قبل السياح يدفع السكان المحليين إلى الشعور سلبا تجاه السياحة بشكل عام، كذلك يتضايق السياح المحليين الداخلين (السياحة الداخلية) من السياح الأجانب إذا ضاقت عناصر الجذب السياحي في مناطقهم بالسياح الأجانب، وأيضا إذا أغلقت الشواطئ في وجه السكان المحليين وخصصت للسياح الأجانب، هذا الضيق قد يتحول أحيانا إلى الكره والسلبية في أي شيء له علاقة بالسياحة.

2 التأثير على النواحي الاجتماعية:

بدأت العديد من الدول الاهتمام بالتأثير الاجتماعي للسياحة على الدولة المضيفة ومواطنيها خاصة وأنها أدركت الاختلاف الشاسع في العادات والتقاليد لدى السائحين والقيم السائدة في مجتمعاتهم، وتأتي التأثيرات الاجتماعية نتيجة الاحتكاك والاختلاط بين السائحين والسكان، فأصبح واجبا على الدولة المضيفة وضع سياسة سياحية شاملة تجمع بين ثقافتها وثقافة السائح والثقافة العرضية (تقليص الفجوة السيكولوجية بين الحياة غير الاعتيادية للسياح والحياة الاعتيادية للمجتمع المضيف).

وأهم الآثار الإيجابية اجتماعيا ما يلي:⁽²⁾

- الاتصال الحضاري ولمزيج الثقافي مع الشعوب.
- الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا.

¹ - السياحة وتأثيراتها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع، على الموقع: http://hussambaomar.blogspot.com/2011/03/blog-post_20.html تاريخ الزيارة: 20/03/2015 على 12.00.

² - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 35.

- ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي.
- من جهة أخرى لا تخلوا أيضا السياحة من الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي والمتمثلة فيما يلي: (1)
- الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع.
- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة.
- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية.
- الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة رقيقة وأخرى دنيا.
- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة.
- ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية.
- تعديل الفنون التقليدية والصناعات اليدوية لتتناسب وأذواق السياح نتيجة الاستغلال التجاري الزائد يعكس عدم تفهم وإحساس بقيمة الثقافة المحلية.
- قد ينشأ سوء فهم وتناقض بين السكان المحليين والسياح نتيجة اختلاف اللغة والعادات والقيم والمعتقدات وأنماط السلوك.

3 التأثير على البيئة:

تنطوي السياحة علي إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى المصادر للمحافظة علي البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج أي ليست مصدرا من مصادر التلوث، لكنه علي العكس، فالبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة لاعتمادها على الطبيعة بشكل كبير، فهي تشكل مصدرا رئيسياً من مصادر التلوث في البيئة والتي تكون من صنع الإنسان أيضاً، فلا بد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها من ناحية أخرى.

شاهد القرن العشرين ومع بداية القرن 21 تطورا تكنولوجيا كبيرا صاحبه كذلك تطورا في حركة السياحة، وكان من نتائج هذا التطور والتقدم سواء تكنولوجيا أو سياحيا ظهور ما يسمى بتلوث البيئة، فكلما زادت حركة السياحة بأعدادها الهائلة المستخدمة وسائل النقل المتنوعة زاد تلوث الهواء وزادت نسبة الضوضاء.

ففي السابق كانت السياحة تنتج خدمات ذات جودة عالية لكن على حساب البيئة والموارد الطبيعية، أما اليوم فإن السياحة الخضراء (ثقافة المحافظة على البيئة) في إطار مبدأ الممارسة الأفضل تنطوي على إتباع نظام متكامل يشتمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها المؤسسات السياحية، حيث يرى بغرام أن صناعة السياحة اليوم ملتزمة بهذا النظام المتكامل وحريصة على ترسيخه في إطار ميثاقها. (2)

1 - المرجع نفسه، ص 35.
2 - حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001، ص 132.

تساهم المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر والسياحة العالمي على تقديم برنامج مكثف للأعضاء يطلق عليه اسم البرنامج الكوني الأخضر لترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة والارتقاء بممارسات صناعة السياحة لتصبح حقا في خدمة المجتمعات والحضارات المختلفة.

كما للسياحة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على القطاعات الأخرى كقطاع النقل والصحة والثقافة وغيرها، وكذلك تتميز السياحة بمجموعة خصائص كونها غير ملموسة، وأنها عبارة عن منتج مركب، تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: أسس الصناعة السياحية ومعوقاتها

السوق هو المكان الذي يتم فيه بيع وشراء السلع والخدمات وبمعنى آخر هو مكان التقاء الطلب والعرض، ويختلف سوق الخدمات عن سوق السلع والبضائع حيث أن الخدمات تتميز بعدم قابليتها للتخزين عكس السلع فالخدمة تنشأ مع تكوين الطلب عليها.

أولاً: أسس الصناعة السياحية

سوق الخدمات السياحية هو المكان الذي يتقابل فيه الطلب السياحي من السائحين بالعرض السياحي الذي تقدمه المؤسسات والشركات السياحية وتتمثل عناصر السوق السياحي في الآتي: (1)

1 الطلب السياحي:

فيعرف على أنه: "اتجاهات السياح لشراء منتج سياحي معين، أو زيارة منطقة ما أو دولة سياحية، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والقدرات والميول والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيون من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة". (2)

كما يعرف على أنه: "مقدار ما يطلبه السائح من الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة، وعلى مكان محدد، مع توفر القوة الشرائية للسائح". (3)

يقاس الطلب السياحي بأعداد الوافدين إلى المنطقة السياحية كما يستخدم مقياس عدد ليالي المبيت، وغالبا ما يتم تقدير متوسط بقاء السائح في الموقع ويضرب في عدد السياح الوافدين إليه لكي نصل إلى تقدير حجم الطلب السياحي الفعلي على المنطقة السياحية، وتستخدم المنشآت الخاصة بالإبواء مقياس أكثر دقة تتمثل في عدد الأسرة أو الغرف المشغولة أو عدد الأسرة المباعة بالليل الواحد.

ويقسم الطلب السياحي طبقا للعامل الجغرافي إلى:

- الطلب السياحي المحلي أو الداخلي: ويتمثل في عدد السياح الوطنيين من حملة جنسية البلد الذين يقومون برحلات سياحية داخل البلد المقيمين فيه.

1 - حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2006، ص 80.

2 - مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي - حالة الجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 34.

3- غادة صالح، اقتصاديات السياحة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 11.

- الطلب السياحي العالمي أو الخارجي: ويتمثل في عدد السياح الأجانب من حملة جنسيات أجنبية مختلفة الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية للبلدان المختلفة.

2 العرض السياحي:

يعرف العرض السياحي على أنه: "مجموعة من الخدمات المقترحة للسياح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتجوالهم، أي مجموعة المنتجات المادية (إيواء، نقل...)، والمنتجات المعنوية (مناخ، ثقافة، العادات والتقاليد) والتي بإمكانها إشباع رغبات المستهلك".⁽¹⁾

كما يعرف أيضا على أنه: "مجموع السلع والخدمات السياحية المقدمة في السوق بسعر محدد أو أنه مجموعة من العناصر سلع مادية وخدمات غير مادية (مناخ، ثقافة، قيم معنوية) القادرة على إشباع طلب المستهلكين".⁽²⁾

والمنتج السياحي يمثل تركيبة خاصة وهذا ما يجعل العرض السياحي معقدا حيث أنه يتكون من عناصر عديدة كالنقل، الإيواء، الإطعام، الترفيه وخدمات أخرى ويمتاز بعدم قابليته للتخزين، والنقل ويستهلك في مكان تواجده، فالعرض السياحي يواجه خاصية الموقع أو المكان إذ أنه في السياحة الموارد السياحية توجد في مكان بينما السائح يوجد في مكان آخر، كما أن لعامل الزمن دورا في ذلك إذ يقدر المستهلك أو السائح إنفاقه وفقا للأيام التي يقضيها بالمكان المزور أو البلد السياحي.

يمكن القول إن العرض السياحي هو كل ما تستطيع أن تقدمه منطقة ما لقاصديها من السياح الفعليين والمتوقعين، متمثلا بسلسلة متصلة ومتكاملة من المغريات والعناصر الجذابة الطبيعية والبشرية ومن التسهيلات والخدمات والمنشآت التي من الممكن لها مجتمعة أن تؤثر أو تترك أثرا في نفوس قاصديها لزيارتها لمدة من الزمن، أو بمعنى آخر هو مجموعة المقومات القادرة على جلب السياح إلى منطقة ما وإبقائهم فيها لمدة من الزمن.

وتصنف المنظمة العالمية للسياحة عناصر العرض السياحي وفقا للجانب الاقتصادي والاجتماعي للسياحة كما يلي:⁽³⁾

- التراث الطبيعي: المناظر الطبيعية، الحالات الجغرافية، منابع المياه، الشواطئ، الجبال... الخ.
- التراث الطاقوي.
- التراث البشري: المعطيات الديموغرافية، ظروف الحياة، العادات والتقاليد والمعطيات الثقافية.
- الجوانب التنظيمية والدستورية والسياسية.
- الجوانب الاجتماعية: التركيبات والبنى الاجتماعية والعرقية للبلد، التربية، الدين، اللغة.
- وسائل الخدمات كالنقل، الإيواء، الإطعام... وغيرها
- الأنشطة الاقتصادية والمالية.

¹ - علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 42.

² - حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ - مرعي وهيب، واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة: دراسة تحليلية ، الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 20/19 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، ص 2.

3 التسويق السياحي:

يقصد بالتسويق السياحي تلك العملية الموجهة نحو السياح، والتي تهدف إلى تأمين وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من خلال القنوات التوزيعية المختلفة، والمؤلفة من المنظمات والمؤسسات السياحية المختلفة التي تتفاعل معهم تحت ضغط وقيود البيئة الخارجية التي تتم فيها عملية التفاعل مثل: القيود الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية والاخلاقية، التي تهدف إلى تدفق المبادلات إلى السوق المستهدف بما ينعكس على تحسين عمليات التبادل والاستهلاك⁽¹⁾.

في الواقع إن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتج السياحي لمنطقة معينة، وعلى دور الإعلام والإشهار بكل أنواعه في تزويد السائح بالمعلومات حول المنطقة السياحية، من حيث تعريف السياح بمقوماتها الطبيعية والمادية، والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي ومن ثم ترقية المنتج السياحي لتوسيع نطاق الأسواق السياحية، وإحداث نمو في الحركة السياحية الدولية، إضافة إلى وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياحة والدول المستوردة لها، غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية والسياسية السائدة في هذه الدول⁽²⁾.

4 الإنفاق السياحي:

لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقاً جديداً والذي ينشأ عنه دخولا جديدة.

وينظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق، فإذا مستقبلية للسياح فإن هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة، ويدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات وهنا تعد صفقات دائنة، وفي الحالة العكسية فإن الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني. يعرف الإنفاق السياحي: "على أنه إجمالي ما ينفقه السياح على الخدمات السياحية والفندقية ومشترياتهم وتنقلاتهم أثناء الزيارة وتشمل أيضا رسوم زيارت المزارات"⁽³⁾.

وتتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها⁽⁴⁾.

5 الإيرادات السياحية:

1- إياد عبد الفتاح النور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 42.

2- نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 33

3- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 42

4- نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تعرف الإيرادات السياحية على أنها: "إجمالي الإيرادات التي تتحقق في الدولة السياحية جراء الأنشطة السياحية المختلفة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة".⁽¹⁾

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعمالات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية على أنها: "كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السياح، وما تحققه السياحة كمنشأ اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية الخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما يؤديه من الخدمات السياحية المختلفة".⁽²⁾

6 الاستثمار السياحي:

إن الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملا لمنتج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح، ومنه فالإستثمار السياحي هو عبارة عن إستثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل... .) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد.

تعرف منظمة السياحة العالمية الاستثمار السياحي كما يلي: "هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها".⁽³⁾

ويتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجاتها السياحي.⁽⁴⁾

ثانيا: معوقات الصناعة السياحية

تواجه الصناعة السياحية مشكلات وصعوبات تحد من نشاطها السياحي أو تؤثر على برامجها بصفة دائمة أو مؤقتة، وأهم هذه المعوقات ما يلي:⁽⁵⁾

- الأوضاع السياسية والأمنية: نتيجة للمقاطعة أو الحصار الذي يفرض على دولة ما، أو نتيجة للمعارضة أو الصراعات الداخلية ربما يحول دون وفود السياح إليها.

¹- ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 44.

²- نرجس حداد، مرجع سبق ذكره ص 36.

³- طيبي محمد الأمين، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر ، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص 12.

⁴- المرجع نفسه، ص 12.

⁵- زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة السياحية، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي

- نقص الخدمات السياحية وعدم توافر المرافق الضرورية لاحتواء السياح، نتيجة لمحدودية عدد المطارات والموانئ ومحطات القطارات والفنادق والمطاعم وشركات النقل.
- الأمراض والأوبئة التي تنتشر في بعض الدول بشكل مفاجئ، والتي تشكل مانعا قويا يمنع السياحة.
- الكوارث الطبيعية كلها تعد ظروفًا طارئة للسياحة.
- عدم التنوع في عرض المنتج السياحي، حيث أن الاقتصار على بعض المنتجات أو البرامج ينعكس بصفة سلبية على خيارات السائح.
- عدم وجود مكاتب سياحية خارجية تتولى عملية الترويج في كافة الدول لتظهر عوامل الجذب السياحية المتوفرة في الدولة ومستوى جودة الخدمات السياحية وكل ما يهم السائح.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وإطارها المفاهيمي

يعد العمل على تحقيق التقدم والرفق وبلوغ زيادات في معدلات التنمية وإحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية مسعى كل الدول باختلاف مستوياتها التنموية، حيث أن هذا التقدم من شأنه أن يحدث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة استخدامات الموارد المتاحة واستنزافها، مما أدى إلى التفكير الجدي في الحلول التي تضمن تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة ومواردها، هذا التصور صار يعرف بالتنمية المستدامة والتي تعتبر الغاية المنشودة من تسيير الاقتصاديات على اختلاف درجة تقدمها و ذلك من خلال بذل أساليب التعاون الدولي تحت إشراف الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث تم انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالي:

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة ومفهومها.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها.

المطلب الثالث: السياحة من منظور التنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة ومفهومها.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

أولاً: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة:

توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدراتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.⁽¹⁾

طالبت الدول الصناعية بالاعتبار من تجاربها والنظر لإيجاد حلول للمستقبل يساهم فيها المجتمع الدولي كله، ورفضت مسؤوليتها عن الأضرار الحاصلة رغم كل الدلائل التي أثبتت أن الدول الصناعية هي المسؤولة الأولى عن التآكل البيئي، في حين ترى الدول النامية أنها لن تعيق اندفاعها نحو النمو الصناعي بتحمل هذه المسؤولية حتى ولو كان تكراراً لتجربة الغرب التي أدت إلى التدهور البيئي، لأجل هذا انعقدت عدة منظمات ومؤتمرات أدت لظهور مصطلح التنمية المستدامة واعتماده دولياً كالاتي:⁽²⁾

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاهية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة، وقد عرفت السياسة الاقتصادية على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كسياسة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الاقتصادية، والانفصال بين ما هو اقتصادي وما هو بيئي كان واضحاً في المناقشات المتعلقة بالبيئة.

وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدماً، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولاً بالنسبة للنمو والتنمية وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من

1 - الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، فيفري، 2004، ص 3.
2 - عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص ص: 2-3.

مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة. (1)

وخلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1968، حيث اتخذ المجلس قراراً أكد فيه الحاجة لإجراء مكثف، على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، ودعت إلى عقد مؤتمر خلال عام 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي مصر. (2)

• في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100.

ولعل من أهم نتائجه هو انه سيحدث خلا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة 30 عاماً. (3)

- في جويلية 1972 تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث في نفس السنة وبالتحديد خلال عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بان لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفاذي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. (4)
- في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وان ألوفا غير المعروفة يمكن إن تكون قد اختفت نهائياً، كما أفاد التقرير إن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة، وحذر التقرير من أن استمرار ذلك الانبعاث سيخلق تغييراً في المناخ يؤدي إلى ذوبان الجليد القطبي فتطمس بذلك المدن الساحلية، وقد العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28.3 مليون كم في سبتمبر 2002 نتيجة زيادة استخدامات غازات الكلوروفلورو كاربون. (5)

1 - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000، ص 294.
2 - الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 25.
3 - محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 294.
4 - الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.
5 - المرجع نفسه، ص 26.

- وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقييم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية⁽¹⁾.
- في 27 أبريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي⁽²⁾.
- اتخذت جمعية الصحة العالمية في ماي 1989 قراراً أوضحت فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري للتنمية الاجتماعية واقتصادية، وأن الاستخدام العقلاني لموارد الأرض له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشاكل البيئية، واعتبرت التنمية العشوائية تزيد من الخطر المحدق بالصحة للأجيال الحالية والقادمة وللاستمرار العملية الإنمائية ذاتها⁽³⁾.
- تضمن هذا التقرير المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة:
- **التنمية النوعية:** أوجد التقرير تصوراً أو نموذجاً جديداً للتنمية قائماً على أحداث التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي، والاستغلال المحكم لإمكانيات الاقتصاد المتاحة لتدعيم أهداف وتوجيهات النمو على المدى الطويل ومن خصائص هذه التنمية النوعية:
 - النمو الاقتصادي غير مسرف أو مبذر للاستهلاك الطاقوي.
 - العدالة والأنصاف في توزيع الفوائد والعوائد على أفراد المجتمع.
 - تلبية وتوفير الحاجيات الأساسية الضرورية للدول النامية من حاجات طاقوية، سكن، غذاء، التزويد بالماء الصالح للشرب والوقاية من الأمراض والآفات وغيرها⁽⁴⁾.
- **التحديات التكنولوجية:** يعتبر التقرير أن التحديات التكنولوجية وحصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة المتطورة يعد من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف وطموحات التنمية المستدامة، لأن تركيزه على تطوير مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الصناعات الحديثة، وتنويع المصادر والاختيارات الطاقوية.... يتطلب ويستدعي ضرورة تطوير الأساليب والتقنيات التكنولوجية المعتمدة في الإنتاج الصناعي والزراعي وإيجاد الأساليب الحديثة في إنتاج واستهلاك وتحويل الطاقة واستعمال تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة للتقليل من التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون وغيرها من المشاكل البيئية.

1 - عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2 - الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 - المرجع نفسه، ص 26.

4 - لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 4.

• **الحكم الراشد الدولي:** حسب وجهة نظر التقرير فإن المواعمة وإحداث التوافق بين متطلبات التنمية واختيارات البيئة يتطلب وجود بعد مؤسستي و تنظيمي وتشريعي، وتزداد الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد آليات العولمة وزيادة درجة الاعتماد المتبادل والتداخل والاندماج والارتباط بين اقتصاد العالم في حقول ومجالات التجارة والمال والعمالة، إذ تتراجع أهمية القرارات والسياسات الوطنية وتبرز الحاجة إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة لتنسيق السياسات والأهداف والتوجهات وسلوكيات الفاعلين والمهتمين بالموضوع وفق قواعد ومؤسسات دولية.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بلن الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تتعدق قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ما بين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية، وملائمة بيئيا، وقد خرج المؤتمر بعدة نتائج منها: (1)

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال أجندة (القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض).
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائي.
- إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتناس الغازات الدفيئة. (2)

من جانب آخر انعقد في ابريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال: (3)

1 - الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2 - المرجع نفسه، ص 27.

3 - عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبدل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد.

1 تعريف التنمية المستدامة:

يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين حيث كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن، ويميل البعض إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصادياً، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً، إلا أن الأصح هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين لهذا فإن من المفيد إيضاح مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قبل التطرق لتعريفات التنمية المستدامة.

- **تعريف النمو الاقتصادي:** "يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".⁽¹⁾
- كما يعرف: "أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً".⁽²⁾
- وهناك تعريف آخر يقول أن النمو الاقتصادي هو: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".⁽³⁾

1 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 18.
2 - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية، 2000، ص 51.
3 - ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 175.

- **تعريف التنمية الاقتصادية:** عرفت بأنها: " تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية للملوسة في إجمالي الناتج الوطني، ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمي".⁽¹⁾
- وهناك تعريف آخر يقول: "التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير حضاري ترتبط بقدرات إنسانية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي وبالتالي تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي".⁽²⁾
- كما تعرف على أنها: "عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل".⁽³⁾
- أما **التنمية المستدامة** هي: ⁽⁴⁾
 - ✓ التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
 - ✓ التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
 - ✓ التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.
- **التعريف اللغوي(الأصل):** يعود مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي إلى تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر بعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الإيكولوجي.⁽⁵⁾
- **التعريف المادي للتنمية المستدامة:** تعريف ضيق ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، يقوم على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو

¹ - نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 5.

² - بن جيمة نصيرة، التنمية المستدامة في الدول النامية ومتطلبات تحقيقها في ظل الأزمة المالية الراهنة ، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمي، 28-29 أبريل 2010، جامعة بشار، ص 4.

³ - نبيلة فالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ - محمد طرشي، تقرورت محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 3.

⁵ - عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الهناء للنشر، عمان، 2007، ص 23.

تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جودها" المتجددة "بالنسبة للأجيال المقبلة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية. (1)

• **التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة:** وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها" (2).

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على أن: "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. (3)

لكن هذه التعريفات الاقتصادية تخطئ بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة، لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منفعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة. (4)

• تعريفات أخرى للتنمية المستدامة:

✓ **تعريف البنك الدولي:** هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن حيث يشير التقرير أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (معرفة ومهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، والبيئي (غابات وموارد مائية)، وبناء على هذا التعريف فنمط الاستدامة هو رأس المال (5).

✓ **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** وقد عرفتها بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها". (6)

1- عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2- نبيلة فالي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3- بن جيمة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

4- نبيلة فالي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

5- على الموقع: www.worldbank.com تاريخ الزيارة: 2015\12\04.

6- دوجلاس موس شيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص 17.

- ✓ **التعريف العام الشائع "تعريف برونتلاند":** يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة - للاستجابة لحاجاتها أيضا"⁽¹⁾ من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارليج برونتلاند (*Brundtland*).
- يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وحماية بيئية.
- وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة.⁽²⁾
- إلا أن هناك إجماع، على أن التنمية المستدامة، يتضمن مفهومها ما يلي:⁽³⁾
- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
 - الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
 - الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا البيئية الأخذة في الظهور، عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وقد ثبت أن هذا، أكثر فاعلية، وأقل تكلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
 - وضع سياسات للبيئة والتنمية، نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني، ومع صيانة وتنمية قاعدة المصادر، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.
 - كما تعرف التنمية المستدامة ك ذلك على أنها: "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها."⁽⁴⁾

¹ - Alain Jounot, **le développement durable (100 questions pour comprendre et agir)**, AFNOR editions, 2004, p 3.

² - محمد طرشي وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ - المرجع نفسه، ص 4.

⁴ - كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، لسنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005، ص 3. على الموقع: www.uluminsania.net تاريخ الزيارة: 2011\12\04.

- وتعرف أيضا على أنها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه." (1)
- وهناك تعريف يقول بأنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية الحيوانية لا تحدث تدهورا في البيئة وملئمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية." (2)
- وتعرف بأنها: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل." (3)

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية:⁴

- ✓ **الاستمرارية:** وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- ✓ **تنظيم استخدام الموارد:** القابلة للنفاد والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.
- ✓ **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبتة قمة "ريو" للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن الخصائص التالية:⁽⁵⁾

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

¹ - بقة الشريف، العايب عبد الرحمن ، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 3.

² - نبيلة فالي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ - المرجع نفسه، ص5.

⁴ - مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، ا استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 3.

⁵ - على الموقع: <http://etudiantdz.net/vb/t1052.html> تاريخ الزيارة 07-12-2015 .

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
 - وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
 - هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتوازنة المنشودة.
- كما حددت أربع مساهمات أساسية للتنمية المستدامة وهي: (1)
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
 - أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا أي التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
 - أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصائص الخاصة بكل مجتمع.
 - أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- وتختلف التنمية المستدامة من منظور الدول المتقدمة والمتخلفة، فبالنسبة للدول المتقدمة هي لإجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول المتخلفة هي ترشيد توظيف الموارد الطبيعية من أجل تخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

2 أهداف التنمية المستدامة:

- على اعتبار التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان، فيجب المحافظة على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي منها هو إجراء تغييرات جوهرية في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على البيئة.
- تتمثل أهداف التنمية المستدامة في الآتي: (2)

¹ - Edward Barbier, *The concept of Sustainable economic development*, 1987, P 37.

² - ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص 110، 111.

- **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم التنمية المستدامة في الدول المتخلفة، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.
 - **تحسين مستوى المعيشة:** يعتبر تحسين مستوى المعيشة من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمرا صعبا، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحويل معظم الزيادة إلى فئة معينة من الأفراد، وعليه يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، ومنه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، وكذا التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.
 - **تقليل التفاوت في المداخيل والثروات:** ويندرج هذا ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخل حيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة جزءا كبيرا من الثروة ونصيب عالي من الدخل.
 - **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** إن تحسين نوعية حياة الإنسان لا يجب أن تكون على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعي، بالإضافة إلى البحث عن موارد بديلة حتى تبقى فترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.
 - **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** يجب أن توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية الحياة مع العمل على إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا.
- يتضح مما سبق أن جوهر التنمية المستدامة هو الإنسان، وهي تسعى لتحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد.

إن أهم أهداف التنمية المستدامة يمكن إيرادها من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس: (1)

- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
- **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
- **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

¹ - فالي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها.

تضم التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجيا السائدة ومن هذا المنطلق تتحدد أبعاد التنمية المستدامة كالاتي:

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة:

لقد شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنه استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية التي تراعي الأبعاد البيئية والبشرية، وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانزبورغ" سنة 2002 الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في الآتي:

1 البعد البيئي: يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام

الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر هي: (1)

- النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛
- التنوع الإيكولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف؛

أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك فناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تنصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية؛ نظراً إلى أن استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلباً على التنمية، وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد والتنمية، لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية، وقد أصبح العمل من أجل القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية، وإنما أيضاً من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي. وكانت الدراسات التي أعدها نادي روما وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقرير (برونتاند) وغيرها خطوات تهدف لإيجاد ارتباط واضح بين البيئة والتنمية وإعطاء معنى واضح وذو دلالة للتنمية المستدامة (2).

1- عثمان محمد غنيم وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2- فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 5.

2 البعد الاقتصادي: يتمحور البعد لاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية

للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية الطبيعية وكذا النباتية⁽¹⁾.

تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء استخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة واستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى وما ترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان . وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والإيكولوجية على امتداد الزمن لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال؟⁽²⁾

3 البعد الاجتماعي: يتعلق هذا الجانب بما هو نوعي للتنمية وهدفها الأساسي والمحوري هو

استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية في ظل الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:⁽³⁾

- المساواة في التوزيع؛
- المشاركة الاجتماعية؛
- التنوع الثقافي؛

إن ضعف الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية كان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث اضطرابات في الظواهر الطبيعية، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على كثير من نواحي الحياة وفي مناطق مختلفة من العالم، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية، حيث تزايدت وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر والبطالة والتهميش، كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية⁽⁴⁾.

1- عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- فاتح بن نونة وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

3- عثمان محمد غنيم وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

4- فاتح بن نونة وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

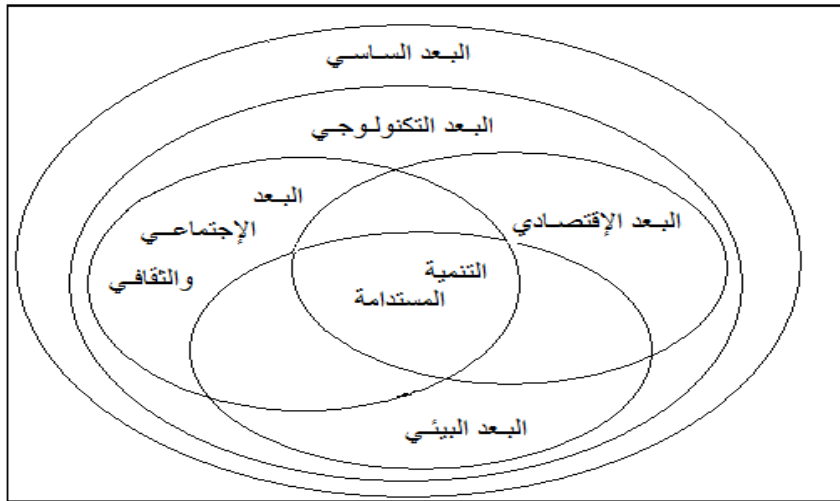
4 البعد التكنولوجي: يمثل البعد التكنولوجي ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف. (1)

5 البعد السياسي: يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي المصادقية والثقة وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. (2)

تزامن الاهتمام بقضايا البيئة مع التغيير السياسي الذي شهده المعسكر الشرقي، وبدأت المشاكل البيئية تأخذ طابعا أكثر حدة من خلال بعض الحوادث مثل انفجار مفاعل تشيرنوبيل سنة 1986 وموجات الجفاف التي عصفت بالكثير من المناطق في العالم، ومن ثم فقد احتلت القضايا البيئية أولوية اهتمامات المجتمع الدولي، حيث أكد البيان الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي أعلن فيه عن نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990 على أن انتهاء هذه الحرب سوف يؤدي إلى نقل بؤرة الاهتمام المشترك إلى القضايا البيئية، كما هيأ المناخ العالمي لطرح قضية البيئة والتنمية باعتبارهما قضايا عالمية يتعين على النظام العالمي وضعهما على رأس أولوياته واهتماماته.

وقد ترجم هذا الاهتمام الدولي في انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية والتي تمحورت في مجملها على ضرورة إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة المشاكل البيئية، والشكل الموالي يوضح هذه الأبعاد:

شكل رقم (1-1): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

يولي هذا النموذج اعتبارا كبيرا إلى التسيير الفعال للموارد الطبيعية ودور التنمية الاقتصادية في تحقيق العدالة الاجتماعية والحذر البيئي، وذلك في إطار مقارنة إدارية ومؤسسية تسعى إلى تحقيق

¹ - فاتح بن نونة وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 5.
² - صالح صالح، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 78.

الأهداف الثلاث: التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحذر البيئي التي تؤدي بدورها إلى تحقيق التنمية المستدامة. (1)

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة:

تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير، تقوم على المبادئ التالية: (2)

- تحديد الأولويات بعناية: وضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والبيئية وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.
 - الاستفادة من كل دولار: تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية.
 - فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.
 - استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: مثلا فرض ضرائب ورسوم على انبعاث الغاز وتدفق النفايات.
 - استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة.
 - العمل على تفعيل القطاع الخاص: باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.
 - اشتراك المجتمع المدني في عملية التنمية: وذلك بنشر الوعي.
 - تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.
 - إدماج البيئة من البداية: وهذا ما يخفض تكاليف الوقاية والمعالجة.
- كما تقوم على المبادئ التالية: (3)

- مبدأ التضامن: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتعبئة وتعاون كل الأطراف من مواطنين، جمعيات، مؤسسات، جماعات محلية، خبراء، وغيرهم، وكذلك على مستوى المؤسسة الواحدة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتضافر جهود كل أفرادها من إدارة، إدارات وعمال بسطاء في جميع المستويات.
- مبدأ المشاركة: بما أن التلوث غير مقيد بحدود جغرافية، فإن التنمية المستدامة تتطلب البحث في الحلول وتطبيقها على مستوى عالمي وليس محلي، لقد صادقت الدول والمنظمات الغير حكومية المشاركة في قمة ريو على ما يسمى "بجدول أعمال القرن" والذي من توصياته أن يتشارك جميع الأفراد على مستوى الجماعات المحلية في مراحل إعداد وتبني مخططات العمل.

1 - لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص3.

2 - خيابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة - المبادئ والتنفيذ - من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 72.

3 - نور الدين بوشارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 3.

- **مبدأ الوقاية:** يجب أن تكون الحلول التي يتبناها برنامج التنمية المستدامة تسمح بحماية البيئة، تحسين مستوى الحياة وتطبيق طرق إنتاج دائمة، إن المشاريع التي تكون فيها المخاطر كثيرة جدا في واحدة من الجوانب الثلاثة التي تم تقديمها يجب دراستها من جديد، تطويرها أو إهمالها، دون الوقوف كعائق أمام التطورات العلمية والتكنولوجية لأنه من الصعب إيجاد طريقة لتقييم الخطر الناتج عن الآثار السلبية التي يحدثها منتج مبتكر أو طريقة جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

المطلب الثالث: السياحة من منظور التنمية المستدامة

ولدت السياحة المستدامة داخل رحم التنمية المستدامة وتلك تفجرت داخل أدبيات الاقتصاد من واقع تعذر رؤية تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية عادلة وحماية حق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها.

1 مفهوم السياحة المستدامة:

هناك مفاهيم متعددة للسياحة المستدامة يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية وحمايتها أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية وقبل التطرق إلى هذه المفاهيم لا بد من معرفة بعض المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم وهي:⁽¹⁾

- **السياحة الحديثة (New tourism):** وقصد بها الاتجاه الجديد الذي ظهر في دوافع واتجاهات السياح وذلك في مواجهة التأثيرات السلبية على مقومات الجذب السياحي، سواء كانت مقومات طبيعية أو من صنع الإنسان، وأهم ما يميز هذا الاتجاه الجديد هو توافق التغيرات التي طرأت على أسلوب التعامل مع الأنشطة المتعلقة بالسياحة نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة مع التغيرات التي طرأت أيضا على العملاء الجدد واتجاهاتهم إلى مقاصد سياحية تتميز بمستوى عال من المحافظة على البيئة مع ما تتمتع به من ثقافة وحضارة.
- **السياحة البديلة "Alternative tourism":** تعبر السياحة البديلة عن النشاط السياحي الذي يقدم للسائح، وفي نفس الوقت لا يتسبب في تدمير البيئة الطبيعية. وقد تركز مصطلح السياحة البديلة في البداية على مفهوم السياحة التي لا تدمر البيئة وتحافظ على الإطار الايكولوجي وتفادي الآثار الضارة للتنمية السياحية، بالإضافة إلى إيجاد نوع من التفاهم والتفاعل الإيجابي بين الزائر والمضيف، إلا أنه استخدم بكثرة في السنوات الأخيرة ليدل على السياحة التي لا تستهدف فقط المحافظة على البيئة الطبيعية وإنما تقدم الدعم أيضا لتطوير هذه البيئة لمصلحة السكان

¹ - محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2009، ص 208.

المحليين والزوار، ومع ذلك لا يمكن اعتبار السياحة البديلة بديلا كاملا للسياحة التقليدية ولكنها مكملة لها، كما تعتبر السياحة البديلة إحدى المبادرات التي طرحت لمواجهة أزمة السياحة التي نشأت بسبب تأثيراتها السلبية، ومحورها هو الدعوة إلى أفكار عن أشكال بديلة في السياحة، وقد عرضت عدد من أشكال السياحة البديلة بتسميات عديدة مثل: "السياحة اللطيفة (الناعمة)، السياحة الخضراء، السياحة المسؤولة، سياحة الجماعة، السياحة البيئية"، حيث أن كلا من تلك البدائل تختلف عن الأخرى، فإن لكل نمط منها حصة وهدف من السياحة ككل. (1)

• السياحة المستدامة "Sustainable Tourism" يمكن تعريفها كالاتي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على أنها: "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة." (2)

كما تعرف على أنها: "الاستغلال العقلاني والمثالي للمناطق السياحية التي تترخ بها الدولة ويكون هذا الاستغلال من جميع الجوانب، فهي نقطة التلاقي بين احتياجات السياح والمنطقة المضييفة لهم، فهي تلبي احتياجات السياح وتعمل على الحفاظ على المواقع السياحية وتزيد من فرص العمل للمجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك تقوم بإدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والجمالية وتقوم بالحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي والواقع الحضاري." (3)

يرتبط مفهوم السياحة المستدامة بمفهوم وأساسيات التنمية المستدامة ويقول بتلر "Butler" أن السياحة المستدامة هي: "السياحة التي تنمو في منطقة ما أو مجتمع ما ويتم حمايتها وصيانتها بأسلوب يجعلها قابلة للحياة، والنمو لفترات غير محددة وبحيث لا تسبب في إهدار البيئة أو إحداث أي تغيرات فيها سواء كانت هذه التغيرات إنسانية أو طبيعية حتى ولو وصل الأمر إلى منع أي تنمية أخرى ناجحة في مجالات أنشطة أخرى." (4)

وبهذا المفهوم تشكل السياحة المستدامة نوعا من السياحة يسهل ويدعم التنمية المستدامة ويذهب

البعض إلى مساواة السياحة المستدامة بالسياحة البديلة كونهما يعنيان بالمحافظة على البيئة ومواردها كمقومات للجذب السياحي. (5)

ومما سبق نستطيع القول إن السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية (دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد) وذلك بشكل مستمر ومتواصل وتتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة الثقافية وأخيرا الاستدامة البيئية.

1- صلاح الدين خربوطي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2004، ص 50.

2- المرجع نفسه، ص 23.

3- رابيس مبروك، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، الملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2010، ص 5.

4- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

5- المرجع نفسه، ص 209.

وفي إطار هذه التعريفات يمكن التفصيل في أمور الاستدامة السياحية من خلال النقاط التالية:⁽¹⁾

- الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد السياحية الأخرى، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما هي تقدم الفوائد للمجتمع حالياً، لأن أهمية الاستدامة في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة ومتعذرة، ولهذا فإن البداية في تحقيق الاستدامة لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب.
- معايير ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، والسياحة تكون الحافز للسكان والزوار لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.

• لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملاً مهماً في مدى إقبال

السياح على البلد المضيف، فالمنتجات السياحية مثلاً تتطلب دوماً تحديثاً دورياً لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقيق أهدافها التسويقية.

• أن الإطار السياسي لتنفيذ الاستدامة ضروري وحيوي لما يحويه من توجيهات وتعليمات وضوابط تشرف السلطات المعنية على تطبيقها بمراقبة وتتبع مستمر وشامل.

تعتبر "الأجندة 21" برنامج شامل للعمل اعتمد من قبل 182 دولة في قمة الأرض 1992، التي

استهدفت مواضيع البيئة والتنمية على المستوى العالمي، وهذا البرنامج يقدم مخططاً تفصيلياً لتأمين

مستقبل مستدام لكوكب الأرض، وفي إطار البرنامج أعدت المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر

والسياحة العالمي تقرير (برنامج 21) لصناعة السفر والسياحة "نحو تنمية مستدامة بيئياً"، وقد بين التقرير

بأن صناعة السفر والسياحة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الوصول إلى أهداف البرنامج 21 العالمي.

والخلاصة يمكن تحديد محاور السياحة المستدامة بثلاث ميادين هي:⁽²⁾

- ✓ مراعاة قواعد البيئة ونظمها.
- ✓ احترام الثقافة المحلية وطابعها.
- ✓ ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال والمستقبل.

2 علاقة السياحة بالبيئة:

لا بد من التعرف على العلاقة التي تربط السياحة مع البيئة والمجتمع والاقتصاد من خلال الآتي:⁽³⁾

1 - صلاح الدين خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

2 - المرجع السابق، ص 25.

3 - محبوب مراد، ضغوط السياحة على قيم وثقافة المجتمع وتقاليد المجتمع، الملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، بسكرة، 2010، ص 3.

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ومن الجائز أن تكون السياحة عاملا بارزا في حماية البيئة عندما يتم تكيفها مع البيئة المحلية، والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة، ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام، وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على اجتذاب السياح.

البيئة أهم عنصر تقوم عليه السياحة من خلال إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم،

وبالتالي فإن السياحة البيئية تمثل أحد الأنماط السياحية التي تعتمد في المقام الأول على البيئة بكل مكوناتها، وتحظى باهتمام كبير من قبل محبي البيئة، والذين يجدون المتعة في جمال الطبيعة وما تشمله من كنوز بيئية متنوعة، وأنماط ثقافية مميزة للمجتمعات المضيفة، ومنه فإن السياحة البيئية حسب تعريف الصندوق العالمي للبيئة "GEF" بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، للاستمتاع بمناظرها المختلفة وحضاراتها الماضية والحالية.⁽¹⁾

وانطلاقا من علاقة السياحة بالبيئة وبالمجتمع، ومع توسع أنشطة هذا النمط السياحي وغيره من

الأنماط الأخرى سيما خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي على الصعيد العالمي، يتوقع أن يشهد النشاط السياحي مزيدا من النمو مستقبلا، نتيجة تزايد السكان وتحسن الظروف المعيشية، وتطور أنظمة النقل وتوسع نطاقها، وتغير ظروف العمل وتزايد أوقات الفراغ والراحة، كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع حجم السياحة الدولية، حيث يحتمل أن يتضاعف عدد السياح إلى ثلاث مرات تقريبا خلال العقدين المقبلين من القرن الحالي أي يصبح عددهم حوالي 1,6 مليار سائح على المستوى العالمي بحلول عام 2020 وهذا ما سيزيد في تفاقم المشاكل البيئية.⁽²⁾

إن هذا النمو الذي تشهده السياحة إجمالا والسياحة البيئية تحديدا، أدى إلى اتساع نطاقها

الجغرافي بشكل مستمر مع تنوع الوجهات السياحية على الصعيد العالمي، لتشمل مناطق سياحية جديدة في جنوب شرق آسيا ووسط أوروبا وشرقها وأمريكا اللاتينية، بعد أن كانت مثلا في عام 1950 تتركز في الوجهات الخمسة عشرة الأولى في العالم، وكلها من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أدى هذا الأمر إلى زيادة الضغوط البيئية للوجهات السياحية التي تشهد توافد سياحي كبير مما الحق أضرارا بالبيئة.⁽³⁾ وقد ترتب على التوسع الجامح في نشاط السياحة آثارا سلبية تشمل البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية عكس ما كان منتظرا منه، على أن السياحة تمثل أحد مصادر المحافظة على البيئة

¹ - وليام موريس، "أفاق استراتيجية": "السياحة البيئية"، على الموقع

www.alsabaah.com/paper.php? Source=alkabar&mlf=inter page& sid=39271

² - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، "تنمية السياحة المستدامة"، الأمم المتحدة : ماي 2001.

www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/first/E_CN17_2001_PC_21.pdf

³ - محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر، بين امكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 271.

وتنوعها البيولوجي، وعدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والمتمثلة في هذه الحالة في تصرفات السائح تحديداً، وأصبح لزاماً على المجتمع الدولي (حكومات، منظمات، أفراد) الوعي بحدة المخاطر البيئية التي تدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة ويطورها. ومن هنا كان لا بد من وضع خطط مناسبة لإدارة جميع الموارد السياحية بما فيها البيئة وفق رؤية طويلة المدى وبشكل مستمر.⁽¹⁾ وقد أصبحت مشاغل الاستدامة متناولة بشكل متزايد في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإقليمية والمحلية في مجال السياحة، حيث أصبحت فئات معينة من السياح تطالب بمعايير بيئية أفضل من الخدمات السياحية الأخرى، ناهيك عن الالتزام بقدر أكبر بخدمة المجتمعات والاقتصاديات المحلية.⁽²⁾ أمام هذا الوعي والإدراك بضرورة تطبيق تقنيات الإدارة البيئية بشكل تدريجي، وعلى نطاق واسع وبصورة متزايدة في الشركات والمؤسسات السياحية، كان لا بد من إدخال مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية.

3 مبادئ السياحة المستدامة:

- عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:⁽³⁾
- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزءاً من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
 - يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
 - يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
 - يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
 - يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.

1 - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره.
2 - عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة-التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري"، أبحاث ودراسات، العدد 7، الرياض: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، جويلية 2002، ص.7.
3 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، ديسمبر 2005، ص 9.

- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.
- يجب أن يتم تنفيذ برنامجاً للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

4- التنمية السياحية المستدامة:

- أ - تعريفها: تعددت التعريفات التي تناولت التنمية السياحية المستدامة والتي تصب كلها في قالب التنمية المستدامة ومن هذه التعريفات ما يلي:
- عرفت على أنها: "التنمية التي تتم بعد دراسة علمية متكاملة وفي إطار الخطة العامة للدول (اقتصادية واجتماعية وبيئية) سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى المناطق المختلفة بها".⁽¹⁾
 - تسمى التنمية السياحية المستدامة بالتنمية البيئية وهي التي تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، وتعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر يضمن المحافظة عليها أطول فترة ممكنة للأجيال القادمة.⁽²⁾
 - تعرف على أنها: " هي تنمية سياحية في إطار التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية للسياحة في إطار التخطيط السياحي".⁽³⁾
 - وتعرف أيضاً: "هي التنمية التي تتطلب قيام الدولة بتلبية حاجات السياح عن طريق الحفاظ على الإمكانات السياحية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء".⁽⁴⁾
 - كما تعرف على أنها: " عملية إشباع حاجات السياح الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السياح في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة".⁽⁵⁾
 - كما تعرف على أنها: " التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية".⁽⁶⁾

1 - سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص 168.

2 - فؤاده عبد المنعم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3 - جلييلة حسن حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

4 - أحمد الجلال، جغرافية السياحة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 146.

5 - المرجع نفسه، ص 146.

6 - محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، 2007، ص 4.

- عرفها الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية: "التنمية السياحية المستدامة هي نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية.⁽¹⁾ من التعريفات السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية:⁽²⁾
 - أن التنمية السياحية المستدامة تضع في اعتبارها نوع جديد من العدالة والمساواة وهو المساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية.
 - التنمية السياحية المستدامة تعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها.
 - فالبيئة والتنمية السياحية مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ويدعم كل منهما الآخر، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من الموارد المتداعية، كما لا يمكن حماية البيئة . والتنمية كذلك . عندما تسقط عملية التنمية من حسابها تكاليف تدمير البيئة والتي تمثل رأس المال الطبيعي والذي تتوقف عليه عملية التنمية.
- يمكن القول أن التنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح ، ذلك أنها تقوم على مبدأ تقاسم الفرص الإنمائية داخل الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمقبلة.⁽³⁾
- والجدول التالي يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية.

1 - المرجع نفسه، ص 4.
2 - أحمد الجراد، مرجع سبق ذكره، ص 146.
3 - مصطفى السيد إبراهيم وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 54.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود قصيرة الأجل	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في بناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعة وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافة مختلفة	مستوى عال من الثقافة والتعليم

المصدر: محمد إبراهيم عراقي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ب - مبادئ التنمية السياحية المستدامة: تتمثل أهمها في الآتي: (1)

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع.
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخل...
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص عمل جديدة ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد.
- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- تحسين البنية الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
- خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية.
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.

1 - محمد إبراهيم عراقي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة وبالصناعة السياحية

إن إحداه سلسله متعاقبه من التحولات الهيكلية والبنوية في القاعده الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيًا للخروج من مصادر الدخل الوحيد هو أحد البدائل الاستراتيجية التي بإمكانها تحقيق تنوع اقتصادي في ظل ضوابط التنمية المستدامة وذلك من خلال التقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد وتخفيف الضغط على الموارد الناضبة، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

مما سبق يمكن معالجة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي وخصائصه.

المطلب الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي، محدداته ومؤشرات قياسه.

المطلب الثالث: الروابط بين التنوع الاقتصادي، التنمية والصناعة السياحية

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي وخصائصه

ينصرف التنوع الاقتصادي إلى دراسة إمكانات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وهذا يستلزم توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنوع.

أولاً: ماهية التنوع الاقتصادي:

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما تعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

1 تعريف التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة ففي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمّن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنوع حسب اتجاه كل منهما، فهناك **التنوع الأفقي** الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، و**التنوع الرأسي** الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة⁽¹⁾.

من ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.⁽²⁾ وبمعنى آخر التنوع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غني بترولي وصادرات غني بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية."⁽³⁾

كما يعرف التنوع على أنه: " إمساك أو اختيار تشكيلة من الموجودات تهدف إلى تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المرد ودية."⁽⁴⁾

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014، ص 5.

² - عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي "مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 8.

³ - عباس مكي حمزة، عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص 57.

⁴ - عالية ماليك، أثر التنوع الدولي على خصائص المحفظة المالية "دراسة تطبيقية على مجموعة من الأسواق المالية خلال الفترة 2010-2013، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 5.

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة السياحية، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي

ويعرف على أنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية." (1)

وفي شقه المالي، يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية. (2)

وفي معناه البسيط، يشار إلى التنوع ب: "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد. (3)

في الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، أي تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة، جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنوع هياكل الإنتاج ومن هذا المنطلق، فإن التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. (4)

سبب آخر مهم يدفع إلى التنوع هو احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية، فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو في غياب أي تنوع اقتصادي. بصفة عامة، يقصد بالتنوع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

¹ - محمد أمين لزعر، " سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط، البرنامج التدريبي خلال الفترة 09-13 مارس 2014، الكويت، ص 7 على الموقع: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=3

² - المرجع نفسه، ص 7.

³ - محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁴ - المرجع نفسه، ص 9.

ومن هنا فالتنوع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.⁽¹⁾

2 أهداف التنوع الاقتصادي:

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي فيما يلي:⁽²⁾

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
 - تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
 - تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية.
- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البتترول مثلاً)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

3 مستويات التنوع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين نوعين من التنوع:⁽³⁾

- **التنوع الأفقي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.
- **التنوع الرأسي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات

¹- محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

²- ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³- المرجع نفسه، ص 15.

وعلى صعيد مستويات التنوع الاقتصادي، يمكن التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان فيما يلي: (1)

- **تنوع الإنتاج:** ويحدث تنوع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تنوع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدها أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً.

ويمكن أن يتحقق التنوع بالاندماج مع مؤسسة أخرى، تعمل في نفس الصناعة، ولكنها تنتج منتجات أخرى، على أن ذلك لا يجب أن ينظر إليه، على أنه هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنوع، مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية، التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، أي التي ترغب في تنوع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

إن تنوع الإنتاج، بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شأنه أن يحقق وفورات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنوع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومزايا إيجابية عديدة، كالأستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب وغيرها، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من تنوع الإنتاج، التنوع الأفقي، يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها، والتنوع العمودي، الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنوع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية/التحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعاً وتشابكاً متناميين لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد كالزمن، الحيز أو القطاع، المؤسسة، التكنولوجيا، البيئة والسلوك.

- **تنوع التجارة الخارجية:** إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين (الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي

¹ طبايبيّة سليمة، لرباع الهادي، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص ص 437-439.

للمصادر)، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للمصادر والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة، فشدّة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنوع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنوع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ... ، ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيها وعضوا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

على صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات (الإنتاجية والتبادلية)، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وبالتالي تعتبر هذه الاقتصاديات غير متكاملة وغير متنوعة، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد.

إن الاقتصاديات ذات المحصول الواحد، أصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البناني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاضم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيراد أكثر تنوعا وأكبر حجما.

ثانيا: خصائص التنوع الاقتصادي:

مما سبق يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية، التي تبلور تصور مفاهيمي خاص بعملية "التنوع الاقتصادي"، على النحو التالي: (1)

1- طبائبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 439-441.

- **التنوع الاقتصادي** "التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية": إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطر يهدد مصير ذلك الاقتصاد، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد، مطرد ومفرد على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محسوب، أو أن سعرها وعوائدها عرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (النفط على سبيل المثال) وبالتالي التنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.
- **التنوع الاقتصادي** "عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل": يتضمن مفهوم التنوع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للسكان، ومتمكنة من إنتاج احتياجاتهم أو توفيرها في الحياة، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.
- **التنوع الاقتصادي** "عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي": يتكون الاقتصاد القومي من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، وعلى صعيد آخر تحثل التغييرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنوع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك كون هذه التغييرات ترتبط بشكل واضح مع النمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث في كل مرحلة من التطور يتطلب ذلك المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها (أي الأجزاء)، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وثيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنائي لصالح التكافؤ (التكامل) القطاعي ومن تم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنوع والتكامل الاقتصادي.
- **التنوع الاقتصادي** "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية": إن التنوع هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكل الاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل

القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية، لذلك يعتبر التنوع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي، والذي يتجلى في ارتفاع المساهمة النسبية لقطاعات محدودة وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج، في الوقت الذي تتخفف فيه مساهمة قطاعات اقتصادية حيوية ذات أهمية بالغة.

وعليه، تنوع الهيكل الاقتصادي، يكون دون التركيز على قطاع معين دون غيره، حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية، التي لم تتل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما وتنوعا وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنوع الاقتصادي إلى ازدياد إنتاجية العمل، لا الفرعية فحسب بل الوطنية العامة (الاجتماعية) أيضا، ففي سياق التنوع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالآلات والأجهزة وتتأش مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة وكل هذا يعني تحطيم بنية (هيكل) الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب.

هذا ولا يقتصر التنوع الاقتصادي، على تصحيح هيكل الناتج والإنتاجية، بل يمتد إلى تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، إذ يفترض أن تشمل هذه العملية كافة المناطق الجغرافية دون تركيز الاهتمام على منطقة دون غيرها، بمعنى آخر يتضمن التنوع الاقتصادي مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة في كل المناطق وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

• **التنوع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية":** تضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك (تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد) من خلال إحداث التغيرات المتخلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، التي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في تولي الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على الدخل، وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهونا بمدى التنوع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي.

• **التنوع الاقتصادي "توسيع المشاركة في جهود التنمية":** التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتيح مجال واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقر، كفؤ ويتضمن مبادئ وأهداف تعمق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام

ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أوسع نطاق ممكن وفي كل المجالات، تتناسب العديد من النشاطات مع جهد وقدرات هذا القطاع (سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، إضافة إلى الاضطلاع بالمهام المباشرة في التنمية وتطوير المشروعات، خاصة تلك التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

وعليه، يمكن استخلاص، تصور مفاهيمي جامع لأهم خصائص التنوع الاقتصادي، كالتالي: "التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن، خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد بها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلاً".

إن التنوع، كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجته بالواقع المعاصر وتكمن قواعده في الآتي:⁽¹⁾

• **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنوع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

• **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتتصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفاعل والحقيقي.

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستدام.⁽²⁾

¹ - عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 13.
² - المرجع نفسه، ص 7.

المطلب الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي، محدداته ومؤشرات قياسه

إن للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة في تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية زراعية كانت أم استخراجية.

أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي:

لا بد من التأكيد على أهمية التنوع الاقتصادي الحقيقي للاعتبارات التالية:⁽¹⁾

✓ يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقلب النمو في البلدان العربية أعلى منه في بقية مناطق العالم.

✓ يعدّ تنوع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يُعدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.

✓ يفتح التنوع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة، وفي المقابل تحتاج عملية تنوع الصادرات إلى جني فوائد اندماج متبصر في الاقتصاد العالمي يراعي استراتيجية البلد ويهدف إلى تعزيز النمو في المدى الطويل.

وتتمثل أهميته في الآتي:⁽²⁾

• **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها مثلاً: الظروف الطبيعية (كالزلازل، الجفاف، الفيضانات، والحرائق)، والظروف الدولية (كالحروب، النزاعات المسلحة، الاحتكارات) قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما ينعكس سلبياً على العوائد الاستثمارية لذلك فإن تنوع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.

• **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة استخراجية أو سلعة زراعية أو خدمة، فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو

¹ - على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/567ed288-247c-45>

² - ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وبالمقابل فإن تنوع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره، فقد بينت الدراسات، أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز.

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج (Externalities) التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت دراسات أخرى، أن تحرك الهيكل الإنتاجي خلال عملية التنمية من القطاعات الأكثر تقلباً إلى القطاعات الأقل تقلباً، وتلاشي التقلبات الناجمة من الصدمات على المستوى الكلي عبر عملية التنمية، وتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية، وتزايدها في مراحلها الأخيرة، وبما أن تقلبات الطلب والأسعار هي من سمات النظام الاقتصادي العالمي، فيندرج التنوع ضمن الخيارات المتاحة أمام الشركات والمؤسسات والأفراد والمستخدمين لحماية أنفسهم من تلك التقلبات، لذلك يكمن منطق التنوع في تقليص عدم الاستقرار في حجم الطلب والأسعار، مما يزيد من المكاسب المحققة.
- **رفع معدل التبادل التجاري:** يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار

الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تنتوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري، وقد بينت العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

- **توليد الفرص الوظيفية**، ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة**: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.
- **تعزيز التنمية المستدامة**: أثبتت بعض الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنوع الاقتصادي:
 - تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
 - تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
 - ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة وبالتالي فإن ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.ونتيجة للمزايا التي يحققها التنوع، يعد الاقتصاد الأكثر تنوعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثراً بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة.

ثانياً: محددات التنوع الاقتصادي:

- يلعب التنوع دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:⁽¹⁾
- **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري؛

¹ - محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) ، والحصول على التمويل.

وعليه، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

ثالثاً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقاً للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي: (1)

1 مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنوع وهي كالتالي:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات ذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: من حيث المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنوع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

¹ - صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بن الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014/2013، ص ص 9-11.

- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي.
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمناً، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، واختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

2 مؤشرات التنوع المتعلقة بالتجارة الخارجية:

- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي: يتم قياسه وفقاً لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.
- مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

✓ مؤشر التنوع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): ويتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:

حيث :

$$S_j = \frac{\sum |h_{ij} - h_i|}{2}$$

- h_{ij} : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j .
- h_i : حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.
- ويقاس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

- ✓ مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

• X_i : الصادرات السلعية i .

• X : إجمالي الصادرات

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0: تنوع كبير: أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

H=1: تركيز كبير: حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركيز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

المطلب الثالث: الروابط بين التنوع الاقتصادي، التنمية والصناعة السياحية

إن التوجه نحو التنوع الاقتصادي يطرح من جانبه مسألة التمويل، فاعتماد الاقتصاديات، خاصة البلدان النفطية، على مصدر واحد للموارد، قد يساهم في تقليل درجة التنوع من جديد، والتأثير بالتالي سلبيا على التنوع وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تصبح بالفعل سياسات التنوع وتنمية مصادر بديلة للدخل رهينة بعائدات المصدر الريعي نفسه، فيكون بالتالي هو من يغذيها لا هي من تنهض بأعباء الاقتصاد.

أولا: علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية:

إن التنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنوع الاقتصاد، فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنوع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنوع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للنتائج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

يشار إلى أن موضوع التنوع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة، وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.⁽¹⁾ وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنوع الاقتصادي والتنمية، كما بينت دراسات اقتصادية أخرى فوائد التنوع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي

¹ - محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-10.

فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنوع في عملية التنمية وهكذا، يُعدُّ بلد ذو اقتصاد أكثر تنوعا أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية.

إيجابيات التنوع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة ألهمت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية. فبعد الاستقلال، اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنوع هياكلها الاقتصادية، وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي "التنمية الاقتصادية" أو في المستوى الإنساني "التنمية البشرية" فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدي التنمية والتنوع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته، لأن ذلك لا بد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الأهداف النهائية من ناحية، ومن ناحية ثانية، تثير القطاعات البديلة المستهدفة في التنوع مسألة التكاليف، فتتميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيودا حقيقيا على النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنوع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج؛ فعندما تتوافر عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ، فيمكن التوسع في إسهام القطاع الزراعي، وعندما تتوافر عناصر التوسع في الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية ويد عاملة مدربة فيمكن التوسع باتجاه الإنتاج الصناعي، وهناك دول أخرى يعتمد تنوع القاعدة الصناعية فيها على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية، وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنوع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيمياوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بمعنى أن تجارب الدول في مجال تنوع القاعدة الاقتصادية تتباين باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتوفرة فيها.⁽²⁾

ثانيا: علاقة الصناعة السياحية بالتنوع الاقتصادي في إطار مستدام:

تتوقف مساهمة الصناعة السياحية في التنوع الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية وربط القطاعات الاقتصادية فيما بينها على العوامل التالية:⁽³⁾

¹ - عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² - ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، مارس 2013، ص 8.

- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛
- مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة، بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، لاسيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة؛
- السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات، وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء ويعملون؛
- الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتمثل العلاقة بينها وبين التنوع الاقتصادي من خلال الروابط التالية: (1)

- تتمثل إحدى السمات البارزة للسياحة في قدرتها على إقامة روابط أمامية وخلفية قوية ومتنوعة وبالفعل خلصت دراسة أعدها "جيلوسو" وآخرون بشأن قطاعات السياحة في الهند والبرازيل وإندونيسيا إلى أن الروابط (الأمامية والخلفية) قوية بصفة خاصة في قطاع السياحة مقارنة بمعظم القطاعات الأخرى، ما يؤكد قدرة قطاع السياحة على حث النشاط الاقتصادي على نطاق واسع فالروابط القوية تُحفز الأثر المضاعف الذي يمكن أن تترتب عليه فوائد اقتصادية واسعة النطاق على الصعيد الوطني وفرص عمل في الداخل إلى جانب الحد من الفقر على المستوى المحلي.
- يمكن أن تضم سلسلة قيمة السياحة قطاعات عديدة في الاقتصاد، وسيطلب تعزيزها بناء فنادق ومطاعم ومرافق سياحية أخرى بواسطة روابط خلفية وتطوير خدمات البنية التحتية الأساسية كالطاقة والاتصالات والخدمات البيئية، علاوة على الزراعة والتصنيع وخدمات الدعم الأخرى ويمكنها أيضا إقامة مجموعة واسعة من الروابط الأمامية مع القطاعات التي تقدم الخدمات التي يستهلكها السياح، ومنها الخدمات المالية والاتصالات وتجارة التجزئة والخدمات الترفيهية والثقافية والشخصية والأمنية والصحية وخدمات الضيافة، وإضافة إلى ذلك ستحتاج البلدان الساعية إلى تدعيم قطاعها السياحي إلى تطوير بنى تحتية أخرى داعمة للسياحة كالمطارات والطرق السليمة والموانئ والمستشفيات والمصارف، وهي مرافق ضرورية لإتاحة خدمات عالية الجودة وإنشاء وجهة سياحية تنافسية.
- لإقامة هذه الروابط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، يقتضي الأمر وضع استراتيجية وطنية فعالة تضم سياسات وأطر تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف والحوافز الكافية لحث الاستثمار الخاص وتنمية قدرات العرض المحلية، واعتماد استراتيجية وطنية أمر حاسم الأهمية

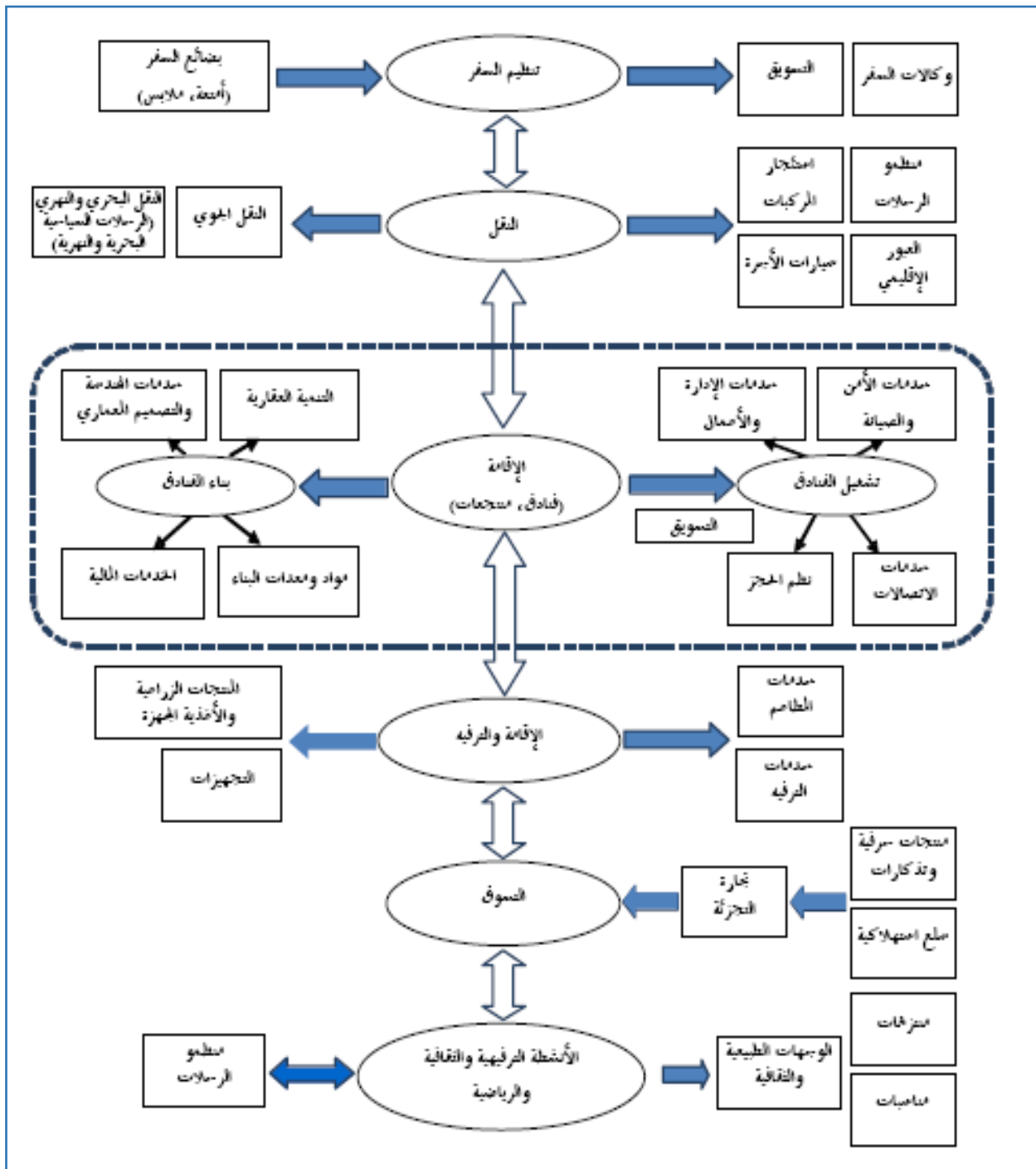
1- المرجع نفسه، ص ص: 8-9 (بتصرف)

لكن مشاركة الحكومة بنشاط في تطوير البنية التحتية الأساسية لا تقل عنه أهمية، والبلدان النامية التي حققت أكبر نجاح في تطوير السياحة هي البلدان التي صممت استراتيجية واضحة تعتمد على القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفي تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم السياحة.

- إن روابط السياحة في البلدان النامية ما زالت ضعيفة وغير مستغلة بالكامل، ونتيجة لذلك يعود جل القيمة المضافة في قطاع السياحة إلى المستثمرين الأجانب ووكالات السفر الدولية وشركات الطيران الأجنبية ولا يستفيد منها الفقراء والمواطنون إلا بقدر محدود.

ويمكن توضيح علاقة السياحة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال سلسلة القيمة للقطاع السياحي كما في الشكل التالي:

شكل رقم (1-2): سلسلة قيمة السياحة ومختلف الروابط



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 10

*الأنشطة المحاطة بخط متقطع هي أنشطة القطاع الأساسية.

من خلال الشكل نلاحظ مدى ارتباط القطاع السياحي بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى

وفي نفس الوقت هناك علاقة تبادلية وتكاملية بينه وبين باقي النشاطات لذا يتعين على الحكومات في تصميم استراتيجيات السياحة المستدامة، أن تقيم وتحدد الروابط الممكنة أو سلاسل القيمة المتصلة بالسياحة في الاقتصاد.

وعلى سبيل المثال: (1)

تمثل الزراعة قطاعا رئيسيا ذا روابط خلفية قوية مع السياحة، بما أن الفنادق والمطاعم تحتاج إلى إمداد ثابت وكبير بالأغذية والمشروبات، ويفيد "تلفر" وآخرون بأن ثلث الإنفاق السياحي الإجمالي يوجه إلى المواد الغذائية، غير أن تزويد قطاع السياحة بالأغذية والمشروبات ليس بالأمر الهين عموما من حيث (الكمية ومتطلبات الجودة) كاستيفاء المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، ويتمثل أحد سبل تيسير دمج المنتجين المحليين في سلسلة القيمة في إبرام اتفاقات تعاقدية مباشرة بين المنتجين والفنادق وتتيح هذه العقود للمنتجين فرصة التفاوض مسبقا على الأسعار وتخطيط الإنتاج، كما تمكنهم من الاستثمار في تكنولوجيات أفضل إذ توفر لهم دخلا أكثر استقرارا، وتستنشر فنادق كثيرة أيضا في تيسير خدمات الإرشاد وتنمية المهارات من أجل المساهمة في تحسين نوعية المنتجات، وتعود هذه المبادرات بالفائدة على الموردين، وتتيح للفنادق في نفس الوقت التأثير على أحجام الإنتاج ونوعيته وتنوعه، وإضافة إلى ذلك تترتب على زيادة الطلب على المنتجات الزراعية آثار غير مباشرة على الأنشطة الريفية غير الزراعية كحث تطوير صناعة التجهيز الزراعي وزيادة الطلب على أنشطة النقل والتخزين والتجارة في الأرياف.

وتثير قدرة قطاع السياحة على حث النمو والتنمية وتيسيرهما في قطاعات التصنيع والبناء والنقل حيث يمكن أن تكون للقطاع آثار مباشرة كبيرة في الطلب على المنتجات المصنعة، من المنتجات البسيطة كالأغذية والمناشف والصابون والأثاث إلى المنتجات المصنعة عالية التكنولوجيا أو كثيفة رأس المال التي يحتاجها قطاعا البناء والنقل من أجل توفير خدمات سياحية تنافسية وعالية الجودة، كثيرا ما يفضي توسع القطاع إلى زيادة الطلب على بناء المرافق السياحية كالفنادق والموانئ والطرق ومرافق المطارات الحديثة وتوفير المركبات وغيرها من وسائل النقل إلى المواقع السياحية، ويولد هذا بدوره آثار المضاعف على امتداد سلسلة القيمة وفي قطاعات متنوعة كالتعدين والطاقة والإمداد بالمياه وصناعة المنتجات ذات المحتوى المعرفي الأكبر كمستلزمات الإنتاج في قطاعي البناء والنقل، وإضافة إلى ذلك لا يعود إنشاء البنية التحتية للنقل بالفائدة على السياحة فحسب وإنما تيسر التجارة وباقي النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: شروط عملية تنوع ناجحة

من شروط نجاح التنوع إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة، فهذا الإطار جرى اعتماده قبل أربعة عقود من الزمن مع بدايات مراحل التنمية عندما كانت الاقتصاديات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورة الاقتصادية مع الولايات

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، مارس 2013، ص ص: 11-12 (بتصرف)

المتحدة الأمريكية، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرة، لكنّ هذا الوضع تغيّر مع بدايات العقد الماضي، وأن الإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت) على نحوٍ يمكنها من قيامها بالدور المنوط بها كسياسة اقتصادية كآلية توجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي الوطني، وإدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، في المدى المتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في المدى البعيد ولذلك يجب أن تُوجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي معبرا عنه بأكبر شريحة في المجتمع؛ وهي المستهلك ورفاهيته، وألا تُوجّه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة معينة، أو شريحة من المجتمع.⁽¹⁾

إنّ أحد الخيارات المبدئية هي اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي على مؤشر لسعر النفط كما ينبغي انتهاج إصلاحات في جانب العرض، فلا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيداً من ريع القطاع الهيدروكربوني على أنّ تنويع هياكل الإنتاج تحدي طويل الأمد يتطلب في إيجاز ما يلي:

- تنمية رأس المال البشري وتراكمه.
- إصلاح القطاع العام ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّزات الأسواق والثروة فيه.
- بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

¹- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس 2015، ص ص:54-55.

خاتمة الفصل:

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، فهناك بعض هذه البلدان من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى التي تعتمد على النفط، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط ولموارد أخرى تعتبر كثيرة.

من هنا يقودنا الحديث إلى ضرورة تبني سياسة التنوع الاقتصادي التي تعبر عن الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد، ويعتبر القطاع السياحي من بين البدائل الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها للخروج من نقمة وفرة الموارد الطبيعية والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

تتميز الدول العربية عن باقي دول العالم بكونها كتلة متجانسة جغرافيا وحضاريا يجمعها تاريخ مشترك، كما أنها تملك مجموعة من المؤهلات الاقتصادية سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية أو مالية ومنذ حصول هذه الدول على استقلالها السياسي وهي تسعى جاهدة للنهوض باقتصاداتها ودفع عجلة التنمية بها، لكن التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين جعلت الدول العربية تواجه مجموعة تحديات سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى الإقليم العربي بكامله، لذا تسعى الدول العربية إلى تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية وهذا يدفعها إلى البحث عن اكتساب مزايا تنافسية تؤهلها لضمان البقاء والاستمرارية والأسبقية عن منافسيها.

إن نظرة فاحصة لتنوع ووفرة المصادر والثروة السياحية الطبيعية والمالية والبشرية، تؤكد أن

المنطقة العربية في وضع مؤهل تماما لتحقيق تنمية سياحية مستدامة وذلك بتطبيق مجموعة المؤشرات التي تسمح بتحديد مكانتها التنافسية في مجال السياحة وهذا يسمح لها بتحديد عناصر قوتها وتمييزها من جهة، ومعرفة عناصر ضعفها ومعالجتها من جهة أخرى.

فالسياحة المستدامة تقتضي زيادة الإسهامات الايجابية للقطاع السياحي في كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، مع تقليص الآثار السلبية، ذلك أن الأنشطة السياحية لها تأثيرات مزدوجة، إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة وذلك في حالة إتباع سياسات خاطئة، فاستغلال الموارد الطبيعية يتطلب دمج حمايتها وإعادة إنتاجها كما أن تثمين التراث الثقافي يتطلب صيانة هذا التراث، مما يعني تطوير قطاع اقتصادي بأكمله وتكييف استراتيجية تطوير السياحة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة.

من هذا المنطلق جاء هذا الفصل لدراسة واقع السياحة المستدامة في الدول العربية ومعرفة مدى النجاح في الوصول لهذا المفهوم وذلك لضمان تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

فتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مؤشرات واتجاهات السياحة الدولية.

المبحث الثاني: واقع السياحة العربية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث: تقييم الوضعية الحالية لاستدامة الاقتصاديات العربية.

المبحث الأول: مؤشرات واتجاهات السياحة الدولية.

تشهد صناعة السياحة تطورا ملحوظا وامتزاد للسياحة الدولية حيث يبقى الطابع الغالب فيها بمفهومها الحديث الطابع الدولي العالمي أكثر من المحلي، وتشكل العائدات من السياحة الدولية بالنسبة للدول عاملا هاما من عوامل النمو لدفع عجلة التنمية فيها حيث فاق عائدها عائد التجارة الدولية، وينتج العالم تدريجيا بتطبيق اتفاقية التجارة الحرة في الخدمات (الجات) إلى ما يطلق عليه بالعولمة السياحية التي تعني أن أسواق الدول السياحية تصبح مفتوحة دون قيد أو شرط لممارسة الأنشطة السياحية أمام المنشآت والهيئات السياحية الوطنية والأجنبية العاملة في القطاع، مما يتطلب حجما كبيرا من الاتصالات والتعاون بين الحكومات والجماعات المضيفة بأسلوب جماعي، وبسبب هذه الحاجة أنشئت عدة منظمات عالمية تتكامل في تكوين صناعة السياحة.

وعلى الرغم من التقلبات السائدة في الاقتصاد العالمي والأحداث التي تزعزع الاستقرار وآخرها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، أظهرت السياحة مرونة إيجابية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم المنظمات العالمية المختصة في المجال السياحي

والعوامل المؤثرة في السياحة الدولية وحركة نموها، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المنظمات السياحية الدولية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياحة الدولية

المطلب الثالث: واقع السياحة الدولية

المطلب الأول: المنظمات السياحية الدولية

أدى التطور الكبير في مجال السياحة العالمية إلى البحث عن نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق فيما بينها في مجال التخطيط والبحوث والتسويق العالمي للسياحة، ومع تعاظم دور السياحة واتساع رقعتها تعاظمت المشاكل التي تواجه القائمين عليها في مختلف الدول لئلا جلبت في نفس الوقت اهتمام أصحاب الرأي والقرار فيها إلى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال مما أدى إلى الاعتماد على المنظمات الفاعلة فيه.

أولاً: أسباب إنشاء المنظمات السياحية الدولية وأهدافها:

من أهم أسباب إنشاء المنظمات السياحية الدولية ما يلي: (1)

- تعاظم الحركة السياحية الدولية واشتداد المنافسة وفرص الاحتكاك الدولي.
- مشكل النقود التي تتميز بها السياحة كصادرات غير منظورة دون غيرها، حيث أن الأموال تنتقل في جيوب السياح من بلد لآخر وليس على الورق بواسطة اعتماد مصرفية أو اتفاقيات.
- مشاكل الجمارك والجوازات والتأشيرات مسألة قائمة بالنسبة للسياح بصفتهم أشخاصاً طبيعيين وليسوا سلعة مادية.

ومن أهداف هذه المنظمات ما يلي: (2)

- جمع الأطراف المعنية بالسياحة لتحديد مشاكلهم والاتفاق على وسائل التغلب عليها.
- تهذيب المنافسة خاصة بين الدولة التي تربطها علاقات الجوار، حيث تقوم هذه الدول بجهود إعلامية مشتركة ثم تجتهد كل دولة في جلب السياح إليها لتفادي نتائج المنافسة الضارة بينهم.
- توحيد الأسس الإحصائية في جميع الدول.
- إيجاد التشريعات السياحية الدولية المشتركة التي تكمل القوانين المحلية لكل دولة.
- رفع مستوى المهنة والعاملين بها ونشر الدراسات العلمية للسياحة.
- تقديم المعلومات والإرشادات حيث تتيح الفرصة لموقع جديد أن يستفيد من خبرات وتجارب مواقع أقدم ومن استشارة المهنيين الخبراء في السياحة.
- تقديم دعم مباشر حيث أن التنمية السياحية تحتاج إلى استثمارات ضخمة في مجالات عديدة كتحسين البنية التحتية، تأهيل وتدريب الموارد البشرية، الإسكان، الترويج، وهذه الأموال تفوق قدرات الدولة عادة مما يجعلها تطلب الدعم والمساعدة من طرف هذه المنظمات.

ثانياً: المنظمات الدولية للسياحة:

نظراً لأهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة أنشئت منظمات عالمية وإقليمية ومحلية تهتم بترقية وتنمية القطاع السياحي.

1 - منال عبد المنعم مكية، السياحة (تشريعات ومبادئ)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 109.
2 - المرجع نفسه، ص 110.

عالمياً هناك منظمين تهتم بالقضايا السياحية من خلال مشاكلها وترقيتها وهما الممثلات المهنية والمنظمات العمومية: (1)

1 الممثلات المهنية: مهمتها حماية المهنيين والتكفل بهم دولياً الذين تمثلهم وتحوي على:

1 1 وكالات الأسفار هي كما يلي:

- (F.U.A.A.V): الفدرالية العالمية لمجموعة وكلاء الأسفار.
- (E.C.A.A): الاتحاد الأوروبي لوكالات الأسفار.
- (W.A.T.A): الجمعية الدولية لوكالات الأسفار.

عمل هذه المنظمات هو إمضاء اتفاقيات مع منظمات تمثل مهن سياحية أخرى بهدف تحديد نسبة العملات التي يمكن لها اقتطاعها عند الحجز، وتعمل أيضاً على تحديد شروط إلغاء الحجز.

1 2 الشركات المتخصصة في عمليات النقل: لها دور ريادي في حل مشاكل التأخر في النقل الدولي

ومن أهم الشركات:

• **منظمات النقل الجوي:** وهي بدورها تضم كل من:

✓ المنظمة الدولية للطيران المدني: (I.C.A.O)

✓ جمعية الخطوط الأوروبية: (L.I.A.T.A)

✓ جمعية الشركات الجوية للمناطق الكروفيونية: (L.A.T.A.F).

✓ جمعية الشركات الآسيوية: (P.A.T.A).

• **منظمات النقل البري:**

✓ الاتحاد الدولي للنقل البري: (L.I.R.U).

• **السكك الحديدية:**

✓ الاتحاد الدولي للسكك الحديدية: (L.U.T.C)

• **النقل البحري:**

✓ المنظمة الدولية البحرية: (L.O.M.I)

1 3 الفنادق:

تعد الجمعية الدولية للفندقين (L.A.T.H)، بمثابة الجامع لأغلبية الاتحادات، كما يوجد اتحاد

الجمعيات الوطنية للفندقة والمطاعم التابعة للاتحاد الأوروبي والتي عملت على توحيد الرموز في الفنادق حتى تتضح للسياح.

2 - المنظمات العمومية: تأسست سنة 1975 ومقرها الدائم في مدريد، تتكون من:

1 - هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-40.

2 1 - المنظمة العالمية للسياحة: (UNWTO)

تتكون المنظمة العالمية للسياحة من 107 دولة و150 منظمة منتسبة وهي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تهدف هذه المنظمة إلى ترقية النشاط السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد وخلق السلام والرفاهية الدوليين من خلال التقارب بين الدول والشعوب، كما تقوم بنشر الإحصاءات السياحية الدولية والعمل على حل المشاكل السياحية الدولية وتصدر المنظمة عدة نشرات ومجلات منها: "السياحة العالمية" و"إحصائيات السياحة الدولية"، و"دليل السائح"، كما أسست "مركز الكوادر القيادية في السياحة" في موسكو.

2 2 - منظمة التعاون والنمو الاقتصادي: (OCDE)

ينتمي إلى هذه المنظمة كبريات الدول المستقبلية للسياحة في العالم، ودورها هو نشر إحصائيات من الدول الأعضاء بصفة منتظمة، كما كان لها الفضل في خلق درجة سياحية في الخطوط الجوية.

2 3 - الاتحاد الأوروبي:

أولى الاتحاد الأوروبي عناية كبيرة للسياحة فأنشأ لها مجلسا، وكان له الفضل في إلغاء التأشيرات على بعض الدول، وفتح الحدود مما سهل التدفقات السياحية داخل الاتحاد.

2 4 - المنظمات الغير رسمية:

- الاتحاد الدولي للسياحة (A.I.T): تأسس سنة 1919 ومقره جنيف.
- المنظمة الدولية للدراسات والأبحاث السياحية: تأسست عام 1949 مقرها في برين بسويسرا وتصدر المنظمة مجلة "السياحة" وتضم في عضويتها حوالي 330 شخصا من 25 دولة.
- الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T): تأسست سنة 1951 بمونت كارلو وتهدف إلى تطوير الثقافة السياحية الدولية، تصدر القاموس الدولي للسياحة بعدة لغات، كما لها عدة نشرات ومجلات باسم "الأكاديمية".
- الاتحاد الدولي للكتاب والصحفيين السياحيين: تأسس سنة 1954 في باريس.
- وكالة السياحة لمنظمة المحيط الهادي: تأسست سنة 1952 في أمريكا.
- المنظمات السياحية الكون فدرالية لأمريكا اللاتينية: تأسست المنظمة في سنة 1957 ومقرها بيون سارس.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السياحة الدولية

تواجه الإنسانية مشاكل عديدة قوامها التفاوت المتزايد بين الدول المتقدمة والدول النامية وعمق ما يسود هذه الأخيرة من ظروف قاسية، لانخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى الأمية وتفاقم الفجوة الغذائية فضلا عن المشاكل الصحية التي تزيد خطورتها تدريجيا، لئما تعاني من زيادة مديونيتها للدول المتقدمة وندرة العملات الأجنبية التي تساعد على سداد التزاماتها الدولية، وعدم استغلال مواردها

الطبيعية الرئيسية الاستغلال الأمثل وعدم تناسب صادراتها مع وارداتها إضافة إلى عدم كفاية تمويل مشاريعها التنموية.

ولعل الميزة النسبية لهذه الدول هي بيئتها الطبيعية التي لم تتدهور كثيرا وطريقة عيش شعوبها التقليدية التي لا تزال عنصر جلب سياحي هام، وإن لم يكن بالضرورة عنصرا متقدما ورفيع المستوى في ظل عدم تفعيل تلك المقومات وإدارتها وتسويقها علميا، وتمثل السياحة الدولية الباب الذي يمكن أن تطرقه هذه الدول للنهوض باقتصاداتها لما لهذا النوع من مزايا وآثار هامة على التنمية، وهناك عوامل عديدة تؤثر على التدفق السياحي الدولي إيجابا أو سلبا.

أولا: العوامل الإيجابية المؤثرة في السياحة الدولية

تتعدد العوامل التي تؤثر في زيادة التدفق السياحي الدولي مما يؤدي إلى زيادة نمو حركة السياحة الدولية التي تحقق فوائد ومنافع عديدة، وأهم هذه العوامل ما يلي:⁽¹⁾

- اهتمام الدولة بالسياحة والعمل على تخطيطها وتنميتها وتشجيعها وإعطائها الأولوية باعتبارها نقطة ارتكاز للتنمية الاقتصادية مما ينعكس على زيادة عدد السائحين والارتفاع بمتوسط مدة إقامتهم.
- الميول الطبيعي للأفراد في السفر ورغبتهم في زيادة العلم والمعرفة ومشاهدة البلاد والشعوب الأخرى، وحاجتهم للراحة الذهنية والترفيه خاصة مع زيادة فرص التعليم وما يترتب عليها من ارتفاع للمستوى الفكري.
- إتباع الأساليب العلمية الحديثة في الدعاية والترويج والتسويق السياحي، فضلا عن تنوع المنتج السياحي المعروض وظهور أنماط جديدة لها مقوماتها وجاذبيتها الخاصة.
- التطور الكبير والمستمر في كافة نواحي الحياة وبصفة خاصة في وسائل النقل المختلفة التي ترتبط بالسياحة وتؤثر فيها بصفة مباشرة، فتوفير عدة إمكانيات للوصول إلى تخفيض الأسعار نسبيا في مواسم معينة يشكل عاملا هاما في زيادة التدفق السياحي.⁽²⁾
- ارتفاع مستوى الدخل ومستوى معيشة الأفراد في كثير من الدول الصناعية والمتقدمة.
- وجود حظيرة فندقية مكيفة مع رغبات وميول السائح حيث أنه يرغب في إيجاد بعض العناصر المريحة التي تسمح له بالمحافظة على عاداته، فزيادة التدفق السياحي الدولي يرجع إلى تمتع البلد بفنادق ذات معايير دولية.
- كما أن الدور الفعال الذي تؤديه وكالات السياحة والسفر ومنظمي الرحلات واعتمادهم على التقنيات الحديثة وتطوير أساليبهم في الترويج والتسويق والبيع أدى إلى زيادة التدفق السياحي الدولي.

1 - حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص 98.

2 - Tinard Yves , **Le tourisme économie et management**, Mc Graw Hill, Paris, France, 1994, p36.

ثانياً: العوامل المؤثرة سلباً على السياحة الدولية

- هناك عوامل عديدة تؤثر سلباً على السياحة الدولية، حيث أنها تجعل من الدولة مكاناً غير مرغوب في زيارته أو بالأحرى لا يثير اهتمام أعداد كبيرة من السياح، وأهم هذه العوامل تتمثل في:⁽¹⁾
- الاضطرابات والصراعات العسكرية والسياسية والحروب سواء كانت بين الدول أو داخل الدولة نفسها بين الجماعات المختلفة، أو عدم تمتع الدولة بالأمن الداخلي كتحشي الاعتداءات المختلفة التي تحد من حركة السائح والدليل على ذلك أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وما تبعها من تداعيات في حركة السياحة الدولية.
 - انخفاض مستوى المعيشة والفقر والزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية أدى إلى توجيه غالبية الاستثمارات إلى البنية الأساسية والحاجات الضرورية اللازمة للمجتمع من إ طعام، إسكان، تعليم، علاج وغيرها، وهذا ما أثر على حجم الاستثمار في المجال السياحي بها.
 - الظروف البيئية والمناخية والطبيعية والصحية السائدة في بعض الدول النامية، وازدياد نسبة تلوث الماء والهواء بها، فضلاً عن انخفاض مستوى الخدمات السياحية المقدمة إلى مجتمعات أكثر تقدماً وتطوراً بالإضافة إلى العامل الغذائي واحترام معايير النظافة اللازمة.
 - عدم اهتمام الدول النامية الكافي بالتسويق السياحي وبأدوات التنشيط ووسائل الإعلان والدعاية مع قصور الاعتماد المخصص للإنفاق على هذه الأوجه مما أثر على كفاءتها ونتائجها في الأسواق المستهدفة للسياحة العالمية.
 - زيادة حدة المنافسة بين الدول والمناطق السياحية المختلفة، مما أدى إلى كثرة المعروض من المنتج السياحي.
 - ارتفاع معدل التضخم وتراجع النمو الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة، انعكس ذلك على المستوى المعيشي مما سبب ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى الدخل وقلة المدخرات وبالتالي انخفاض معدل السياحة خارج الوطن.
 - ارتفاع أسعار الخدمات السياحية في الكثير من البلدان المقصودة وكذلك ارتفاع أسعار النقل الجوي، وبعد المسافات عن الأسواق المصدرة للسائحين والبلدان يؤدي إلى زيادة تكلفة الرحلة السياحية.
 - عدم انتظام مواعيد الرحلات الجوية وعدم الاهتمام بالإجراءات في المطارات للركاب المغادرين والواصلين وركاب العبور، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الروتينية في الجمارك كتعطيل منح تأشيرة الدخول أو الخروج.
 - عدم احترام البرامج المسطرة للرحلات وإخلال طرف من الأطراف بواجبه مما يؤدي إلى تعطيل أو إلغاء البرنامج الذي يكون السائح متشوقاً للقيام به.

1 - حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص 99.

ثالثا: العوامل التي ساعدت على تقدم السياحة الدولية

لقد بدأت السياحة بعد الحرب العالمية الثانية تأخذ مستوى تطور متسارع نتيجة للتطور الذي شاهدها صناعة الطيران، والتي أصبحت معها البلاد البعيدة سهلة المنال وقريبة الوصول، ومع تطور انجازات الطبقات العاملة والتشريعات القانونية الحديثة وازدياد عدد العطل السنوية في البلاد الصناعية بالإضافة إلى بروز النقل الجماعي بالطائرات وبأسعار منخفضة، شجع سكان العالم على السياحة والانتقال، ومن العوامل التي ساعدت على تقدم السياحة ما يلي:⁽¹⁾

- زيادة أوقات الفراغ المدفوعة الأجر: ازدادت أوقات الفراغ للفرد في المجتمع نتيجة لجهود منظمات العمل، وما ترتب عليها من تحديد الحد الأدنى للإجازات المدفوعة الأجر، وكذلك تخفيض ساعات العمل التي أصبحت تتراوح بين 35-40 ساعة أسبوعيا في الدول الصناعية مما أدى إلى زيادة نشاطات استغلال أوقات الفراغ ومن أهمها السياحة.
- زيادة متوسط الدخل الفردي: حيث يتجه متوسط الدخل الفردي نحو الارتفاع خاصة في البلدان الصناعية، مما صاحبه ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على السياحة في الدول المتقدمة وباقي دول العالم.
- التقدم التقني الذي يغزو العالم: فالتقدم الهائل في المواصلات الجوية والبرية أدى إلى تلاشي حاجز الزمن والمسافات، وسهل حركة السياحة عبر العالم.
- ارتفاع مستوى الوعي السياحي بين الأفراد: فزيادة فرص التعليم وزيادة وعي الشعوب وظهور الطبقة الوسطى ورغبتها في التعرف على الحضارات القديمة والحديثة أدى إلى تطور ونمو الحركة السياحية عبر العالم.
- انخفاض أسعار الرحلات الجماعية واستخدام الطيران العارض، مع فتح أسواق جديدة.
- ظهور أنماط سياحية جديدة لم تكن معروفة من قبل.
- إدراك حكومات الدول المختلفة للأهمية الاقتصادية للسياحة: حيث اتجهت معظم حكومات الدول السياحية إلى القيام بدور أكثر فاعلية في التنمية السياحية عن طريق زيادة التسهيلات وتشجيع نمو السياحة الدولية الوافدة.

المطلب الثالث: واقع السياحة الدولية

يمثل القطاع السياحي قطاعا رئيسيا في النشاط الاقتصادي للعديد من الدول والمصدر الرئيسي للدخل خاصة للدول التي تفتقر إلى المواد الأولية المستعملة في الصناعة، والسياحة الدولية قطاع اقتصادي هام جدا وصناعة متميزة يمكن الاعتماد عليها كمصدر دخل مستدام حيث أنه نظرا للاهتمام المتزايد لهذا القطاع توقعت منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى ما يقارب 1.6

¹ - عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص 82.

مليار بحلول عام 2020 كما توقعت المنظمة أن تسجل مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو تزيد على 5 ٪ سنوياً، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 4.1 ٪، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتبر الخبراء أن السياحة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً لإخراج العالم من حالة الركود الاقتصادي.

أولاً: السياحة الدولية الوافدة:

على مدى العقود القليلة الماضية، شهد النشاط السياحي الدولي نمواً كبيراً ومتواصلاً سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وهذا ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية واسعة النطاق، ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية، فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 998 مليون المسجل سنة 2011 إلى 1235 مليون في 2016، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.4 ٪، كما ارتفعت خلال نفس الفترة العائدات السياحية الدولية من 1073 مليار دولار إلى 1220 مليار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.6 ٪، وبلغت عائدات السياحة العالمية في 2016 بحوالي 3.34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد.⁽¹⁾

1 معدل نمو السياحة الدولية سنة 2015

من خلال إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، ارتفع عدد السياح الدوليين بنسبة 4.4 ٪ في 2015 مسجلاً 1184 مليون سائح، أي بزيادة 50 مليون سائح إضافي تقريباً (زوار الليلة الواحدة) مقارنةً بسنة 2014، كانت السنة السادسة على التوالي التي يتخطى فيها النمو معدلاته الوسطية بارتفاع سنوي مضطرب في عدد الوافدين الدوليين بنسبة 4 ٪ أو أكثر منذ ما بعد الأزمة في 2010.⁽²⁾ جاء الطلب قوياً بشكل عام، وإن كانت النتائج متفاوتة عبر المقاصد الفردية بسبب التقلبات الملحوظة وغير المعتادة في أسعار الصرف، وهبوط أسعار النفط وغيره من السلع الأخرى، ما أدى إلى ارتفاع الدخل المتاح في البلدان المستوردة وإضعاف الطلب في البلدان المصدرة، إضافة إلى زيادة التخوف من الظروف الأمنية التي تعيشها بعض الدول، حيث تأثرت نتائج العام 2015 بأسعار الصرف وأسعار النفط والأزمات الطبيعية والأزمات من صنع الإنسان في كثير من المناطق حول العالم، وإذ نشهد حالياً تركيزاً خاصاً على مسائل الأمن والسلامة، وفي هذا السياق، تحث منظمة السياحة العالمية الحكومات على إشراك إدارات السياحة في عمليات وهيكل وآليات التخطيط الأمني الوطني، ليس من أجل ضمان تقليص خطر تعرض القطاع للتهديدات فحسب، بل أيضاً من أجل تعزيز قدرة القطاع على ضمان الأمن والتسهيل.⁽³⁾

¹ منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات 2017، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سييسرك)، ص 1. (بتصرف)

² المنظمة العالمية للسياحة، على الموقع: <http://media.unwto.org/ar/press-release/2016-01-19/4-12-2015> تاريخ الاطلاع: 2016/03/20.

³ المرجع نفسه. (بتصرف)

أما على مستوى الأقاليم، سجلت كل من أوروبا والقارة الأمريكية وآسيا والمحيط الهادي نمواً بنسبة 5% في 2015، كما ارتفع عدد الوافدين إلى الشرق الأوسط بنسبة 3%، أما في أفريقيا فتشير البيانات المحدودة المتوفرة إلى تراجع السياحة بنسبة 3% تقريباً.

1 1 - النتائج الإقليمية في سنة 2015:

تمثلت النتائج السياحية على مستوى الأقاليم في التالي: (1)

- أوروبا: بلغ عدد الوافدين إليها 609 مليون سائح، أي بزيادة 29 مليون سائح مقارنة بسنة 2014، حققت أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية معدل نمو 6%، حيث استعادت عافيتها بعد تراجع عدد السياح في السنة الماضية، أما شمال أوروبا فبلغت معدل نمو 6%، وجنوب أوروبا المتوسطي بلغ حوالي 5%، وأخيراً أوروبا الغربية بمعدل 4%.

- آسيا والمحيط الهادئ: سجلت زيادة قدرت بـ 13 مليون سائح مقارنة بالسنة الماضية، ليصل العدد الإجمالي إلى 277 مليون سائح، حيث سجلت أوقيانيا معدل نمو قدر بـ 7%، وجنوب شرق آسيا بمعدل 5%، في حين سجلت جنوب آسيا وشمال شرق آسيا زيادة بنسبة 4%.

- القارة الأمريكية: ارتفع عدد السياح الوافدين بنسبة 5% بزيادة 9 مليون ليصل إلى 191 مليون سائح، كما ساهم ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في تحفيز السياحة الخارجة من الولايات المتحدة، ما عاد بالفائدة على الكاريبي وأمريكا الوسطى اللتين سجلتا نمواً بنسبة 7%، أما النتائج في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية كلاهما سجلتا معدل نمو 4%.

- الشرق الأوسط: ارتفع عدد الوافدين الدوليين من السياح بنسبة تقديرية قدرت بـ 3% ليصل العدد الإجمالي إلى 54 مليون سائح، الأمر الذي أثبت اتجاه الانتعاش الذي بدأ في 2014.

- أفريقيا: تشير البيانات المحدودة المتوفرة إلى تراجع بنسبة 3% في عدد الوافدين الدوليين من السياح ليصل العدد الإجمالي إلى 53 مليون، ففي شمال أفريقيا انخفض عدد الوافدين بنسبة 8%، وفي أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 1%، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة الأخيرة قد عادت إلى النمو الإيجابي في النصف الثاني من السنة.

احتلت الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في صدارة النمو على مستوى السياحة الخارجة، حيث كان لبعض الأسواق المصدرة الرائدة الأثر الأكبر في دفع وتحريك الإنفاق السياحي في 2015، إذ دعمتها العملة القوية والاقتصاد المنتعش، ومن بين أهم الأسواق المصدرة للسياح في العالم نجد الصين التي تواصل تسجيل نمواً مزدوج الرقم سنوياً منذ 2004، قيادة وتوجيه قطاع السفر الخارج من حول العالم، واستفادت من ذلك مقاصد آسيوية مثل اليابان وتايلاند، وكذلك الولايات المتحدة وعدد من المقاصد الأوروبية المختلفة.

1- المنظمة العالمية للسياحة (بتصرف)

في المقابل، تراجع الإنفاق السياحي بشكل ملحوظ في بعض الأسواق المصدرة التي كانت تتمتع بحيوية عالية في السابق مثل الاتحاد الروسي والبرازيل، ما يعكس القيود الاقتصادية في كلا البلدين وهبوط الروبل والريال مقابل كل العملات الأخرى تقريبا. (1)

ويمكن تلخيص النتائج الإقليمية السابقة في الجدول التالي:

جدول (2-1): التوزيع الجغرافي لأعداد السياح الوافدين في العالم (2000-2020)

الوحدة: مليون سائح

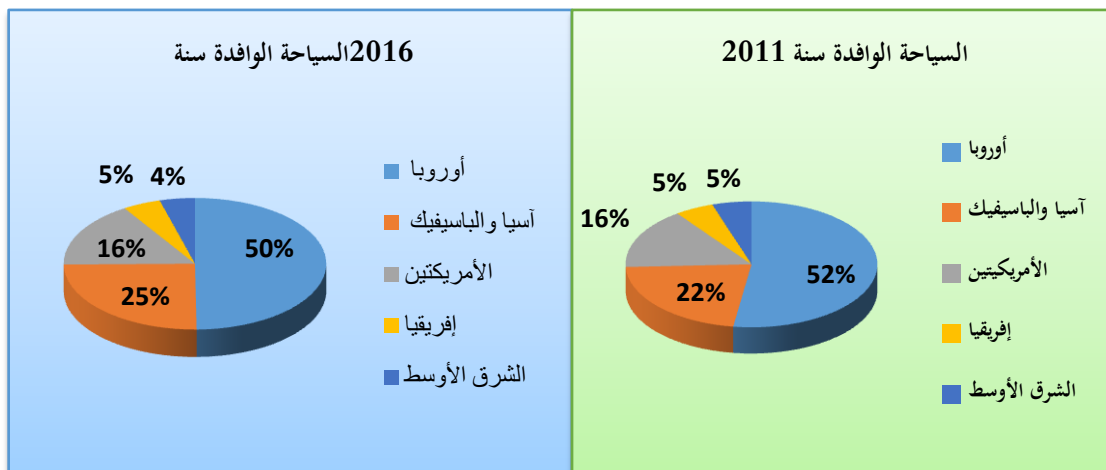
الإجمالي	الشرق الأوسط	أوروبا	آسيا والباسيفيك	الأمريكتين	إفريقيا	الإقليم السنوات
538.5	13.7	313.2	82.5	109	20.1	1995
674	22.4	386.4	110.3	128.2	26.2	2000
809	33.7	453	154	133.3	34.8	2005
953	54.7	488.9	205.4	150.1	49.5	2010
998	50.3	520.1	218.7	155.5	49.5	2011
1045	51.8	540.1	237.8	162.6	51.9	2012
1093	51	565.7	254.1	167.6	54.7	2013
1137	55.4	575.2	269.5	181.9	55	2014
1189	55.9	602.6	284.1	192.7	53.4	2015
1235	53.6	615.2	308.7	199.9	57.8	2016
*1600	/	/	/	/	/	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المختلفة للمنظمة العالمية للسياحة.

* هي عبارة عن توقعات، أنظر الملحق رقم (1)

ويمكن تمثيل نصيب الأقاليم الجغرافية من السياحة الدولية في الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): نصيب المجموعات الجغرافية من السياحة الدولية بين سنتي 2011 و2016



¹ - المرجع السابق، (بتصرف)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ استحواذ الإقليم الأوروبي على النسبة الأكبر من السياحة الدولية سنة 2015 بنسبة 51%، تلاها إقليم آسيا والباسيفيك بنسبة 24%، وبعدها الأمريكيتين بنسبة 16%، وأخيرا الشرق الأوسط بنسبة 5% وإفريقيا بنسبة 4%.

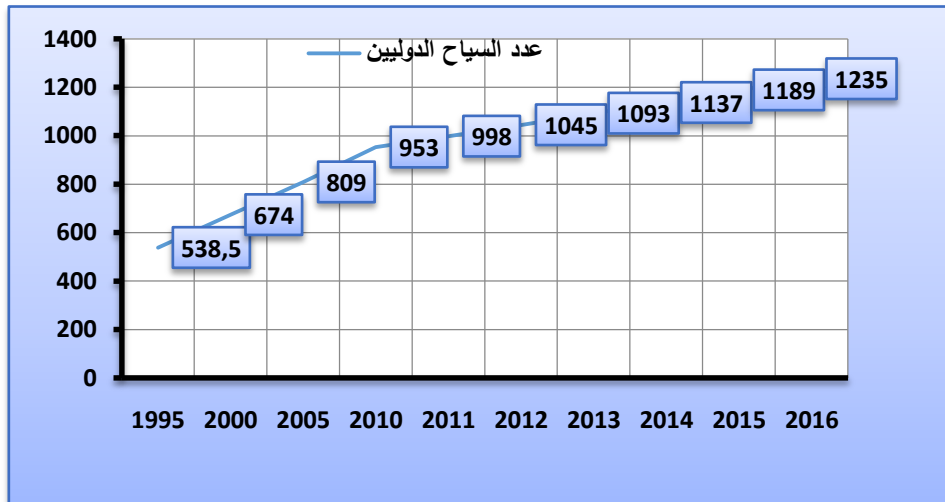
1 2 نتائج الأقاليم الجغرافية سنة 2016:

احتلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ الصدارة من حيث ارتفاع عدد السياح الدوليين الوافدين في سنة 2016 بنسبة نمو 8%، بفضل الطلب العالي من الأسواق المصدرة سواء داخل المنطقة أو من مناطق أخرى، وشهدت إفريقيا انتعاشا كبيرا بعد عامين من ضعف النشاط السياحي وبلغت معدل نمو وصل إلى 8%، أما الأمريكيتين فبقي معدل النمو لديها مرتفعا بمعدل 4%، وفي أوروبا بلغ معدل النمو حوالي 2%، وجاء الطلب متفاوتا أيضا في منطقة الشرق الأوسط بمعدل نمو سالب نتيجة للظروف السياسية التي عاشتها معظم الدول العربية بمعدل نمو بلغ (-4%)، حيث أثمرت بعض المقاصد عن نتائج إيجابية مقابل تراجع الحركة السياحية في مقاصد أخرى.⁽¹⁾

ويمكن توضيح السياحة الدولية الوافدة من خلال الشكل التالي:

شكل (2-2): السياحة الدولية الوافدة سنة (2010-2016)

الوحدة: مليون سائح



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال ما سبق من رصد لاتجاهات السياحة الدولية حسب الأقاليم الجغرافية ومن خلال الشكل

السابق نستنتج ما يلي:

- شهد العقد الأخير من القرن العشرين اتجاه متنامي للسياحة الدولية الوافدة على مستوى مختلف الأقاليم الجغرافية بنسب متفاوتة، مع ملاحظة استحواذ أوروبا وآسيا والمحيط الهادي والأمريكتان على النسب الأكبر من السياحة الدولية، فقد استقطبت ما يقرب من 519.9 و 221.6 و 155.7 مليون سائح على التوالي، أي ما يعادل 54.4 و 23.2 و 16.3% من سوق السياحة

1- المنظمة العالمية للسياحة (بتصرف)

العالمية في 2011، وعلى مدى الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016 أخذ أعداد الوافدين من السياح الدوليين في منحى نمو سنوي إيجابي ومستقر، وخلال الفترة ذاتها، استقرت معدلات النمو في عائدات السياحة الدولية على أكثر من 2%، ما عدا 2015 وذلك بسبب تقلبات أسعار الصرف في الدول النامية.⁽¹⁾

- خلال الفترة الممتدة بين (2011-2016)، لم تتمكن سوى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين من تحقيق زيادة في حصتهما في سوق السياحة العالمية من حيث أعداد السياح الوافدين، فقد سجلت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعا من 23.2% المسجلة سنة 2011 إلى 25.7% سنة 2016، كما شهدت حصة منطقة الأمريكتين تسجيل زيادة طفيفة من 16.3% إلى 16.7% خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من النمو الإيجابي الملاحظ من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين، إلا أن حصة أوروبا شهدت تراجعا كبيرا بحيث بلغت 50.2% سنة 2016 مقابل 54.4% المسجل سنة 2011، ومن جهة أخرى، لم تحظ منطقة إفريقيا إلا بحصة ضئيلة من السياح الدوليين الوافدين عليها ومن عائدات السياحة العالمية في 2016 مقارنة بعام 2011، بحيث تراجعت حصتها من الوافدين من 5.2 إلى 4.5%، فيما انخفضت حصتها من العائدات من 3.1 إلى 2.9%، لذلك فإنه لا يتعين على البلدان الإفريقية التركيز على الرفع من أعداد الوافدين من السياح الدوليين فحسب، بل أيضا محاولة إيجاد سبل لزيادة الإيرادات من السياحة من خلال تنويع الأنشطة السياحية، وتطوير أصناف سياحية بديلة وكذلك تنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف السوق (في محاولة لجذب المزيد من السياح من البلدان ذات نزعات استهلاكية أعلى).⁽²⁾

ثانيا: الإيرادات السياحية الدولية

في هذا السياق، واصلت كل من منطقتي أوروبا وآسيا والمحيط الهادي احتلال مكانة كأقوى منطقتين في سوق السياحة العالمية من حيث الأداء سواء في 2011 أو 2016، ففي سنة 2016 استحوذت هاتين المنطقتين بنسبة 67% من إجمالي إيرادات السياحة الدولية و 76% من الوافدين من السياح الدوليين، ففي أوروبا تراجعت عائداتها من السياحة الدولية من 466.7 إلى 447.4 مليار دولار خلال نفس الفترة، وتعتبر حالة عدم الاستقرار الاقتصادي القائمة في العديد من الدول الأوروبية من بين الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع بتأثيرها على حجم نفقات السياح الأوروبيين، وبمجرد ما شرعت البلدان في بلوغ معدلاتها الطبيعية في النمو الاقتصادي بعد تعافي الاقتصاد العالمي، سرعان ما بدأت أعداد السياح الوافدين تأخذ اتجاها أكثر استقرارا وإيجابية بين سنتي 2011 و2016، وبحكم تقلبات أسعار الصرف التي شاهدها الدول النامية في الغالب، فقد شهدت عائدات السياحة على الصعيد العالمي مستويات من الازدهار والتدهور خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2016، ويعتبر هذا الأمر

¹ - السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات 2017، مرجع سبق ذكره، ص 7 (بتصرف)
² - المرجع السابق، ص 9 (بتصرف)

مصدر قلق كبير بالنسبة للعديد من البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير نسبياً على الأنشطة السياحية، والتي تولد قدراً مهماً من الدخل من العملة الأجنبية وبالتالي النهوض بالنمو الاقتصادي،⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح الإيرادات السياحية الدولية على مستوى المجموعات الجغرافية:

جدول رقم (2-2): الإيرادات السياحية الدولية حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار دولار

المجموع	الشرق الأوسط	إفريقيا	آسيا والباسيفيك	الأمريكتين	أوروبا	المجموعات السنوات
961	50.3	31.6	248.7	182.2	406.2	2010
1073	46.4	32.7	298.6	197.9	466.7	2011
1110	47	34	324	213	458	2012
1197	45.1	35.1	360.7	264.4	491.7	2013
1252	51.6	36.1	420.1	288	513.5	2014
1196	58.2	32.8	349.5	305.6	449.8	2015
1220	57.6	34.8	366.7	313.1	447.4	2016

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على إحصائيات مختلفة للمنظمة العالمية للسياحة، أنظر الملحق رقم (2)

في سنة 2011، واصل نشاط السياحة الدولية نموه وبلغ 998 مليون كعدد السياح الدوليين الوافدين و1073 مليار دولار كعائدات من السياحة الدولية، وكان عكاس للظروف الاقتصادية، كان الانتعاش الاقتصادي قوياً نسبياً خاصة في الاقتصاديات الناشئة، فقد سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بين سنتي (2011-2012) أعلى معدل نمو سنوي من حيث أعداد الوافدين من السياح الدوليين 13.5%، وفي سنتي (2012-2013) شهدت كل المناطق الخمس زيادة في أعداد الوافدين من السياح الدوليين حيث ارتفع عدد الوافدين من 1045 مليون في 2012 إلى 1093 مليون في 2013 في المقابل ارتفعت العائدات بمعدل 87 مليار دولار وبلغ عدد السياح الوافدين على الصعيد العالمي في 2014 ما يقارب 1137 مليون سائح، فيما ارتفعت عائدات السياحة لتسجل 1252 مليار دولار، فقد سجلت الأمريكتان وآسيا والمحيط الهادئ أعلى معدلات النمو من حيث عدد الوافدين من السياح الدوليين، بلغت 8.5 و6.1% على التوالي، وسجلت أوروبا معدل نمو إيجابي في عدد الوافدين من السياح الدوليين 1.7%، ومرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بظروف صعبة بسبب الظروف الأمنية والسياسية وتزايد المخاوف المتعلقة بانعدام الأمن، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه السياح عن تلك المناطق الغير آمنة وهذا ما يفسره تمركز جزء كبير من النشاط السياحي الدولي في المناطق الجغرافية الأخرى.

في سنة 2015، تزايد عدد السياح الوافدين بمعدل 4.5%، وبلغ حوالي 1189 مليون سائح والجدير بالذكر أن الظروف الأمنية في بعض الدول العربية أثرت بشكل سلبي على الأداء العام للسياحة

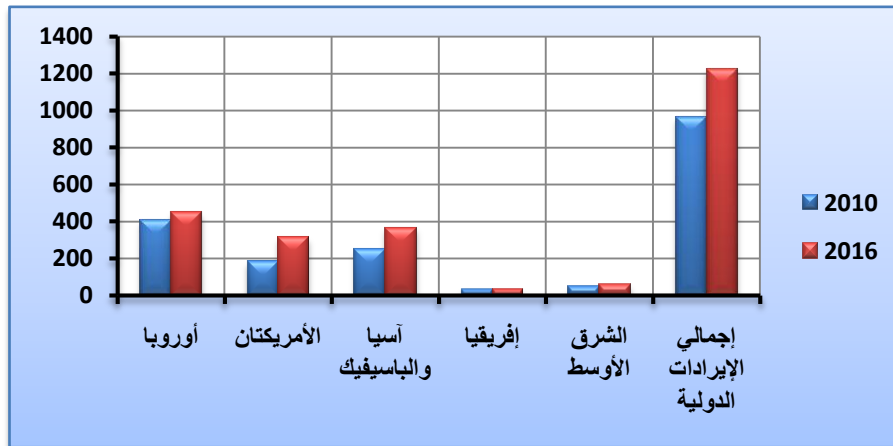
¹ - السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10 (بتصرف)

في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، وكنتيجة لذلك تناقص عدد السياح الوافدون وأخذ الاتجاه السلبي حيث سجلت المنطقتين معدلات نمو تقل عن 1%.

وفي سنة 2016، بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين 1235 مليون وسجلت عائدات السياحة 1220 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3.9% و 2%، على التوالي، وكانعكاس للاتجاهات الإيجابية المسجلة على مستوى السياح الوافدين، زادت بدورها عائدات السياحة بنسبة 6.1% في أفريقيا، و 4.9% في آسيا والباسيفيك، وبالمقابل تراجعت أعداد الوافدين وعائدات السياحة في الشرق الأوسط بنسبتي 4.1% و 1% على التوالي، وخلال نفس السنة، تم تسجيل أعلى معدل نمو على مستوى عائدات السياحة في منطقة أفريقيا 6.1%، وتلتها آسيا والباسيفيك بنسبة 4.9%، والأمريكتان بنسبة 2.5%، وسجلت كل من منطقتي أوروبا والشرق الأوسط معدلات نمو سلبية من حيث العائدات خلال 2016 بلغت (-0.5) و (-0.1)% على الترتيب.⁽¹⁾

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): الإيرادات السياحية الدولية حسب المجموعات الجغرافية (2010 مقابل 2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

عموماً، في الوقت الذي اتجهت فيه عائدات السياحة في منحنى مماثل لذلك الذي اتجه فيه عدد السياح الوافدين، كان متوسط معدلات نمو عائدات السياحة والحصص الإقليمية من الإجمالي العالمي مختلفاً إلى حد ما، ويمكن أن تعزى التباينات القائمة بين التغير في عدد الوافدين من السياح الدوليين والتغير في عائدات السياحة الدولية إلى الاختلافات في أسعار الصرف واستراتيجيات السياحة المنفذة ومن الواضح أيضاً أنه في الأوقات الاقتصادية الصعبة، عادة ما لا يتوقف السياح الدوليون الوافدون عن السفر، ولكن يلجئون لتخفيض التكاليف، أي اختيار إقامة أقصر في وجهات أقل تكلفة وأقرب إلى أماكن سكنهم على سبيل المثال، وذلك بالسفر والإقامة في الفئات ذات التكاليف المنخفضة، وفي الفترات التي يكون فيها الاقتصاد منتعشاً، غالباً ما ينزعون إلى الإنفاق بشكل أكثر خلال فترات إجازاتهم والبقاء لفترة أطول في وجهاتهم، وفي هذا السياق قد تختلف معدلات نمو عائدات السياحة وأعداد السياح الوافدين

¹ - السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات 2017، مرجع سبق ذكره، ص 11 (بتصرف)

بشكل ملفت بسبب العوامل المذكورة أعلاه، وبعبارة أخرى كانت الفترة الممتدة بين 2010 و2016 أكثر الفترات التي حققت فيها دول الأمريكتان والشرق الأوسط نجاحا مهما من حيث متوسطات عائدات السياحة الدولية، ومن ناحية أخرى، تراجعت هذه العائدات في مناطق أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا خلال الفترة ذاتها، وتشير هذه النتائج إلى أنه لا يتعين على الدول على الصعيد العالمي التركيز فقط على زيادة أعداد السياح الوافدين، وإنما أيضا وضع سياسات فعالة لتكون بمثابة قيمة مضافة للمنتجات والخدمات التي يستفيد منها الزوار الدوليون.⁽¹⁾

ثالثا: الوجهات السياحية الأولى لسنة 2015

يختلف ترتيب المقاصد السياحية الأولى في العالم حسب المعيار المستند إليه، فمعيار عدد السياح الوافدون يختلف كلياً عن معيار الإيرادات أو النفقات السياحية وبالتالي يختلف الترتيب من معيار إلى آخر ويمكن توضيح ترتيب المقاصد السياحية الأولى حسب معياري السياحة الوافدة والإيرادات السياحية كما يلي:

1 حسب معيار السياحة الوافدة:

الجدول يوضح اتجاه السياحة الدولية من حيث عدد السياح الوافدون سنة 2015، حيث احتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث استقطاب العدد الأكبر من السياح وصل إلى 84.5 مليون سائح سنة 2015 مقابل 83.7 مليون سائح سنة 2014، تلتها أمريكا في المرتبة الثانية بعدد 77.5 مليون سائح في نفس السنة، واحتلت إسبانيا المرتبة الثالثة بعدد سياح وصل إلى 68.2 مليون سائح، وبعدها الصين في المرتبة الرابعة بعدد 56.9 مليون سائح، أما إيطاليا فاحتلت المرتبة الخامسة بعدد 50.7 مليون سائح تلتها تركيا في المرتبة السادسة بـ 39.5 مليون سائح، وتأتي ألمانيا في المرتبة السابعة بـ 35 مليون سائح، والمملكة المتحدة في المرتبة الثامنة بعدد 34.4 مليون سائح، والمكسيك في المرتبة التاسعة بعدد 32.1 مليون سائح، وأخيرا روسيا في المرتبة العاشرة بعدد 31.3 مليون سائح. والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ - المرجع السابق، ص 12.

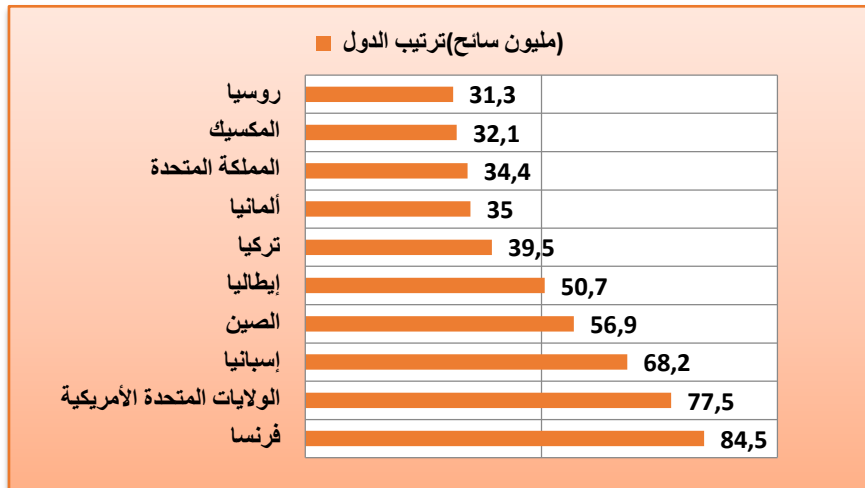
جدول رقم (2-3): الوجهات السياحية الأولى من حيث عدد السياح سنة 2015:

نسبة التغير (%)		عدد السياح الوافدون (بالمليون)		السياحة الوافدة	ترتيب الدول
2015/2014	2014/2013	2015	2014		
0.9	0.1	84.5	83.7	فرنسا	1
3.3	7.2	77.5	75	الولايات المتحدة الأمريكية	2
5	7	68.2	64.9	اسبانيا	3
2.3	-0.1	56.9	55.6	الصين	4
4.4	1.8	50.7	48.6	إيطاليا	5
-0.8	5.3	39.5	39.8	تركيا	6
6	4.6	35	33	ألمانيا	7
5.6	5	34.4	32.6	المملكة المتحدة	8
9.4	21.5	32.1	29.3	المكسيك	9
5	5.3	31.3	29.8	الاتحاد الروسي	10

Source : Organisation Mondial du Tourisme, **Faits saillants OMT du tourisme**, édition 2016, p6.

ويمكن توضيح ترتيب الدول في الشكل التالي:

شكل رقم (2-4): الوجهات السياحية الأولى من حيث عدد السياح سنة 2015:



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

من الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن فرنسا احتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 2015 من حيث السياح الوافدون بعدد 84.5 مليون سائح وبنسبة تغير 0.9% عن سنة 2014، واختلفت نسب التغير بين سنتي (2015/2014) من دولة إلى أخرى وكانت النسبة محصورة بين (9.4% و -0.8%)، وكانت نسبة التغير الأكبر من نصيب المكسيك التي احتلت المرتبة التاسعة في المقاصد السياحية.

2 حسب معيار الإيرادات السياحية:

حسب هذا المعيار اختلف ترتيب الدول، حيث شهد خروج بعض الدول الموجودة في معيار السياحة الوافدة ودخول دول جديدة كتايلاند وهونغ-كونغ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:
جدول رقم (2-4): الوجهات السياحية الأولى من حيث الإيرادات السياحية سنة 2015:

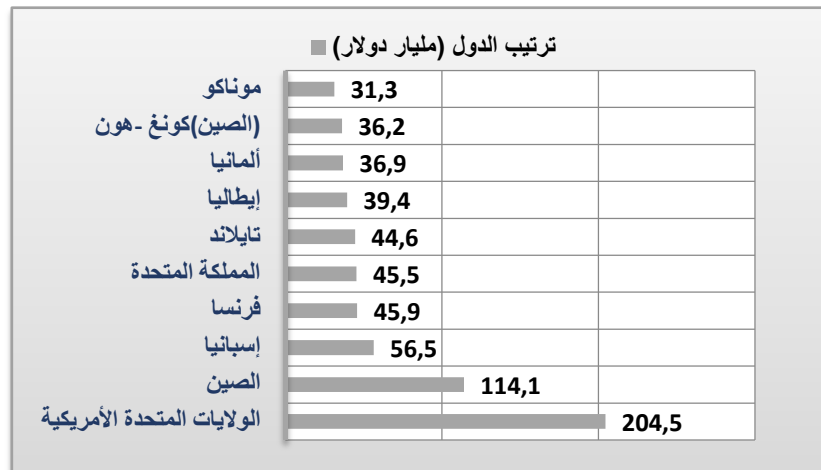
نسبة التغير (%)		الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)		الإيرادات السياحية	ترتيب الدول
2015/2014	2014/2013	2015	2014		
6.9	7.8	204.5	191.3	الولايات الأمريكية المتحدة	1
8.3	/	114.1	105.4	الصين	2
-13.2	3.9	56.5	65.1	اسبانيا	3
-21	2.8	45.9	58.1	فرنسا	4
-2.3	11.8	45.5	46.5	المملكة المتحدة	5
16	-8	44.6	38.4	تايلاند	6
-13.3	3.6	39.4	45.5	إيطاليا	7
-14.9	4.9	36.9	43.3	ألمانيا	8
-5.8	-1.4	36.2	38.4	هون-كونغو (الصين)	9
-26.4	-1.1	31.3	42.6	موناكو	10

Source : Organisation Mondiale du Tourisme, **Faits saillants OMT du tourisme**, édition 2016, p6.

أنظر الملحق (4)

ويمكن توضيح معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل رقم (2-5): الوجهات السياحية الأولى من حيث الإيرادات السياحية سنة 2015:



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه والشكل السابق نلاحظ:

- تغير ترتيب الدول حسب هذا المعيار حيث احتلت فرنسا المرتبة الرابعة بعدما كانت في المرتبة الأولى في المعيار السابق، وخروج كل من روسيا والمكسيك وتركيا من الترتيب في هذا المعيار

ودخول كل من تايلاند وهونغ-كونغ وموناكو ضمن العشر مراتب الأولى من حيث العائدات السياحية.

- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بقيمة إيرادات بلغت 204.5 مليار دولار بعدما كانت في المرتبة الثانية حسب عدد السياح الوافدون، تلتها الصين في المرتبة الثانية بقيمة 114.1 مليار دولار، وبعدها إسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 56.5 مليار دولار وتأتي في المرتبة الرابعة فرنسا بقيمة 45.9 مليار دولار، وبعدها المملكة المتحدة في المرتبة الخامسة بقيمة 45.5 مليار دولار، وتأتي الدول التالية في المراتب الخمس الباقية على الترتيب:

المرتبة السادسة: تايلاند بإيرادات: 44.6 مليار دولار

المرتبة السابعة: إيطاليا بإيرادات: 39.4 مليار دولار

المرتبة الثامنة: ألمانيا بإيرادات: 36.9 مليار دولار

المرتبة التاسعة: هون-كونغو بإيرادات: 36.2 مليار دولار

المرتبة العاشرة: موناكو بإيرادات: 31.3 مليار دولار

ويرجع هذا التغيير في المراتب إلى عاملين أساسيين رئيسيين هما: العامل الأول هو جودة الخدمات السياحية التي تقاس بمدى إشباع رغبات وحاجات السياح، أما العامل الثاني يرجع إلى طبيعة السائح الوافد إلى تلك الدول حيث نجد أن فرنسا مثلا غالبية السياح هم دول أوروبا بينما نجد الولايات المتحدة غالبيةهم المناطق المجاورة لها، كما أن هناك عوامل أخرى مثل عملة التعامل والأوضاع الاقتصادية وأسعار الخدمات.⁽¹⁾

¹ - علي زيان بروج، أثر تحرير تجارة الخدمات على السياحة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الشلف، 2011/2010، ص 139.

المبحث الثاني: واقع السياحة المستدامة في العربية

تتميز الدول العربية عن باقي دول العالم بكونها كتلة متجانسة جغرافيا وحضاريا يجمعها تاريخ مشترك، كما أنها تملك مجموعة من المؤهلات الاقتصادية سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية أو مالية ومنذ حصول هذه الدول على استقلالها السياسي وهي تسعى جاهدة للنهوض باقتصاداتها ودفع عجلة التنمية بها، لكن التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين جعلت الدول العربية تواجه مجموعة تحديات سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى الإقليم العربي بكامله، لذا تسعى الدول العربية إلى تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية، وهذا يدفعها إلى البحث عن اكتساب مزايا تنافسية تؤهلها لضمان البقاء والاستمرارية والأسبقية عن منافسيها.

إن نظرة فاحصة لتنوع ووفرة المصادر والثروة السياحية الطبيعية والمالية والبشرية، تؤكد أن المنطقة العربية في وضع مؤهل تماما لتحقيق تنمية سياحية مستدامة وذلك بتطبيق مجموعة المؤشرات التي تسمح بتحديد مكانتها التنافسية في مجال السياحة وهذا يسمح لها بتحديد عناصر قوتها وتنميتها من جهة، ومعرفة عناصر ضعفها ومعالجتها من جهة أخرى. من هنا تمت معالجة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المؤشرات السياحية في الدول العربية.

المطلب الثاني: الوضع البيئي في الدول العربية.

المطلب الثالث: نحو استراتيجية عربية لتشجيع السياحة المستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات السياحية في الدول العربية

بالنسبة لوضعية قطاع السياحة في الوطن العربي فهو عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، وخاصة عملية الأمن والسلام وسيضل غياب السلام الشامل عائقا رئيسا أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه في بلدان المنطقة، وتشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقا آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة وفي الوقت ذاته يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم مصدر المنافسة الحادة لأسواق السياحة في البلدان العربية.⁽¹⁾

أولا: التطورات الحديثة في السياحة العربية

تشهد صناعة السياحة العربية الآن تحولات هامة وعميقة بشكل تطورات جذرية في مختلف المجالات، إذ تتسم هذه المرحلة بطابع جديد تم التركيز فيه على استراتيجية النهضة السياحية ورفع الإنتاجية لإيجاد قاعدة سياحية صلبة⁽²⁾، مواكبة للتطورات الحديثة للسياحة الدولية التي تعنى بالسياحة البيئية أو السياحة المستدامة، وذلك بإتباع الخطط والبرامج والأساليب السليمة لتحسين نوعية البيئة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد بما يحقق الظروف الصحية والنفسية والبيئية والمعيشية الملائمة للسائح.⁽³⁾

لا يفصلنا الكثير عن سنة 2020، ومع ذلك فهي غير كافية لبناء خطط تنموية سياحية عربية تؤسس على رؤية محددة وواضحة وتهدف إلى إرساء وتفعيل المقومات السياحية العربية ليصل مردودها إلى حجم يتناسب مع الحجم الطبيعي والقائم فعلا. لتلك المقومات، وينتقل بالإقليم السياحي العربي من موقعه قبل الأخير حسبما تفيد أرقام منظمة السياحة العالمية، إلى موقع أكثر تقدما على خريطة السياحة العالمية التي تتوقعها المنظمة مع حلول عام 2020.

وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة أن يزيد عدد القادمين الدوليين على 1.56 مليار سائح بحلول 2020 من بينهم 1.2 مليار بين الأقاليم نفسها، و 0.4 مليار زائر من خارج الأقاليم وتتصدر الأقاليم المستقبلية للسياح في ذلك العام كل من أوروبا وشرق آسيا والباسفيك والأمريكتين تليها بحصص أقل على التوالي إفريقيا (منها دول شمال إفريقيا العربية) فالشرق الأوسط ثم إقليم جنوب آسيا.⁽⁴⁾

ومع الأرقام المتوقعة لحركة السياحة عام 2020، تشير إلى معدلات نمو قياسية تسجلها الأقاليم الخمسة الأخيرة ومنها دول العالم العربي الآسيوية والإفريقية تصل إلى 5% سنويا بالمقارنة مع معدل النمو العالمي 4.1% مع ذلك فإن هذه المؤشرات تظل تنبئ بأن المنطقة العربية وإن كانت ستسجل نموا ملحوظا إلا أن حصتها من الحركة الإجمالية لأعداد السياح على الخريطة العالمية (68.5 مليون سائح عام 2020) تظهر عدة حقائق من أبرز عناوينها أن هناك تقصيرا (حتى الآن) في إبلاء قطاع السياحة العربية الاهتمام المطلوب ليصبح قطاعا مؤثرا وفاعلا في مجمل عمليات التنمية الشاملة العربية وفي رفد

1 - زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 15.
 2 - أحمد الجلاء، أطور الاتجاهات الحديثة في السياحة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص 152.
 3 - محمد محمود ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 16.
 4 - المرجع نفسه، ص 12.

الناجح القومي العربي، بما يحقق التطور المنشود لمستويات الدخل والمعيشة في المجتمعات العربية كافة.⁽¹⁾

لقد شهد العالم نموا كبيرا ومستدام في السياحة الدولية من ناحيتي العوائد وعدد السياح، وترك أثرا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا واسعا وصل تقريبا إلى كل جزء من العالم، حيث يتميز نشاط السياحة الدولية بتوسعه الجغرافي المتزايد وتنوع الوجهات السياحية، فعلى الرغم من أن الحجم الأكبر من نشاط السياحة الدولية لا يزال يتركز في الأقاليم المتقدمة بأوروبا والأمريكتين، إلا أنه يلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في الأسواق الجديدة المستقبلية للسياح في الأقاليم النامية، فحسب المنظمة العالمية للسياحة، أصبحت السياحة الدولية واحدا من النشاطات الاقتصادية ومصدر مهم لاستقطاب العملة الأجنبية والاستخدام في العديد من بلدان هذه الأقاليم، وعليه أعطيت التنمية السياحية اهتماما كبيرا في استراتيجيات التنمية القومية للعديد من البلدان النامية، وضمنت في العديد من المؤتمرات الدولية الأخيرة حول التنمية المستدامة.⁽²⁾

وبالنظر إلى ما تتمتع به من تراث غني ومتنوع سواء طبيعيا أو جغرافيا أو تاريخيا أو ثقافيا، فإن الدول العربية، كمجموعة لديها إمكانيات كبيرة لإرساء قطاع سياحي دولي مستدام، إلا أنه وبالنظر إلى الحصة المتواضعة التي تؤول إلى هذه البلدان في السوق السياحية العالمية، وتركز النشاط السياحي في عدد محدود منها، فإنه يتضح أن قدرا كبيرا من تلك الإمكانيات لم يستغل بعد على النحو المنشود، فالمشاكل التي تواجه السياحة وتنمية قطاع سياحي دولي مستدام في الدول العربية متباينة بتباين السمات السياحية لكل بلد منها، وكذلك بتباين المستوى التنموي والأولويات التنموية القومية والسياسات.⁽³⁾

ثانيا: أداء القطاع السياحي العربي خلال الفترة (2010-2015)

لأغراض إجراء المقارنة الدولية على مستوى الأقاليم الاقتصادية العالمية، تم تكوين مجموعة قائمة بذاتها للدول العربية، وذلك عن طريق استبعاد بيانات الدول العربية المدرجة في إحصائيات منظمة السياحة العالمية ضمن دول إقليم إفريقيا فيما يتعلق بأعداد السياح الوافدين والإيرادات السياحية، وإضافتها إلى إقليم الشرق الأوسط، وذلك وفقا لتصنيف منظمة السياحة العالمية الواردة في الجدول التالي:⁽⁴⁾

1 - محمد محمود ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 13.
 2 - السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (الأفاق والتحديات)، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010، ص 1، على الموقع: www.sesric.org.
 3 - المرجع نفسه، ص 2.
 4 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 94، على الموقع: www.iaigc.org

جدول رقم (2-5): توزيع الدول العربية ودول المقارنة وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمي

الدول المدرجة	الإقليم الفرعي	الإقليم الرئيسي
الجزائر، المغرب، السودان، تونس	شمال إفريقيا	إفريقيا
موريتانيا	غرب إفريقيا	
جيبوتي والصومال	شرق إفريقيا	
مصر، ليبيا، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا، العراق، الكويت، السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، عمان واليمن.		الشرق الأوسط

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 94، على الموقع: www.iaigc.org

من الجدول يتضح أن الدول العربية بصفة عامة تركزت في الشرق الأوسط وعدد قليل منها في إفريقيا.

1- السياحة الوافدة إلى الدول العربية سنة 2015:

غالباً ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في المجال السياحي بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ففي الدول ذات الصدارة العالمية نجد أن هذا المؤشر يفوق 100%، ففي فرنسا تبلغ هذه النسبة 126%، وإسبانيا 129%، بمعنى أن الدولة قادرة على استيعاب سياح واستقبالهم في سائر فترات العام أكثر من تعداد سكانها، مع توافر كل الخدمات لهم من إقامة ووسائل نقل وغيرها، من دون تأثر معيشة المواطن المحلي وحياته.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح عدد السياح في الدول العربية والحصة السوقية لهم وفق بيانات سنة 2015.

جدول رقم (2-6): السياحة الوافدة والحصة للسوقية للدول العربية سنة 2015

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد السياح (مليون سائح)	*الحصة السوقية (%)
الإمارات	8.718	16.5	23.81
مصر	88.958	9.139	13.19
الأردن	9.959	3.763	5.43
الكويت	4.239	196	0.29
لبنان	3.793	1.518	2.19
السعودية	32.062	17.994	25.97
قطر	2.438	2.93	4.23
تونس	11.154	5.359	7.73
الجزائر	39.963	1.710	2.47
المغرب	34.125	10.177	14.69
المجموع	235.409	69.286	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

¹ - فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية: العقبات والحلول، مجلة روى إستراتيجية، العدد السادس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبريل 2014، ص 52.

- إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنة 2017، الملاحق الإحصائية (عدد السكان الملحق 8/2)، ص 289.
 - إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، التقرير السنوي 2015، ص 11.
 - *من حساب الباحثة.
 - استثناء بعض الدول العربية لعدم توفر المؤشرات السياحية لديها بسبب الظروف الأمنية التي تعيشها كسوريا واليمن وليبيا وغيرها من باقي الدول العربية.
 - يقصد "بالحصة السوقية نسبة عدد السياح الوافدين إلى الدولة إلى عدد السياح الإجمالي للدول المذكورة في الجدول، وليس إلى عدد السائحين في العالم".⁽¹⁾
- من خلال الجدول نلاحظ:

- تزايد عدد السياح الوافدون إلى الدول العربية بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى حسب درجة اهتمام الدولة بقطاعها السياحي، فتصدرت قائمة الدول العربية لسنة 2015 المملكة العربية السعودية بعدد سياح 17.5 مليون سائح وبحصة سوقية 26 % من إجمالي السياحة العربية، تلتها الإمارات بعدد سياح 16.5 مليون سائح وبحصة سوقية بلغت 23.81%، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة بعدد سياح 10.18 مليون سائح وبحصة سوقية بلغت 14.7%، أما مصر فاحتلت المرتبة الرابعة بعدد سياح وصل إلى 9.14 مليون سائح ويعتبر منخفض مقارنة بما حقته في السنوات السابقة بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها جراء ثورة يناير 2011 وبلغت حصتها السوقية 13.19% من إجمالي السياحة العربية، واحتلت المرتبة الخامسة تونس بعدد سياح منخفض كذلك عن ما حقته في السنوات السابقة، بلغ 5.35 مليون سائح وبحصة سوقية وصلت إلى 7.73%، أما باقي الدول العربية في الجدول فجات بالترتيب على النحو: الأردن، قطر، الجزائر، لبنان والكويت، بحصص سوقية غير معتبر مقارنة بالدول الخمس الأولى في الجدول.

- وبمقارنة إجمالي السياحة العربية مع ما حقته الأقاليم الجغرافية الأخرى لسنة 2015 نجد الدول العربية تحصلت على نسبة 5.8% من إجمالي السياحة العالمية، حين استحوذت أوروبا والأمريكيتين وآسيا والباسيفيك على النسب الأكبر وبلغت 50%، 16%، 25% على الترتيب، وتعتبر السياحة العربية ضئيلة جدا وغير معتبرة من إجمالي السياحة العالمية.

2 الإيرادات السياحية:

رغم الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الدول العربية، لكن تشير أرقام العائدات السياحية لديها إلى فجوة كبيرة بين إجمالي عائدات السياحة العالمية وبين ما تحصده الدول العربية، وتتمثل عائداتها من السياحة سنة 2016 كما يلي:⁽²⁾

¹ - فيصل شباد، مرجع سبق ذكره، ص 52
² - حصص الدول العربية من السياحة العالمية
 2018/04/27
 ، على الموقع: <http://www.hayatweb.com/article/69236> تاريخ الاطلاع:

وفقاً للأرقام والبيانات الرسمية فإن إجمالي عائدات 7 دول عربية وخليجية من السياحة بلغت سنة 2016 نحو 58.91 بليون دولار مقابل عائدات عالمية بلغت نحو 1220 بليون دولار، ما يشير إلى أن حصة هذه الدول في العائدات العالمية للسياحة لا تتجاوز 5 % فقط.

وبلغت عائدات دول السعودية ومصر والإمارات والكويت والمغرب وتونس ولبنان من إجمالي عائدات السياحة العالمية سنة 2016 نحو 58.91 بليون دولار، حيث احتلت الإمارات مقدمة الدول العربية بالعائدات السياحية، وتشير الأرقام الصادرة عن منظمة السياحة العالمية إلى استحوادها على نحو 33% من عائدات السياحة في دول منطقة الشرق الأوسط البارزة في القطاع السياحي بإجمالي إيرادات بلغت نحو 19.5 بليون دولار في نفس السنة، وفي المركز الثاني حلت السعودية بين الدول العربية والخليجية الأكثر تحقيقاً في عائدات السياحة بإجمالي عائدات بلغت نحو 15.9 بليون دولار، تمثل ما نسبته 26 % من إجمالي عائدات دول الشرق الأوسط.

وعلى رغم العثرات الكثيرة التي مازالت تواجه السياحة المصرية لكنها حلت في المركز الثالث بين الدول العربية وعلى مستوى دول الشرق الأوسط وذلك وفقاً للأرقام التي أعلنتها وزارة السياحة المصرية بعدما قدرت إجمالي عائدات مصر من السياحة نحو 7.6 بليون دولار تمثل ما نسبته نحو 12.9 % من إجمالي عائدات دول الشرق الأوسط، وكان النصف الثاني من سنة 2016 صاحب النصيب الأكبر في إجمالي الإيرادات السياحية، ليحقق 4.7 بليون دولار، نتيجة الانتعاش الملحوظ في عدد السائحين الذي بلغ نحو 4.7 ملايين سائح، والليالي السياحية سجلت نحو 52 مليون ليلة، ومع هذا الرقم الضعيف لكن شهدت السياحة المصرية تعافياً كبيراً خلال سنة 2016 مقارنة بعائداتها في 2015، حيث نمت العائدات بنسبة تتجاوز 181 % خلال سنة 2016.

ومن مصر إلى المغرب التي حلت في المركز الرابع بعدما حصدت عائدات سياحية تقدر بنحو 7.2 بليون دولار، وذلك وفقاً للبيانات التي أعلنتها رئاسة الحكومة المغربية، محققة زيادة نسبتها أكثر من 23% مقارنة بعائدات 2016، وتمثل عائدات السياحة المغربية ما نسبته نحو 12.22 % من إجمالي عائدات السياحة لدى دول منطقة الشرق الأوسط.

أما لبنان التي حلت في المركز الخامس، فإن الأرقام والإحصائيات الرسمية تشير إلى أن عائداتها من السياحة بلغت نحو 6.857 بليون دولار خلال 2016، تمثل ما نسبته نحو 11.63 % بإجمالي عائدات دول الشرق الأوسط من القطاع السياحي.

وفي المركز السادس حلت تونس التي حصدت نحو 1.354 بليون دولار خلال 2016، تمثل ما نسبته نحو 2.29 % من إجمالي عائدات دول الشرق الأوسط من القطاع السياحي البالغة نحو 58.91 بليون دولار.

وأخيراً حلت دولة الكويت في المركز السابع بإجمالي عائدات تقدر بنحو 499 مليون دولار، تمثل ما نسبته نحو 0.84 % من إجمالي عائدات دول الشرق الأوسط من القطاع السياحي.

وعلى الرغم من أن البيانات السابق استعراضها تشير إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة سواء في عدد السياح الوافدين إلى المنطقة العربية أو الإيرادات السياحية المتولدة عن السياحة الوافدة إلى المنطقة إلا أنها ما زالت تستحوذ على حصص متواضعة في السوق السياحي العالمي سواء من حيث عدد السياح الوافدين (6.5%) أو الإيرادات السياحية (5%) مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح الإيرادات السياحية للدول العربية لسنة 2015:

جدول رقم (2-7): الإيرادات السياحية للدول العربية سنة (2015/2014)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2014	2015	*نسبة التغير (%)
الإمارات	13969	16038	14.81
مصر	7979	6065	-24
الأردن	4375	4065	-7.09
الكويت	369	499	35.23
لبنان	6523	6897	5.73
السعودية	8238	10130	23
قطر	4591	5035	9.67
تونس	3042	1869	-38.56
الجزائر	348	357	2.6
المغرب	7056	6003	-14.92
المجموع	56492	56958	0.28

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقرير السنوي للمنظمة العالمية للسياحة 2016، ص 12.
*من حساب الباحثة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بتزايد عدد السياح الوافدة إلى الدول العربية تزايدت معها العائدات من دولة إلى أخرى وبلغت بالإجمال 56958 مليون دولار سنة 2015، عدا البعض من الدول العربية التي انخفضت عائداتها السياحية جراء الظروف الأمنية والسياسية كمصر وتونس، أما باقي الدول فتباينت إيراداتها السياحية بين المرتفعة والمنخفضة وكانت محصورة بين 10130 مليون دولار و 357 مليون دولار سنة 2015، أما نسبة التغير لهذه الإيرادات فتراوح بين 35.23% و (-38.56)%.

وبمقارنة حصة الإيرادات السياحية العربية بالإيرادات السياحية العالمية نجدها تحصلت على نسبة ضعيفة مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى فبلغت نسبتها 4.76% من إجمالي الإيرادات العالمية.

ثالثاً: السياحة العربية البيئية

تشير بيانات السياحة البيئية إلى تواضع نسبتها التي تراوحت بين 37% و 46% خلال الفترة 1995-2005، وذلك مقارنة بنظيرتها في الأقاليم الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة في أوروبا 88%

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وفي شرق آسيا والباسيفيك نحو 79%، ويلاحظ بلوغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في المنطقة العربية عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما يؤكد إتجاه السياح العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية، وهو ما يدعو إلى ضرورة تفعيل وتنشيط هذا الإتجاه المتنامي في السياحة العربية البينية بالعمل على إزالة المعوقات المتمثلة في تدني جودة البنية التحتية السياحية بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة في إستخراج تأشيرة الدخول وضعف التسويق السياحي المشترك وغياب شركة عربية عملاقة تنتشر فروعها في المنطقة العربية، تقوم بتنظيم الرحلات السياحية العربية البينية. (1) والجدول التالي يوضح تطور السياحة العربية البينية خلال الفترة (1995-2005).

جدول رقم (2-8): السياحة العربية البينية (عدد السياح بالآلاف) خلال 1995-2005

البيان	1995	2000	2001	2002	2005
عدد السياح الوافدون	22.46	38.80	39.94	41.7	52.7
عدد السياح العرب	8.29	16.29	18	19	23.6
السياحة العربية البينية (%)	37	42	45	46	45

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 120.

يوضح الجدول السابق وجود اختلاف كبير فيما بين الدول العربية من حيث اعتمادها على السياحة العربية والسياحة الأجنبية، ففي حين تعتمد السياحة الوافدة في بعض الدول العربية بدرجة عالية على السياحة العربية وفقاً لبيانات عام 2005، وخاصة الأردن (75%)، اليمن (71%)، والسعودية (70%)، كذلك كل من ليبيا، سوريا، الكويت؛ تعتمد في بعض الدول الأخرى على السياحة الأجنبية بدرجة مرتفعة وتتضمن كل من المغرب (3%)، الجزائر (12%)، ومصر (18%)، بينما تنتهج كل من قطر (51%)، لبنان (42%)، تونس (38%)، عمان (33%)، والإمارات (30%)، سياسة التنوع المتوازن بين السياحة العربية والأجنبية.

وبينما يؤكد بعض الاقتصاديين على أن ارتفاع درجة التنوع في الطلب السياحي في سوق ما يعتبر ميزة هامة تمكن هذا السوق من التخفيف من درجة الصدمات الخارجية، فإن البعض يؤكد على ضرورة العمل أولاً على زيادة نسبة السياحة العربية البينية وذلك لمبررات عديدة منها: (2)

- يتولد عن السياحة العربية البينية دخل سياحي أعلى، حيث يمل السائح العربي لتكرار الزيارة والبقاء لفترة إقامة أطول كما أنه أكثر أنفاقاً.
- تساهم السياحة العربية البينية في زيادة التعاون التجاري والصناعي في الدول العربية.
- يحقق الإنفاق السياحي العربي البيني زيادة في الدخل القومي لدولة عربية شقيقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وما يصاحب ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية وتحسن وضع ميزان المدفوعات لكثير من الدول العربية.

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2 - المرجع نفسه، ص 121.

- توفر السياحة العديد من فرص العمل لاستيعاب العدد الكبير من الشباب العربية الذين يدخلون سوق العمل سنويا، ومن ثم يقلل تفاقم مشكلة البطالة التي أصبح إيجاد حلول لها تحديا وأمرًا ملحا في كثير من الدول العربية.
- تقلل السياحة العربية من مخاطر تقلبات السياحة الدولية سريعة التأثير بالأحداث والإشاعات وخاصة تلك المتعلقة بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول السياحية العربية عن طريق منع زيارة رعايا الدول الأجنبية للأقطار السياحية العربية أو التحذير منها.
- تقلل السياحة العربية البينية من فرص احتكار الشركات العالمية لتنظيم الرحلات الدولية، والتي تحصل على النصيب الأكبر من كلفة هذه الرحلات كما أنها تحصل على تخفيضات كبيرة من مقدمي الخدمات السياحية المحليين.
- تشجع السياحة العربية البينية على قيام الاستثمارات العربية المشتركة وخاصة في ظل تنوع مجالات الاستثمار السياحي في المنطقة العربية، بما يناسب مختلف أحجام رؤوس الأموال وطموحات المستثمرين.

وفي هذا الصدد تم تأسيس المنظمة العربية للسياحة وذلك نحو تطوير وتنمية السياحة العربية.

رابعا: السياحة العربية ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر.

في هذا السياق، صدر في الأول من مارس 2007، التقرير الأول لتنافسية السفر والسياحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتكمن أهمية التقرير الذي يغطي العام 2006، في كونه يقيس العوامل التي تشجع على تطوير صناعة السياحة والسفر في دول العالم، حيث يبرهن من خلال تصنيف الدول في مؤشر (TTCI) **Travel and Tourism Competitiveness Index**، على مدى أهمية البيئة الإجرائية والتنظيمية الداعمة للسياحة، المقرونة بوسائل نقل وبنية تحتية ذات مواصفات عالمية، مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية والطبيعية، التي تهدف جميعها إلى دعم البيئة الملائمة لتطوير قطاع السفر والسياحة، كما يوضح التقرير، كما يوضح التقرير بوضوح أنه وبالرغم من أن الهيمنة حاليا تسود الدول الصناعية في العالم، إلا أن الدول الأكثر فقرا لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون قوى رائدة في عالم السياحة، كما تقدم هذه الدراسة التحليلية لمحفات التنافسية في هذا القطاع، معلومات مقارنة يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار، والتي تعتبر بمثابة قيمة مضافة للحكومات الراغبة في تحسين بيئة السفر والسياحة لديها، ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة مؤسسات دولية للسياحة والسفر خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي ونتائج سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.⁽¹⁾

يقيس التقرير المؤشر الكلي لتنافسية السفر والسياحة العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والذي يتألف من 14 عنصرا لقياس تنافسية السياحة والسفر كما يلي: القوانين

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 122.

والإجراءات، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، أولويات السفر والسياحة، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية أسعار السفر والسياحة، الموارد البشرية، جاذبية السفر والسياحة، الموارد الطبيعية، والموارد الثقافية،⁽¹⁾ وتدخّل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل وتحفز تنافسية السياحة والسفر: ⁽²⁾

- **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة** : يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل: الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.
- **مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية**: يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل إقتصاد، ويشمل إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.
- **مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة**: وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل إقتصاد (موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

1 وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر:

صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي التقرير الأول لتنافسية السياحة والسفر سنة 2007 الذي اشتمل على 124 دولة منها 10 دول عربية وذلك لتشجيع السياحة وتطوير هذا القطاع نظراً لأهميته على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية من خلال توفير الإطار المناسب لتطوير تنافسيته وقياسها بعدة مؤشرات فرعية تدخّل ضمنه تساهم في تقييم وضعية السياحة للدول والمساعدة على تحسينها، وفي هذا السياق صدر عن المنتدى التقرير الثاني لتنافسية السياحة والسفر سنة 2008 تحت عنوان "الموازنة بين التنمية والاستدامة البيئية" وهذا يعتبر أداء قيمة في يد صانعي السياسات للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع، كما صدر التقرير الثالث للمنتدى سنة 2009 تلاها التقرير الرابع لسنة 2011 تحت عنوان "فترة ما بعد الانكماش"، حيث شهدت السنوات الأخيرة تصاعد التحديات التي واجهت نشاط السياحة حول العالم، حيث لم يعان القطاع على الصعيد العالمي من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط فقط، بل أيضاً من الآثار السلبية للتقلبات المناخية والحوادث الأمنية المتعددة، وانتشار الأوبئة والعديد من اضطرابات العاملين بالقطاع حول العالم، مما أدى إلى انحسار الانفاق السياحي عالمياً، وتشير أحدث البيانات إلى أن القطاع

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، مرجع سبق ذكره، ص 122.
² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ملامح أداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو)، الكويت، 2011، ص 14.

يتعافى ويشهد حاليا انتعاشا تدريجيا.⁽¹⁾ وإصدار سنة 2013 الذي شمل 140 دولة أما تقرير سنة 2015 فتغيرت مكوناته لهذا لا نستطيع مقارنة نتائجه مع نتائج السنوات السابقة.

والجدول الموالي يوضح وضعية الدول العربية ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة 2007-2013

جدول رقم (2-9): وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة (2007-2013)

الدول	2007 (124 دولة)	2009 (133 دولة)	2011 (139 دولة)	2013 (140 دولة)
الإمارات	18	33	30	28
تونس	34	44	47	/
قطر	36	37	42	41
الأردن	46	54	64	60
البحرين	47	41	40	55
المغرب	57	75	78	71
مصر	58	64	75	85
الكويت	67	95	95	101
موريتانيا	92	127	136	134
الجزائر	93	113	115	132
سوريا	/	85	105	/
عمان	/	68	61	57
السعودية	/	71	62	62
ليبيا	/	112	124	/
لبنان	/	/	70	69
اليمن	/	/	/	133

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المنظمة العربية للسياحة وعلى:

- The travel and tourism competitiveness report 2013/2011, world economic forum.

*دخول لبنان لأول مرة في التقرير سنة 2011.

أ: لم تكن هذه الدول ضمن التقرير في سنة 2007، وفي سنة 2013 عدم توفر معلومات عن هذه الدول بسبب الظروف الأمنية.

من الجدول يتضح ما يلي:

- غطى المؤشر عام 2007 أول تقرير له 124 دولة في العالم منها 10 دول عربية، تصدرتها الإمارات بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (18) عالميا تلتها على التوالي كل من:

1 - المرجع نفسه، ص14.

تونس بالترتيب (34)، قطر (36)، الأردن (46)، البحرين (47)، المغرب (57)، مصر (58)، الكويت (67)، موريتانيا (92)، والجزائر (93).

- غطى المؤشر لعام 2009 ثاني تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي، 133 دولة في العالم منها 14 دولة عربية، حيث تصدرت الإمارات المؤشر بترتيب (33) عالمياً تلتها على التوالي كل من: قطر بترتيب (37)، البحرين (41)، تونس (44)، الأردن (54)، مصر (64)، عمان (68)، السعودية (71)، المغرب (75)، سوريا (85)، الكويت (95)، ليبيا (112)، الجزائر (115)، وموريتانيا (127).

- غطى المؤشر لعام 2011 ثالث تقرير صادر عن المنتدى 139 دولة في العالم مقارنة بـ 133 دولة لعام 2009، منها 15 دولة عربية بدخول لبنان لأول مرة ضمن الدول العربية التي يشملها المؤشر، وجدير بالذكر أن الترتيب الحالي للدول العربية لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية خلال عام 2011، تصدرت الإمارات المؤشر بحصولها على الترتيب (30) عالمياً، تلتها على التوالي كل من: البحرين بالترتيب (40)، قطر (42)، تونس (47)، عمان (61)، السعودية (62)، الأردن (64)، لبنان (70)، مصر (75)، المغرب (78)، الكويت (92)، سوريا (105)، الجزائر (113)، ليبيا (124)، وموريتانيا (136).

وبالمقارنة مع عام 2009: سجلت 5 دول (الإمارات، البحرين، عمان، السعودية والجزائر) تحسناً بنسب متفاوتة في ترتيبها عالمياً، في حين تراجع 8 دول عربية في ترتيبها عالمياً وعربياً بما يرجع إلى تدهور رصيدها شملت كلا من: قطر، تونس، الأردن، مصر، المغرب، سوريا، ليبيا، وموريتانيا، وعلى الرغم من تحسن رصيد تونس والكويت، تراجع ترتيب تونس في حين استقرت الكويت في ترتيبها للعام السابق.

أما تقرير 2013 فتفوق دولة الإمارات العربية المتحدة واعتلاءها سلم الترتيب العربي، حيث احتلت عربياً المرتبة الأولى في مؤشر التنافسية السياحية، وعالمياً المرتبة 28، وهي في تحسن مستمر وقد تحسنت بخمس مراتب مقارنة بترتيب عام 2009 والإمارات تمتاز بجاذبية قوية للسياح، وبنية تحتية ممتازة، وتعرف الإمارات حملات ترويجية وتسويقية مميزة وتظاهرات ثقافية ورياضية وإعلامية عمل مدار العام، إضافة إلى تسهيل نظام التأشيرات السياحية لتطوير هذا القطاع الحيوي وتميته.

ودولة قطر صنفت في المرتبة الثانية في الترتيب العربي، والمرتبة 41 عالمياً، وتمتاز بتوافر الأمن وموارد بشرية مؤهلة ومدربة وبنية تحتية قوية (المرتبة 31 عالمياً)، وقوة وسائل النقل الجوي والبري المتوافرة أيضاً، حيث تعد مركزاً لتبادل الرحلات عبر العالم، ما يساعد على تنمية السياحة، وتبقى مشكلة قطر في ضعف السياسة البيئية، لذا فإن تحسين الاستدامة البيئية يمكن أن يحسن ترتيبها ضمن الدول الأفضل في مؤشر التنافسية السياحية في العالم.

ومملكة البحرين جاءت في المرتبة الثالثة في الدول العربية محل التقييم، والمرتبة 55 عالميا، وتراجع ترتيبها عدة مراتب لكن توافرها على وسائل نقل جيدة، وبنية تحتية متطورة، جعلها تحتل في هذه الجزئية المرتبة 32 عالميا.

كما يظهر الجدول تأثير قيمة مؤشر التنافسية السياحية بلأوضاع الأمنية والسياسية، حيث نلاحظ أن الاضطرابات الأخرى التي شهدتها الدول العربية، أثرت سلبيا في ترتيب كل من مصر وتونس على وجه الخصوص.

2 تراجع مؤقت في السياحة العربية نتيجة الأحداث السياحية الحالية:

على الرغم من أن التأثير الاقتصادي الناجم عن الاضطرابات الإقليمية لم تكتمل صورته بعد، إلا أن بواده ظهرت على بعض دول الحراك الشعبي في صورة الانخفاض الملحوظ الذي شهده الربع الأول من عام 2011 في حركة السياحة الأجنبية والعربية البينية، ذلك القطاع الذي تعتمد عليه معظم دول المنطقة وعلى رأسها: تونس، مصر، اليمن، سوريا، الأردن، والمغرب، كما أنه ليس من الواضح الفترة التي سيستغرقها القطاع ليعود إلى الانتعاش، كما أنه سرعان ما انتقلت التأثيرات السلبية للوضع الأمني والسياسي في ليبيا إلى باقي دول المنطقة وخاصة دول الجوار مصر وتونس، حيث تأثرت سلبا تحويلات العاملين التونسيين والمصريين في الاقتصاد الليبي وعودة أعداد كبيرة من هذه العمالة إلى أوطانها (شهدت مصر عودة نحو 100 ألف عامل حتى أبريل 2011) بما يضيف المزيد من التحديات الاقتصادية لكل من تونس ومصر، وتشير البيانات إلى تواصل ارتفاع الإيرادات السياحية في المغرب خلال شهري مارس وأبريل ولكن بحذر، ويتوقع استعادة القطاع نشاطه في كل من لبنان والأردن نتيجة قربهما لدول الخليج العربية وكلاهما من أكثر الاقتصاديات العربي اعتمادا على السياحة البينية العربية

3 خلاصة دراسة واقع السياحة العربية:

يبدو النشاط السياحي للوهلة الأولى خيارا أكثر جاذبية أمام الدول العربية وخاصة غير النفطية منها فهو نشاط يتسم بمعدلات عالية من النمو ويتعرض لأقل مستويات الحماية، كما أن النشاط السياحي يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد من النقد الأجنبي فضلا عن مساهمته في توفير فرص العمل إلى غير ذلك من المزايا.

تعكس الإحصائيات السياحية للدول العربية وجود فروق معتبرة في مستويات وسمات الطلب على السياحة الوافدة فيما بين الدول العربية بالنسبة للسياح الوافدين، والإيرادات السياحية، وسلوك السياح عبر الزمن، ويتضح ذلك من اجتذاب بعض الدول العربية لأعداد أكبر من السياح وتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات السياحية مقارنة ببعض الدول الأخرى، وتشير النتائج أيضا إلى أن النمو في الطلب السياحي عبر الزمن قد اتسم بالاستقرار في بعض الدول العربية بينما يتخذ اتجاهات متقلبة ومتذبذبة في دول عربية أخرى، وتتميز بعض الدول العربية بقدرتها على اجتذاب أعداد ضخمة ومتنامية من السياح

الوافدين، وفي هذا الشأن، يمكن للدول الأخرى تحقيق هذه المقدره من خلال الاسترشاد بتجارب الدول العربية الأكثر جاذبية للسياحة الوافدة.

ومن أجل الحفاظ على حصتها في السوق العالمي وبمعدلات نمو متواصلة في هذه الصناعة التنافسية، يجب على الدول العربية أن تعمل على توفير بنية أساسية سياحية متطورة ومجموعة من الخدمات والمنتجات السياحية ذات مستوى جودة مرتفع عند مستويات أسعار مناسبة وفقا لنوعية السياحة التي تتميز بها كل دولة على حدة بالإضافة إلى الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر السياحية. وهناك أيضا مجال مهم وتحدي جديد لتعميق التكامل فيما بين الدول العربية وهي السياحة البيئية أو السياحة الخضراء وهو نوع هام من السياحة المستدامة التي تأخذ في اعتبارها تحقيق الفائدة للدول في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية ولهذا تسعى الدول العربية لإدراج السياحة في استراتيجيات التنمية المستدامة وذلك لتعزيز التنمية وحماية البيئة من ضغوطات التزايد المستمر للسياح.

المطلب الثاني: الوضع البيئي في الدول العربية

يرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان صناعة السياحة إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليه وصيانته، ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يرتكز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي.

تتعرض البيئات العربية كبقية البيئات العالمية إلى تدهور في نوعية عناصرها ناجم عن التلوث بأشكاله المختلفة، وتتميز الدول العربية بشكل عام بخصائص متقاربة من حيث الظروف المناخية، ومحدودية الموارد الطبيعية، والتوازن الهش في الأنظمة البيئية والإيكولوجية ويمكن تلخيص أهم مسببات التدهور في الدول العربية فيما يلي: (1)

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية.
- تدني مستويات دخول الأفراد في معظم الدول العربية وخاصة في الريف مما يدفع السكان إلى الاعتماد بكثافة على الموارد الطبيعية، وحيث أن جودة البيئة من السلع الكمالية يقلل الطلب عليها بانخفاض الدخل ويزيد بارتفاعه.
- ضعف التوازن الحضري-الريفي والتخطيط العمراني في الدول العربية-وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة والمحافظة على نظافتها.
- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى.

¹ - مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2004، ص 6.

- ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها.
- عدم ملائمة بعض التقانات المستوردة للبيئة العربية.
- ضعف الجهود العربية المشتركة في معالجة القضايا البيئية وخاصة المشتركة بينها.

أولاً: أهداف السياسات البيئية:

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق ما يلي: (1)

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان.
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.
- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: أدوات السياسة البيئية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسة البيئية هي: الأدوات التعليمية والتثقيفية، الأدوات المؤسسية والتشريعية والأدوات التنظيمية المباشرة كما يلي: (2)

- **الأدوات التعليمية و التثقيفية:** وتشمل البرامج التلفزيونية والانترنت والمحاضرات والندوات وغيرها بهدف توعية الأفراد بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية كجماعات حماية البيئة وغيرها، وبالنظر للوضع في الدول العربية فيلاحظ خلو الساحة من مثل هذه التنظيمات في بعضها وعدم فاعليتها في الدول التي توجد فيها،
- **الأدوات المؤسسية والتشريعية:** تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، وبالرغم من وجود قانون ومؤسسات حماية البيئة في العديد من الدول العربية، إلا أنها تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.

1 - مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 6.
2 - المرجع نفسه، ص 7.

- **الأدوات التنظيمية المباشرة:** يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار إليها سابقاً، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية من خلال ثلاثة أساليب من التنظيم المستخدم في مكافحة التلوث البيئي وهي: التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم، التنظيم المبني على التكنولوجيا، والتنظيم المبني على آليات السوق.

ثالثاً: البعد الإقليمي والاتفاقيات الدولية

تتبنى الدول العربية على المستوى الإقليمي وبدرجات متفاوتة خططاً وبرامج طموحة لتنمية قطاع البيئة ومكافحة التلوث وتتولى تنفيذ الخطط والبرامج مراكز بحوث متخصصة، فهناك لجنة شؤون البيئة بالجامعة العربية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة ومقرها الكويت، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ومقره دمشق، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى الجهود التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في هذا المجال.

أما على المستوى العالمي فهناك العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة التي تشارك فيها البلدان العربية كأعضاء مثل معاهدة مونتريال لحماية الأوزون، مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، معاهدة بازل، قانون البحار، ومؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (FCCC) واتفاقية كيوتو المنبثقة منه، وتلزم هذه الاتفاقيات الدولية الدول العربية كغيرها من دول العالم بالتعاون مع الأسرة الدولية في حماية البيئة المحلية والدولية باعتماد السياسات وخطط العمل القطرية اللازمة لمواجهة التحديات البيئية الماثلة والمستقبلية، وانطلاقاً من هذه الالتزامات تبذل العديد من الدول العربية جهوداً كبيرة في تبني السياسات والتشريعات اللازمة لحماية البيئة، وتحسين وتطوير البنيات الإنتاجية، وترشيد الأنماط الاستهلاكية بما يتماشى مع هذه الالتزامات وتوجهات التنمية المستدامة في هذه البلدان، وفي هذا الإطار تأتي جهود المنظمات القومية والإقليمية في تفعيل هذه الاتجاهات بعقد الندوات، وورش العمل والملتقيات العلمية وبإعداد البحوث والدراسات اللازمة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: نحو استراتيجية عربية لتشجيع السياحة المستدامة.

في ظل تحديات العولمة وتحرير التجارة البينية الدولية، وعلى وجه الخصوص تجارة الخدمات وعلى رأسها صناعة السياحة، أدركت الدول العربية أن صناعة السياحة هي طريق متميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية، فأصبحت تتنافس في زيادة الأسواق السياحية، ورغم الثراء الذي تزخر به الدول العربية ورغم امتلاكها للمقومات السياحية التي تؤهلها بأن تصبح أكثر المناطق العالمية اجتذاباً للسياحة العربية والأجنبية، إلا أن حصته من السياحة العالمية تعتبر متواضعة، كما أن موقعه على خارطة التنافسية العالمية لا يبدو جلياً، وذلك رغم ما حققته السياحة العربية من نمو خلال السنوات القليلة الماضية.

1 - مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

يرتبط هذا المحور بتوفير إمكانيات ومقومات سياحية طبيعية أو تراثية، ووجود قناعة بتوجيه الموارد لاستغلال تلك الإمكانيات والمقومات بما يؤدي إلى إقامة صناعة سياحية متطورة، تقوم بدورها في محاربة الفقر وتوفير فرص العمل، وفي تنوع مصادر الدخل، وفي توزيع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم في الدول، كما يرتبط هذا المفهوم بالنظرة المستقبلية لضمان استدامة الموارد بما يؤهل لاستدامة السياحة في إطار تنمية مستدامة عامة، ومنذ قمة الأرض للتنمية المستدامة في ريو دو جانيرو عام 1992 مسيرة طويلة رسمتها دول عدة في سبيل الوصول إلى تنمية مستدامة تحقق التوازن البيئي والاجتماعي والاقتصادي ولتحقيق مزيد من السلام والعدل في العالم.⁽¹⁾

إن العمل السياحي البيئي يختلف كثيرا عن الأعمال المعتادة، فهو يهتم بالتراكم المعرفي وتراكمات الخبرة وتتابعات النتائج خاصة أن العالم بجمعه أصبح يهتم بالبيئة والسياحة البيئية، تلك السياحة التي لا تضر بالبيئة فحسب، بل إنها تعمل على معالجة القصور في البيئة وإبطاء سرعة تدهورها من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي: ⁽²⁾

- العامل الأول: اعتماد مصادر بديلة للطاقة في المشروعات السياحية أقل تلوثا أو التي لا تؤدي إلى تلوث.

- العامل الثاني: استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية ووقف الهدر فيها وإبقاء جانب منها للأجيال القادمة.

- العامل الثالث: تطوير تكنولوجيا وتقنيات الإنتاج لتصبح أفضل وأحسن وأكثر إشباعا وإمتاعا.

ومن هنا برزت اهتمامات الدول والحكومات العربية بقضية التلوث، وأهمية معالجة وتوفير متطلبات الصحة البيئية واستعادة آليات وتوازنات الطبيعة والاستمتاع بمباهجها والحصول على عائد ذلك.

وإذا كانت السياحة البيئية تمارس في المنطقة العربية ما بين الحاجة إليها وما بين الضرورة، فإنها أيضا أصبحت بحكم الواقع الحياتي المعاش أكثر من ضرورة وإشباع أكثر من حاجة سواء للحصول على العائد والمردود والدخل من العملات الأجنبية أو لتحسين شروط التبادل الدولي وإصلاح أوضاع ميزان المدفوعات وإيجاد الوظائف ذات الدخل المرتفع.⁽³⁾

وتحتاج السياحة البيئية إلى اهتمام كامل في كافة المنطقة العربية وهو أمر يعتمد على إيجاد الآليات العملية التنفيذية التي تعمل على بناء وتنمية السياحة البيئية وتنمية سياسات وبرامج حماية البيئة والموارد الطبيعية وهو ما يرتبط بتوفر مستوى عال من التنسيق والتعاون والمشاركة بين أطراف العملية السياحية بما فيهم السائحون أنفسهم والحكومة والجمعيات الأهلية وإعداد خرائط للمراكز السياحية المتميزة، وتنظيم البرامج الإعلامية للترويج السياحي البيئي على مستوى الوطن العربي ككل والدعاية لها، ووضع

1 - علي فلاح الزغبي، دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية الهاشمية، الملحق الدولي: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، 9-10 مارس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 19.

2 - محسن أحمد الخضير، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 327.

3 - المرجع نفسه، ص 328.

الأنظمة والقوانين واللوائح والضوابط والمعايير اللازمة لممارسة السياحة البيئية والإشراف على تنفيذها... إن هذا كله وغيره يرتبط بوجود استراتيجية عربية لتشجيع السياحة البيئية وهي استراتيجية يتعين أن تكون طموحة بحكم الآمال والطموحات العريضة المرتبطة بنشاط السياحة البيئية، وهو ما يوضحه لنا الشكل التالي: (1)

شكل رقم (2-6): طبيعة الاستراتيجية العربية للسياحة البيئية



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 328.

إن الهدف الاستراتيجي للعمل السياحي البيئي هو العمل على تعميق الحس البيئي وزيادة أهميته وزيادة مساحة الاهتمام بالبيئة بما يؤدي إلى خضوع كل قرار استثماري لمبدأ "التكلفة البيئية/ المنفعة البيئية" وبالتالي القضاء على أسباب سوء تخصيص الموارد واستنزافها بطريقة جائرة تؤدي إلى تدهور البيئة وتراكم التلوث البيئي وبشكل تعجز آليات الاستعاضة والإصلاح الطبيعية عن تصحيحه وامتصاصه بطريقة تلقائية.. ومن ثم فإن تبني الاستراتيجية سوف يربط بين: (2)

- التنمية الاقتصادية والسياحية من جانب وبين إصلاح البيئة الحيوية وحيويتها وتنميتها من جانب آخر.
- معالجة الارتباطات السلبية القائمة بين السياحة كنشاط وممارسة وبين التلوث البيئي كظاهرة ناجمة عن بعض السلوكيات الضارة.

إن هذه الاستراتيجية وهي تمثل في حالة تبنيها منها والتزاما نحو البيئة الطبيعية وحمايتها وصيانتها أصبحت الآن ضرورة وهي ترتبط بجانبين أساسيين هما: المدى الزمني والشمول النشاطي.

فمن حيث الزمن يتعين أن تكون الاستراتيجية زمنيا طموحة أي أن تكون هذه الاستراتيجية طويلة الأجل ممتدة في المستقبل، لتغطي عقدين من الزمان على الأقل أي ما يقرب من عشرين عاما بينما يتعلق الشمول النشاطي باحتواء هذه الاستراتيجية على كافة الأنشطة السياحية الممارسة بحيث تضم في نطاقها وإطارها كافة الجهود السياحية، ولا تسمح بالخروج عنها أو معارضتها.

أولا: مقومات الاستراتيجية العربية للسياحة البيئية

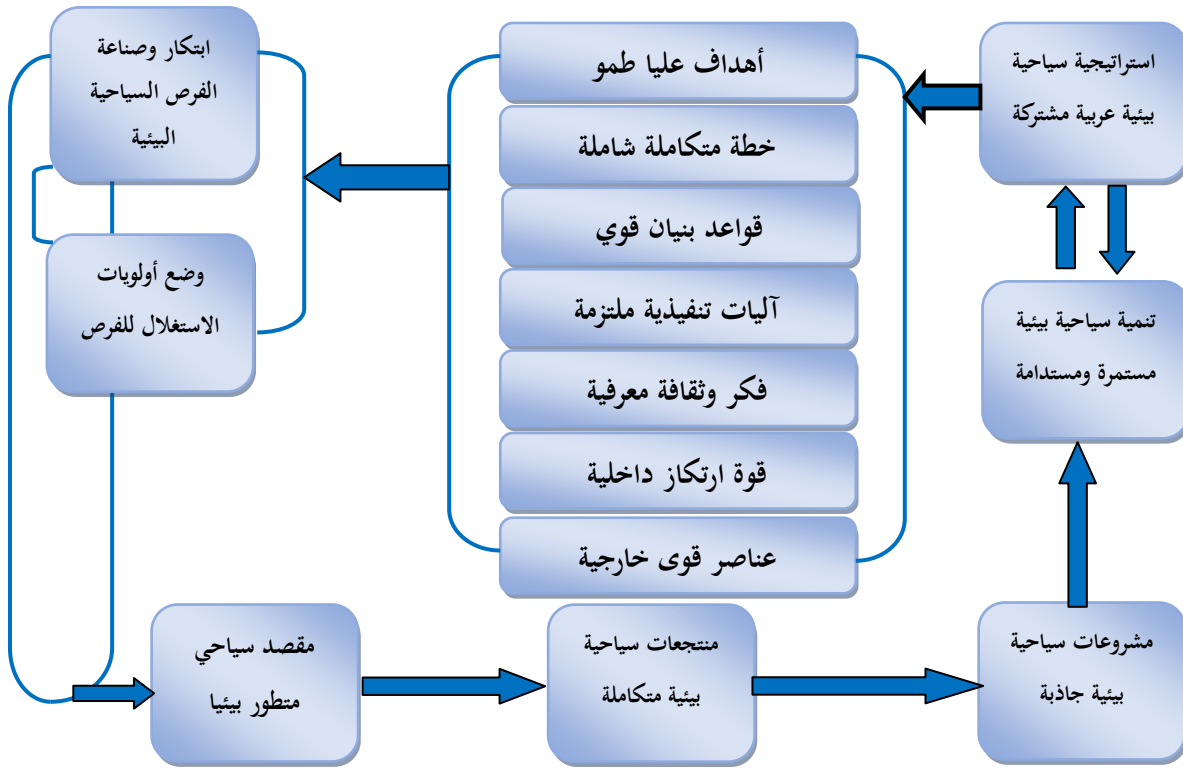
تمتلك الدول العربية سواء على المستوى الجمعي العام للمنطقة العربية ككل، أو على المستوى الفردي الخاص بكل دولة، تمتلك جميعها مقومات نهضة سياحية بيئية ضخمة حيث تتوفر العديد من

1 - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 328
2 - المرجع نفسه، ص 329.

المصادر والموارد البيئية البكر، التي لم تمتد إليها بعد يد الاستثمار السياحي...بل إن كثيرا منها معطل ومهدر ويعيد عن فكر وثقافة ومفهوم هذا النوع من الاستثمار...ويعاني بعضها من الإهمال والتجاهل الاستثماري...بل لا يوجد بيان تفصيلي يوضح ابن توجد هذه الموارد والإمكانات الاحتمالية التي يمكن أن تتطور إليها، إلى امتداد غني من حاضر مشرق إلى مستقبل واعد. وإمكانات عظيمة على التواجد المؤثر على خريطة السياحة البيئية العالمية، ويمكنها تحقيق نهضة سياحية بيئية لكنها تحتاج إلى بناء استراتيجية متكاملة لتحقيق هذه النهضة السياحية.⁽¹⁾

وتحتاج الدول العربية إلى الاستراتيجية العربية المشتركة للنهوض بالسياحة البيئية، وهو أمر يحتاج أولويات وترتيبات متفق عليها كما يظهره ويوضحه لنا الشكل التالي.

شكل رقم (2-7): عناصر الاستراتيجية العربية للسياحة البيئية



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 331.

حيث يظهر لنا هذا الشكل أن الاستراتيجية العربية المشتركة للسياحة البيئية هامة ولازمة وضرورية إلى أبعد حد، لا يمكن تحقيق نهضة سياحية بيئية فعالة بدونها فهي وإن كانت تحدد الهدف فإنها في الوقت ذاته ترسم الطريق المؤدي إليه، كما تساعد على تحديد علامات هذا الطريق وتضع قيوده وضوابطه...وتضمن بذلك سلامة التوجه وفاعلية الحركة وإيجابية العمل، وبالتالي فإن الفكر الاستراتيجي العربي العام للسياحة البيئية وإن كان يحمل أوضاعا تفاعلية فإنه في الإطار الخاص يستفيد من هذه

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 331.

الأوضاع كما أن هذه الاستراتيجية تحتاج أيضا إلى تحديد وتشخيص جيد للفرص الاحتمالية التي يتعين دراستها وهو يتناول جانبين شديدي الأهمية هما: (1)

- الجانب الأول: ابتكار وصناعة الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة البيئية وإنشاء المقاصد السياحية البيئية الجديدة، التي تتضمن إنشاء مجموعة المنتجات البيئية الجاذبة.
- الجانب الثاني: وضع أولويات الاستغلال والاستثمار في شكل مشروعات جيدة ومجدية للسياحة البيئية، ذات عائد ومردود ودخل مناسب ومرتفع وبالتالي يمكن امتلاك قدرة مادية على تحسين الصحة البيئية، وعلى صيانة آليات البيئة الحيوية وفي الوقت ذاته يتحقق ضمان استمرارية المشروع السياحي.

وكلما كان راسم الاستراتيجية ناجحا في تصوير وتوضيح الصورة الذهنية لمستقبل السياحة العربية البيئية، كان ناجحا في تحديد الفرص الاستثمارية، السانحة منها أو تلك التي يمكن أن يتم ابتكارها، وإيجادها من أجل تطوير منظومة السياحة البيئية وسواء كانت فرصة متكاملة مع مشروعات قائمة بالفعل، أو كانت بمثابة فرصة لفتح مجالات جديدة وتحتاج استراتيجية السياحة البيئية العربية المشتركة إلى تحديد مجموعة من العناصر كالآتي: (2)

1 المجموعة الأولى: تحديد القوة الاستراتيجية الداخلية:

- وهذه المجموعة من العناصر ترتبط بالقوة الذاتية للمقصد السياحي البيئي التي تحكم وتتحكم في توجهاته الذاتية، سواء في إطار علاقة المقصد السياحي البيئي، بالدولة والنظام العام، أو في إطار علاقات المقصد السياحي الداخلية، وبالمشروعات السياحية المقامة فيه وتضم العناصر الرئيسية الآتية:
- الأهداف والغايات والطموحات الخاصة بالمشروعات السياحية البيئية، وبالمقاصد السياحية البيئية التي تسعى الدول العربية السياحية إلى تحقيقها وهي عملية تحتاج إلى وعي إدراكي شامل ومتكامل من كافة الأطراف العاملة في المقصد السياحي، وصاحبة المصلحة في نجاحه بهذه الأهداف الطموحة وبما يخصها من هذه الأهداف وصولا إلى تعظيم المنفعة وزيادة العائد وتنمية المردود، سواء المادي والمعنوي.
 - الأنشطة والأعمال والمجالات السياحية التي تعمل فيها المقاصد السياحية البيئية ومدى الحدود والضوابط المختلفة التي يتعين وضعها لضمان وتأكيد الصحة والسلامة البيئية والحيوية.
 - النظم والقواعد اللوائح والإجراءات والقوانين التي تنظم عمل ونشاط السياحة البيئية في كافة المقاصد السياحية البيئية، ومدى اتساقها وتفاعلها وارتباطها وقدرتها على ضبط السلوك وإحكام التصرفات بما يساعد على عدم حدوث أي تلوث بيئي خاصة فيما يتصل بعمليات استنزاف المياه وتدهورها، وتلوث الهواء واستخدام الطاقة ووقف تدهور الموارد وحسن الاستفادة منها.

¹ - المرجع السابق، ص 332.

² - محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 333-337 (بتصرف)

- الآليات والوسائل والطرق والتجهيزات التي تحتاج إليها المشروعات السياحية البيئية، سواء ما كان منها متصلاً بالبيئة التحتية الأساسية أو المرافق الهيكلية أو ما كان متصلاً بالبنية الفوقية وهو ما يستلزم معرفة كاملة بالمشاكل البيئية القائمة في المقصد السياحي، وهو ما يتطلب دراسة متكاملة تشمل علوم الأحياء، ومدى تأثير الآليات الحيوية البيئية بعمليات التلوث ومدى قدرتها على معالجة هذا التلوث، وفي الوقت ذاته تعد دراسة جيدة لسلوك أفراد المجتمع في المقصد السياحي البيئي، ومدى قدرتهم على تجويد هذا السلوك وتصحيحه ليصبح متوافقاً مع اعتبارات الصحة والحيوية البيئية.
- طبيعة المشروعات القائمة، مدى كفاءتها في العمل، ومدى قدرتها على تغطية سوق السياحة البيئية من جانب، ومدى قدرتها وإيمانها العميق على المحافظة على البيئة الحيوية، خالية من التلوث ومن ثم تتحقق المحافظة على استمرارية المقصد السياحي سليماً وصالحاً وبذا تتم تنمية هذا المقصد، وزيادة قدرته وفعاليتيه وجاذبيته للسياح.

2 المجموعة الثانية: تحديد عناصر القوة الاستراتيجية الخارجية:

- وهي القوة الفاعلة التي تولدها القوى الخارجية المحيطة بالمقصد السياحي البيئي من جهة، وبالمناخ المحيط بنشاط السياحة البيئية من جهة أخرى، وتضم هذه المجموعة العناصر الآتية:
- تحليل البيئة الجغرافية، وتحديد عناصرها خاصة تلك التي تم اختيارها لتكون أماكن لكل من:
- المقصد السياحي بشكل عام كمنطقة سياحية، تضم في إطارها ونطاقها الأنشطة والممارسات السياحية المختلفة.
- المنتجعات السياحية التي سيتم إنشاؤها في المقصد السياحي ومدى تنوعها وتكاملها بعضها مع بعض، وتشكيلها عناصر جذب متميزة.
- المشروعات السياحية التي سيتم إنشاؤها في المنتجع السياحي ومدى توافر عناصر الجذب السياحي فيها.
- تحليل وتحديد عناصر البيئة الاقتصادية خاصة ما يتصل منها بعوامل التكلفة والعائد، وعناصر الإنفاق والدخل، والربح والخسارة، وما يرتبط باقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وعمليات التدفق النقدي وتدفقاته الداخلة والخارجة، فضلاً عن اقتصاديات التشغيل، وفي الوقت ذاته يتم ربط العلاقات والحسابات الاقتصادية بعمليات الحفاظ على صحة وسلامة البيئة فضلاً عن نجاح الاستثمار السياحي البيئي.
- تحديد عناصر البيئة السياسية المحيطة بالمقصد السياحي ومدى الاستقرار السياسي وحرية التعبير عن الآراء وحرية تشكيل الأحزاب وتكوين القوى والجبهات السياسية ومدى توافقها مع اعتبارات الصحة والسلامة البيئية خاصة ما يتصل بأحزاب "الخضر" وغيرها من الأحزاب التي تهتم بالطبيعة وبصحة وسلامة البيئة.

- تحديد عناصر البيئة السكانية والبشرية، خاصة ما يتصل منها بنمو السكان وما يتصل بها أيضا بعدد المواليد ومتوسط الأعمار وما يرتبط بها بعوامل التوظيف وإيجاد وظيفة وعمل مناسب لطالبي العمل.
 - تحديد عناصر البيئة التكنولوجية وما يتصل بها من الوقوف على مدى استخدام وتوظيف التكنولوجيا غير الملوثة للبيئة خاصة في مجال استخدام الطاقة المتجددة وعدم الإسراف في المياه وإعادة تدوير النفايات وتقوية عناصر وآليات التجدد البيئي والصحة والسلامة.
 - تحديد عناصر البيئة الحكومية وما يتصل بها من وجود اهتمام كامل من جانب المؤسسات الحكومية والأجهزة الرسمية التي من خلال سلطاتها ومواردها تستطيع أن تفعل الكثير من أجل النهوض بالسياحة البيئية خاصة ما تملكه كل من الجهات التالية:
 - الوزارات سواء ذات الارتباط المباشر بالسياحة البيئية أو التي لها علاقة غير مباشرة بهذه السياحة.
 - المحافظات وما تستطيع أن توفره من موارد وإمكانات لحماية البيئة وصيانة المحميات الطبيعية القائمة في إطار المحافظة.
 - وحدات الحكم المحلي، وما يمكن أن تقدمه من موارد وإمكانات ودعم ومساندة للمشروعات السياحية البيئية لديها.
- 3 المجموعة الثالثة: تحديد إطار عام للحركة وفواعل جيدة لتحريك لكل من النشاط السياحي البيئي من جانب، وتنمية آليات تصحيح الاختلال البيئي من جانب آخر**
- حيث تحتاج الاستراتيجية العربية الشاملة إلى رؤية استنهاضية فاعلة تعتمد على ما يلي:
- رسم إطار عام للحركة ينظمها ويوجهها ويحافظ على سلامة وقوة الدفع الخاصة بها، وبالتالي يعظم الاستفادة من الجهد المبذول، ويقلل من الفاقد، كما يقلل من الهدر، ويساعد على تبني مجموعة الأهداف البيئية السليمة.
 - تحديد مجموعة جيدة من عوامل التحريك التي تستطيع أن تؤثر إيجابا في تفعيل وتنفيذ الاستراتيجية العربية المشتركة للسياحة البيئية بدءا من الفواعل القانونية والتشريعية والمعاهدات والاتفاقيات المشتركة فضلا عن توسيع نطاق المحميات الطبيعية لتصبح محميات تضم أكثر من دولة عربية، فعلى سبيل المثال جعل البحر الأحمر محمية طبيعية عربية مشتركة سوف يساعد على تقوية التعاون العربي المشترك في مجال السياحة البيئية، فضلا عن إيجاد الكيانات الإدارية القادرة على تصعيد هذا التعاون، وزيادة قدرته، خاصة من خلال تبني مجموعة من المشروعات العربية المشتركة في مجال السياحة البيئية.

4 المجموعة الرابعة: تبني برنامج عمل طموح لمعالجة المشاكل البيئية في العالم العربي

خاصة مشاكل التصحر، وتلوث المياه، وتدهور نوعية التربة، وتلوث الهواء، وزيادة وتحسين آليات الصحة والحيوية البيئية والحفاظ على النوع والتنوع الوراثي، وكذلك زيادة الاهتمام بالبيئة الحضرية والقضاء على مسببات تدهور البيئة، على أن يتم اختيار هذا البرنامج التنفيذي ذي الأهداف الممكن تحقيقها في ضوء ما يلي:

- تحديد المهام التنفيذية التي سيتم القيام بها ووصف جوانب المهام كل على حدة وتتابعات كل منها خاصة تلك المهام التي تمثل مرحلة من مراحل البرنامج.
- تحديد التوقيتات المعيارية القياسية المناسبة لتنفيذ البرنامج أي المدى الزمني والوقت المحدد لبدء كل نشاط والوقت الزمني المحدد لانتهاء منه بالشكل الذي يحقق الأهداف وينسق الجهود ويحدد الأولويات الخاصة بكل مرحلة وبكل مهمة من المهام.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريبها وإكسابها المهارات والمعلومات والخبرة في تنفيذ المهام والبرامج البيئية وإسناد المهام المحددة لها، بشكل علمي وعملي سليم.
- تنفيذ المهام ومتابعتها عن قرب والتدخل السريع للتصحيح والمراجعة وزيادة القدرة، وضمان حسن التنفيذ.

5 المجموعة الخامسة: اختيار مجموعة من الأدوات التي تعمل على معالجة السياسات البيئية

ومكافحة التلوث البيئي

تشمل ما يلي:

- الأدوات التعليمية والتثقيفية المباشرة.
- الأدوات المؤسسية والتشريعية المباشرة.
- الأدوات التنظيمية المباشرة.
- الأدوات الإدارية المباشرة.
- الأدوات الاقتصادية المباشرة.

وفي إطار هذه المجموعات يتم اختيار وتكوين الرؤية الاستراتيجية الاستهاضية التي من خلال أبعادها وجوانبها وعواملها يتم إرساء أسس وقواعد التعاون بين الدول العربية بعضها مع بعض في مجال السياحة البيئية، وهو تعاون مثمر وفعال ليس فقط على مستوى العائد الاقتصادي، ولكن وهو الأهم على مستوى العائد والمردود البيئي.

ومن هنا فإن وجود استراتيجية عربية مشتركة للسياحة البيئية أمر بالغ الأهمية وشديد الضرورة وهذه المسألة لا يجوز التغافل عنها أو إرجاؤها "لما بعد" بحال من الأحوال فهي أمر عاجل وملح، له أولويته الأولى على غيره من القضايا، خاصة أن "الأمن البيئي العربي" أصبح مهددا نتيجة للتلوث الشديد الذي

أصاب البيئة العربية، وكلما كانت الاستراتيجية شاملة ومتكاملة كانت أكثر فعالية وأعظم قدرة على تحقيق أهدافها الموضوعية لها.

إن الاستراتيجية العربية المشتركة في مجال السياحة البيئية سوف تدعم القوة العربية في مجال التنمية المستدامة وهو ما يجب النظر إليه بشكل جدي، ينبغي أن يرصد لها الجهد والموارد اللازمة لتحقيقها بشكل علمي وعملي سليم.

المبحث الثالث: تقييم الوضعية الحالية لاستدامة الاقتصاديات العربية

تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تحولات تاريخية مهمة حيث تعيش دول العالم بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص واقعا جديدا وتحديات اقتصادية واجتماعية تتفاعل فيما بينها لرسم مسار جديد للدول والتحالفات السياسية والاقتصادية لفترات طويلة قادمة، مما يتطلب من دول المنطقة مراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية والمالية المطبقة خلال العقدين الماضيين ويستدعى في الوقت ذاته وجود تصور واضح لطبيعة الدور الاقتصادي الذي يتعين أن تلعبه في المرحلة الراهنة بما يمكنها من تجاوز التداعيات المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويساعدها على تعزيز دورها الداعم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

تعتمد الدول العربية وخاصة النفطية منها اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وهذا ما يجعل الاقتصاديات العربية خاضعة للتقلبات الكبيرة في سوق النفط العالمي في هذا السياق أصبح لزاما على الدول العربية ترقية قطاعاتها وتنويعها وتعزيز تنافسيتها الذي سيعمل بدوره على تعزيز مكانتها الاقتصادية والتنافسية بين دول العالم.

مما سبق تم معالجة المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الوضع الراهن للاقتصاد العربي.

المطلب الثاني: الاقتصاديات العربية النفطية وخصائصها.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية.

المطلب الأول: الوضع الراهن للاقتصاد العربي

تكمن أزمة الدول العربية أساساً في البنية الجهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية، متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير متكافئ وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على الوطن العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت، وكانت حصيلة هذه العوامل تفاوتاً كبيراً في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وفي توزيع الموارد والثروات بين أقطاره، وتفاوتاً في درجات نموها ومستواها، وقد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصاد العربي عفوياً بالسوق العالمية، واتخاذ كل قطر عربي مساراً معزولاً في العلاقات القطرية يكرس التجزئة بدلا من أن تكون قاعدة التكامل الاقتصادي على أرضية التخطيط الاقتصادي والسياسي القومي وترسيخ عوامل التنمية المشتركة.⁽¹⁾

تعاني التنمية في العالم العربي من مظاهر ضعف كبيرة، تتجلى من خلال مؤشرات عدة أهمها : تراجع معدلات النمو السنوية، وتفاقم ظاهرة البطالة، وتدني إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، الاعتماد على النفط في الدول العربية النفطية،... هذا الوضع يحتم التفكير في حلول بديلة لتصحيح الاختلال القائم⁽²⁾، يكون منطلقها الأساسي الاستفادة من عناصر تميزها وتبني مبدأ الاستدامة في مختلف نشاطاتها حيث تعتبر التنمية المستدامة الإطار المناسب للاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والموارد المادية والطبيعية وتفعيل عوامل القوة فيها وتمويل عملية التنمية فيها.

أولاً: نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية خلال عام 2016:

مثل كل من تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير المواتية في عدد من الدول، أهم العوامل التي أثر على الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال 2016، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة من حوالي 2437 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 2347 مليار دولار عام 2016، وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6832 دولار إلى 6420 دولار.⁽³⁾

رغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية للحد من تأثير الأوضاع المذكورة فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 3.2% عام 2015 إلى حوالي 1.7% عام 2016، وتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الرئيسية للنفط من حوالي 6% عام 2015 إلى حوالي 1.6% عام 2016، كما تراجع النمو بالنسبة للدول

¹ - شعيب شنوف وآخرون، العرب ما بعد البترول...التفكير في البديل خيار استراتيجي، الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، 17-19 أبريل، الأغواط، الجزائر، 2007، ص 58.

² - جمال بلخباط، معلم جميلة، الاستثمارات العربية البيئية - الواقع والتحديات المستقبلية - الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، 17-19 أبريل، الأغواط، الجزائر، 2007، ص 190.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2017، ص 23.

المستوردة للنفط من حوالي 2% إلى نحو 1.9% وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بحسب ظروف كل دولة.

ونتيجة لتلاقي عدد من العوامل كان أهمها تأثير العوامل الإقليمية والتطورات الداخلية في عدد من الدول العربية إضافة إلى أثر إصلاحات نظم دعم السلع الأساسية في إطار سياسات الانضباط المالي التي تبنتها عدة دول عربية بداية من عام 2015 ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 4.6% عام 2015 إلى حوالي 5.0% عام 2016. أظهرت مؤشرات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الإستخراجية حيث تراجعت في عام 2016 لتصل إلى 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تراجعت بحدة في عام 2015.

يعود استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الإستخراجية إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث فقدت أسعار النفط عام 2016 نحو 60% من مستوياتها المسجلة عام 2014، وتحسنت بالمقابل نسب مساهمة القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمات، وتأثرت بانخفاض أسعار النفط كذلك كل المؤشرات الاقتصادية كالإنفاق بشقيه الحكومي والعائلي، وتراجعت مستويات الادخار ومعدلات الاستثمار وحصيلة الصادرات والواردات.⁽¹⁾

في ما يتعلق بمستويات الفقر، فقدت شهدت بعض الدول العربية زيادة في معدلات الفقر خلال عام 2016 خاصة في الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية، وفي الدول التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية للنمو، مما أدى إلى زيادة نسب الحرمان من الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومن الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وهو ما فرض مزيداً من التحديات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽²⁾

ثانياً: توقعات أداء الاقتصاديات العربية خلال 2018/2017:

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تحسنه التدريجي خلال عام 2017 و2018 مسجلاً نمواً يقدر بنحو 3 و3.3% حيث لا تزال هناك عدد من الصعوبات التي تحول دون انتعاشة قوية للنمو أما في أسواق النفط من المتوقع تعافي مستويات الأسعار على خلفية الاتفاق ما بين الدول المنتجة الرئيسية للنفط على خفض مستويات الإنتاج، وهو ما يتوقع على ضوءه تسجيل متوسط الأسعار العالمية للنفط لمستوى 55 و57 دولاراً للبرميل خلال عامي 2017 و2018 من شأن هذه التطورات أن تنعكس على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2017، حيث يتوقع على ضوءه تسجيل معدل للنمو يدور حول 2.3% في ظل خفض كميات الإنتاج النفطي وتدابير ضبط أوضاع الموازنات العامة، فيما

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2 - المرجع نفسه، ص 23.

يتوقع تحسن النمو إلى 2.7% عام 2018 في ضوء التوقعات بارتفاع معاودة كميات الإنتاج النفطي اتجاهها نحو الارتفاع والتلاشي التدريجي لتأثير تدابير الانضباط المالي على النمو.⁽¹⁾ من المتوقع أيضا ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 9.8% عام 2017، وانخفاضه بشكل طفيف إلى 9.6% العام المقبل متأثرا بالارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط وبالتدابير التي تنتهجها بعض الدول العربية لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية، شهدت الأوضاع النقدية في الدول العربية ضغوطات نتيجة تنامي احتياجات تمويل عجوزات الموازنة وهو ما انعكس على أوضاع السيولة وأسعار الفائدة خلال عام 2016، فيما يتوقع تشديد السياسة النقدية في عدد من البلدان العربية في ظل الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية خلال عامي 2017 و2018.

وعلى صعيد الأوضاع المالية تأثرت الإيرادات العامة للدول العربية عام 2016 بانخفاض أسعار النفط بنسبة تقارب 18% فيما ساهم ارتفاع الإيرادات غير النفطية في التخفيف من حدة هذا التأثير على صعيد النفقات العامة فقد واصلت تراجعها في ظل إجراءات الضبط المالي، عليه انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة المُجمعة إلى الناتج إلى 10.3% العام الماضي، ومن المتوقع أن تسفر الإصلاحات المالية متسارعة الوتيرة ومتعددة الجوانب عن تراجع عجز الموازنة إلى الناتج إلى نحو 6.3% و 5.1% على التوالي خلال عامي 2017 و2018، أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، وانعكاسا لما سبق، يتوقع أن يصل العجز في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية إلى نحو 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 وتراجع العجز إلى 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل.⁽²⁾

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع أن تؤثر بعض الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بتسهيلات مُقدمة من مؤسسات إقليمية ودولية على معدلات التضخم ومستويات القوة الشرائية ومن ثم الطلب الكلي خلال عام 2017، بيد أن بعضها الآخر، لاسيما ذلك المُتعلق بإصلاحات زيادة مستويات مرونة أسعار الصرف سوف يعمل على زيادة الصادرات والاستثمارات بما يدعم نسبيا الطلب الكلي في هذه البلدان. من جهة أخرى، سيتواصل خلال العام الجاري استفادة بعض من هذه الدول من الأثر الإيجابي لبقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة بما سوف يخفف نسبيا من الضغوط على الموازنات العامة ويوفر بعض الموارد المالية الداعمة للإنفاق الاجتماعي والرأسمالي. كذلك، من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذه البلدان بفعل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، ويبقى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الدين العام وضيق الحيز المالي المتاح لتلك الدول لدفع النمو من أهم التحديات التي تواجهها بلدان المجموعة وتؤثر على قدرتها على توفير حيز مالي داعم للنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل.⁽³⁾

1 - صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2017، ص 3.

2 - المرجع السابق، ص 3.

3 - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، ص 12.

من جانب آخر، لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة، ويتطلب التصدي لهذه التحديات القيام بإصلاحات هيكلية في قطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة، الذي أصبح القوة المحركة للاقتصاد العالمي الذي تدل المؤشرات المتاحة على أن الدول العربية لم تقطع بعد خطوات حاسمة على طريق المشاركة فيه، بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية حوالي 0.686 عام 2015، وصنفت بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍ في مستويات التنمية البشرية، وبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2015 حوالي 16.5%، وسجلت معدلات البطالة في نفس السنة ارتفاعاً في عدد من الدول العربية نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي وتأثر بعض تلك الدول بانخفاض عائدات النفط والظروف الداخلية التي مرت بها.⁽¹⁾

ثالثاً: البيئة الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الدول العربية:

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، ذلك بحكم انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي، حيث تمثل الصادرات الدول العربية نحو 42% من الناتج المحلي لها، كما أن تأثر الاقتصاديات العربية لم يقتصر على التطورات على الساحة الدولية، بل إن هناك عوامل من داخل المنطقة مارست تأثيراً على أداء الاقتصاديات العربية خلال 2015، ورغم أن تلك القوى لم تؤثر في اتجاه واحد، بل كانت متباينة من حيث اتجاه التأثير، حيث كان لبعض تلك العوامل أثراً إيجابياً على بعض دول المجموعة وأثراً سلبياً على دول أخرى بحكم عدم تجانس الاقتصاديات العربية، وأهم تلك العوامل ما يلي:⁽²⁾

- الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فقد تراجعت أسعار سلة أوبك بما يقارب من نحو 49% خلال عام 2015، فمتوسط الأسعار المسجلة خلال العام الجاري لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة عام 2014 بنحو 50 دولاراً للبرميل مما أثر سلباً على معدل النمو بالدول العربية المصدرة له، نتيجة للخسائر الكبيرة للإيرادات النفطية لتلك الدول.

- التطورات غير المواتية ببعض الدول (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)، التي لم تنعكس سلباً على الدول التي شهدتها فحسب، وإنما امتد أثرها لباقي الدول العربية، حيث أدت هذه التطورات غير المواتية إلى انكماش اقتصاديات عدد من الدول العربية وإلى تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية ونزوح السكان إلى الدول العربية المجاورة بما زاد من حجم الضغوط على الدول المستقبلية للسكان النازحين لتوفير الخدمات الأساسية لعدد متزايد من السكان.

- يرتبط بالعاملين السابقين، بل يعتمد عليهما انخفاض نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فانخفاض أسعار النفط من شأنه انخفاض الحافز على الاستثمار خاصة القطاع

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 33
² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، ص: 23-24.

النفطي، كما أن عدم الاستقرار السياسي مارس تأثيره السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة.

تباطؤ النمو الاقتصادي في كل من الصين واليابان، وهما أكبر دولتين مستوردتين للنفط من الدول العربية.

- الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو، الشريك التجاري الأول لبعض الدول العربية لاسيما الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة، فرغم التراجع النسبي في خطر الركود في منطقة اليورو عام 2015، إلا أن حالة عدم اليقين المسيطرة على دول المنطقة وعدم تمكنها من الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر كان لع انعكاسه السلبي على نمو الاقتصاديات العربية.

المطلب الثاني: الاقتصاديات العربية النفطية وخصائصها

تعاني التنمية في العالم العربي من مظاهر ضعف كبيرة، تتجلى من خلال مؤشرات عدة أهمها: تراجع معدلات النمو السنوية، وتفاقم ظاهرة البطالة، وتدني إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، والاعتماد على النفط في الدول العربية النفطية، هذا الوضع يحتم التفكير في حلول بديلة لتصحيح الاختلال القائم⁽¹⁾، يكون منطلقها الأساسي الاستفادة من عناصر تميزها وتبني مبدأ الاستدامة في مختلف نشاطاتها حيث تعتبر التنمية المستدامة الإطار المناسب للاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والموارد المادية والطبيعية وتفعيل عوامل القوة فيها وتمويل عملية التنمية فيها.

أولاً: السمات المشتركة لأوضاع الاقتصاديات العربية في المنطقة العربية

تتميز الاقتصاديات العربية بمجموعة من السمات تتمثل في ما يلي: (2)

- الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من البلدان العربية، ويرتبط بذلك أن التقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في أحوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط.

- تعتمد البلدان النفطية الخليجية على خدمات العمالة المستوردة من آسيا والبلدان العربية "غير النفطية" مما يؤدي إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة، من ناحية، والبلدان "غير النفطية" المستفيدة من تحويلات العاملين، من ناحية أخرى وهي التي تشكل أحد المصادر الرئيسية لتغذية جانب المتحصلات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

- تتميز البلدان العربية بأن هناك معدل بطالة مرتفع ومزمن منذ سنوات طويلة.

1 - جمال بلخباط، معلم جميلة، الاستثمارات العربية البيئية - الواقع والتحديات المستقبلية - الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، 17-19 أبريل، الأغواط، الجزائر، 2007، ص 190.

2- سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية، مقال منشور على الموقع:

www.un.org/esa/ffd/documents/StrategiesArabRegion%20.pdf

- تعمل الاقتصاديات العربية في ظل درجات عالية من المخاطرة وعدم التأكد، نظراً لطبيعة التوترات والصراعات المسلحة الدائرة نتيجة طبيعة المشاكل السياسية وهذا يؤثر بدوره على الميل نحو الاستثمار لدى القطاع الخاص، حيث يؤدي ارتفاع درجات المخاطرة وعدم التأكد إلى عزوف عدد كبير من المستثمرين في القطاع الخاص عن الاستثمار في الآلات والمعدات وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة وفي المقابل يتم الهروب إلى قطاع البناء والتشييد ذو العائد السريع، والمضاربة على الأراضي والعقارات.
- تتسم المنطقة العربية بارتفاع درجة التسريبات للخارج في شكل رؤوس أموال بالإضافة إلى ضعف آثار المضاعف داخل الاقتصاد الوطني.
- تتسم المنطقة العربية بأن هناك سعياً دائماً، على مستوى الأفراد والمنشآت، للحصول على الربح كما يؤدي ارتفاع درجات الاحتكار في العديد من فروع النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى الأرباح الاحتكارية.

تكن أزمة الدول العربية أساساً في البنية الجوهريّة للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنمية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية، متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير متكافئ وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على الوطن العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت وكانت حصيلة هذه العوامل تفاوتاً كبيراً في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وفي توزيع الموارد والثروات بين أقطاره، وتفاوتاً في درجات نموها ومستواها، وقد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصاد العربي عفوياً بالسوق العالمية، واتخاذ كل قطر عربي مساراً معزولاً في العلاقات القطرية يكرس التجزئة بدلا من أن تكون قاعدة التكامل الاقتصادي على أرضية التخطيط الاقتصادي والسياسي القومي وترسيخ عوامل التنمية المشتركة.⁽¹⁾

ثانياً: الاقتصاديات النفطية العربية وخصائصها

إن تباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول النفطية، أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف هذه الدول عن باقي دول العالم، حيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أن "الدول النفطية هي تلك التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي تلك التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية"، إلا أن بعض الباحثين يرون أن اقتصار تصنيف الدول النفطية على معياري الوفرة والإنتاج يعتبر غير كاف، حيث أن الاعتماد على معيار الإنتاج سيصنف دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضمن الدول النفطية، وهذا بالنظر لحجم إنتاجها رغم أنه لا يكفي لتغطية طلبها من النفط، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية لا بد

¹ - شعيب شنوف وآخرون، العرب ما بعد البترول...التفكير في البديل خيار استراتيجي، الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، 17-19 أفريل، الأغواط، الجزائر، 2007، ص 58.

أن يندرج ضمن المفهوم التالي: "إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم".⁽¹⁾

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة "الدولة الريعية"، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ربوع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية .

كما أن هناك جملة من الخصائص المميزة للاقتصاديات النفطية الريعية عموماً يمكن إيجازها فيما يلي:⁽²⁾

- الاعتماد شبه التام على الربح الخارجي كمصدر أساسي للدخل؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي، والذي يتجلى من خلال هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة؛
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث تتحدد هذه العائدات بقوة خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي لهذه السلعة، والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بما يتحقق معها من إيرادات؛
- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى عائدات النفط، وأخطر ما فيها هو النظر للعائد كونه ليس أكثر من رزق أو حظ أو صدفة، وليس جزءاً من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية ترى في الربح عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر؛
- العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه الفرد من مال أو خدمات توفره مالا؛
- توظيف الربح النفطي في كسب الولاء للنخبة الحاكمة، فالمجتمع المدني قد أسقط مطالبته بالدولة كما أن الدولة نجحت في التخلص من وشائجها المدنية.

إن الاقتصاديات الريعية يتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، وعليه فإن الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لهذه الدول، لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية للحقول النفطية، ولكن يتمثل في التحكم في

1 - صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بن الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة سطيف، 2013/2014، ص 58.

2 - صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الريع الناتج عن النفط وفي كيفية توزيعه وتوظيفه بكفاءة عالية، والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط لسنة 2015.

جدول رقم (2-10): ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط لسنة 2015

الصادرات (ألف برميل/يوم)	الدولة	الترتيب
7163.0	السعودية	1
3004.9	العراق	2
2441.5	الإمارات	3
1963.8	الكويت	4
788.0	عمان	5
562.0	قطر	6
485.6	الجزائر	7
330.0	ليبيا	8
247.9	مصر	9
149.0	البحرين	10

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) 2016، ص 92.

من الجدول أعلاه يظهر لنا تقرير المنظمة العربية المصدرة للبترول ترتيب الدول العشرة المصدرة

للنفط في الوطن العربي حيث تصدرت المملكة السعودية قائمة الدول العربية المصدرة للنفط في سنة 2015 بكمية صادرات 7163.0 ألف برميل يوميا، ثم تليها العراق بكمية صادرات يومية تقدر ب عدد 3004.9 ألف برميل، واحتلت الإمارات المرتبة الثالثة بكمية صادرات قدرت ب عدد 2441.5 ألف برميل في اليوم، تليها الكويت بكمية صادرات يومية قدرت ب عدد 1963.8 ألف برميل، أما سلطنة عمان التي احتلت المرتبة الخامسة فقدرت صادراتها اليومية للنفط ب عدد 788.0 ألف برميل، وتأتي قطر في المرتبة السادسة بكمية صادرات قدرت ب عدد 562.0 ألف برميل يوميا، ثم الجزائر بكمية 485.6 ألف برميل يوميا، وبعدها ليبيا ومصر والبحرين بكمية صادرات قدرت ب عدد 330.0، 247.9، 149.0، ألف برميل على الترتيب، وعليه يمكن استنتاج الكمية الهائلة للصادرات النفطية التي يعتمد عليها اقتصاد هذه الدول وبالتالي يمكن القول أن النفط يشكل مجموعة من المراحل المتكاملة من النشاط المالي والاقتصادي، تدفع كلها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا هو الأثر الإيجابي للنفط ولكن من جهة أخرى هناك عناصر عديدة سلبية مؤثرة على القوة الاقتصادية للنفط، أبرزها: (1)

- يقتصر استغلال النفط في غالبية الدول النفطية، خاصة النامية منها على عملية الاستخراج والتصدير للسوق الدولية، وليس باستغلال متوازن ومتكامل بين الاحتياطي وعمليات التصنيع

¹ - صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 64

والتحويل المتعددة، وهذا ما أدى إلى محدودية العائد الاقتصادي للنفط وعدم تنوعه، بالإضافة إلى عدم استقراره؛

- إن فنون وتكنولوجيات استغلال النفط بمختلف أدواته ومعداته وأساليبه الإستخراجية والتكريرية محتكرة وبشكل كبير من طرف الشركات النفطية العالمية المملوكة للدول المتقدمة، وهذا ما صعب على الدول النفطية النامية الولوج إلى هذه الأنشطة، وإن حدث ذلك فبصورة متواضعة ومحدودة، وهذا العامل أيضا يساهم هو الآخر في إضعاف القوة الاقتصادية لنفط الدول النامية؛
- إن ارتفاع عرض المصادر الطاقوية البديلة للنفط والمنافسة له، لاسيما في المدى الزمني المتوسط والبعيد، يسهم هو الآخر في تراجع القوة الاقتصادي للنفط عبر الزمن، وخاصة لدى الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة كالدول العربية؛
- ضعف السياسات النفطية الموحدة أو المشتركة بين الدول المنتجة للنفط خاصة النامية منها، وإن وجدت هذه السياسات فإنها لا تنفذ بصورة سليمة وكاملة، مثلما هو حال سياسات مجموعة دول أوبك أو أوبك+، وذلك يعود لأسباب عديدة، منها خاصة، تغليب المصالح القطرية والذاتية على المصالح الإقليمية أو الدولية المشتركة من جهة، وتغليب المصالح العاجلة والآنية على الإستراتيجية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية

تعاني المنطقة العربية العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة عدد من الاختلال التي طالت قطاعات اقتصادية هامة.

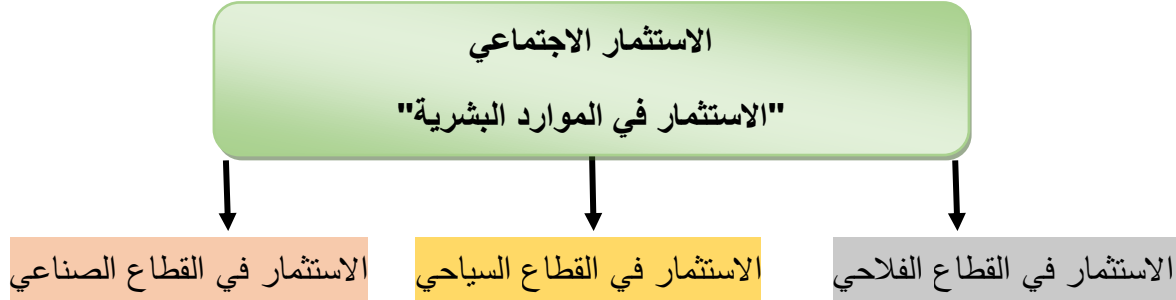
أولاً: التنوع الاقتصادي في الدول العربية

إن الحاجة الحقيقية للتنوع الاقتصادي في دول المنطقة فقد جاءت نتيجة تذبذب أسعار النفط التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم، حيث ولذلك يستمد الاقتصاد العربي قوته من النفط والغاز والتي أصبحت في فترة لاحقة أحد أسباب ضعفه وهشاشته. بالنسبة إلى البلدان العربية غير النفطية فالمشكلة تكمن في السياسة المالية التي تستهدف بناء رأس المال البشري والبنية التحتية الملائمة، إذ أن عليها أن تضع الأسس اللازمة لتنوع اقتصادي ناجح ومحاولة تقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية التي تجعل منها اقتصادياتها تابعة وغير قادرة على بناء قاعدة صلبة لها.⁽¹⁾

¹ - عامر العمران، حتمية التحول: التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة على الموقع: <http://rawabetcenter.com/archives/23533> تاريخ الاطلاع: 2018/02/17

تعرف الاقتصاديات العربية اختلال حاد ومشاكل هيكلية كبيرة زادها سوء الاعتماد المفرط على عوائد النفط في تمويل التنمية بهذه الاقتصاديات، وبما أن أسعار النفط تخضع لتقلبات السوق النفطية فإن البحث عن مصادر للتنوع أصبح أكثر من ضرورة، والشكل التالي يوضح البدائل الممكنة للتنوع في الاقتصاديات العربية:

شكل رقم (2-8): مجالات الاستثمار خارج المحروقات



المصدر: شنوف وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 62. (بتصرف)
من الشكل أعلاه تتضح هذه المجالات كما يلي: (1)

1 الاستثمار الاجتماعي: لا بديل عن استراتيجية تطوير العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية فيمكن أن تتم عن طريق الارتقاء في العلم والثقافة وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وتنمية الرقابة الذاتية وتعميق الشعور بالمسؤولية، وتعزيز الفكر التنظيمي والتخطيطي بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة، تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تهيئة عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بتأمين رأس المال في المؤسسات الكبرى نظراً لأهميتها ووزنها أو عوامل الإنتاج الأخرى وتجنيده أكبر لعنصر العمل كما ينبغي الاستثمار في الموارد البشرية وذلك عن طريق إنشاء مخابر بحث تهتم بالقطاعات الاقتصادية وربط البحوث الجامعية بمتطلبات التنمية، وإعادة صياغة البرامج الجامعية على أساس احتياجات المؤسسات ومتطلبات السوق.

2 الاستثمار في القطاع الفلاحي: إن الاستثمار الفلاحي له أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الزراعي وإنشاء أي مشروع زراعي يتطلب دراسة جدواه الاقتصادية والاجتماعية لذلك فإن الرؤى المستقبلية للاستثمار الفلاحي تكمن في إيجاد الحلول المناسبة التي تضمن تفعيل السياسات الاستثمارية، وكذلك الاستثمار في مجال الزراعة المائية، التي هي عبارة عن القيام بنشاط استغلال مساحات مائية صالحة للزراعة المائية بالسواحل أو اليابسة بهدف تربية وإنتاج أنواع مختلفة من الأحياء المائية التي تتميز بنمو سريع ولها قيمة اقتصادية عالية ومردود اقتصادي واستثماري.

3 الاستثمار في القطاع السياحي: نظراً لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول العربية وإدراكها منها لذلك، فقد لاوى هذا القطاع مزيداً من العناية والاهتمام باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية

1- المرجع نفسه، ص ص: 62-64

بما يدره من دخل من العملات الصعبة للبلدان المستقبلية للسياح، وتشغيله لعدد كبير من العمالة وكوسيلة لتعريف البلد لدى البلدان الأخرى.

إن مقومات القطاع السياحي تعطي للعرب فرصة كبيرة لتكون أحد البلدان الرئيسية في الصناعة السياحية بالمنطقة ولكن ذلك يظل مرهونا بتدفق الاستثمارات الكبيرة لهذا القطاع وإقامة مقومات صناعة سياحية تكون أحد المصادر الرئيسية للدخل وأداة من أدوات تحقيق التنمية المتوازنة وتدعيم أسس التكامل الاقتصادي بين المناطق المختلفة، وللسياحة دور أساسي في إنعاش الاقتصاد العربي، وهي الأداة لتحقيق التنمية المتوازنة ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها الاقتصادات العربية كالتضخم والبطالة. كما أن الاستثمار السياحي سيؤدي حتما إلى الزيادة في الطلب على المنتج السياحي مما يعني ازدهارا مؤكدا لقطاع السياحة العربي، كما يعني ذلك أيضا زيادة في حجم الحركة السياحية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مماثلة في الإنفاق السياحي الذي يحقق الهدف الرئيسي والمتمثل في زيادة دخل الدول العربية من النقد الأجنبي نتيجة إنفاق السائحين.

4 الاستثمار في القطاع الصناعي: تعتبر تنمية الصادرات غير البترولية هي أفضل وسيلة لدفع النمو الاقتصادي، وفي المستقبل سوف تتحدد أهم قطاعات الصادرات الصناعية وفقا لمعايير معينة مثل ما يتمتع به القطاع من روابط خلفية وأمامية، ومكانة المنتج في حلقات الإنتاج العالمي، وتكلفة الوحدة من العمل ومرونة العمالة، وعلى أساس هذه المعايير يوجد في الدول العربية النفطية عدد من القطاعات والمنتجات التي تتمتع بالقدرة التنافسية العالمية والتي يمكن أن تعمل كقاطرات للنمو، ومع التحول الاقتصادي ينبغي أن تسعى البلدان العربية لإتباع سياسة خاصة لتشجيع ودعم القدرات الصناعية لتحقيق أعلى إنتاجية بأفضل مواصفات قياسية وزيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار في تطوير المنتجات الصناعية والارتقاء بجودة المنتج الصناعي مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات وفقا للمفاهيم والنظم العالمية، ودعم وتطوير المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المعلومات والمساعدات الفنية والتسويقية بأسلوب علمي منظم، والعمل على تعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية وتحديث قواعد المعلومات التي تخدم هذه العملية وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي وربطها بمراكز البحث والتطوير وكذلك تشجيع تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبرى محليا وإعطاء الأهمية في مجال نشر الوعي لدي المواطنين واعتبار الإقبال على السلع الوطنية واجب وطني لمساعدة الصناعة والصناع في الانطلاق إلى العالمية.

كما أن الاستثمار في الجوانب التالية سيكون مكملا للاستثمارات السابقة :

- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشير البحوث إلى أن الاستثمار في الاتصالات له آثار كبيرة على النمو الاقتصادي إذا ما تحققت القوة الدافعة المطلوبة للبنية الأساسية كما توضح

البحوث أن القوة الدافعة المطلوبة للتأثير في النمو الاقتصادي تتحقق عندما تصل الكثافة الهاتفية إلى 40 خط هاتف رئيسي لكل 100 نسمة، كما أن امتداد هذه البنية الأساسية يمكن أن يخلق عددا كبيرا من فرص العمل في الاقتصاديات المحلية.

• **دور اقتصاد المعرفة:** في ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة، وفي ظل هذه الظروف الجديدة لم يعد الاقتصاد معنيا فقط بالبضائع أي بالتبادل التجاري للمنتجات المادية، بل ازداد اعتماده على تقديم الخدمات، وبالتالي اكتسب الاقتصاد سمة جديدة وهي إنتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات.

ثانيا: تجارب بعض الدول العربية في التنوع الاقتصادي

في أعقاب الطفرة النفطية الأخيرة 2014، لجأت الدول العربية النفطية، خصوصا الدول الخليجية، كوسيلة لتنوع مصادر الدخل إلى الاستثمار في صناديق الثروة السيادية، وتشمل صناديق عديدة حيازات ضخمة من الأصول العابرة للحدود، ومع أن الاستثمار عبر الصناديق السيادية ساعد في الحد من وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار النفط على البلدان المعنية، كان لا بد من التأكيد على أهمية التنوع الاقتصادي الحقيقي.

من أجل تحقيق نمو أكبر وتقادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار بعض المواد الأولية كالنفط والغاز على الصادرات وإيرادات الميزانية، عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنوع مصادر الإنتاج والتصدير، قلة من هذه الدول شهدت بعض النجاح، وكثيرة هي الدول التي عرفت نتائج ضعيفة مقارنة مع بعض الدول النامية.⁽¹⁾

الدول العربية التي نجحت في تحقيق تنوع لاقتصاداتها وإنجاز تحولات اقتصادية مهمة استطاعت تنمية صناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتر وكيمياوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى باستخدام سياسات مختلفة للدعم والحوافز، كما أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي، وتتمثل أهم هذه الدول في:⁽²⁾

1 الإمارات العربية المتحدة:

حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012، بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات

1 - سياسات التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015 على الموقع: <http://www.arab-api.org>

تاريخ الزيارة 17/03/2018 على الساعة 13.30.

2 - المرجع نفسه.

(عبء ضريبي منخفض جدا)، كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية، كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي) لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015 وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

2 المملكة العربية السعودية:

ركزت خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي، ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتر وكيمياوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95% من الصادرات الإجمالية و 91% من إيرادات الميزانية) وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة قيوداً على مدى تنويع الاقتصاد وتنوع الإيرادات غير النفطية. فلا يوجد عبء ضريبي في الاقتصاد السعودي، من جهة أخرى قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى التأثير السلبي ولو جزئياً على الأهداف الأخرى للسياسات، وأبرزها تنويع الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هيمنة القطاع النفطي، يسجل القطاع الغير نفطي نمواً خلال السنين الأخيرة. ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة مع القطاع العام.

3 قطر:

تمكنت قطر في ثلاثين عاماً من أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي. فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية. توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من أجل تصديره، والعوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم والرياضة، قطر تعتمد على هذا التنوع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.

ثالثاً: متطلبات التنمية المستدامة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الدول العربية

في ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للأفراد ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام لثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف".⁽¹⁾

بناء على تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور العربي يمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيلها في الدول العربية والتي تتوافق مع طبيعة التنوع والتشابه في خصائص الدول العربية الاجتماعية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن حصر متطلبات التنمية المستدامة في الدول العربية في ما يلي:⁽²⁾

1 القصد في استهلاك الثروات الطبيعية:

- حصر الثروات الطبيعية الموجود.
- العمل على استكشاف الثروات الطبيعية وتقدير ما قد يجد من ثروات مستقبلية.
- ترشيد استخدام الثروات الطبيعية في التنمية الاقتصادية سواء عن طريق الاستهلاك المحلي أو التصدير.
- خفض من عملية التصدير المباشر للثروات الطبيعية دون عمليات إضافة قيمة عينية لها.
- إضافة قيمة إصلاح التأثيرات البيئية الناجمة عن استخراج الثروات الطبيعية إلى تكلفة المواد المستخرجة.

2 الحكمة في استغلال الموارد المتاحة:

- تشجيع الاستثمار المحلي والعربي;
- تطوير الصناعات المحلية;
- رعاية الثروة الحيوانية والزراعية.

3 النهوض بالمجتمع:

- بناء مجتمع قائم على المعرفة;
- تنمية الثروة البشرية العربية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي والعربي;
- غرس روح المواطنة العربية;
- توفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم;
- تشجيع الابتكار التقني والفني;

1 - التنمية المستدامة في الوطن العربي. بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1428هـ، ص 46.
2 - المرجع السابق، ص ص: 37-38.

- تشجيع الشراكة الاجتماعية في قضايا التنمية العربية.

4 ترقية الاقتصاد:

- وضع برامج اقتصادية نابعة من الوطن العربي وملائمة لأحواله;

- بناء اقتصاد قائم على المعرفة;

- توطين الصناعة والزراعة المستدامة.

5 حماية البيئة:

- رفع مستوى الوعي الخاص بالبيئة على جميع مستويات المجتمع من أفراد ومؤسسات;

- الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها على أساس المعرفة;

- الشراكة بين الدول العربية في وضع معايير لجودة البيئة;

- وضع قيمة عينية لأي تأثير سلبي أو إيجابي على البيئة يدخل في حسابات الربح والخسارة

الاقتصادية للمؤسسات;

- سن التشريعات المحلية لحماية البيئة;

- التعاون العربي في مكافحة التلوث وحماية البيئة.

6 العلاقات الخارجية:

- توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات في المنطقة العربي;

- التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة;

- الشراكة في المعرفة على النطاق العالمي.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تستنتج ما يلي:

- يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي للدول.
- إن الدول العربية تشكل مهد الحضارة العالمية، ومكانا يتضمن أكثر من تاريخ وحضارة عريقة، إضافة إلى احتضانه لمقومات أكبر. وتنوع المعالم السياحية، فالوطن العربي بموقعه الجغرافي الاستراتيجي يجعله مقصدا هاما ومتنوعا يشد إليه حركة السياحة العالمية، ويلبي مختلف رغبات السياح مهما تنوعت ثقافتهم وأذواقهم.
- ومع وجود بعض المعوقات التي تشكل عائقا أمام ازدهار السياحة العربية وتعزيز تنافسيتها مقابل المقاصد الأخرى في العالم، فإن وجود مخطط استراتيجي سياحي عربي على مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي العربي كفيل بوضع السياحة العربية في المكان الذي تستحقه، كما أنه نظرا للاتجاه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات، فإن تعزيز السياحة العربية البينية سوف يساهم في زيادة حصة الدول العربية من عائدات السياحة العالمية، كما أنه سيكفل أيضا حماية عوائد القطاع السياحي في كل بلد عربي على حدة.
- بالرغم من اهتمام الأقطار العربية بمشاكل وقضايا السياحة، ووضع خطط سياحية إلا أن عملية التغيير الهيكلي لاقتصادها السياحي مازال يسير بخطى بطيئة و نعتبر ضعف الحركة السياحية وضآلة مردودها، واعتمادها على مناطق معينة في التسويق السياحي وتركيزها على السياحة الدولية، ومع ذلك ارتبطت محاولات التصنيع السياحي بمرحلة صعود نسبي ة، وقام فيها القطاع العام بدور كبير في تنميتها وتنشيطها والانفتاح على الشركات السياحية.
- تعتمد الدول العربية وخاصة النفطية منها اعتماد كبيرا على عائدات النفط، وهذا ما يجعل الاقتصاديات العربية خاضعة للتقلبات الكبيرة في سوق النفط العالمي، حيث تراجعت أسعار سلة أوبك بما يقارب 49% خلال عام 2015 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط، فمتوسط الأسعار المسجلة خلال العام الجاري لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة عام 2014 بنحو 50 دولار للبرميل مما أثر سلبا على معدل النمو بالدول العربية المصدرة له، نتيجة للخسائر الكبيرة للإيرادات النفطية لتلك الدول.
- تعتبر الإمارات العربية، السعودية وقطر من الدول العربية التي نجحت إلى حد ما في تنوع اقتصاداتها والخروج من مصادر الدخل الوحيد (قطاع المحروقات).

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

يشكل موضوع التنوع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلّق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول أو المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي، حيث كانت ولازالت نتائج تشوه الهياكل الاقتصادية في الدول المتخلفة، والذي أدى إلى انحراف المسار التنموي العديد من هذه الاقتصاديات، فإن التخصص المفرط في الإنتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد القومي، قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر، وأن قطاع الخدمات يتركز في السياحة مثلا، فيما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد دون الأنماط الأخرى للتنمية ويتخصص في نشاطات محددة كقطاع المحروقات، ولقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وهو ما يترجمه ضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروعته المختلفة، وعليه سنقوم بدراسة للواقع الاقتصادي للدول محل للدراسة (الجزائر، تونس ومصر) والتركيبية الهيكلية المكونة لها ومختلف الموارد الاقتصادية التي تحتوي عليها كل دولة، للتعرف على الميزة النسبية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى رصد أهم نقاط القوة والضعف لديها، ومنها يمكننا معرفة مختلف مجالات التنوع الاقتصادي الممكنة في كل دولة، وهذا ما سنقوم به في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتطرق لدراسة وحساب بعض المؤشرات المرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر وتونس ومصر ومقارنة هذه المؤشرات واستنتاج أكثر الاقتصاديات تنوعا من بين الدول المدروسة.

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التركيبية الهيكلية لاقتصاديات مصر، تونس والجزائر

المبحث الثاني: سياسة التنوع الاقتصادي في مصر، تونس والجزائر (عرض وتحليل لأهم المؤشرات)

المبحث الأول: التركيبة الهيكلية لاقتصاديات مصر، تونس والجزائر

إن التنوع الاقتصادي هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكل الاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية، لذلك يعتبر التنوع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي، والذي يتجلى في ارتفاع المساهمة النسبية لقطاعات محدودة وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاعات اقتصادية حيوية ذات أهمية بالغة، وعليه فإن تنوع الهيكل الاقتصادي، يكون دون التركيز على قطاع معين، حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية، التي لم تزل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج والناتج كما ونوعا.

تتمتع كل من مصر وتونس والجزائر بخصائص وموارد اقتصادية متميزة تمكنها من تنوع مداخلها والخروج من مصادر الدخل الوحيد والاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد، فمن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق لاقتصاديات الدولة محل الدراسة (مصر، تونس، الجزائر) والتعرف على هيكلتها الاقتصادية ومختلف القطاعات الرئيسة المكونة لها. مما سبق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الاقتصاد المصري وهيكلته

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي وهيكلته

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وهيكلته

المطلب الأول: الاقتصاد المصري وهيكلته

يعتبر الاقتصاد المصري متنوع الدخل نسبيا وهو من أكثر الاقتصاديات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط، كونه لا يعتمد على قطاع واحد كمصدر للدخل، حيث تساهم قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه اقتصاد ريعي مرتبط أساسا بإيرادات قطاع البترول والسياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات العاملين، والتي تمثل مجتمعة 33% من إجمالي الناتج المحلي، ويتميز الاقتصاد المصري بأهمية قطاع الزراعة كونها تعتبر مصدر عيش نسبة كبيرة من سكانها، وتندرج مصر في فئة الدول متوسطة الدخل.⁽¹⁾

أولا: الأداء العام لبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2014-2017)

سجل الناتج المحلي الإجمالي في مصر نمواً بنسبة 4.1% خلال الربع الأول من عام 2017 على أساس سنوي، كان وراء هذا النمو مرتفع الوتيرة زيادة مستويات النشاط في قطاع المطاعم والفنادق (السياحة) الذي نما بنسبة 63% بما يعكس كل من الأساس المنخفض لسنة المقارنة، وكذلك التأثير الإيجابي للخفض الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بنحو 31% خلال الفترة السابقة إثر تحرير سياسة سعر الصرف، تلاه قطاع إنتاج الغاز بمعدل نمو 11.7% نتيجة الارتفاع الكبير في إنتاج الغاز المحلي، وهو ما قلص الطلب على الغاز المستورد الأعلى تكلفة، وهو الاتجاه المتوقع استمراره خلال الأعوام المقبلة نظرا لبدء الإنتاج من حقل "ظهر" الذي يعد أكبر حقل للغاز في البحر الأبيض المتوسط، كذلك حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدل نمو مرتفع بلغ 10.6% في ظل الدور المهم الذي يقوم به القطاع في توليد القيمة المضافة والتشغيل في السنوات الأخيرة.⁽²⁾

والجدول التالي يوضح تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة للاقتصاد المصري خلال الفترة (2014-2017):

¹ - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة: 2010/1990-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 173.
² - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الثالث: الهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-1): تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري خلال الفترة (2013-2016)

السنوات				المؤشرات الاقتصادية / الوحدة
2016	2015	2014	2013	
332.93	332.70	305.53	288.59	الناتج المحلي الإجمالي /مليار دولار
4.3	4.0	2.2	2.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي / %
/	/	3,303.8	3,204.6	الناتج المحلي الإجمالي للفرد/ دولار
10.5	10.3	10.1	6.9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) / %
32.7	35.2	38.6	37.1	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي / %
/	/	-2.4	-6.4	ميزان الحساب الجاري/ مليار دولار
-4.3	-3.3	-0.8	-2.4	ميزان الحساب الجاري % من الناتج الإجمالي / %
42.6	42.1	43.6	49.0	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) /مليار دولار
72.7	69.0	69.0	67.3	إجمالي الواردات (سلع وخدمات) /مليار دولار
21.2	18.7	16.3	14.5	إجمالي الاحتياطات الرسمية/ مليار دولار
3.5	3.2	2.8	2.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات/ عدد الشهور
15.8	15.5	16.1	15.9	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي
90.2	88.4	86.7	84.7	عدد السكان /مليون نسمة
12.5	13.1	13.4	13.0	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 172.

/: البيانات غير متوفرة

تتخذ الحكومة المصري عددا من الإصلاحات المهمة في المرحلة الحالية لاستعادة التوازنات

المالية الداخلية والخارجية ثم على أثرها زيادة مستويات مرونة سياسة سعر الصرف ومواصلة رفع الدعم على منتجات الطاقة بهدف تحرير أسعارها بالكامل بحلول عام 2018، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية وتنمية الإيرادات الضريبية بهدف احتواء العجز في الموازنة العامة، ووضع الدين العام الذي بلغت نسبته إلى الناتج 117.5% في عام 2016 ارتفاعا من 93.6% في عام 2015، في مسارات تنازلية تضمن الاستدامة المالية.⁽¹⁾

مؤخرا، وافق مجلس النواب على خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2017-2018، واعتمد

قانون الخطة والموازنة، تتوافق مستهدفات خطة العام المالي الجديد مع الاستحقاقات الدستورية وبرنامج عمل الحكومة حتى يونيو 2018، و"استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، تمثل هذه الخطة

¹ - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الإطار الاستراتيجي متوسط المدى الذي ينظم خطط التنمية المستدامة السنوية حتى عام 2019-2020، ويتبعها عودة للخطط الخماسية مرة أخرى ذلك بعد انقطاع دام قرابة الخمس سنوات.

يبلغ إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة المستهدفة في خطة العام المالي الحالي 646 مليار جنيه موزعة على القطاعات والأقاليم الاقتصادية المختلفة، تستهدف الخطة الجديدة استمرار الاتجاه التصاعدي لمعدلات النمو الاقتصادي لتبلغ نحو 5% عام 2017-2018، وتستمر في التزايد لتصل نحو 6% عام 2019-2020.

كما تعمل الخطة على زيادة مساهمة الاستثمار لدفع النمو ليبلغ معدل الاستثمار نحو 16-17% حتى نهاية عام 2017-2018، إضافة إلى رفع مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي، وخفض معدل البطالة ليصل إلى 11% عام 2017-2018، وليستمر في التراجع ليصل عام 2019-2020 إلى نحو 8.4% من خلال توفير فرص عمل لائق ومنتج، وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر، كما تسعى الخطة إلى تعزيز القدرات التنافسية للصادرات السلعية لتصل عام 2017-2018 إلى نحو 22.5 مليار دولار، وتستمر في الارتفاع لتصل بحلول عام 2019-2020 إلى نحو 30 مليار دولار.

يبقى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري لاسيما في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة لضبط أوضاع الموازنة العامة التي أضافت المزيد من الضغوط على معدلات التضخم، وأدت إلى تراجع واضح في مستويات القوة الشرائية، وتحديات تواجه الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يستلزم الاستمرار في دعم شبكات الحماية الاجتماعية، في هذا الصدد، قامت الحكومة المصرية بالتوسع في برنامجي "تكافل" و"كرامة" للحماية الاجتماعية ليشملا 1.6 مليون أسرة، أي قرابة 8 ملايين نسمة، وتحصل المرأة على 92% من مزايا هذين البرنامجين، كذلك من الأهمية بمكان الاهتمام بزيادة مستويات التمكين الاقتصادي لكافة شرائح المجتمع من خلال عدالة فرص النفاذ لخدمات التعليم والصحة والبنية الأساسية وأسواق العمل بهدف المضي قدما باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام وخفض مستويات التفاوت في توزيع الدخل، استنادا لما سبق، من المتوقع تواصل وتيرة النمو المرتفعة للاقتصاد المصري لتبلغ 4% خلال عام 2017، وارتفاعها إلى 4.5% عام 2018 مستفيدا من تعزيز مستويات الطلب الخارجي واستمرار التأثير الإيجابي لبعض الإصلاحات الاقتصادية التي يجوى تنفيذها حاليا.⁽¹⁾

1 خصائص الاقتصاد المصري:

هناك العديد من المزايا الاقتصادية لمصر يمكن ذكر أهمها فيما يلي:⁽²⁾

- أكبر دولة عربية من ناحية عدد السكان.
- ثالث أكبر اقتصاد عربيا بعد السعودية والإمارات.
- أكبر اقتصاد عربي غير معتمد على النفط

¹ - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 173

- ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا ثالثا
- أول منتج للأدوية عربيا.
- ثاني أكبر دولة في إنتاج الكهرباء عربيا بعد قطر.
- أول دولة في إفريقيا تقيم شبكة مترو أنفاق .
- أكبر دولة عربية من ناحية مداخيل السياحة.
- أكبر منتج للسمك والسكر والأرز في إفريقيا.
- 120 منجم ذهب بعضها غير مستغل.
- خامس دولة في العالم في إنتاج الغاز الطبيعي.

أما المصادر الرئيسية للاقتصاد المصري: فتمثل فيما يلي: (1)

- الصناعة التي تطورت كثيرا مؤخرا.
- تحويلات المصريين العاملين في الدول الأجنبية (ويشكل العاملون في السعودية والولايات المتحدة الترتيب الأول والثاني على التوالي).
- عائدات قطاع السياحة (ويشكل السياح من السعودية بصفة خاصة والخليج العربي المركز الأول عربيا لتصدير السياح لمصر ومن الدول الأوروبية وفي مقدمتهم روسيا وإيطاليا وألمانيا).
- صادرات المنتجات البترولية (ويشكل تصدير الغاز جزء رئيسي منها) ورسوم العبور في قناة السويس.

والجدول الآتي يوضح أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المصري.

جدول رقم (3-2): أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المصري

القطاع	تحويلات العاملين	إيرادات ورسوم قناة السويس	إيرادات البترول	إيرادات السياحة
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.2	6.9	7.3	8.6

المصدر: وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 173.

من الجدول أعلاه نلاحظ أهم مصادر الدخل القومي في مصر، وتبين القيم تقارب نسب المساهمة بين القطاعات فتتراوح بين 11.2% و 6.9% ابتداء من تحويلات العاملين بالخارج إلى إيرادات ورسوم قناة السويس.

وفي الأعوام الأخيرة نمت قطاع الاتصالات بشكل كبير ليصبح قطاع الخدمات وخاصة السياحة والاتصالات هما أكبر مساهم في الناتج القومي بالإضافة إلى الزراعة والقطاع الصناعي، وتشكل صناعة الملابس الجاهزة جزء رئيسي من ناتج القطاع الصناعي بالإضافة إلى صناعة الأغذية والمشروبات والصناعات التجميعية

1- على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=1241> تاريخ الزيارة: 2015-02-25

ثانيا: القطاعات الاقتصادية في مصر وأهميتها

من القطاعات المكونة للاقتصاد المصري ما يلي:

1 القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي المصري أحد الفروع الأساسية للنشاط الاقتصادي القومي المصري، وبالتالي فهو أهم مكونات البنيان الاقتصادي القومي والذي يتكون من القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وفي مصر يعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد القومي علي مر الزمن، وذلك لأن الزراعة مصدر هام للدخل القومي المصري، حيث يساهم في الناتج القومي الإجمالي بنحو 176 مليار جنيه موسم 2007/2006 (بنسبة تقدر بنحو 15.5%)، فقد بلغ إجمالي الدخل الزراعي حوالي 28.77% من إجمالي الدخل القومي في عقدي الستينات والسبعينات علي الترتيب، إلا أنه انخفض في الثمانينات والتسعينات والفترة الحالية، كما تعتبر الزراعة القطاع الرئيسي لتشغيل الموارد البشرية فهي تساهم بحوالي 52%، 44% من إجمالي القوى العاملة القومية في عقدي الستينات والسبعينات علي الترتيب، إلا أنه انخفض في الثمانينات والتسعينات والفترة الحالية حيث يعمل به نحو 5 مليون عامل زراعي موسم 2007/2006 يشكلون نسبة 27% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد المصري بالإضافة إلى أن أكثر من 50% من سكان مصر يعيشون في الريف، كما يساهم القطاع الزراعي في توفير الغذاء للسكان، ويساهم القطاع الزراعي في كونه مصدرا هاما لحصيلة المجتمع المصري من النقد الأجنبي، حيث بلغت حصيلة الصادرات الزراعي حوالي 6.5 مليار جنيه من إجمالي صادرات مصر في 2007/2006.⁽¹⁾

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي أهم مصادر المواد الخام اللازمة للقطاعات الغير زراعية الأخرى المكونة للبنيان الاقتصادي، فنحو 60% من الدخل الصناعي يأتي من الصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي في إمدادها بالمواد الخام، بالإضافة أن القطاع الزراعي سوق لتصريف واستهلاك منتجات القطاعات الغير زراعية السلعية الأخرى، ولقد مر القطاع الزراعي المصري في العقود الثلاثة الماضية منذ 1960-2010 بعدة سياسات اقتصادية واجتماعية قومية وليدة ظروف وأحوال داخلية وخارجية شتي في مجملها: مرحلة الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي وإصدار القوانين الاشتراكية في الستينات وكان قد سبقها مرحلة إعادة تنظيم قطاع الزراعة بعد ثورة 1952 وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي ومرحلة حرب يونيو 67، وحرب الاستنزاف والإعداد للحرب 1973 ومرحلة ما بعد الانتصار في حرب 1973، والانفتاح الاقتصادي منذ 1975، ومرحلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ 1987، وحاليا وبعد انقضاء العقود الثلاثة الماضية مرحلة البرنامج الرئيسي للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى التحول إلى اقتصاد حر يعتمد علي السوق وآلياته منذ 1991.⁽²⁾

¹ - أمال شوقي عبد المحسن، دراسة تحليلية لتطور دور القطاع الزراعي المصري، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2013، ص 2.
² - المرجع نفسه.

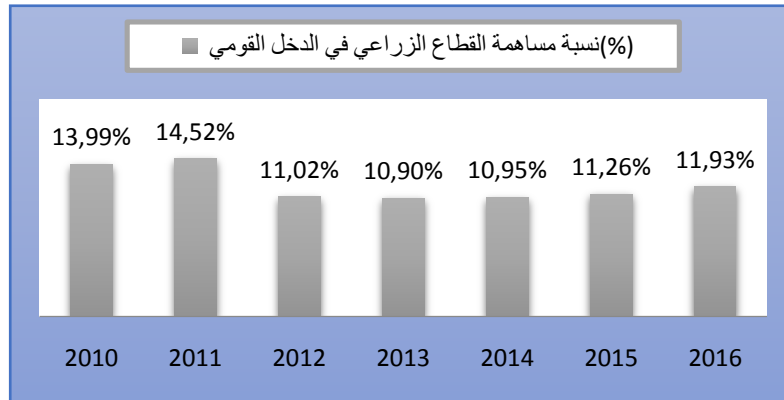
تشكل الصادرات الزراعية مصدراً هاماً للدخل القومي، وقد شهدت تنامياً مستمراً حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 471 مليون جنيه في بداية الثمانينيات لتصل إلى نحو 6.79 مليارات جنيه في الألفية الثالثة، وقد شهدت الصادرات الزراعية تطوراً ملحوظاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، ويأتي في مقدمة الصادرات الزراعية المصرية، صادرات القطن الخام، فيما يمثل محصول الأرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية بنسبة تبلغ 40% من إجمالي الصادرات، وتحتل صادرات مصر من البطاطس والبرتقال الطازج المركزين الثاني والثالث في قائمة صادرات مصر الزراعية (بدون القطن الخام)، ويأتي سوق الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية حيث يستوعب 42% من إجمالي الصادرات، وارتفع الإنتاج الكمي النباتي بصورة جيدة، حيث بلغ الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب 22.9 مليون طن، ومن الخضر 20.31 مليون طن، ومن الفاكهة 8.9 مليون طن، ومن مجموعة الألياف 821 ألف طن، ومن مجموعة الحبوب الزيتية 328 ألف طن.⁽¹⁾

يؤدي قطاع الزراعة دوراً رئيسياً في دعم الدخل القومي وفي تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الخامات اللازمة للعديد من الصناعات الهامة، وتساهم الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات، وهذا ما تؤكد المؤشرات التالية:⁽²⁾

- بلغت المساهمة النسبية لقطاع الزراعة في معدل نمو الاقتصاد القومي خلال النصف الأول من العام المالي 2016/2015 نحو 13.4%، ومن المتوقع أن يحقق مساهمة بنسبة 12.9% خلال العام الذي يليه.

- استقر معدل نمو قطاع الزراعة عند 3% خلال عامي (2015/2014) و(2016/2015)، ومن المستهدف أن يرتفع ليصل إلى 4% على المدى القريب، والشكل التالي يوضح مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لمصر:

شكل رقم (3-1): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي لمصر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017.

¹ - على الموقع: <http://kenanaonline.com/users/january25shabab/posts/246029> ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/22 على

8.36

² - مرفت حقي، مشروعات التنمية الزراعية المستدامة. ضمان لحقوق الأجيال القادمة ، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Story/132922?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2018/02/22 على 12.16.

تستهدف خطة عام 2017/2016 أن يبلغ الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع (الزراعة - الغابات - الصيد) نحو 496.7 مليار جنيه (بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية) بنسبة 10.7% من الإنتاج المحلي الإجمالي، وأن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع نحو 375.4 مليار جنيه خلال العام بنسبة 11.5% من الناتج الإجمالي.

يقدر عدد العمال في مجال (الزراعة والصيد واستغلال الغابات) بنحو 6.69 مليون مشغل بنسبة 27.5% من إجمالي عدد العاملين سنة 2014، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 25.80% سنة 2015 وإلى 25.60% سنة 2016، وهذا راجع للظروف الاقتصادية وتداعيات الأزمة النفطية 2014 التي تمر بها مصر والعالم ككل.

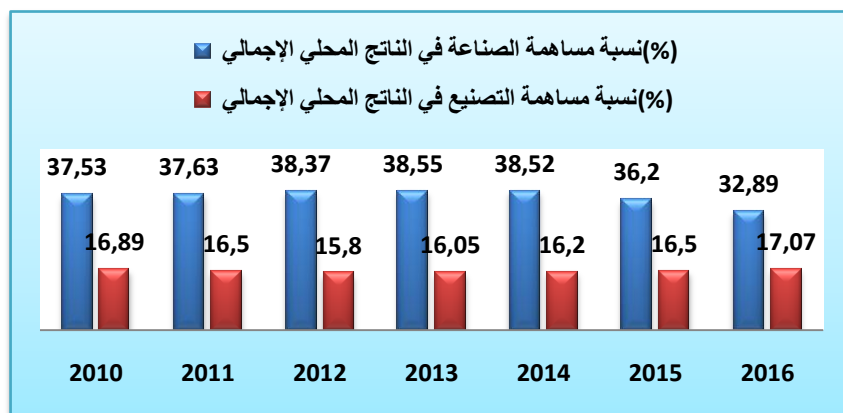
2 القطاع الصناعي:

يمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17.5% سنة (2006-2005)، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو 275.3 مليار جنيه ساهم القطاع الخاص بنحو 223.9 مليار جنيه بنسبة 81.3% وساهم القطاع العام بنحو 51.5 مليار جنيه بنسبة 18.7%، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من 13.8 مليار دولار عام 2005/2004، لتصل إلى 22 مليار دولار عام 2006 / 2007⁽¹⁾، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي المصري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016):

شكل رقم (3-2): نسبة مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال

الفترة (2010-2016)



¹ - على الموقع: <http://kenanaonline.com/users/january25shabab/posts/246029> تاريخ الاطلاع: 2018/02/24 على 10.52

المصدر: البنك الدولي 2017، على الموقع: www.albankaldawli.org/ar/country/egypt تاريخ الزيارة: 2018/02/24 على 10.52.

أ - مقومات الصناعة في مصر:

تتوفر لدى مصر مقومات كثيرة ساعدت على قيام الصناعة بها مثل:⁽¹⁾ العمالة الوفيرة رخيصة الثمن، ورأس المال خاصة بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التيسيرات والتسهيلات، كما تتوفر أيضاً وسائل النقل حيث يوجد في مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية، إضافة إلى توافر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية المتمثلة في الخضر والفاكهة والقطن والكتان والسهم والقصب والبنجر وغيرها، أيضاً توافر الخامات الحيوانية مثل الألبان والجلود التي تُستخدم في المصنوعات الجلدية، بالإضافة إلى توافر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والكروم والحديد وغيرها، وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة. في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها القطاع الصناعي لدعم قاعدة الصناعات المصرية ودفع المنتج الصناعي المصري ليحتل مكانة مناسبة في الأسواق الخارجية، تمت زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد الصناعات الأساسية بنسبة 25% خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، كما نجحت الصناعة المصرية في دخول مجالات جديدة مثل الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعات البرمجيات الإلكترونية الدقيقة.

ويرتكز البنيان الصناعي في مصر على سبع صناعات تشكل أكثر من 80% من المؤسسات الصناعية، وتتركز أضخم ثلاثة أنشطة صناعية في صناعة النسيج وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية.⁽²⁾

ب المصادرات الصناعية:

يمثل قطاع الصناعة في مصر أحد القطاعات الأكثر تنوعاً في المنطقة العربية، إذ يمتد نشاطه من النسيج والأغذية وصناعات السيارات والمركبات الثقيلة إلى صناعة الطاقة، ويساهم هذا القطاع بنسبة تصل إلى 20% من حجم الاقتصاد المصري ويفوق معدل نموه سنوياً الذي بلغ 7.8% العام الماضي معدل نمو كل الاقتصاد، ويتصدر قطاع الصناعة نسبة المساهمات القطاعية بحوالي 50 مليار دولار من ناحية قيمة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يساهم القطاع الخاص في مجمل نشاط القطاع الصناعي بنسبة 81% والقطاع الحكومي بنسبة 19%، ويبلغ حجم الصادرات المصرية، التي مصدرها قطاع الصناعة 26.11 مليار دولار في 2014، منها 12.5 مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و2.8 مليار دولار من السلع كاملة التصنيع.

¹ الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، تطور الصناعة في مصر، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/section/413/4508?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2018/02/22 على 18.54.
² الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مرجع سبق ذكره.

كما تمتلك مصر إمكانيات وقدرات كبيرة في مجال تصنيع الملابس الجاهزة وهو ما مكنها من أن تحتل المرتبة الخامسة ضمن قائمة الدول المصدرة للسوق الأمريكي.⁽¹⁾

كما بلغت قيمة الإنتاج الصناعي (دون البترول) 85.1 مليار جنيه خلال الربع الأول لعام 2014 بنسبة زيادة قدرها 5.3% عن الربع الرابع عام 2013، وبلغت قيمة الإنتاج لصناعة الحديد والصلب 10.9 مليار جنيه للربع الأول عام 2014 مقابل 9.2 مليار جنيه للربع الرابع عام 2013 بنسبة زيادة قدرها 18.7%، ويمثل نشاط فحم الكوك والمنتجات النفطية أهم الأنشطة الاقتصادية حيث يساهم بنسبة 15.1% من قيمة الإنتاج الصناعي يليه نشاط صناعة المنتجات الغذائية بنسبة 13.1% ثم نشاط صناعة الحديد والصلب بنسبة 6.6%.

كما تمتلك مصر كميات هائلة من الثروة المعدنية، التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد المصري أن تنمية الثروة المعدنية في مصر بهدف جعلها عنصراً أساسياً من عناصر الدخل القومي يعتبر هدفاً قومياً لا بد من العمل المخطط والجاد لتحقيقه انطلاقاً من أن الثروة المعدنية في أي من دول العالم هي أحد الدعامات الأساسية التي تتركز عليها في تطوير صناعاتها وتنمية اقتصادها وإن عمليات استغلال هذه الثروات يجب أن تكون مبنية على أسس علمية ومدروسة وفق مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتنشيط عمليات البحث والاستكشاف عن هذه الخامات واستخدام أفضل الطرق لاستخراجها واستغلالها بطريقة اقتصادية.

أما صناعة البترول في مصر فلها جذورها التاريخية من عهد الفراعنة، وقد بدأت صناعة البترول فعلياً في مصر عام 1956 عندما صدر قانون بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول. وفي مارس عام 1973 تم إنشاء وزارة البترول كوزارة مستقلة، لتباشر وتنظم صناعة البترول في مصر، ومنذ عام 1981 أصبح البترول يمثل إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد، ومصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي المصري.⁽²⁾

ما بين سنوات 2009-2011 كان قطاع البترول والغاز بؤرة جذب للاستثمارات الأجنبية ووصلت استثمارات شركات الطاقة الأجنبية في الاقتصاد المصري إلى نحو 7 مليار دولار وشكلت عائدات الغاز والبترول نحو 16% من إجمالي الناتج المحلي، ويعمل قطاع البترول على تأمين احتياجات مصر من الوقود للسوق المحلي ومشروعات التنمية الطموح وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال استراتيجية واضحة ومنكاملة؛ وأن أحد أهم محاور تلك الاستراتيجية الوطنية هو الاستفادة المثلى من طاقات التكبير المتاحة؛ وإقامة مشروعات جديدة تقلل من عبء فاتورة الاستيراد عن كاهل الموازنة العامة للدولة؛ وتحقق رؤية مصر في التحول لمركز إقليمي ومحوري لتداول المنتجات البترولية.⁽³⁾

¹ - المرجع نفسه.

² - الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مرجع سبق ذكره.

³ - على الموقع: <http://kenanaonline.com/users/january25shabab/posts/246029> تاريخ الاطلاع: 2018/02/24 على 13.40.

حقق قطاع البترول والشركات الأجنبية العاملة بالتنقيب عن المواد الخام من الغاز والنفط، أربع اكتشافات بترولية منذ بداية عام 2015، تعتبر هي الأولى من نوعها نظرا لما تمثله تلك الاكتشافات من أهمية كبرى في رفع المخزون الاستراتيجي سواء كان من الغاز أو النفط وتأمين احتياجات السوق المحلي لكثرة الاستهلاك، وبلغ إجمالي معدلات الإنتاج لتلك الاكتشافات البترولية إلى 3988 برميلا من النفط يوميا وباحتياطي غاز 5 تريليون قدم مكعب غاز، وأهم هذه الاكتشافات حقل " ظهر " الذي تم الإعلان عنه في 30 أغسطس 2015 بعد عملية حفر ناجحة للبئر "ظهر"، ويعتبر أكبر الاكتشافات التي تحققت في مصر وفي منطقة البحر المتوسط، وتقدر احتياطيات حقل الغاز العملاق بحوالي 30 تريليون قدم مكعب من الغاز.

3 قطاع الخدمات:

بالنسبة لقطاع الخدمات، ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد المصري بسبب أهمية كل من الأنشطة السياحية والنقل في مصر، إلا أنه عرف تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، ولكن ورغم هذا التراجع فإن هذا القطاع يبقى يحتل مكانة هامة، وتسعى مصر إلى مواصلة الاهتمام بتطوير هذا القطاع نظراً للمزايا النسبية التي يحظى بها. (1)

ويمثل هذا القطاع: الأعمال الحكومية والمصرفية والتجارة والنقل والمواصلات والسياحة، وقد تزايدت أهمية وإسهامات مثل هذه الصناعات في الاقتصاد المصري حيث تسهم حالياً بنحو 46% من قيمة الناتج الوطني الإجمالي، ويعمل بها ما يشكل 44% من جملة حجم القوى العاملة في البلاد.

تعتبر السياحة قاطرة التنمية الاقتصادية لدولة بحجم مصر التي تتميز بموقع جغرافي فريد، يتميز بطقس معتدل علي مدار أيام العام، وثروات وكنوز أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها علي مر العصور تشكل منحفاً مفتوحاً، فضلاً عن تمتعها بشواطئ رائعة الجمال، عنيت الدولة بتقديم كافة التسهيلات للاستثمار بها وجعلها في مكانة لائقة لاستقبال الوافدين من مختلف أرجاء العالم.

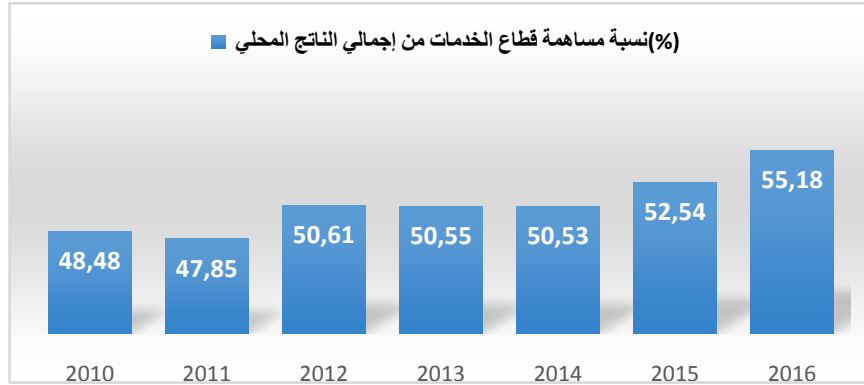
فالسياحة في مصر حينما تترجم إلى الأرقام في الأحوال العادية، فإنها تعنى ما يقرب من 40% من إجمالي صادرات الخدمات، متجاوزة بذلك جميع إيرادات المتحصلات الخدمية، و 19.3% من حصيلة النقد الأجنبي، وحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي بصورة مباشرة، والذي يرتفع إلى 11.3% إذا ما أضيفت المساهمات غير المباشرة في قطاع السياحة والمتمثلة في الخدمات المصاحبة للسفر والسياحة حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها فقط 3.5% وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تزيد على 70 صناعة مغذية، كما تعتبر السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص العمل حيث تصل نسبة الذين يعملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حوالي 12.6% من إجمالي حجم العمالة في الدولة. (2)

¹ - ميلود عويل، مرجع سبق ذكره، ص 176.

² - الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مرجع سبق ذكره.

والشكل التالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2010-2016):

شكل رقم (3-3) نسبة مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: البنك الدولي 2017 على الموقع: www.albankaldawli.org/ar/country/egypt

أدت عوامل عدة مجتمعة إلى تبوؤ صناعة السياحة هذه المكانة بين نظيراتها من الصناعات في مصر مستفيدة من المقومات الطبيعية التي تمنحها وضعا تنافسيا فريدا على خريطة السياحة العالمية إلى جانب كون مصر مهدا لأقدم الحضارات التي عرفها تاريخ الإنسانية والتي خلفت وراءها تراثا ثريا ذو مزيج فريد يتهافت عليه عاشقي السياحة الثقافية وسياحة الآثار.

حقق القطاع السياحي عائدات بلغت 7.5 مليار دولار، خلال عام 2014، مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2013، بنسبة ارتفاع 27%، وذلك بعد الاستقرار الذي شهده الوضع السياسي والأمني لاسيما خلال النصف الثاني من العام الماضي، ورفع حظر الدول الأوروبية عن معظم المناطق السياحية المصرية، وكان 2010 الذي يمثل عام الذروة للسياحة المصرية الأعلى في تحقيق العائدات محققا 12.5 مليار دولار، وأفادت إحصائيات وزارة السياحة أن متوسط الإنفاق اليومي للسائح بلغ 76.7 دولار، وفقا لتقرير البنك المركزي، موضحا أن عائدات القطاع المعلنة تستبعد المصريين الوافدين، مشيرا إلى أن إجمالي الإيرادات يتم تقديرها باحتساب عدد الليالي السياحية مضروبا في متوسط الإنفاق اليومي للسائح والجدير بالذكر أن عام 2014 شهد توافد نحو 9.9 مليون سائح، قضوا نحو 97 مليون ليلة سياحية وكان للنصف الثاني من عام 2014 النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات، لاسيما في ظل الاستقرار والتحسين الملحوظ في الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، إذ حقق 4.3 مليار دولار ليستحوذ على نسبة 57.3% من عائدات القطاع في العام بأكمله، وتمثل عائدات السياحة نحو 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي، و 14.4% من إيرادات مصر من العملات الأجنبية، وثالث أكبر مصدر للدخل الأجنبي للبلاد.⁽¹⁾

¹ - الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي وهيكلته

للاقتصاد التونسي مقومات مهمة، أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا، والمناخ المعتدل والثروات الزراعية المهمة؛ حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون والحمضيات والبرتقال، وأن نصف مساحتها قابل للاستغلال الزراعي والصناعي والعمراني، والسواحل التي تمتد حوالي 1148 كيلومتر ومنها 575 كيلومتر من الشواطئ الرملية، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع 10% من الناتج المحلي الإجمالي فساعدت هذه العوامل أن تكون تونس ضمن الدول الصاعدة ذات النمو المستدام الذي يقارب متوسطه 4.8% سنويا طيلة الفترة ما بين 1986 و 2010؛ وهو متوسط أرفع من متوسطات النمو في بعض دول المنطقة مثل المغرب ومصر.⁽¹⁾

أولا: الأداء العام لبعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة (2012-2016)

سجل الاقتصاد التونسي وتيرة نمو محدودة خلال عام 2015 بما يعكس استمرار تباطؤ النمو في منطقة اليورو، وتأثير الأوضاع الداخلية التي شاهدها البلاد خلال تلك الفترة التي أثرت على مستويات النشاط في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به إضافة إلى استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وفي المقابل تشير التقديرات إلى تحسن لأداء الاقتصاد التونسي خلال عام 2016 ليسجل نحو 1.5%، من جانب آخر هناك عدد كبير من العوامل التي من المتوقع أن تدعم تعافي مستويات النشاط الفلاحي لانتعاشه والأثر الإيجابي المتوقع لذلك على نشاط قطاع الصناعات الغذائية، وعودة النشاط لقطاع التعدين في ظل التحسن المرتقب لإنتاج النفط والغاز، إضافة إلى تواصل انتعاش قطع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطع الصناعات الكيماوية وقطع الاتصالات، من جهة أخرى، وعلى الصعيد الدولي من المتوقع تواصل التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي في منطقة اليورو عام 2017 وهو ما سوف يؤثر إيجابيا على حجم الطلب الخارجي وزيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس الإصلاحات الاقتصادية المنفذة، وتتمثل أبرز الأولويات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه تونس في المرحلة الحالية لمدة أربعة سنوات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والمدعوم "باتفاق تسهيل الصندوق الممتد" في احتواء الزيادات السريعة في الدين العام الذي ارتفعت نسبته إلى ما يفوق 60 في المائة من الناتج، من خلال سلسلة من سياسات الإصلاح المالي وإرساء أسس داعمة النمو المستدام، كما يتضمن إصلاحات لضبط أوضاع الموازنة من خلال ضبط الإنفاق العام على الأجرور (الذي تمثل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي واحدا من أعلى المعدلات العالمية) وإصلاحات ضريبية متوسطة الأجل إضافة إلى استراتيجية شاملة لإصلاح نظام الخدمة المدنية، من جانب آخر يبدو أن المخاطر التي من شأنها أن تؤثر سلبا على التوقعات لا تزال قائمة، سواء على الصعيد الدولي أو

¹ - علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 15 مايو، 2017، ص 2، مقالة منشورة على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html> تاريخ الاطلاع 2018/03/01 على 18.51.

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

الوطني، ففي مجال المخاطر الخارجية، تظل الأوضاع الجيوسياسية أحد المخاطر، كما أن تواصل تباطؤ اقتصاد منطقة اليورو خلال

عام 2018 سيكون له تداعيات على نمو الصادرات الصناعية التونسية، أما على الصعيد الوطني فإن عوامل المخاطر تتمثل في تواصل الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى سعر صرف الدينار وعلى المالية العامة، كمحصلة، من المتوقع تحقيق الاقتصاد التونسي لمعدل نمو يقدر بنحو 2.5% العام الجاري ومواصلته الارتفاع إلى نحو 3% العام المقبل.⁽¹⁾ والجدول التالي يوضح بعض هذه التطورات:

جدول رقم (3-3): تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي خلال الفترة

(2016-2013)

السنوات				المؤشرات الاقتصادية / الوحدة
2016	2015	2014	2013	
46.1	45.3	48.6	47.0	الناتج المحلي الإجمالي /مليار دولار
3.8	3.0	2.3	2.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي / %
4,106.2	4,075.2	4,414.8	4,316.8	الناتج المحلي الإجمالي للفرد/ دولار
4.1	5.0	4.9	5.8	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) / %
27.1	27.1	28.0	29.8	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي / %
-2.4	-2.9	-4.3	-3.9	ميزان الحساب الجاري/ مليار دولار
-5.2	-6.4	-8.9	-8.3	ميزان الحساب الجاري % من الناتج الإجمالي / %
24.3	22.5	22.4	22.1	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) / مليار دولار
26.7	25.4	26.9	26.3	إجمالي الواردات (سلع وخدمات) / مليار دولار
12.3	10.9	7.8	7.5	إجمالي الاحتياطات الرسمية/ مليار دولار
5.5	5.1	3.5	3.4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات
59.4	57.4	51.5	54.0	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي
11.2	11.1	11.0	10.9	عدد السكان /مليون نسمة
14.0	15.0	15.3	15.3	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 116.
من الجدول أعلاه يتضح تراجع الأداء الاقتصادي في تونس رغم تزايد معدل نمو الناتج الإجمالي من 2.3% سنة 2013 إلى 3.8% سنة 2016 إلا أن باقي المؤشرات الكلية في تراجع مستمر وسبب هذا التراجع تعطل جهاز الإنتاج، حيث أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية، (الطاقة والتعدين والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية)، شلل دام طويلا تزامنا مع الحراك السياسي الذي أصاب تونس ابتداء من سنة 2011، وقد كان لتعطل القطاعات الإنتاجية أثر سلبي على ميزان المدفوعات؛ حيث انخفض

¹ - التقرير العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 26.

تصدير النفط والمواد المعدنية بنسبة 83% بين عامي 2010 و 2011، وانخفض كذلك تصدير المواد الوسيطة الأخرى بنسبة 78% حسب المعهد الوطني للإحصاء. (1)

مر الاقتصاد التونسي بمصاعب خلال السنوات الستة الماضية ولا يزال، ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوية لم يتجاوز 1.5%، وأن نسبة البطالة لم تنخفض أقل من 15.5% في الثلاثي الأول من عام 2017؛ أما عن الموازنات الاقتصادية العامة فإن العجز العمومي قد انخفض من 3.2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة 2016. (2)

ثانيا: القطاعات الاقتصادية التونسية وأهميتها:

من القطاعات المكونة للاقتصاد التونسي والتي لها أهمية نسبية في تكوين الناتج القومي ما يلي:

1 الزراعة:

مثل القطاع الزراعي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي وباعتباره النشاط الرئيسي في العديد من المناطق بالبلاد، حيث يعتبر الأمن الغذائي مسألة حساسة واستراتيجية، إذ لا يمكن الحديث عن خطة جديّة للتنمية الاقتصادية دون الأخذ بالاعتبار دفع القطاع الزراعي وتطويره وفق مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات الوطنية وتحقيق استقلالية الشعوب والاكتفاء الذاتي لها.

تعتبر الفلاحة أحد القطاعات الحيوية في النسيج الاقتصادي الوطني على صعيد القدرة التشغيلية والمساهمة في الناتج المحلي الخام وامتداد هذا النشاط في مختلف مناطق البلاد مما ينعكس على التنمية الاقتصادية، فقد أسهم التنوع الكبير في المجال المناخي التونسي وامتداد الأراضي الزراعية على مساحة 10 مليون هكتار (5 مليون هكتار أراضي زراعية والباقي مراعي وغابات) أي ما يقارب 65% من مساحة البلاد في أن يلعب القطاع الزراعي دورا مهما على الصعيد الاقتصادي، فهو يؤمن 8.15% من الناتج الداخلي الخام ويساهم في تشغيل حوالي 16.3% من اليد العاملة. (3)

هذا وتبلغ نسبة الاستثمارات الزراعية 8% من جملة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني بقيمة 1297,3 مليون دينار، كما تبلغ صادرات المنتجات الزراعية 9.7% من مجموع صادرات البلاد محققة نسبة تغطية تجاوزت 70% من حجم واردات البلاد الغذائية، هذه النسب المختلفة ووفقا لطبيعة الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على الفلاحة والخدمات كأهم قطاعين تبرز بوضوح أهمية القطاع الزراعي ودوره في الجهود التنموية والإيرادات الوطنية لكن ورغم الثراء المناخي للمجال الترابي التونسي، ورغم الأرقام المذكورة سابقا، وما تعكسه من أهمية الفلاحة، إلا أنها في الآن ذاته تبرز الوضعية الصعبة للقطاع

¹ - تونس الأفاق الاقتصادية، ربيع 2016، البنك الدولي (بتصرف) على الموقع:

تاريخ الاطلاع: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016>

18.15 على 2016/03/04

² - تقارير البنك الدولي، للاقتصاد التونسي (بتصرف)

³ - أحلام رحومة، قطاع الفلاحة في تونس الواقع والأفاق (بتصرف)، على الموقع: <https://francheval.com/ar/> تاريخ الاطلاع:

2018/03/03 على 14.03.

الزراعي الذي عرف تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 7% في السنة الحالية. (1)

والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2010-2016)

شكل رقم (3-4): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره.

وتتغير هذه الأرقام الفلق نظرا لتبعاتها السلبية على الوضع الاقتصادي ككل، والذي يمر منذ أكثر من سنتين بأزمة مست جميع القطاعات، ولكن خصوصية الفلاحة تكمن في ارتباطها بمسألة الأمن الغذائي وقدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، وكما هو الحال بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية، تعود مشاكل القطاع الزراعي إلى سلسلة من التراكمات والسياسات التي أنتجت مشاكل هيكلية تتطلب ما يمكن أن يسمى "ثورة زراعية" تغر الملامح الأساسية للفلاحة التونسية. (2)

2 القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة أحد المقومات الأساسية لأي دولة، ومهما كان قطاع الصناعة صغيرا يسهم في تطور الدولة ورفع الناتج القومي لها، الصناعة تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية في البلاد من حيث طاقتها التشغيلية ومردوديتها المادية، إذ تبلغ مساهمتها في الناتج القومي الخام 28.6%، إضافة إلى 34% من نسبة التشغيل من السكان الناشطين حسب النشرة الصادرة عن المعهد التونسي للإحصاء لسنة 2013، وتضم الصناعة التونسية عدة قطاعات هي: الصناعات المعملية، وغير المعملية والمناجم والتنقيب عن النفط، والأشغال العامة. (3)

ويعود تطور هذا القطاع إلى أواخر التسعينيات بعد توقيع تونس اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي حينها، شرعت تونس بداية عام 1996 بتنفيذ برنامج التأهيل الصناعي الذي يهدف إلى إعادة

¹ - أحلام رحومة، قطاع الفلاحة في تونس الواقع والأفاق (بتصرف)،

² - المرجع نفسه (بتصرف).

³ - الصناعة في تونس واقع وأفاق (بتصرف): على الموقع: <https://francheval.com/ar/> تاريخ الاطلاع: 2018/03/04 على

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

هيكلية وتحديث الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية، كما تم إطلاق برنامج التحديث الصناعي في 2003 الذي يرمي إلى دعم القطاع الخاص من خلال الحصول على التمويل وذلك، فضلا عن التحكم في التقنيات اللامادية، أي الإدارة والابتكار والتطوير والتسويق وطريقة الإنتاج.

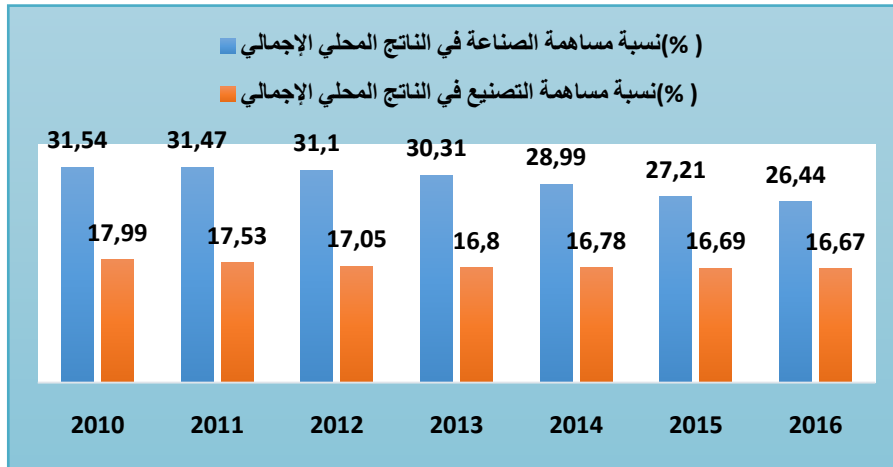
بلغ عدد المؤسسات 602.2 ألف وحدة إنتاج في سنة 2011، ويمثل القطاع غير المهياً (الصناعات الخفيفة) نسبة 96.9% من النسيج الصناعي، بينما بلغ عدد مؤسسات القطاع المهياً (الصناعات الثقيلة) 17.6 ألف وحدة إنتاج، منها 14.9 ألف مؤسسة صغيرة، وهو ما يمثل 2.5% من إجمالي المؤسسات وبصفة عامة، تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة 95.6% من القطاع المهياً، بينما تمثل المؤسسات الكبرى 4.4% أي 806 وحدة إنتاج.⁽¹⁾

ويمثل اليوم القطاع الصناعي 28.8% من الناتج الداخلي الخام وهذه النسبة موزعة بين الصناعات غير المعملية 13.2% والصناعات التحويلية 15.6%، يساهم هذا القطاع بقوة في الصادرات الوطنية وبالأخص ضمن فروع أنشطة كانت قبل عشر سنوات شبه غائبة في المشهد الصناعي التونسي ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، إلا أن القطاع مازال يشكو من العديد من نقاط الضعف المتصلة بهيكلة المؤسسات.⁽²⁾

والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016)

شكل رقم (3-5): نسبة مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه يتضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد التونسي خلال سنوات الدراسة ولكن القطاع سجل تراجعاً في نسبة المساهمة من سنة إلى أخرى حيث انخفض من 31.54% سنة 2010 إلى 26.44% سنة 2016 وتراجع أداء القطاع الصناعي يعود إلى انخفاض استخراج المواد المنجمية غير المعدنية بنسبة لا تقل 6% بالإضافة إلى تراجع المستخرجات المنجمية المولدة للطاقة

¹ - الصناعة في تونس واقع وأفاق (بتصرف).

² - (بتصرف) على الموقع <http://www.afektounes.tn/Ar/> تاريخ الاطلاع: 2018/03/04 على 14.00.

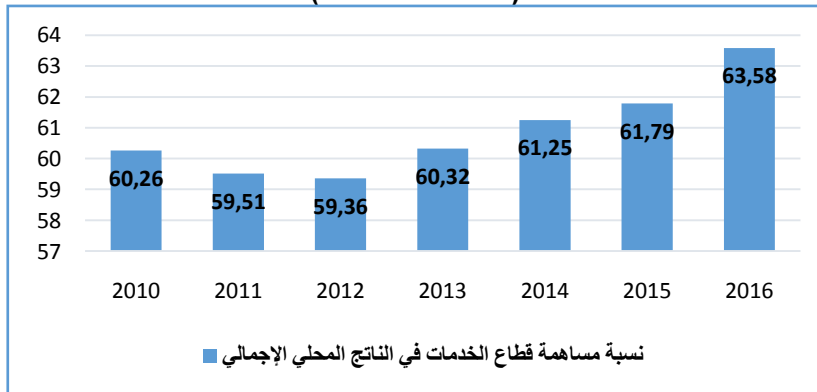
بنسبة تتجاوز 15% نتيجة تراجع إنتاج النفط الخام، في حين شهد قطاع النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية بالإضافة إلى قطاع مواد البناء ارتفاعا ساهم في الحفاظ على نسبة مساهمة القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3 قطاع الخدمات:

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتونس سنة 2010 نسبة 60.26% وما نسبته 63.58% سنة 2016، وقد وفق قطاع الخدمات من جهة أخرى إلى استيعاب 63% من طلبات الشغل الإضافية تركزت أساسا في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة والتجارة، وتشهد الخدمات المالية والخدمات الموجهة للمؤسسات والخدمات المتصلة بالتكنولوجيات الحديثة زيادة متنامية في إحداثيات الشغل، ومثلت حصة قطاع الخدمات في جملة الصادرات 26% مقابل 65% لقطاع الصناعة، وتنتمي 80% من صادرات الخدمات إلى قطاعي النقل والسياحة و20% إلى قطاعات خدمية مختلفة.⁽¹⁾ ولإبراز دور الخدمات في تحقيق أهم أهداف المخطط الحادي عشر للتنمية وفي مقدمتها هدي التشغيل والنمو، راهنت تونس في السنوات الماضية على قطاع الخدمات وخاصة قطاع الاقتصاد اللامادي بكل محتوياته، وهو ما أهلها لاحتلال المرتبة الأولى مغربيا وإفريقيا من جملة 131 بلدا ضمن تقرير المنتدى العالمي لدافوس حول التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لسنتي 2007 و2008. وتمثل الأهداف النوعية للقطاع خلال نفس الفترة في جعل تونس مركزا عالميا للتجارة والخدمات ورفع مساهمة القطاع الخاص والتحرير والتفتح على الخارج وإرساء مؤشرات إحصائية حول القطاع، وضرورة الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير قطاع الخدمات على غرار خدمات التكوين عن بعد وإنتاج المحتوى الرقمي وخدمات التجارة الإلكترونية.⁽²⁾ والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (3-6): نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال الفترة

(2016-2010)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره.

¹ - على الموقع: <https://ar.webmanagercenter.com/2008/06/26/> تاريخ الاطلاع: 2018/03/04 على 18.00

² - المرجع نفسه (بتصرف).

من الشكل أعلاه يتضح كبر حجم مساهمة قطاع الخدمات في الدخل القومي للاقتصاد التونسي وهذا يظهر جليا من خلال نسب المساهمة حيث يساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 60.26%، وهذا سنة 2010 ولكن هذه النسبة انخفضت بين سنة 2011 و2012 إلى 59.36%، وهذا راجع للظروف السياسية التي كانت تعيشها الدولة التونسية وما لذلك من أثر سلبي على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ورغم هذه الظروف إلا أن القطاع سرعان ما تعافى ليحقق ما نسبته 63.58% من إجمالي الناتج المحلي وتفوق هذه النسبة أكثر من نصف مداخيل الدولة، وهذا يترجم أن قطاع الخدمات يمثل النفط بالنسبة إلى تونس.

ومن بين القطاعات الخدمية تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني لتونس حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتزايد الاهتمام الحكومي بالقطاع خلال العقدين الماضيين من خلال الاعتماد على خطة لتنمية القطاع تهدف إلى تحقيق: (1)

- توفير البنية التحتية وتطوير المرافق السياحية،
- إمداد القطاع السياحي بالإطار البشري اللازم من خلال التكوين،
- تنوع أنماط الإيواء،
- استقطاب السياح ذوي القدرات الشرائية العالية،
- إبراز المخزون الحضاري والثقافي.

واستطاعت تونس بفضل هذه السياسات أن تدعم مكانتها في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم المنافسة الحادة من بلدان في المنطقة مثل مصر والمغرب، وعلى غرار الاستثمارات الأجنبية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي تونس بلد نموذجي.

فالسياحة في تونس تشكل مورد اقتصادي هام حيث سجلت توافد 7 ملايين و 51 ألف سائح خلال عام 2017، أي بنسبة زيادة تقدر بقيمة 23.2% مقارنة بسنة 2016، وأشارت وزارة السياحة إلى تسجيل انتعاش على مستوى السوق الفرنسية بعد زيارة أكثر من 570 ألف سائح فرنسي لتونس بزيادة تقدر بقيمة 46% مقارنة بالسنة الماضية إضافة إلى زيارة 515 ألف سائح روسي و 182 ألف سائح ألماني وأكثر من 50 ألف سائح بلجيكي لتونس، كما سجلت السوق الصينية نموا هاما بقرابة 19 ألف سائح، وحققت السوق الجزائرية رقما قياسيا سنة 2017 بعد أن فاق عدد السياح المليونيين ونصف.(2)

¹ - بوفحص حاكمي، خديجة العارف، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثلتها في تونس والمغرب ، مجلة دراسات، العدد 30، جامعة الاغواط، جوان 2017، ص 253. (بتصرف)

² - السياحة التونسية: القطاع ينتعش والخدمات في غرفة الإنعاش، على الموقع: <http://www.alchourouk.com/292432/567/1> تاريخ الاطلاع 2018/03/04 على 18.07.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وهيكلته

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعتبر أحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر لنحو 20% في العقدين الماضيين وحققت تحسينات كبيرة في كل مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية إذ حلت في المرتبة 83 من بين 188 بلدا في أحدث تقرير عن التنمية البشرية كما ارتفع متوسط سنوات الدراسة لنحو 5.8 سنة، كما أنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل صافي في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ 97% في عام 2015 كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي على نحو متساو.⁽¹⁾

أولا: الأداء العام لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

في إطار اتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2017 تعهدت الجزائر بخفض كميات الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يوميا بما يمثل 4.6% من إجمالي إنتاجها المرجعي "مستوى الإنتاج المسجل في أكتوبر 2016"، ومن المتوقع أن يسهم الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق في دعم الصادرات والإيرادات الهيدروكربونية التي تأثرت خلال السنوات الماضية جراء تراجع الأسعار العالمية وهو ما أثر بشكل كبير على أوضاع السيولة المحلية وعلى قيمة العملة المحلية ومستويات النشاط الاقتصادي.

تركز الحكومة جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنوع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في هذا الإطار تمكنت بعض القطاعات غير الهيدروكربونية مدن تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية.

ومن المتوقع أن يتأثر النمو جزئيا خلال عام 2017 بجهود الانضباط المالي وبالخفض المتوقع لمستويات إنتاج النفط، إلا أن النشاط سوف يجدد دعما بفعل النمو معتدل الوتيرة للقطاعات غير النفطية في المقابل من المتوقع تحسن أكبر للنشاط الاقتصادي خلال عام 2018 في ظل تحسن الإيرادات النفطية وظهور بوادر إيجابية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودخول عدد من مشروعات الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج، وعليه من المتوقع تحقيق الاقتصاد الجزائري لنمو بحدود 2.5% العام الجاري و3.0% العام المقبل.⁽²⁾

والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري:

¹ - أحمد سرور، منى حجازي، الانقلاب الاقتصادي هل سيعزز من تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، على الموقع: <https://elbadil-pss.org/2017/07/25/> تاريخ الاطلاع: 2018/01/24 على 19.00.
² - التقرير العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

جدول رقم (3-4): تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2016)

السنوات				المؤشرات الاقتصادية / الوحدة
2016	2015	2014	2013	
197.5	187.2	214.1	208.8	الناتج المحلي الإجمالي /مليار دولار
3.9	2.6	4.1	2.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي / %
4.910.4	4,741.5	5,531.8	5,508.3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد/ دولار
4.0	4.0	2.9	3.3	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) / %
40.4	42.5	39.4	36.6	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي / %
-26.0	-29.4	-9.3	0.8	ميزان الحساب الجاري/ مليار دولار
-13.2	-15.7	-4.3	0.4	ميزان الحساب الجاري % من الناتج الإجمالي / %
45.6	40.0	63.8	68.3	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) / مليار دولار
68.1	65.6	68.5	65.7	إجمالي الواردات (سلع وخدمات) / مليار دولار
136.4	156.6	187.2	194.0	إجمالي الاحتياطات الرسمية/ مليار دولار
24.1	28.6	32.8	35.4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات
1.0	1.1	1.5	1.6	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي
40.2	39.5	38.7	37.9	عدد السكان /مليون نسمة
11.9	11.8	10.6	9.8	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 120.

من الجدول أعلاه يتضح جليا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية حيث انخفضت معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد، وبسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السداسي الأخير لسنة 2014 تمكنت الجزائر من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3.9 % في عام 2016، وبلغ عجز الموازنة 15.7 % في عام 2015 لكنه تحسن إلى نسبة 13.2 % في عام 2016 بسبب انتعاش طفيف في أسعار النفط، وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنوعاً في صادراتها حيث تشكل الصادرات النفطية 94 % من صادراتها وبالتالي بدأت الرغبة في التوجه نحو تلك السياسة التقشفية منذ منتصف عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً وأثر ذلك بشكل سلبي على الإيرادات العامة ما تسبب في تزايد عجز الموازنة العامة حتى وصل إلي 11 مليار دولار في موازنة عام 2017، وتراجعت الإيرادات النفطية بصورة حادة لتصل لأقل من 20 مليار دولار عام 2016 مقارنة بما يقرب من نحو 50 مليار دولار عام 2012.⁽¹⁾

¹ - التقرير العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، (بتصرف).

ثانيا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر وأهميتها

للاقتصاد الجزائري قطاعات عديدة مكونة للدخل القومي وفيما يلي عرض للقطاعات الرئيسية للجزائر:

1 القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المسارعة التي شهدتها العالم، خاصة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تهيمن على التجارة العالمية، ومنها تجارة السلع الزراعية التي أدخلت لأول مرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة لأورجواي والتوقيع عليها في مؤتمر مراكش سنة 1960.⁽¹⁾

وليمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت اقتصاد السوق والتحرير التجاري وإصلاح النظام المالي والنقدي وسياسة سعر الصرف، كما قامت بإصلاحات في منظومتها المؤسسية والتشريعية والقانونية والبنوية لخلق بيئة ومناخ مناسب لتنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، من الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي والتجارة الزراعية، منها تقديم الإعانات والقروض بدون فوائد أو ضمان هذه الفوائد، وتوزيع الأراضي الزراعية للاستصلاح، وشراء بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مرتفعة مشجعة، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية من فتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي.⁽²⁾

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بقيمة 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتقدر المساحة الزراعية المستعملة بقيمة 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح، الشعير) وتغطي هذه الزراعة نسبة 45% من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والبقول.⁽³⁾

تسعى الجزائر من خلال السياسات الزراعية وبرامج الإصلاح إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي وتحقيق فائض لتصدير بعض المنتجات، ولكن رغم الجهود التي تبذلها لتنمية قطاعها الزراعي

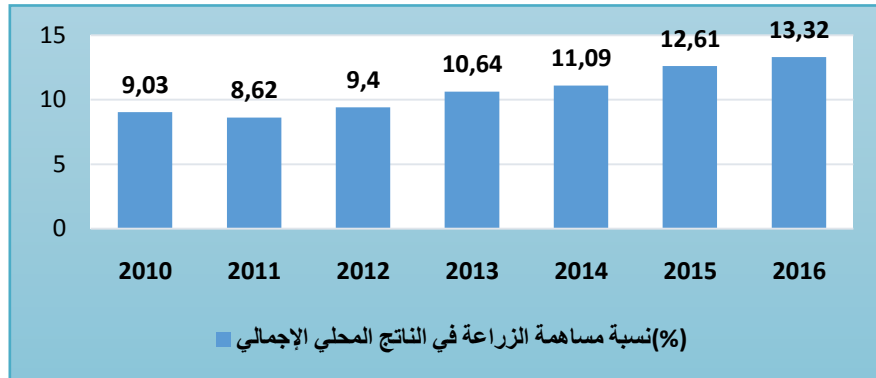
¹ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 2.

² - المرجع نفسه، ص 2.

³ - الزراعة في الجزائر، على الموقع: <https://www.algeria.crops.cience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Somme-nous/L-> ، تاريخ الاطلاع 2018/03/05 على 13.31.

وتحقيق الاكتفاء الذاتي إلا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية نظراً لأن الإنتاج الزراعي لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي وخاصة الحبوب الأمر الذي يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة لتغطية الطلب المحلي، بالإضافة إلى النسبة المتواضعة لهذا القطاع في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-7): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره.

من الشكل السابق تتضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث نلاحظ ارتفاع نسبي لهذه المساهمة من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من 9.03% سنة 2010 إلى 13.32% سنة 2016، وهذا راجع للجهود والإصلاحات التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية لتحقيق اكتفاء ذاتي ومحاولة تغطية الطلب المحلي، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بما يساهم به قطاع المحروقات من مداخل للدولة، وفي الوقت الحالي ومن جراء أزمة النفط الحالية واستمرار آثارها على الاقتصاد الجزائري، أصبح ضروري البحث عن البدائل الممكنة لتغطية عجز الموازنة العامة وهذا من خلال النهوض بباقي القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع الزراعي ومحاولة تكثيف الجهود لإصلاحه وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

2 القطاع الصناعي:

قد عرفت منظمات الأمم المتحدة الصناعة: «بأنها كل ما يسهم في تحويل المادة الخام إلى منتج»⁽¹⁾، أي إن الصناعة في إطار الأنشطة الاقتصادية هي عملية تحويل أي مادة أو سلعة إلى حالة، أو صورة أخرى، تصبح معها أكثر نفعاً أو إشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته.

أما التصنيع " **industrialization** " عرفه خبراء الأمم المتحدة في الدورة الثالثة للجنة التنظيمية للأمم المتحدة بأنه: «عملية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المتعدد الفروع، والمجهز بتقنية حديثة، والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية، والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله، وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي»⁽²⁾.

¹ - الموسوعة العربية، على الموقع: <https://www.arab-ency.com/ar> تاريخ الاطلاع: 2018/03/05 على 17.00.
² - المرجع نفسه.

فالصناعة هي محور التصنيع، لكن الصناعة مفهوم أعم من التصنيع إذ تشمل النشاطات الإستخراجية (النفط، الغاز، خامات المعادن، الفحم والمياه الجوفية وغير ذلك) والنشاطات التحويلية (تحويل الخامات إلى بضائع للاستهلاك النهائي أو الوسيط أو الرأسمالي، وإنتاج الكهرباء ومعالجة الغاز الطبيعي وإنتاج بخار الماء)، أما التصنيع فيقتصر على النشاطات التحويلية دون النشاطات الإستخراجية لذلك فإن الدول التي تمتلك قطاعاً ضخماً من الصناعة الإستخراجية مثل (دول الأوبك)، لا تعتبر دولاً مصنعة لأنها تفتقد إلى قطاع الصناعات التحويلية المتطورة، أما عن سبب اعتبار الصناعات التحويلية أساساً لمعرفة مستوى التصنيع، فمرد ذلك إلى عدة أسباب، منها: (1)

- أن الصناعات التحويلية تضيف أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة إلى الخامات أو مصادر الطاقة.

- أن هذه الصناعات تتطلب استخدام قدر كبير من العمل الإنساني ومن التكنولوجيا، علماً بأن التكنولوجيا هي أيضاً نتاج نوعي للعمل الإنساني.

- وعليه فإن هذه الصناعات تعزز حركية المجتمع وتقوي عملية إنتاج القيم الاستعمالية والتبادلية.

- أن إطار الصناعات التحويلية واسع جداً ويشمل عدداً كبيراً من المنتجات، وهذا العدد يتزايد بسرعة كلما تطور المجتمع وتقدم.

- أن للصناعات التحويلية أثراً إيجابياً كبيراً على مجمل البنية الاجتماعية إذ إن هذه الصناعات تحرك البنية الاجتماعية بتدريب الأعداد المتزايدة من الكوادر وفتح الجامعات والمعاهد الضرورية لتطور الاقتصاد.

- أن الصناعات التحويلية تسهم في تطور الطلب الاجتماعي على المنتجات، كما تسهم في تطوير الحاجات ولها أثر تحريضي وتراكمي في جميع زوايا الاقتصاد والمجتمع.

يعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد، فواقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وبصفة عامة تتصف الصناعة الجزائرية، عموماً شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية. (2)

1- الموسوعة العربية، مرجع سبق ذكره.

2- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009، ص ص: 140-146 (بتصرف)

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصرا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنتهياً لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية فيما يلي: (1)

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

وبالنظر للوضع الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية خصوصاً:

- التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظراً لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

نتيجة لهشاشة القطاع الصناعي الجزائري قامت الحكومة ب إطلاق استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل تمام، وقامت بتحديد التوجيهات الأربعة الهامة وهي: (2)

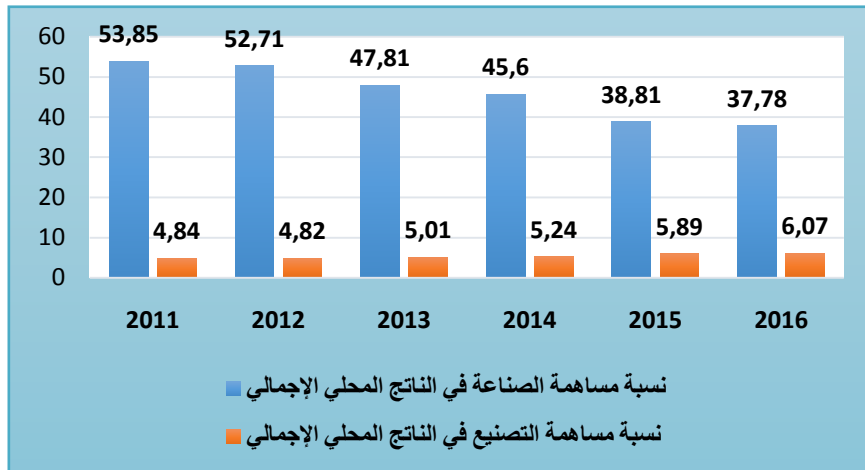
- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.

¹ - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديث، أهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية - الجزائر حقائق وأفاق، مداخلة في الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر - استمرارية.. أم قطيعة - 6/5 أكتوبر، جامعة مستغانم، 2011، ص 5.

² - حنان حيمر، الصناعة الجزائرية بين مد وجزر تسعى للنهوض منذ 1962، على الموقع: <https://www.djazairess.com/elmassa/73491> تاريخ الاطلاع 2018/03/05 على 16.30.

- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.
- كما تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي: الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي تركز على تحويل المواد الأولية مثل: البتروكيمياة فرع الأسمدة والنسيج ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، صناعات الحديد والصلب، الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)، صناعة مواد البناء الصناعات التي تربط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية، فضلا عن ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات، وتحدد دور الدولة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة الذي يظهر من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها، تمويل المشاريع وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ودفع عمليات البحث والتكوين، كما أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة والتي يندم وجودها بالجزائر، مثل صناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات.⁽¹⁾
- الشكل التالي يوضح نسبة مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري:
- شكل رقم (3-8): مساهمة الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

(2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره.

يوضح الشكل أعلاه نسب مساهمة كل من الصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث يلاحظ الفرق جليا بين نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ونسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية

¹ - خان حيمر، مرجع سبق ذكره.

حيث يغلب على الاقتصاد الصناعي التوجه نحو الصناعة الإستخراجية والتي متعلقة بقطاع المحروقات فرغم هذا التوجع إلا أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي عمدت إليها الحكومة الجزائرية مؤخرا تحاول التركيز على الصناعات التحويلية أو الصناعات المصنعة حيث نلاحظ ارتفاع نسب مساهمة التصنيع خلال سنوات الدراسة من 4.84% سنة 2011 إلى 6.07% سنة 2016، رغم أن هذه النسب متواضعة جدا إلا أنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، أما النسب الأكبر في هذا القطاع فاحتوتها الصناعات الإستخراجية التي تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالتصنيع إلا أنها في انخفاض مستمر من 49.01% سنة 2011 إلى 31.71% سنة 2016 وهذا الانخفاض في الصناعات الإستخراجية راجع للزمة النفطية لسنة 2014 وانهيار أسعار النفط، والتي تقرر من خلالها خفض إنتاج النفط إلى 50 ألف برميل في اليوم تمخض عنه انخفاض الإيرادات النفطية في الجزائر إلى 20 مليار دولار عام 2016 مقارنة بما يقرب من نحو 50 مليار دولار عام 2012 وهذا سبب عجز كبير في الاقتصاد الجزائري.

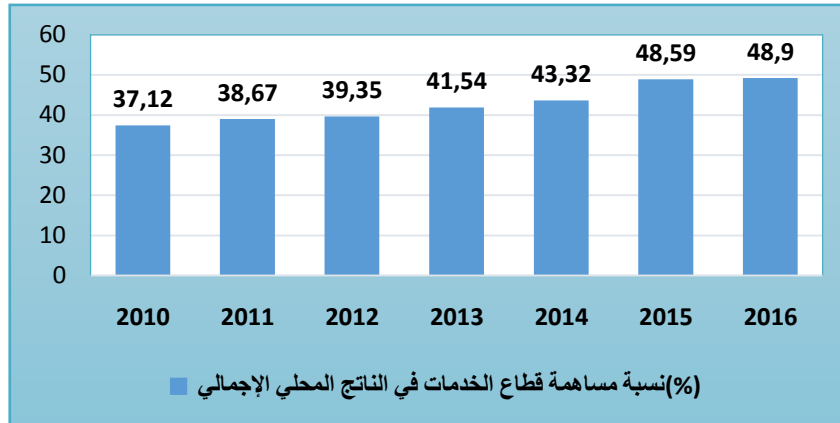
3 قطاع الخدمات:

يتكون القطاع الخدمي في الجزائر من: الأعمال الحكومية والمصرفية والتجارة والنقل والمواصلات والسياحة، وقد ازدادت أهمية نسب إسهام هذه القطاع في الاقتصاد الجزائري حيث تساهم حاليا بنحو 48.90% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويأتى قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري ويعتبر قطاع الخدمات من حيث العدد الجمالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر كأحد أهم النشاطات الاقتصادية ب 325.440 مؤسسة، حيث أنه يتعرض حاليا لهيكلة من جديد، بفتح للاستثمار الأجنبي والمنافسة الخارجية.

فصناعة السياحة كقطاع إنتاجي تحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول، ويعد قطاع السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد نظرا للعلاقة التشابكية مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الدور البارز والهام في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول كالبطالة التي تساهم في التخفيف من حدتها بخلق فرص عمل جديدة علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن وتوفير التسهيلات الأساسية للسائحين والمواطنين على حد سواء؛ بمعنى آخر يترتب على السياحة مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية.

وفي الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة هامة نجده في الجزائر رغم إمكانياتها السياحية الهائلة لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعالة لهذا القطاع إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان المجاورة، حيث بقيت مكانتها في السوق الدولي للسياحة جد ضعيفة رغم الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها، وإذا ما أمكن استغلال العوائد النفطية الحالية في ترقية هذا القطاع من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتوفير فرص مناسبة لتمويل الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية، فإنه يمكن تحقيق تنمية مستدامة مبنية على موارد إنتاجية غير ناضبة. والشكل التالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات بما فيه السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

شكل رقم (3-9): نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: إحصائيات البنك الدولي 2017، مرجع سبق ذكره

يوضح لنا الشكل السابق تطور نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الجمالي للجزائر حيث نلاحظ تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة، هذا ورغم تأثر مختلف القطاعات الاقتصادية بالأزمة النفطية الحالية وتراجع نسب مساهمتهم في الدخل إلا أن هذا القطاع يستمر في النمو رغم الأزمة، وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لهذا القطاع المهم من خلال عدة إصلاحات هيكلية وخاصة تطوير قطاع السياحة الذي يعتبر محرك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث شرعت الوزارة خطة حول تطوير قطاع السياحة في 2010 تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وذلك لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، وقد جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 كتجسيد وترجمة لإرادة الدولة الفعلية والحقيقية في جعل السياحة أولوية وطنية، وجسد هذا المخطط الذي يعتبر الإطار المرجعي للسياحة الجزائرية، الاستراتيجية الجديدة للجزائر على المدى القصير، المتوسط والطويل في إطار تنمية سياحية مستدامة، وما لهذا المخطط من انعكاسات على باقي القطاعات بالإضافة إلى محاولة الخروج من التبعية لقطاع المحروقات ومن خلال الشكل تطورت نسب المساهمة من 37.12%، سنة 2010 إلى 48.90% سنة 2016 وهذا جهد ملحوظ ومهم يوضح الرغبة الحقيقية في تنويع الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر (عرض وتحليل لأهم المؤشرات) يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي⁽¹⁾، لذلك سأكتفي في هذا المبحث على تطبيق معامل هيرفندال-هيرشمان، لتقييم الوضع الراهن للاقتصاديات الثلاثة محل الدراسة (الجزائر، تونس مصر) ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وسوف نقوم بتتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر (هيرفندال-هيرشمان)، أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع، فهي أيضاً عديدة، ومنها: "الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل".

مما سبق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت في (الجزائر، تونس ومصر).

المطلب الثاني: التنوع في الإيرادات الحكومية وفي العمالة في (الجزائر، تونس ومصر).

المطلب الثالث: التنوع في الصادرات والواردات (في الجزائر، تونس ومصر)

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المطلب الأول: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت في (الجزائر، تونس ومصر)

يعتمد معامل هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman) على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة التالية: (1)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: N: عدد النشاطات.
 x_i : قيمة المتغير في النشاط (i).
 X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد بمعنى ($0 \leq H \leq 1$)، فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبتها مثلاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها. (2)

قد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً للتنوع الاقتصادي يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركيز في الصادرات. كما قام المعهد العربي للتخطيط سنة 2012، بدراسة وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية من خلال ثلاث عناصر هي:

- مقدار إسهام القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (صناعة وتصنيع، زراعة وخدمات).
- تركيز وتنوع الصادرات من خلال التطرق إلى التجارة الخارجية.
- الإيرادات العامة من خلال تقسيمها إلى إيرادات بترولية وإيرادات ضريبة ومدى مساهمتها في مداخل الدولة.

1 - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 9.
 2 - المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

وهذه الدراسة تمت بتقسيم الدول العربية إلى قسمين: دول نفطية ودول غير نفطية وأسفرت النتائج على أن الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الدول العربية لتنويع اقتصادياتها بهدف الحد من الاعتماد على بعض الموارد الأولية والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الاستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة، وباستثناء بعض الدول القليلة، فإن تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات الربيع سواء البترولي أو غيره لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب.

أولاً: التنوع في النشاطات الإنتاجية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي):

1 الجزائر:

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على الأنشطة الإنتاجية في اقتصاد ما، ومعرفة نسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي له، والجدول التالي يوضح هذه النسب في الاقتصاد الجزائري:

جدول رقم (3-5): نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، خلال

الفترة (2000-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2010	2005	2000	السنوات	القطاعات الإنتاجية
(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)		
12,77	12,67	11,20	10,02	9,66	8,97	8,22	8,79	قطاع الإنتاج السلمي	الزراعة والصيد والغابات
16,58	20,68	27,15	31,13	35,56	36,96	49,31	43,33		الصناعات الإستخراجية
6,10	4,70	4,41	4,30	3,96	5,29	4,62	7,7		الصناعات التحويلية
13,00	12,48	11,43	10,83	10,06	0,63	7,96	8,99		التشييد والبناء
1,25	1,02	0,91	0,90	0,83	0,87	1,05	0		الكهرباء والغاز والماء
17,40	16,17	14,13	12,96	12,17	11,93	10,2	20,15	قطاع الخدمات الإنتاجية	التجارة والمطاعم والفنادق
13,26	10,87	9,32	8,09	7,44	8,91	7,25			النقل والمواصلات والتخزين
0,67	0,54	0,61	0,58	0,54	0,24	0,43			التمويل والتأمين والمصارف
0,86	0,78	0,72	0,69	0,64	9,79	0,78	0	قطاع الخدمات الاجتماعية	الإسكان والمرافق
15,78	17,35	17,72	18,25	17,05	14,33	8,28	11,03		الخدمات الحكومية
2,33	2,73	2,38	2,24	2,07	2,08	1,89	0		الخدمات الأخرى

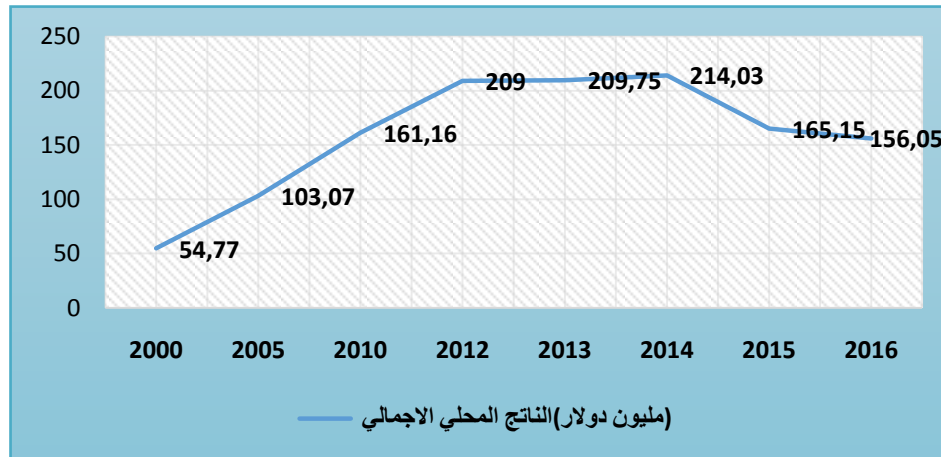
الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

الناتج المحلي الإجمالي	%100
------------------------	------

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الإكسيل (Excel) وعلى التقرير العربي الموحد للسنوات (2011، 2006، 2001، 2014، 2016).

من الجدول أعلاه يتضح لنا تغيرات نسب مساهمة الأنشطة الإنتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال السنوات (2000-2016)، وبالنسبة لقطاع الزراعة نلاحظ تزايد نسبة مساهمتها في الناتج من سنة إلى أخرى ولكن بوتيرة منخفضة من 8.79% سنة 2000 إلى 12.77% سنة 2016، أما بالنسبة للصناعات الإستخراجية والتي تعتمد أساسا على استخراج النفط والمعادن الأخرى فكانت مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى فكانت نسبتها 43.33% سنة 2000، ولكنها وبناثر الأزمات النفطية الأخيرة سنة 2014 انخفضت بشكل ملحوظ إلى 16.58% سنة 2016، وبالنسبة إلى قطاع الصناعات التحويلية أو "التصنيع" الذي يعتبر عصب القطاعات الاقتصادية فنسبة مساهمته متواضعة جدا مقارنة بالصناعات الإستخراجية وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري يستهلك كثيرا أكثر مما يصنع، وللتخفيف من حدة الأزمة والتوجه نحو التنوع والتصنيع، قامت الحكومة بإطلاق استراتيجية صناعية جديدة لرد الاعتبار لهذا القطاع المهمش منذ سنوات، أما باقي القطاعات الإنتاجية نسبها متقاربة خلال سنوات الدراسة وتزايد بوتيرة منخفضة. والشكل التالي يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة بأسعار السوق الجارية:

شكل رقم (3-10): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد سنة 2017.

من الشكل السابق نلاحظ تزايد تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة بوتيرة متزايدة سنة ووصل إلى الذروة سنة 2014 بقيمة 214.03 مليون دولار، ولكن من جزاء الأزمة وتأثر الإيرادات النفطية بها انخفض بشكل ملفت إلى ما قيمته 165.15 مليون دولار سنة 2015، والى 156.05 سنة 2016 وتعتبر خسارة كبيرة للاقتصاد الجزائري تستدعي السرعة في تدارك الموقف.

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري تم حساب مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" من خلال المعادلة السابقة وبالاستعانة ببرنامج الإكسيل للنتائج المحلي الإجمالي لنفس الفترة وبالأسعار الجارية للجزائر، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

جدول رقم (3-6): مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المؤشر	0.27	0.32	0.21	0.20	0.17	0.14	0.11	0.10

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وعلى صيغة معادلة هيرفندال-هيرشمان "H-H" وبرنامج "Excel"

من خلال حساب قيمة المؤشر والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر في بداية سنوات الدراسة، حيث وفي سنة 2000 كانت قيمة المؤشر 0.27 وهي تعتبر منخفضة نوعا ما وارتفعت بعدها قيمة المؤشر سنة 2005 بقيمة 0.32، وهذه القيمة تفسرها الطفرة النفطية التي ساعدت على قيام الصناعات الإستخراجية وتصدير المحروقات الأمر الذي أدى إلى إهمال باقي القطاعات والتركيز على قطاع المحروقات واعتماد الريع البترولي كمصدر للدخل القومي لكن ومن خلال الأزمات النفطية وتذبذب أسعار النفط وآخرها أزمة 2014، انخفضت كمية إنتاج النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، حاولت الجزائر في هذا الوضع التوجه نحو تنوع مصادر الدخل من خلال باقي القطاعات الاقتصادية وهو ما تأكدته نتائج المؤشر خلال 2014، 2015، 2016 بقيمة "0.14، 0.11، 0.10"، وهذه القيم تقترب من الصفر وتثبت التوجه نحو مساهمة جميع القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة، ولكن هل فعلا يعتبر الاقتصاد الجزائري متنوعا أم هناك سبب آخر لانخفاض مؤشر التنوع؟

بالرجوع للجدول السابق نلاحظ أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان يحسب من خلال نسب مساهمة كل قطاع من القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (X_i/X) ، وهذا يعني أن قيمة هذا المؤشر تخضع لتغيرات نسب مساهمة مختلف القطاعات، ففي السنوات 2014، 2015، 2016، من جراء تداعيات الأزمة النفطية انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط من 99.6 دولار/البرميل إلى 44.24 دولار/البرميل، ويمكن إثبات مدى ارتباط مؤشر هيرفندال-هيرشمان بتغيرات أسعار النفط من خلال مقارنة معدل تغير المؤشر مع معدل التغير في أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-7): معدل نمو مؤشر هيرفندال هيرشمان ومعدل نمو أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

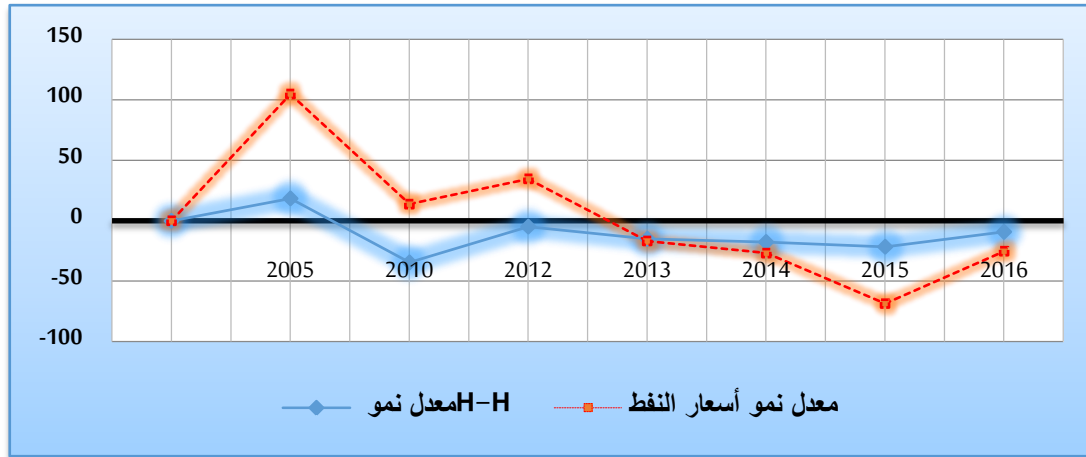
السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H-H	0.27	0.32	0.21	0.20	0.17	0.14	0.11	0.10
معدل نمو مؤشر H-H (%)	/	18.51	-34.38	-4.76	-15	-17.65	-21.43	-9.09
أسعار النفط*	29	54	80	111.5	109.5	99.6	52.8	44.28
معدل نمو أسعار النفط (%)	/	86.21	48.15	39.38	-1.79	-9.04	-46.99	-16.14

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel"

* التقرير الإحصائي السنوي للمنظمة العربية المصدرة للبتروول 2017.

وللتوضيح أكثر للعلاقة بين المتغيرين الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-11): معدل نمو مؤشر ومعدل نمو أسعار النفط في الجزائر (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ مدى حساسية مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتغيرات أسعار النفط خلال سنوات الدراسة، فهو ينخفض ويرتفع بانخفاض وارتفاع أسعار النفط، وعليه نستنتج أن هذا المؤشر يخضع لتغيرات أسعار النفط، وبالتالي لا يعطينا نتيجة دقيقة للتنوع الاقتصادي في الجزائر فانخفاض أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية وبالتالي انخفاض قيمة مؤشر التنوع، وهذا يعني تبعية القطاع الجزائري لقطاع المحروقات (قطاع الصناعات الإستخراجية) بنسبة كبيرة وهذا يدل على عدم وجود تنوع اقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

2 تونس:

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة كل نشاط إنتاجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التونسي:

جدول رقم (3-8): نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2016-2000)

2016	2015	2014	2013	2012	2010	2005	2000	السنوات	القطاعات الإنتاجية
(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)		
9,98	11,00	8,82	8,57	9,19	7,87	13,05	13,93	قطاعات الإنتاج السلمي	الزراعة والصيد والغابات
3,58	4,33	6,48	7,13	8,13	9,44	5,08	4,24		الصناعات الإستخراجية
16,23	15,54	16,67	16,91	17,00	16,36	19,66	21,06		الصناعات التحويلية
1,68	1,68	1,38	1,36	1,38	1,52	5,93	5,35		التشييد والبناء
1,53	1,53	1,55	1,44	1,45	1,4	1,5	2,34		الكهرباء والغاز والماء
13,67	13,89	13,00	12,82	12,73	13,64	17,33	17,2	قطاعات الخدمات الإنتاجية	التجارة والمطاعم والفنادق
11,74	11,63	13,56	13,45	13,17	13,73	11,18	9,43		النقل والمواصلات والتخزين
2,54	2,63	4,29	3,26	2,89	2,45	3,34	4,1		التمويل والتأمين والمصارف
4,66	4,65	1,62	4,13	4,24	3,35	3,74	3,78	قطاع الخدمات الاجتماعية	الإسكان والمرافق
20,37	19,51	18,85	18,73	18,12	16,09	15,03	14,96		الخدمات الحكومية
14,02	13,59	13,78	12,19	11,70	14,15	4,17	3,59		الخدمات الأخرى
%100									الناتج المحلي الإجمالي

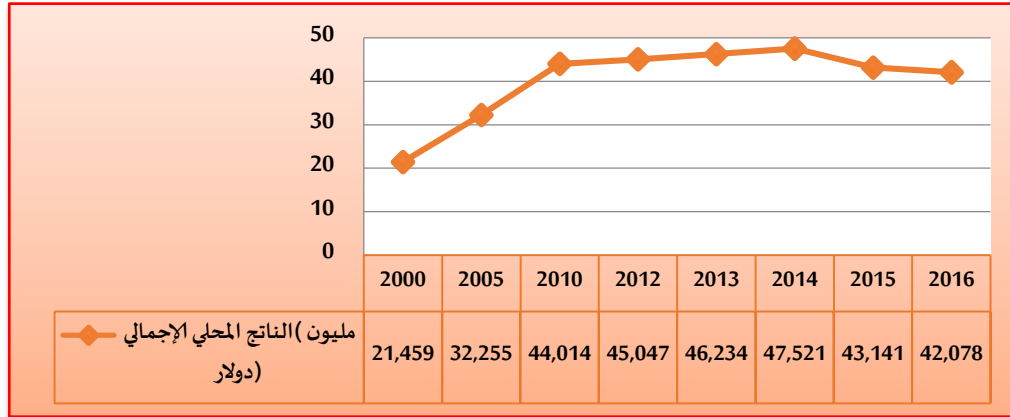
المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على برنامج الإكسيل (Excel) وعلى التقرير العربي الموحد للسنوات (2011، 2006، 2001، 2014، 2016).

من الجدول أعلاه نلاحظ نسب مساهمة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، فخلال سنوات الدراسة بقيت نسب تغير الأنشطة متقاربة وكذلك نسب المساهمة في الناتج متساوية نوعا ما حسب أهمية النشاط ولا يطغى نشاط على نشاط آخر، وهذا يثبت أن الاقتصاد التونسي

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

متوازن نسبيا وتتشارك مختلف الأنشطة الإنتاجية في تكوين الناتج بغض النظر عن قيمته التي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-12): الناتج المحلي الإجمالي في تونس بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد سنة 2017.

من الشكل أعلاه نلاحظ تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، خلال فترة الدراسة تطور الناتج بمعدل متزايد من 21.45 مليار دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 47.52 مليار دولار سنة 2014، وما بين سنة 2015 وسنة 2016، انخفض الناتج إلى 43.14 و 42.07 مليار دولار على الترتيب، وهذا الانخفاض سببه الأزمة النفطية ورفع الدعم عن المنتجات البترولية بالنسبة للدول المستوردة كتونس وغيرها.

ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد التونسي تم حساب مؤشر

"هيرفندال-هيرشمان" وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" للناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2005	2000
قيمة المؤشر	0.09	0.08	0.08	0.08	0.07	0.07	0.08	0.09

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وعلى صيغة معادلة هيرفندال-هيرشمان "H-H" وبرنامج "Excel"

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المؤشر تقترب كثيرا من الصفر وتتراوح ما بين 0.07 و 0.09 وهذه القيم تبرهن أن الناتج الإجمالي للاقتصاد التونسي متنوع ومتوازن خلال سنوات الدراسة.

3 مصر:

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة كل نشاط إنتاجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري:

الفصل الثالث: الهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-10): نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2000-2016)

2016 (%)	2015 (%)	2014 (%)	2013 (%)	2012 (%)	2010 (%)	2005 (%)	2000 (%)	السنوات القطاعات الإنتاجية
11,93	11,26	14,48	14,51	14,46	13,99	14,96	16,76	قطاعات الإنتاج السلمي
8,04	12,70	17,26	7,83	7,73	14,4	12,07	6,77	
17,07	16,50	16,44	15,65	15,79	16,88	17,82	19,59	
5,44	4,83	4,65	4,57	4,47	4,57	3,98	5,82	
2,35	2,161	1,59	11,04	11,16	1,59	1,93	1,56	
15,83	15,32	13,17	14,10	14,06	15,1	14,6	1,44	قطاعات الخدمات الإنتاجية
8,54	8,21	8,28	8,39	8,64	9,39	10,33	8,98	
4,88	4,58	6,78	6,81	6,85	7,19	7,51	22,06	
10,47	9,59	1,43	1,36	1,29	1,34	1,85	1,92	قطاع الخدمات الاجتماعية
10,34	10,08	12,94	10,42	10,21	9,99	10,28	7,63	
5,11	4,76	2,97	5,30	5,32	5,55	4,66	7,47	
%100								الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على برنامج الإكسيل (Excel) وعلى التقرير العربي الموحد للسنوات (2001، 2006، 2011، 2014، 2016).

من الجدول أعلاه نلاحظ نسب مساهمة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري، فنلاحظ أنه يتميز باعتماده على أكثر من قطاع لقيادة معدلات النمو وتكوين الناتج من زراعة وصناعة وسياحة وتشبيد وبناء ونقل ومقومات لوجستية علي رأسها قناة السويس ومواني متطورة عديدة أصبحت نقاط ارتكاز للتجارة العالمية.

ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد المصري تم حساب مؤشر

"هيرفندال - هيرشمان" وهو ما يوضحه الجدول التالي:

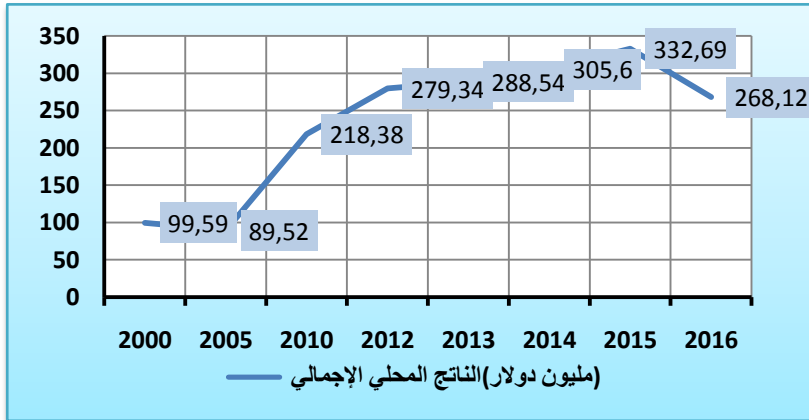
جدول رقم (3-11): مؤشر "هيرفندال- هيرشمان" للنتائج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المؤشر	0.11	0.06	0.06	0.04	0.04	0.07	0.05	0.04

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وعلى صيغة معادلة هيرفندال- هيرشمان "H-H" وبرنامج "Excel"

من خلال حساب قيمة المؤشر خلال سنوات الدراسة نلاحظ تقدم ملحوظ في التوجه نحو التنوع الاقتصادي من سنة 2000 وكانت قيمة المؤشر 0.11 إلى 0.06 سنة 2005، وبقاء هذه القيم محصورة بين 0.07 و 0.04 خلال الفترة (2010-2016)، وهذا يثبت أن الاقتصاد المصري متنوع ولا يعتمد فقط على النفط كباقي الدول النفطية، ولكنه بالإضافة للنفط تتشارك جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج وفي بناء اقتصاد متوازن، والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال سنوات الدراسة:

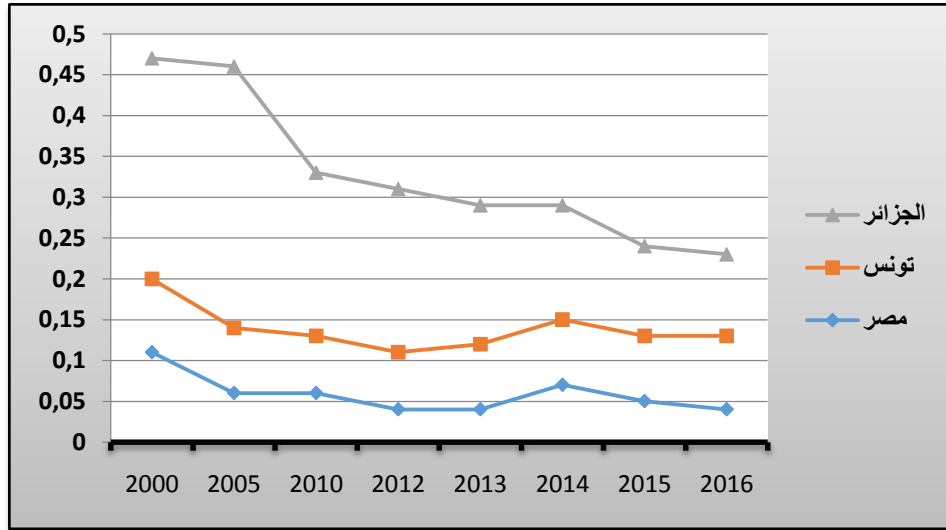
شكل رقم (3-13): الناتج المحلي الإجمالي في تونس بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد سنة 2017.

من خلال الشكل نلاحظ تطور الناتج المحلي الإجمالي لمصر من سنة إلى وبشكل ملفت فتزايد من 89.52 مليون دولار سنة 2005 إلى 305.6 مليون دولار وهذا التقدم ملحوظ راجع لاهتمام مصر بتطوير اقتصادها ودمجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي من خلال تبني نهج الإصلاحات الشاملة. بصفة عامة وبالمقارنة بين الدول الثلاث من ناحية التنوع في الأنشطة الإنتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ ما يلي:

شكل رقم (3-14): مؤشر هيرفندال- هيرشمان H-H للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجداول: (3-7) (3-9) (3-11).

من خلال كل ما سبق ومن خلال الشكل السابق نستنتج:

- نسبة مساهمة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لتونس ومصر متقاربة على عكس الجزائر التي يغلب عليها الاقتصاد النفطي من خلال القطاعات الإستخراجية التي كان لها النصيب الأكبر في نسبة المساهمة في تكوين الناتج.

- ثبات نسبي في مساهمة الأنشطة في تكوين الناتج في كل من تونس ومصر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على توازن اقتصادهما على عكس الجزائر التي اختلفت هذه النسب من سنة إلى أخرى وخاصة بعد الأزمة النفطية وقرار تخفيض إنتاج النفط إلى النصف مما ساعد على محاولة التوجه إلى باقي القطاعات بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج.

- تمتاز مصر وتونس بتنوع اقتصاديهما من خلال انخفاض مؤشر التنوع واقتربه من الصفر خلال سنوات الدراسة، على عكس الجزائر التي كان مرتفعا في فترات ارتفاع أسعار النفط ومن جراء أزمة 2014 انخفض المؤشر لنتبث ارتباط المؤشر بأسعار النفط، وعليه تستنتج ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، رغم المحاولة من خلال برامج تنمية ضخمة مست كل القطاعات الاقتصادية.

- بصفة عامة ومن خلال الشكل يعتبر اقتصاد مصر الأكثر تنوعا وبعدها اقتصاد تونس ولا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري متنوعا لارتباطه بالتغيرات الحاصلة في قطاع النفط ومنه التبعية لقطاع واحد كمورد للدخل.

ثانيا: التنوع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار):

يقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء. (1)

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنوع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات وتطور الاستثمار، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلاً)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية. (2)

1 الجزائر:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فان المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2011، 2014، 2016) وحسب نوع النشاط موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): تطور توجهات المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2011-2016)

2016			2014			2011			السنوات
القيمة	المشاريع		القيمة	المشاريع		القيمة	المشاريع		
%	%	العدد	%	%	العدد	%	%	العدد	نوع النشاط
3.67	2.91	209	0.23	1.6	9	1.21	0.40	31	الزراعة
60.74	34.92	2509	68.55	57.45	324	42.12	12.87	1004	الصناعة
10.42	14.67	1054	4.13	17.73	100	9.29	11.42	891	الخدمات
5.04	12.69	912	2.54	16.84	95	8.12	17.52	1367	البناء
11.07	4.15	298	19.65	1.77	10	31.22	0.70	55	السياحة
6.48	28.68	2061	0.53	3.37	19	7.63	56.17	4383	النقل
2.58	1.98	142	0.58	1.06	6	0.41	0.92	72	الصحة
0	0	0	3.8	0.18	1	0	0	0	الاتصالات
%100	100%	7185	%100	%100	564	%100	%100	7803	المجموع
1839045			من2354099			من1378177			

Source: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) sur site :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> le 12/03/2018.

من الجدول السابق نلاحظ:

يختلف عدد المشاريع الاستثمارية من سنة إلى أخرى حسب الخطة المالية والاستراتيجية للجزائر ويختلف كذلك توزيع عدد المشاريع والمبالغ المخصصة لها من قطاع إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ففي

1- المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير العربي الموحد 2017، ص 281
2- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 17 (بتصرف)

الفصل الثالث: الهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

سنة 2011 استحوذ قطاع النقل على العدد الأكبر من المشاريع بنسبة 56.17% من إجمالي عدد المشاريع، يليها قطاع البناء والصناعة بنسبة 17.52% و 11.42% على الترتيب وتبقى نسب باقي النشاطات متواضعة، ومقارنة بقيمة المشاريع تستحوذ الصناعة على القيمة الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع بنسبة 42.12%، وفي سنة 2014 نلاحظ هيمنة قطاع الصناعة على النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع والقيمة المخصص بنسبة 57.45% من عدد المشاريع، ونسبة 68.55% من القيمة الإجمالية للمشاريع، أما سنة 2016 فكانت نسب عدد المشاريع متقاربة نوعا ما ويبقى القطاع الصناعي مستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشاريع، وبنسبة 60.74% من القيمة الإجمالية للمشاريع، وتبقى باقي القطاعات تستحوذ على أقل النسب بشكل متقارب.

ولقياس درجة التنوع في توزيع المشاريع الاستثمارية، رغم أن النتيجة واضحة المعالم نوعا ما إلا أنه يجب تأكيد هذه النتيجة من خلال حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال سنوات الدراسة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-13): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)

السنوات	2011	2014	2016
مؤشر H-H لعدد المشاريع	0.40	0.42	0.21
مؤشر H-H لقيمة المشاريع	0.29	0.55	0.43

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال حساب مؤشر التركيز يتضح جليا عدم التنوع في تكوين رأس المال وفي توزيع

المشاريع الاستثمارية على مختلف القطاعات في الجزائر ونلاحظ تركيز معظم المشاريع والقيمة المخصصة لها في القطاع الصناعي مما يثبت استمرار الجزائر في الاعتماد على الصناعات الثقيلة وعدم الاستثمار في باقي القطاعات الاستراتيجية التي تملك فيها ميزة نسبية تمكنها من التخلي على مصادر الدخل الوحيد.

رغم أن قيمة المؤشر انخفضت من 0.40 سنة 2011 إلى 0.21 سنة 2016 هذا من ناحية عدد المشاريع لتحاول توزيع المشاريع الاستثمارية بشكل أفضل على مختلف القطاعات إلا أنه من ناحية القيمة المخصصة للمشاريع ارتفعت من 0.29 سنة 2011 إلى 0.43 سنة 2016 لتبرهن هذه القيمة تركيز الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة بشكل كبير.

2 تونس:

كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزع على القطاعات خلال الفترة (2012-2016) كما

يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-14): إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
نوع النشاط	%	%	%	%	%
الزراعة والصيد البحري	7.6	7.3	6.8	7.1	7.2
الصناعات المعملية (1)	11.0	12.9	10.7	10.7	10.7
الصناعات الغير معملية (2)	14.5	17.1	16.1	15.0	15.3
أنشطة الخدمات التجارية (3)	52.7	49.5	52.4	51.6	50.7
المرافق المشتركة للإدارة العمومية (4)	14.2	13.2	14.1	15.6	16.1
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: موقع إحصائيات تونس، على الموقع: <http://www.ins.tn/ar/themes/compte-de-la-nation>

تاريخ الاطلاع: 2018/03/12 على 21.13.

(1) تشمل الصناعات المعملية: الصناعة الغذائية، صناعة التبغ، النسيج والملابس والجلود، صناعات مختلفة، تكرير النفط، الصناعات الكيماوية، مواد البناء والسيراميك والزجاج.

(2) الصناعات غير المعملية تشمل: النفط والغاز الطبيعي، المناجم، الكهرباء والمياه، البناء والهندسة المدنية.

(3) أنشطة الخدمات التجارية تشمل: الصيانة والإصلاح، التجارة، خدمات الفنادق والمطاعم، النقل، البريد والاتصالات، الخدمات المالية، خدمات تجارية أخرى منها المساكن.

(4) المرافق المشتركة للإدارة العمومية تشمل: التعليم والتكوين، الصحة، الصرف الصحي، تخطيط المدن، الاجتماعية والثقافية، مختلف الخدمات الإدارية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

تباين نسب تكوين رأس المال الثابت الموزعة على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد التونسي،

ولكن نلاحظ تركيز النسبة الأكبر في أنشطة الخدمات التجارية والتي تشمل الصيانة والإصلاح، التجارة،

خدمات الفنادق والمطاعم، النقل، البريد والاتصالات، الخدمات المالية، خدمات تجارية أخرى منها

المساكن، بنسب 52.7%، 49.5%، 52.4%، 51.6%، 50.7%، خلال السنوات 2012، 2013،

2014، 2015، 2016 على التوالي.

ولقياس درجة التنوع في تكوين رأس المال الثابت في تونس من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان

موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): مؤشر هيرفندال-هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في تونس خلال

الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر H-H	0.29	0.26	0.29	0.28	0.27

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبإستعانة ببرنامج "Excel".

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

من خلال حساب المؤشر نلاحظ أن الاقتصاد التونسي في محاولة لتنوع تكوين رأس المال الثابت على مختلف الأنشطة الاقتصادية رغم تركيز النصف تقريبا في قطاع الخدمات التجارية إلا أن النصف الثاني موزع بطريقة متساوية نوعا ما على باقي الأنشطة وهو ما يوضحه المؤشر الذي كان يتأرجح بين 0.26 و 0.29، ويمكن اعتباره متنوع مقارنة بالاقتصاد الجزائري الذي كان مرتفعا فيه.

3 مصر:

تتوزع المشاريع الاستثمارية المنفذة خلال الفترة (2012-2016) على القطاعات الاقتصادية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3-16): نسب المشاريع الاستثمارية المنفذة في مصر خلال الفترة (2012-2016) حسب القطاعات الاقتصادية

2016/2015 (%)	2015/2014 (%)	2014/2013 (%)	2013/2012 (%)	السنوات / نوع القطاع
4.22	4.16	4.3	3.4	الزراعة
15.40	10.45	15.7	10.6	الصناعات التحويلية
12.30	13.15	14.9	24.1	الصناعات الإستخراجية
7.42	7.55	9.2	10.8	الكهرباء والمياه والصرف الصحي
12.97	12.32	13	15.9	التشييد والبناء والأنشطة العقارية
18.79	19.56	10.7	8.9	النقل والتخزين وقناة السويس
3.94	4.31	3.1	3.2	تجارة الجملة والتجزئة
1.47	0.64	1.3	2.7	السياحة
6.04	5.89	8.1	8.2	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5.28	5.20	10.2	9.8	الخدمات الاجتماعية
12.17	16.77	9.5	2.4	أخرى تشمل الوساطة المالية والتسويات
%100 من 391 مليار جنيه	%100 31 مليار جنيه	%100 26 مليار جنيه	%100 24 مليار جنيه	المجموع

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا برنامج "Excel" وعلى التقارير السنوية لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (2012-2016)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، على الموقع: <http://mpmar.gov.eg/>

من الجدول أعلاه نلاحظ توزع المشاريع الاستثمارية المنفذة في الاقتصاد المصري على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2012-2016)، حيث أن المشاريع موزعة بنسب متقاربة بين القطاعات، فالإقتصاد المصري حاول التركيز على الصناعات التحويلية التي تعد عصب الإقتصاد بصفة

الفصل الثالث: الهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

عامة بالإضافة إلى باقي القطاعات على اعتبار أنه لكل قطاع أهميته النسبية في الاقتصاد، ولإثبات هذه الملاحظة نقوم بحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان كما يلي:

جدول رقم (3-17): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمشاريع الاستثمارية المنفذة في مصر خلال الفترة (2016-2012)

السنوات	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
مؤشر H-H	0.09	0.05	0.08	0.07

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبلاستعانة ببرنامج "Excel".
من خلال حساب قيمة المؤشر والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ اقتراب قيمة المؤشر للصفر وهذا يعني أنه هناك تنوع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفي توزيعها على مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المصري الذي يثبت بأكثر من طريقة بأنه اقتصاد متنوع مقارنة بتونس والجزائر، فكانت قيمة المؤشر محصورة بين 0.09 و 0.05 وهي قيمة منخفضة جدا تثبت التنوع في هذا المجال.

المطلب الثاني: التنوع في الإيرادات الحكومية وفي العمالة في (الجزائر، تونس ومصر)

من المؤشرات التي تقيس درجة التنوع أو التركيز في اقتصاد دولة ما بالإضافة إلى ما تم دراسته في المطلب الأول نجد أيضا التنوع في الإيرادات الحكومية ومدى اعتماد الدولة على قطاعات مختلفة لتنوع إيراداتها، بالإضافة إلى مؤشر التنوع في قوة العمل أو العمالة وعد م تولؤها في قطاع أو نشاط معين وهذا ما يتم دراسته في هذا المطلب للاقتصاديات الثلاث (الجزائر، تونس ومصر).

أولا: التنوع في الإيرادات الحكومية

تلعب الإيرادات الحكومية دورا هاما في تنوع القاعدة الاقتصادية، ففي بعض الدول النفطية تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية.⁽¹⁾

وفيما يلي توزيع الإيرادات الحكومية في الاقتصاديات الثلاث:

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 15 (بتصرف)

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-18): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في (الجزائر، تونس، مصر) خلال الفترة (2012-2016)

مجموع الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)	الإيرادات الأخرى ** (%)	الإيرادات الضريبية (%)	الإيرادات النفطية * (%)	الإيرادات	
				السنوات	
81.743/%100	3.9	30.1	66	2012	الجزائر
76.637/%100	4.1	34.0	61.9	2013	
70.989/%100	4.7	37.4	57.9	2014	
50.794/%100	7.4	46.1	46.5	2015	
46.062/%100	16.6	48.1	35.3	2016	
14.324/%100	10.8	87.6	1.6	2012	تونس
12.205/%100	17.1	82.3	0.6	2013	
12.189/%100	9.7	89.7	0.6	2014	
10.274/%100	7.6	91.7	0.7	2015	
10.452/%100	6.6	91.8	1.6	2016	
50.532/%100	26.8	68.3	4.9	2012	مصر
54.238/%100	4.1	71.7	24.2	2013	
65.538/%100	25.5	57.0	17.5	2014	
85.020/%100	46.0	49.0	5.0	2015	
65.916/%100	23.9	71.2	4.9	2016	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد للسنوات (2015-2016)، مرجع سبق ذكره.
حيث: * الإيرادات النفطية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي
** من حساب الباحثة.

من الجدول نلاحظ:

يتميز هيكل إجمالي الإيرادات العامة باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع النفط والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية في الدول العربية النفطية كالجزائر والذي يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات النفطية، حيث تجاوزت مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في الجزائر نسبة 60 % فتراوحت هذه النسبة بين 66% و35% خلال الفترة 2012-2016.

ولمعرفة درجة تنوع الإيرادات الحكومية للدول الثلاث نقوم بحساب مؤشر H-H خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-19): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للإيرادات الحكومية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الدولة					
مؤشر H-H الجزائر	0.35	0.31	0.27	0.19	0.10
مؤشر H-H تونس	0.72	0.62	0.77	0.81	0.81
مؤشر H-H مصر	0.37	0.43	0.17	0.23	0.41

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتماداً على معطيات الجدول السابق وبلاستعانة ببرنامج "Excel".

من الجدول يتضح لنا مؤشر H-H لكل من الجزائر، تونس ومصر والجدير بالملاحظة هو قيمة المؤشر التي تتراوح بين 0.81 و 0.17 في كل من مصر وتونس الذي يؤكد عدم تنوع الإيرادات الحكومية فيهما، ففي الجزائر كانت قيمة المؤشر في انخفاض تنازلي من 0.35 إلى 0.10، فهل هذا يعني أنه هناك تنوع في الإيرادات الحكومية في الجزائر؟ الإجابة تقول أن الإيرادات الحكومية الجزائرية كذلك حساسة لأسعار النفط ففي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار النفط كانت الإيرادات النفطية منخفضة فانخفض المؤشر من خلالها، وبصفة عامة إذا كانت الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية في الجزائر، فالضرائب هي أهم مصدر للإيرادات الحكومية في مصر وتونس، حيث تجاوزت هذه النسبة 80%، أما في الجزائر فلا تمثل الضرائب سوى نسبة قليلة في الإيرادات المالية، نظراً لاعتمادها على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة، ويمكن القول أنه لا يوجد تنوع في الإيرادات الحكومية في الدول الثلاث.

ثانياً: التنوع في العمالة

من المحاور المهمة في التنوع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنوع الإنتاج يتطلب تنوعاً متوافقاً مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، لذلك من المفيد تفحص توزيع قوة العمل في الجزائر، تونس ومصر وتتبع تطورها وتنوعها ومقارنة ذلك بالتنوع المتحقق في الإنتاج والصادرات.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح نسبة قوة العمل موزعة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015):

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 18 (بتصرف)

الفصل الثالث: الهيكلية الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

جدول رقم (3-20): نسبة قوة العمل حسب القطاع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)

القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	قطاع الخدمات (%)	قطاع الصناعة (%)	قطاع الزراعة (%)	الإيرادات	
				السنوات	
42.2	55.2	33.1	11.7	2010	الجزائر
43.9	55.6	23.9	20.5	2012	
32.2	48.3	31.6	20.1	2013	
29.3	47.7	32.7	19.8	2014	
43.7	47.7	32.5	19.6	2015	
37.4	48.8	30.6	20.6	2010	تونس
38.2	49.4	30.7	19.9	2012	
36.5	49	31.4	19.6	2013	
26.9	48.5	32.1	19.4	2014	
47.7	48.6	32.1	19.3	2015	
32.5	42.8	24.5	32.7	2010	مصر
32.8	64.4	12.2	23.4	2012	
31.8	65.3	11.9	22.8	2013	
32.2	65.4	12.2	22.4	2014	
49.4	65.4	12.5	22.1	2015	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد للسنوات (2014-2017)، مرجع سبق ذكره.

من الجدول نلاحظ نسب قوة العمل حسب نوع النشاط موزعة بطريقة غير متساوية على

القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول الثلاث حيث استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من قوة

العمل في الدولة الثلاث وهذه النسبة محصورة بين 42.8% و 65.4% خلال سنوات الدراسة، ولمعرفة

تنوع العمالة في الدول محل الدراسة سوف نقوم بحساب مؤشر التركيز الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-21): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للعمالة في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة

(2010-2015)

السنوات					مؤشر الدولة
2015	2014	2013	2012	2010	
0.08	0.08	0.08	0.15	0.18	مؤشر H-H الجزائر
0.09	0.08	0.09	0.09	0.08	مؤشر H-H تونس
0.29	0.29	0.29	0.28	0.03	مؤشر H-H مصر

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال حساب قيمة المؤشر والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود تنوع في توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الدول الثلاث باختلاف قيمة المؤشر من بلد إلى آخر، رغم أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الأكبر من قوة العمل في الدول الثلاث إلا أن أنها توزعت على باقي القطاعين بطريقة متساوية نوعا ما وهو الأمر الذي جعل قيمة المؤشر تتخفف خلال سنوات الدراسة وهذا في الجزائر وتونس، وتحثل تونس المرتبة الأولى من حيث التنوع في العمالة من خلال قيمة المؤشر التي كانت محصورة بين 0.09 و 0.08، تليها الجزائر بقيمة محصورة بين 0.18 و 0.08، وأخيرا مصر التي تعتبر أول تنوعا مقارنة بتونس والجزائر فكانت قيمة المؤشر محصورة بين 0.29 و 0.28 ما عدا سنة 2010 التي كانت قيمة المؤشر 0.03 وكانت العمالة موزعة بشكل متساوي في هذه السنة، وسرعان ما تغير الوضع فاستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من 60% ومن إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: التنوع في الصادرات والواردات (في الجزائر، تونس ومصر)

يتطلب التنوع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية "الصادرات والواردات"، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في التنوع الاقتصادي، ويأخذ التنوع في التجارة الخارجية أهمية بالغة خاصة في الاقتصاديات النفطية التي تركز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، وفي الاقتصاديات غير النفطية التي تركز على استيراد النفط والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنوع في الصادرات والواردات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنوع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، إذ إن تنوع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على التنوع في التجارة الخارجية، يعني أن الاقتصاد كيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنوع في التجارة الخارجية مع التنوع في النشاطات الإنتاجية.⁽¹⁾

أولا: التنوع في الصادرات

وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إحصائيات لتركز وتنوع الصادرات في مختلف دول العالم وذلك بالاعتماد على مؤشري التنوع والتركيز كما هو موضح في الصيغة التالية:

$$D_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2} : \text{مؤشر التنوع}$$

حيث:

D_j: مؤشر تنوع البلد **j**

h_{ij}: حصة السلعة **i** من جملة صادرات البلد **j**

h_i: حصة السلعة **i** من جملة صادرات العالم.

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 12 (بتصرف)

$$C_j = \sqrt{\sum [x_i/X_t]^2}$$

• مؤشر التركيز:

حيث:

C_j : مؤشر تركيز البلد j

x_i : حصة السلعة i من صادرات البلد j

X_t : الصادرات الإجمالية للبلد j

والجدول التالي يوضح مؤشرات تركيز وتنوع الصادرات لكل من الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016):

جدول رقم (3-22): مؤشر تركيز وتنوع الصادرات في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2000-2016)

عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	المؤشر	
			السنوات	
98	0.726	0.540	2012	الجزائر
95	0.733	0.541	2013	
99	0.745	0.485	2014	
91	0.783	0.485	2015	
93	0.816	0.489	2016	
220	0.488	0.152	2012	تونس
218	0.501	0.149	2013	
218	0.503	0.146	2014	
211	0.518	0.141	2015	
215	0.519	0.134	2016	
248	0.534	0.175	*2012	مصر
247	0.512	0.160	*2013	
243	0.534	0.164	*2014	
244	0.573	0.143	*2015	
238	0.581	0.154	*2016	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الانكساد على الموقع: تاريخ الاطلاع: 14/03/2018 على 14.17

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

*قيم تقديرية.

من خلال القيم الموضحة في الجدول نلاحظ:

- من ناحية مؤشر تنوع الصادرات وبالنظر إلى عدد السلع المصدرة، نلاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر في الجزائر مع الثبات النسبي لهذه القيمة خلال سنوات الدراسة فكانت محصورة بين 0.783 و0.825، وهذا راجع لارتفاع نسبة مساهمة النفط في إجمالي صادراتها.
- أما مصر وتونس فتعدان من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هياكلهما الاقتصادية وثرواتها الطبيعية والتي تجعل مساهمة النفط في صادراتهما تمثل نسبة محدودة وارتفاع كذلك عدد السلع المصدرة مقارنة بالجزائر، وهذا ما يؤكد انخفاض قيمة مؤشر التنوع (كلما اقترب من الصفر كان هناك تنوع).
- أما من ناحية التركيز فنلاحظ أيضا ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر مقارنة بتونس ومصر فكانت قيمته محصورة بين 0.588 و0.485 وهذا راجع إلى اعتماد تصدير النفط كسلعة رئيسية على عكس تونس ومصر فكان المؤشر منخفض ومحصور بين 0.232 و0.134، ومن ناحية الترتيب تحتل تونس المرتبة الأولى في تنوع الصادرات، تليها مصر وأخيرا الجزائر.

ثانيا: التنوع في الواردات

يمثل التنوع في الواردات وجها مهما للتنوع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها. وبذلك، فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.⁽¹⁾

ولتقييم مدى تحقيق تنوع الواردات في الاقتصاديات الثلاث تم الاعتماد على إحصائيات الانكثاد كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

جدول رقم (3-23): مؤشر تركيز وتنوع الواردات في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2016-2000)

عدد السلع المستوردة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	المؤشر	
			السنوات	
234	0.466	0.111	2012	الجزائر
237	0.454	0.093	2013	
238	0.428	0.077	2014	
236	0.391	0.069	2015	
237	0.388	0.060	2016	
245	0.361	0.080	2012	تونس
244	0.380	0.082	2013	
246	0.369	0.082	2014	
243	0.387	0.080	2015	
243	0.369	0.067	2016	
253	0.386	0.090	*2012	مصر
250	0.356	0.071	*2013	
247	0.343	0.076	*2014	
249	0.331	0.069	*2015	
248	0.340	0.061	*2016	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على إحصائيات الانكساد على الموقع: تاريخ الاطلاع: 18.45 على 2018/03/19

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

*قيم تقديرية.

من خلال القيم الموضحة في الجدول نلاحظ انخفاض قيمة مؤشر التركيز في الدول الثلاث بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى تقارب وثبات نسبي لعدد السلع المستوردة، وهذا يعني عدم حدوث تغيرات واضحة في تنوع الواردات، وبشكل عام فإن الواردات في الدول الثلاث مركزة في فئات محددة وغير متنوعة وهذا يؤكد ارتفاع مؤشر التنوع (كلما اقترب من الواحد لم يمك هناك تنوع)، فقيم مؤشر التركيز كانت محصورة بين (0.11 و 0.06) وهي منخفضة في الدول الثلاث، أما مؤشر التنوع فقيمه كانت محصورة بين (0.48 و 0.33) وهي مرتفعة نوعاً ما مقارنة بقيم مؤشر التركيز وهذا في الدول الثلاث.

ثالثاً: المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

انطلاقاً مما سبق يتضح أن مفهوم التنوع الاقتصادي لا يقتصر على التنوع في مصادر الدخل أو بنية الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يتعداه إلى إحداث تنوع في بنية الصادرات وواردات الدولة والعمالة، لذلك يمكن اعتبار التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر حدوثه على إجراء

الفصل الثالث: الهيكلة الاقتصادية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر

تغييرات في بنية الدخل والإنتاج، ولتقدير المؤشر الإجمالي للتنوع الاقتصادي سوف نقوم بأخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات الستة التي تم دراستها وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الواردات، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات الحكومية، والعمالة، ويعد هذا المؤشر المركب مقياساً مرضياً للتنوع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة⁽¹⁾، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-24): المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2016-2012)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الدولة					
مؤشر H-H المركب للجزائر	0.382	0.349	0.347	0.310	0.322
مؤشر H-H المركب لتونس	0.336	0.321	0.348	0.361	0.412
مؤشر H-H المركب لمصر	0.283	0.279	0.247	0.256	0.342

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتماداً على معطيات الجداول السابقة والاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال ما تم دراسته في المؤشرات ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضعف في درجة التنوع الاقتصادي في الدول الثلاث بأبعاده المختلفة بالإضافة إلى تباين قيم المؤشر بين الارتفاع والانخفاض ما يبرهن عدم وجود رؤية استراتيجية وتوجه حقيقي نحو التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتباط الاقتصاديات بأسعار النفط العالمية وقيمة الدعم على هذه المواد، أما من ناحية ترتيب الدول الثلاث فتأتي مصر في المرتبة الأولى تليها الجزائر وأخيراً تونس بقيمة مؤشر محصورة بين 0.247 و0.412 هذا سنة 2016.

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 20 (بتصرف)

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل من هياكل اقتصادية ومؤشرات للتنوع الاقتصادي في الدول العربية عامة وفي الجزائر، تونس ومصر خاصة نستنتج ما يلي:

- التطورات غير الموازية ببعض الدول مثل (مصر، تونس)، التي لم تنعكس سلبا على الدول التي شهدتها فحسب، وإنما امتد أثرها لباقي الدول العربية، حيث أدت هذه التطورات غير الموازية إلى انكماش اقتصاديات عدد من الدول العربية وإلى تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية ونزوح السكان إلى الدول العربية المجاورة بما زاد من حجم الضغوط على الدول المستقبلية للسكان النازحين لتوفير الخدمات الأساسية لعدد متزايد من السكان.
- يعتبر الاقتصاد المصري متنوع الدخل نسبيا وهو من أكثر الاقتصاديات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط، كونه لا يعتمد على قطاع واحد كمصدر للدخل، حيث تساهم قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج المحلي الإجمالي.
- للاقتصاد التونسي مقومات مهمة، أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا، والمناخ المعتدل والثروات الزراعية المهمة؛ حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون والحمضيات والبرتقال.
- تمتلك الجزائر رابع أكبر اقتصاد بعد السعودية ومصر والإمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعتبر أحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر لنحو 20% في العقدين الماضيين وحققت تحسينات كبيرة في كل مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية.
- بالنسبة لمؤشرات التنوع الاقتصادي المختلفة تباينت قيم المؤشر في الدول الثلاث (الجزائر، تونس ومصر) بين الانخفاض والارتفاع حسب المجال المدروس ولكن وبصفة عامة يبرهن المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي على غياب سياسة واضحة وتوجه نحو تنوع الاقتصاديات الثلاث رغم الجهود المبذولة.

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

تتشارك في تنمية قطاع السياحة جهات فاعلة متنوعة، من الحكومات التي تؤثر في تنميتها بواسطة تدخلات السياسة العامة وتطوير البنية التحتية والتنظيم، إلى العناصر الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، وتشمل هذه العناصر المنشآت المتعددة الصغيرة منها والكبيرة والمحلية والأجنبية التي توفر إمدادات وخدمات، مثل الفنادق والمطاعم والنقل والمرشدين السياحيين المحليين وشتى خدمات الاستجمام والترفيه، لكن هذا التنوع يثير مشكلة فمن جهة، يظهر أن السياحة بخلاف القطاعات الأخرى التي تعتبر مغلقة بطبيعتها "كقطاع الصناعات الإستخراجية"، فهي تقيم روابط مع قطاعات مختلفة في الاقتصاد، ولذا ترجح قدرتها على المساهمة في التنوع الاقتصادي، ومن جهة أخرى يشمل قطاع السياحة مجموعة متباينة من الأنشطة والعناصر الفاعلة وهو ما يضاعف التحدي المتمثل في إنشاء قطاع سياحة مستدام نظرا لما يتطلبه ذلك من استدامة كل مجال أو نشاط على حدة، ولا بد من توافر مجموعة من السياسات والضوابط إلى جانب الاستثمارات والتدريب لتحقيق الاستدامة في جميع الأنشطة المتصلة بالسياحة والمساهمة في التنمية المستدامة.

نجحت بعض الدول العربية في إعطاء أهمية للقطاع السياحي المستدام فيها بتحديثه وتطويره من خلال ترقية المقومات المادية والمحافظة على الموارد والمقومات الموهوبة من الطبيعة والحضارة، ومن بين هذه الدول التي تعد رائدة في المجال السياحي العربي نجد مصر وتونس التي تعتبر السياحة عندهما من القطاعات التي تدر موارد مستديمة وذات الأهمية البالغة في اقتصادها، وعلى غرار الدول العربية كذلك تعتبر الجزائر من الدول التي تزخر بمقومات ومؤهلات سياحية هائلة غير مستغلة بل يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الثانوية على اعتبار اقتصادها ريعي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى غياب السياسات الجادة وقلة الاعتمادات المالية المخصصة له بالدرجة الثانية، فتتبع أهمية الصناعة السياحية في الجزائر ومعالجة وضعيتها في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع في تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية للبلاد.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر، تونس ومصر.

المبحث الثاني: أداء القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر في إطار مبادئ التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: آفاق الصناعة السياحية المستدامة لتحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر، تونس

ومصر.

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر، تونس ومصر.

إن المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافرها على هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، وأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي وفي أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة البيئية، أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.

فتوفر إمكانيات ومقومات سياحية طبيعية وتراثية ومن ثم استغلال هذه الموارد والمقومات والإمكانيات يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي دورها في الاقتصاد على أتم وجه فتأهيل المقومات السياحية ينعكس إيجابا على استدامة السياحة التي أصبحت منهجا وأسلوبا تعتمد عليه الكثير من المؤسسات السياحية العالمية، حيث أن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة يرتكز على ثلاثة عناصر متكاملة وهي العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية والبعد الاجتماعي من توفير مناصب عمل والحفاظ على التراث والبعد البيئي الذي يعد أهم جانب في السياحة المستدامة على أساس أن المقومات السياحية جزء لا يتجزأ من البيئة ومن الضروري المحافظة عليها وصيانتها بشكل دائم.

فالجزائر، تونس ومصر من الدول العربية التي تتمتع بموقع جغرافي هام مما أضفى عليها جمال طبيعي يتنوع بين الجبال والبحر والصحراء، وتراث حضاري غني، مما يجعلها وجهة ومقصد سياحي له من الإيجابيات ما يمكنها من احتلال مكانة في السياحة العالمية.

من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

المطلب الثاني: المقومات السياحية في تونس

المطلب الثالث: المقومات السياحية في مصر

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تمثل المقومات السياحية في الجزائر تلك المقومات الطبيعية والحضارية كل ما يتعلق بالإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية ذات البعد البيئي والتاريخي والحضاري، وكل ما له قيمة جمالية وعلمية متميزة، بالإضافة إلى المقومات المادية من فنادق وبنات تحتية وغيرها، مما يستلزم ضرورة ترميمها وحمايتها للاستفادة منها حاليا وضمان حق الأجيال اللاحقة في التمتع بنفس الحقوق.

أولاً: المقومات الطبيعية والحضارية

فضلا عن مخزونها من النفط والغاز، تتوفر الجزائر على مقومات عظيمة ومزايا متفردة، حبتها الطبيعة والمناخ والجغرافيا والآثار الشاهدة على تاريخها العريق الحافل بالأحداث، إذ تمثل هذه المزايا المادة الأولية في صناعة السياحة بشكل عام، وأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب على بعض الأنماط السياحية بشكل خاص.⁽¹⁾

تتوزع الموارد السياحية المتنوعة التي تخر بها الجزائر على عدة مناطق ذات مزايا إستراتيجية مختلفة، سمحت ب بروز عدة أنواع للسياحية في الجزائر.

1 المقومات الطبيعية:

تتوفر الجزائر على موقع جغرافي جعلها تتوسط دول البحر الأبيض المتوسط، كما تعتبر الدولة الوحيدة التي ترتبط بحدود جغرافية مع كل بلدان المغرب العربي، يمتد شريطها الساحلي من القالة على الحدود التونسية شرقا إلى الغزوات على الحدود المغربية غربا بطول 1200 كلم على شكل خط متعرج تتخلله خلجان ورؤوس، كما تتميز مناطقها الساحلية بشواطئها الخلابة ومناخها المتوسطي المعتدل والممطر نسبيا شتاء، وحرارة متوسطة صيفا، ومن أهم هذه المناطق السياحية: تلمسان، وهران، مستغانم الشلف، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف.⁽²⁾

تتنوع تضاريس الجزائر بين الخصبة والصحراء الواسعة من الجنوب وزوج جبال الأطلس المتوازي فتمتد في الشمال سلسلة الأطلس التلي، مثل جبال جرجرة، الونشريس، تسالا، وجبال الظهرة، أما السلسلة الثانية فتسمى بالأطلس الصحراوي وتضم جبال القصور، أولاد نايل، العمور، النمامشة، وجبال الأوراس الشامخة، بالإضافة إلى جبال الهقار البركانية التي تغطي الركن الجنوبي الشرقي وبها قمة تاهات بارتفاع 3000م وهي أعلى قمة في الجزائر.⁽³⁾ وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي على هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضة والتزلج، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعية، غابات، وتلوج مثل: "الشرية" بولاية البليدة، "تيكجدا" بولاية البويرة و"تاغيف" بولاية تيزي وزو، وهي تعتبر محطات عامة للتزلج ومجهزة لممارسة هذه الهواية، كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف

¹- نرجس حداد، نمو النشاط السياحي كمؤشر لقياس التنافسية دراسة حالة المؤسسات الفندقية الأوراسية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2009/2008، ص 71.

²- المرجع نفسه، ص 71.

³- جغرافيا الجزائر، موسوعة الويكيبيديا، على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة البيئية الطبيعية أو الجبلية.⁽¹⁾

كما توجد العديد من المظاهر التضاريسية الجذابة كالسهول الساحلية الخصبة مثل سهل متيجة وهران، وعنابة، والسهول الداخلية الأقل خصوبة مثل: سهل سطيف وسهل سارسو، بالإضافة إلى السهول الرملية والضحرية التي تتميز بها صحراء الجزائر مثل: العرق الشرقي والعرق الغربي الكبيرين.⁽²⁾ والجنوب الجزائري فيمثلته الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المنتشرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكتبان رملية وهضاب صخرية وسهول صخرية، ومن هذه المناطق: بسكرة، غرداية، أدرار، واد سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست، وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهاث"، كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة التي تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي، وتعتبر صحراء الجزائر منتجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذ حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.⁽³⁾

2 المقومات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين.

أهم المواقع التاريخية الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد وتتجلى عظمته من حفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وكذلك هناك "حي القصب" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون والقرن 16، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد؛ وأيضا "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة

1 - عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص 32.

2 - جغرافيا الجزائر، مرجع سبق ذكره.

3 عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

عن قوى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة؛ إضافة إلى موقع "تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو" "Thamugadi" يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامبار" و"تبسة"، التي كانت تعرف باسم "تيفست" "Tifast"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية؛ كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث الجزائري، فهي تتوافر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلا فترة تواجدهم بهذه المنطقة ويوجد بسطيف موقع "جميلة" الذي كان يعرف قديما باسم "كويكول" "Cuicul" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية؛ أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية التي تشهد عن تاريخ المنطقة، ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية "دار عزيزة" وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر، ومن ثم مسجد "كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد الباي لارباي التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت، وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها: "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتحف في الجزائر، إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف عبر مختلف الولايات، إلى هذه المعالم الحضارية التي تحتويها الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد مثل: غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

إن هذا الرصيد من الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر لا يستهان به، مما يستوجب المحافظة عليه وتنميته واستغلاله بشكل عقلاني، للنهوض وتطوير الأنماط السياحية المرتبطة بهذا المنتج السياحي، وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العربية والإفريقية، لرفع حصتها من السياحة الدولية.⁽¹⁾

وبناء عليه تتمتع الجزائر بمزايا تاريخية وحضارية وثقافية كفيلة بجذب الكثيرين إلى اكتشافها، وذلك لامتداد تراثها وثرواتها المختلفة من الساحل إلى الصحراء مما يسمح بتوفير سياحة متنوعة على مدار فصول السنة، بالمقابل فإن العامل الأكثر أهمية بالنسبة إلى المنتج السياحي الذي يتميز بخاصية الموسمية، هو تحقيق ميزة الاستدامة التي أضحت اليوم العنصر الرئيسي في كسب القدرة التنافسية وضمان البقاء والاستمرار في السوق العالمي.⁽²⁾

1 - عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2 - نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

من خلال ما تقدم من مقومات طبيعية وحضارية في الجزائر تتصف بتنوع المعروض السياحي كل هذا يؤهلها من أن تكون وجهة سياحية تنافس الدول السياحية العالمية وتندرج تحت هذه المقومات عدة أنواع من السياحة يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (1)

- **السياحة الساحلية:** تعد الوجهة السياحية الجزائرية من خلال شواطئها من بين أكبر الخدمات السياحية طلبا من قبل السياح خاصة المحليين منهم والجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما جعلها مؤهلة لتكون ركيزة أساسية في تحقيق الاستدامة في النشاط السياحي، وفي نفس الوقت دفع بالقائمين على القطاع السياحي إلى وضع برنامج خاص بتسيير هذا النوع من السياحة من خلال وضع قانون خاص بالاستغلال المستدام للشواطئ؛
- **السياحة الجبلية:** تزخر الوجهة السياحية الجزائرية بغناها وتنوع خدماتها السياحية التي توفرها السياحة الجبلية من المناظر الطبيعية والكهوف والمغارات بالإضافة إلى سياحة التسلق سياحة الصيد والتزلج على الثلج التي تتمثل في منطقة تيكجدة، تلاغيف، الشريعة وكذا التزلج على الكثبان الرملية، فكل هذا التنوع في الخدمات السياحية الجبلية يجعلها من بين أهم الأنواع السياحية التي تزخر بها الوجهة السياحية الجزائرية والتي يمكن أن تكون كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛
- **السياحة الصحراوية:** تعتبر السياحة الصحراوية بإمكانياتها السياحية الكبيرة ركيزة التنمية السياحية في الوجهة السياحية الجزائرية باعتبارها قبلة السياح الأجانب خاصة السوق السياحي الأوروبي باعتبارها بيئة تختلف عن بيئتهم وتقع قريبة من هذا السوق السياحي، وبالتالي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في القطاع السياحي؛
- **السياحة الثقافية:** فالسياحة الثقافية تعتبر من بين أهم الدوافع التي تستقطب السياح الأجانب خاصة وهذا لأن ثقافات الشعوب تختلف من جهة سياحية إلى أخرى والجزائر تتميز بغناها الثقافي الكبير بسبب اتساع مساحتها وتعدد أعراقها، بالإضافة إلى كثرة المعالم الحضارية والأثرية والتاريخية كما أن المهرجانات والمعارض من بين أهم العوامل التي بواسطتها يمكن الترويج للوجهة السياحية الجزائرية؛
- **السياحة العلاجية:** فالوجهة السياحية الجزائرية غنية بحماماتها المعدنية والعلاجية بالإضافة إلى قدرة رمالها العلاجية حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 حمام معدني، ومن هنا يعتبر هذا النوع من السياحة في الجزائر قبلة السياح المحليين لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لتنمية وتطوير هذا النوع من خلال إعادة تأهيل هذه المناطق السياحية.

1- أبو بكر سالم وآخرون، مساهمة القطاع السياحي في دعم استراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المجلد 4، المركز الجامعي تندوف، إبريل 2017، ص 135.

ثانيا: المقومات المادية

تعتبر البنى التحتية في كل بلد من الأسس المرتبطة بالقطاع السياحي، فكلما تطورت هذه الأخيرة، كلما ساهم ذلك في تحقيق نتائج جذب مرضية، وتتضمن البنى التحتية على كل ما يتوفر عليه البلد من مقومات مادية وخدمات متنوعة، كالنقل والاتصال وكل ما من شأنه أن يحقق الرضا للسائح، وتندرج هذه الأنشطة ضمن استراتيجيات الدول الهادفة إلى إبراز مقومات الجذب السياحي، وتدعيم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

1 البنى التحتية:

تعتبر من بين أهم عوامل التنمية السياحية خاصة وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي عموما وتزداد أهمية شبكة النقل والمواصلات في الجزائر نظرا لكبر مساحتها والتي تتطلب شبكة واسعة من النقل المواصلات لخدمة النشاط السياحي بالجزائر، وتتوزع شبكات النقل والمواصلات في الجزائر على النحو التالي: (2)

- **شبكة الطرق البرية:** تعتبر من بين أهم مقومات التنمية السياحية بالجزائر، حيث تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بقيمة 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكلم، كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بقيمة 1 216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب في سنة 2014.
- إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة، نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1 216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم، كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي (الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد وتونس).
- **شبكة السكك الحديدية:** هي واحدة من بين أهم شبكات النقل والمواصلات في الجزائر وتلعب دورا كبيرا في التنمية السياحية بالجزائر، تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب طول 2.150كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهرة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF)، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربية

¹- صليحة عشي، الأداء والاثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 68.

²- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport> تاريخ الزيارة 2018/04/17 على 17.40.

1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية. وبحلول عام 2014 سيصل طول شبكة السكك الحديدية إلى 10 515 كلم.

• **النقل الجوي:** يلعب دورا هاما في حركة النقل والمواصلات بالجزائر، حيث طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي ، إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب قيمة 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017، كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد ثلاثة طائرات من نوع "بوينغ 767" والمتواجدة حاليا في الخدمة، كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

خلال الموسم الصيفي سجلت الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر بنسبة 15% و في عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار.

تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية، إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب ستة ملايين مسافر سنويا، الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية للمملكة المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفنتزا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية.

• **النقل البحري:** يعتبر هو الآخر من بين أهم عوامل تطور السياحة الأجنبية في الجزائر، وتعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر ، معظم العبّارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم ، ومعظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري عبر 11 ميناء تجاري.

2 الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية أو طاقات الإيواء القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات ذات العلاقة والمعدة لاستقبال السياح القدمين من الخارج، وتعتبر من المؤشرات المادية لتقييم تطور القطاع السياحي، وتحسب الطاقة الفندقية بعدد الأسرة وكذلك بعدد الفنادق الموجودة في الجزائر وتصنيفاتها حسب الدرجات وإطارها القانوني، حيث تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة في المناطق الساحلية خاصة وهي كالاتي:

2-1- حسب القطاع القانوني:

اختلف عدد الفنادق والأسرة حسب القطاع القانوني من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2010-2015) موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2010-2015)

2015		2014		2013		2011		2010		السنوات القطاع
عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
18613	65	18613	65	18613	65	15657	68	15597	65	القطاع العام
77383	1069	74744	1059	74313	1062	71484	1071	71184	1045	القطاع الخاص
3134	54	3134	54	2006	42	2118	36	2118	36	الجماعات المحلية
3114	07	3114	07	3872	07	3478	9	3478	6	القطاع المختلط
10224	4 1195	99605	1185	98804	1176	92737	1184	92377	1152	المجموع

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014, p8.

- Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2014, p 359 (résultats 2010/2012).

من الجدول أعلاه تتضح لنا القدرة الفندقية المتاحة في الجزائر خلال الفترة (2010/2015)،

حيث نلاحظ أن تتطور عدد الفنادق في مختلف القطاعات تزايد بنسبة طفيفة غير معتبرة خلال سنوات الدراسة من 1152 فندق سنة 2010 إلى 1195 فندق سنة 2015، أما من ناحية عدد الأسرة فنلاحظ تزايد مستمر يؤكد الرغبة في تطوير هذا القطاع حيث تزايدت من 92377 سنة 2010 إلى 102244 سنة 2015 وكل هذه القيم موزعة بين القطاع العام (الذي تعود ملكيته للدولة)، القطاع الخاص (الذي تعود ملكيته للأفراد بشكل خاص)، الجماعات المحلية (التي تعود ملكيتها للولاية أو الدائرة أو البلدية) والقطاع المختلط (التي تتقاسم ملكتها الدولة والأفراد أي القطاع العام والخاص)، والجدير بالملاحظة هو غياب القطاع العام وضعف مساهمته في هذا المجال وعدم تطوره خلال سنوات الدراسة (65 فندق بعدد أسرة 18613 سرير) مقارنة بالقطاع الخاص الذي كانت مساهمته (1069 فندق مقابل 77383 سرير) خلال سنة 2015 رغم عدم تطوره خلال سنوات الدراسة وهذا راجع للسياسة السياحية الجديدة التي تنتهجها الدول في الوقت الحالي والتي يلعب فيها القطاع الخاص دورا مهما في التنمية السياحية، أما

الجماعات المحلية والقطاع المختلط فمساھمتهما تعاد تكون معدومة وثابتة خلال سنوات الدراسة (54، 07 فنادق على الترتيب).

وما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه المعطيات هو ضعف الهياكل السياحية، وعدم قدرة البلاد على تلبية احتياجات السائح، ولا يتعلق الأمر هنا بالسائح الأجنبي فقط، بل حتى السائح المحلي الذي يجد صعوبة كبيرة في إيجاد مكان للإيواء في المناطق السياحية في الجزائر وفق إمكانياته المالية، حتى وإن وجدت فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب والذي نجده في البلدان المجاورة أمثال تونس التي تتمتع بقدرتها على جذب السياح من خلال ما تتمتع به من تنوع في الطاقة الفندقية وبمختلف مستويات الأسعار، وعليه فالطاقة الفندقية في الجزائر تبقى غير كافية ولا تلبى الطلب السياحي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب.

وبتطبيق أحد مؤشرات القياس المستخدمة في تقارير المنظمة العالمية للسياحة، وهو مؤشر

ديفارت (TF) والذي يعطى بالعلاقة التالية: (1)

$$TF = NP(100)/P$$

حيث:

TF: مؤشر ديفارت

NP: عدد الأسرة

P: عدد سكان الدولة في تلك السنة.

وبحساب قيمة المؤشر لسنة 2015 نجد: * $TF = 102244(100)/39500000$

$$TF = 0.26$$

وهذه النتيجة تعتبر ضعيفة ولها عدة دلالات منها: (2)

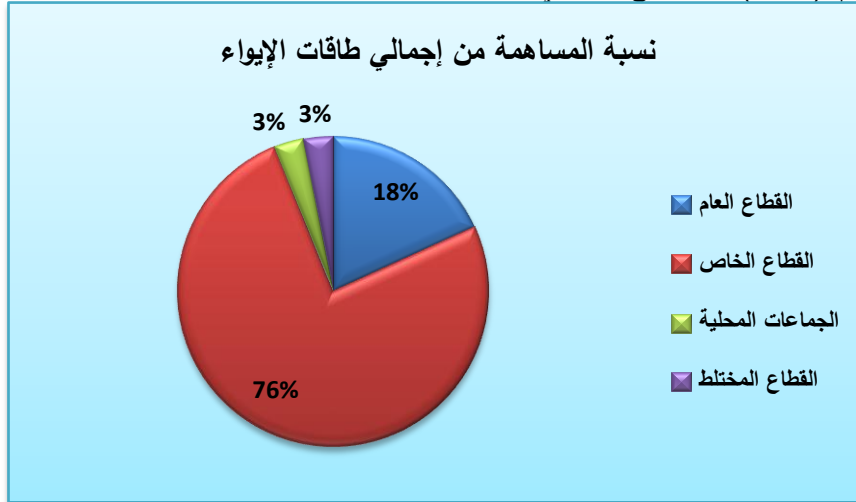
- ضعف المؤشر يدل على ضعف طاقات الاستيعاب الفندقية في الجزائر.
- ضعف المؤشر يدل على تخلف الجزائر في الترتيب العالمي مقارنة بالدول الأخرى.
- ضعف المؤشر يدل على الركود في الاستثمار السياحي، حيث أن المؤشر لم يختلف كثيرا بل وهو متقارب مع سنة 2011 وكانت قيمته 0.25، ومع سنة 1998 وكانت قيمته 0.23، وبالتالي فالجزائر تحتل مراتب متأخرة في طاقات استيعاب السياح.

ويمكن توضيح التوزيع النسبي للفنادق (من خلال عدد الأسرة) حسب الطبيعة القانونية من خلال

الشكل التالي:

¹ - بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2014، ص 17. (بتصرف)
² - المرجع نفسه، ص 18. (بتصرف)
 * من حساب الباحثة.

شكل رقم (4-1): التوزيع النسبي للفنادق الجزائرية حسب الطبيعة القانونية سنة 2015



المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الشكل أعلاه يؤكد ما تم شرحه سابقا عن استحواذ القطاع الخاص لنسب المساهمة في تكوين الطاقة الفندقية المتاحة في الجزائر خلال سنة 2015 بنسبة (75%)، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع العام بنسبة (18%)، أما باقي القطاعات فتكاد تكون مساهمها معدومة (3%).

2-2- حسب نوع التوجه السياحي:

تتوزع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي كما يلي:

- التوجه الحضري.
- التوجه الساحلي.
- التوجه الصحراوي.
- التوجه الحموي.
- التوجه المناخي.

وهو ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة (2010-2015)

جدول قم (4-2): الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي خلال الفترة (2010-2015)

2015		2014		2013		2011		2010		السنوات	نوع التوجه السياحي
عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق		
62479	870	61012	872	55988	798	52445	784	52085	784	حضري	
3038	230	2796	209	2988	219	3132	284	3132	252	ساحلي	
363	55	454	60	605	94	377	57	377	57	صحراوي	
3866	21	4259	26	5467	46	4111	45	4111	45	حموي	
1883	19	1825	18	1405	19	1089	14	1089	14	مناخي	
10224	1195	99605	1185	98804	1176	92737	1184	92377	1152	المجموع	

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014, p8.

- Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2014, p 360 (résultats 2010/2012).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن طاقات الإيواء أو الطاقة الفندقية - حسب نوع التوجه السياحي - تركزت في نوعين من التوجهات السياحية وهي التوجه الحضري بطاقة إيواء 62479 سرير سنة 2015 (بمعدل 61.10% من إجمالي الطاقة الفندقية) مع ملاحظة تزايد هذه الطاقة الإيوائية خلال سنوات الدراسة، بالإضافة إلى النوع الثاني وهو التوجه الساحلي بطاقة إيواء 30380 سرير سنة 2015 (بمعدل 29.71% من إجمالي الطاقة الفندقية) مع زيادة طفيفة خلال سنوات الدراسة، أما ما تبقى من توجهات سياحية (صحراوي، حموي، مناخي) فمجموع طاقتهم الإيوائية لا تتعدى 9385 سرير سنة 2015 (بمعدل 9.19%) مع الثبات النسبي خلال سنوات الدراسة.

2-3- حسب التصنيف:

تتوزع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف إلى ست درجات أي (ست نجوم) حسب عدد ونوع الخدمات المقدمة في الفندق، بالإضافة إلى باقي المؤسسات السياحية (النزل، القرى، الإقامة السياحية و وحدات الإيواء المفروشة...) وهي غير مصنفة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-3): الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال الفترة (2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
التصنيف	عدد الأسرة	عدد الأسرة	عدد الأسرة	عدد الأسرة
فنادق 5 نجوم	4242	4242	4242	6734
فنادق 4 نجوم	1600	1800	1800	2810
فنادق 3 نجوم	5775	5829	5829	7045
فنادق 2 نجوم	4605	4605	4605	4425
فنادق 1 نجوم	10639	10639	11295	11295
فنادق دون نجمة	8406	8406	8533	8533
وحدات إيواء أخرى مصنفة *	10924	11198	11198	11198
مجموع المؤسسات المصنفة	46191	46719	47502	52040
مجموع المؤسسات في إطار التصنيف **	52613	52886	54742	55380
المجموع	98804	99605	102244	107420

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014, p9.
Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30,
chapitre XVI, édition 2014, p 360 (résultats 2010/2012).

- تعتبر وزارة السياحة المؤسسات الفندقية بدون نجمة من المؤسسات المصنفة.
- * تشمل كل من الإقامة السياحية، النزل، الوحدات المفروشة العائلية والريفية، محطات الاستراحة، قرى العطل، وهياكل فندقية أخرى..
- ** تعتبر مؤسسات فندقية غير مصنفة.

من الجدول نلاحظ توزيع الطاقة الفندقية حسب درجة التصنيف حيث يظهر جليا استحواد الفئة غير المصنفة على الجزء الأكبر من طاقات الإيواء بنسبة 51.55% سنة 2016 بطاقة 55380 سرير، أما الفنادق المصنفة فاستحوذت على ما نسبته 48.44% في نفس السنة بطاقة إيواء 52040 سرير، في حين لم تتعدى نسبة فنادق الخمس نجوم 6.26% مقابل 13 فندق في نفس السنة، أما باقي الفنادق (أربع نجوم وثلاثة ودرجتين) فكانت نسبتها 13.29%، في حين بلغت نسبة الفنادق بدرجة واحدة 10.51%، وكانت حصة الفنادق المصنفة الأخرى 10.42%.

من خلال تتبعنا لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر خلال سنوات الدراسة نجد أن نموها كان متواضعا مقارنة بما تطمح إليه السياسة السياحية الجديدة والمشاريع الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية لهياكلها الفندقية (من ناحية الأسعار، جودة الخدمات وعدد هياكلها) مقارنة بنظيراتها وذلك في المؤشرات الدولية.

3 الليالي السياحية في الفنادق:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلتهم السياحية، فمعدل التغير في الليالي السياحية يتناسب طردياً مع عدد السياح الوافدين، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مدة إقامة السائح والتي تؤثر سلباً على تزايد الليالي السياحية، وفي الجزائر تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين بمحدوديتها وذلك تماشياً مع حجم الطلب السياحي عليها⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في الهياكل الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015):

جدول رقم (4-4): تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
عدد الليالي							
ليالي سياحية لغير المقيمين	754103	845367	936631	994266	837812	839161	840510
ليالي سياحية للمقيمين	5185231	5484105	5703550	5926968	6215932	6307411	6398890
المجموع	5939334	6329472	6640181	6921234	7053744	7146572	7239400
نسبة النمو السنوي %	-	6.57	4.91	4.23	1.91	1.31	1.29

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014, p6.

- Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2014, p 360 (résultats 2010/2012).

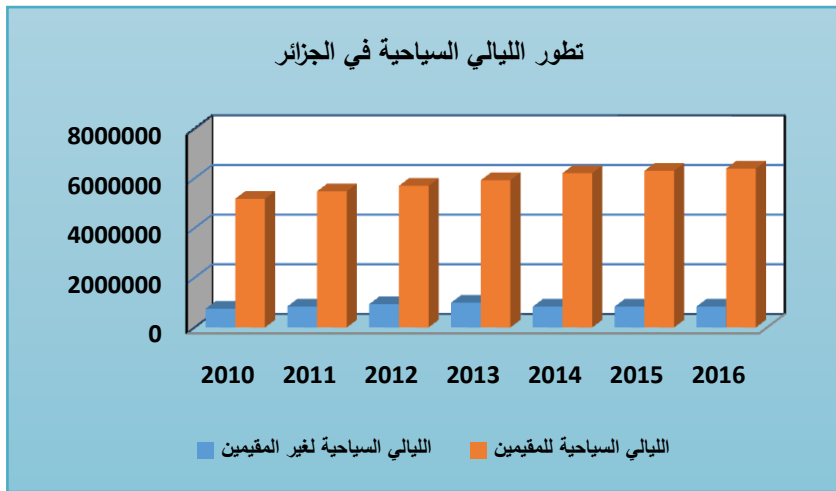
• تحصي الوزارة الليالي السياحية للجزائريين المقيمين في الخارج ضمن الليالي السياحية لغير المقيمين.

*أنظر: صحراوي محمد تاج الدين، أسبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، ديسمبر 2017، ص63.

من خلال الجدول نلاحظ أنه رغم تزايد مجموع عدد الليالي السياحية خلال سنوات الدراسة (من 5939334 سنة 2010 إلى 7239400 سنة 2016)، إلا أن نسبة النمو تتجه نحو الانخفاض من 6.57% سنة 2011، إلى 1.29% سنة 2016، ونلاحظ كذلك الفرق في عدد الليالي السياحية بين القيمين وغير المقيمين، فالليالي السياحية لغير المقيمين تعتبر منخفضة جداً مقارنة بعدد الليالي السياحية للمقيمين، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف التدفقات السياحية إلى الجزائر بالإضافة إلى محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين، وهذه النتيجة تدل على ضعف المنتج السياحي الجزائري وعدم قدرته على المنافسة في السوق السياحية الدولية، والشكل التالي يوضح تطور الليالي السياحية للمقيمين ولغير المقيمين خلال سنوات الدراسة:

¹ - صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 126. (يتصرف)

شكل رقم (4-2): تطور الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الشكل السابق يثبت ما تم شرحه سابقا عن الفرق الشاسع بين الليالي السياحية للمقيمين ولغير المقيمين وضعف السياحة الوافدة إلى الجزائر رغم الجهود المبذولة، وهذا ما سنوضحه العنصر التالي.

4 السياحة الوافدة إلى الجزائر:

تقوم الصناعة السياحية في دولة ما على قدرتها في جذب السياح من خلال ما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية ومادية، بالإضافة إلى قدرتها على تنويع وسائل الجذب، وبالنسبة للجزائر فرغم تمتعها بمقومات الجذب الطبيعي إلا أن النقص الفني في المقومات المادية والبنية التحتية أثر على الحركة السياحية الوافدة إليها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): التدفقات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	عدد السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون في الخارج	إجمالي عدد السياح
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887
2012	981955	1652101	2634056
2013	964153	1768578	2732731
2014	940125	1361248	2301373
2015	1083121	626873	1709994
*2016	/	/	2039000

Source : ministère d'aménagement du territoire, du tourisme et l'industrie traditionnelle statistique année 2015.

* Atlas mondial de donnée, sur site:

https://knoema.fr/atlas?_ga=2.260517453.1140650402.1522178794-635613808.1520252702

Consulté le : 27/03/2018.

من الجدول نلاحظ أن التدفقات السياحية في الجزائر عرفت تطورا متزايدا خلال الفترة (2010-2013) تزايد عدد السياح من 2.07 مليون سائح سنة 2010 إلى 2.73 مليون سائح سنة 2013، بمعدل نمو بلغ 31.98%، وفي سنة 2014 أخذت التطورات اتجاها تنازليا فانخفض إلى 2.3 مليون سائح، و 1.7

مليون سائح سنة 2015 بمعدل نمو سلبي وصل إلى (-37.42) %، ولكن هذا الوضع لم يدم وسرعان ما تزايد العدد سنة 2016 ليصل إلى 2.03 مليون سائح بمعدل نمو 19.24 %، فالانخفاض بين سنة 2014 و 2015 يخالف السياسات والتوقعات السياحية المرصودة في الاستراتيجية السياحية الجزائرية في آفاق 2030 (سيتم التطرق إلى الاستراتيجية السياحية الجزائرية في العناصر اللاحقة).

ضعف الجزائر كوجهة سياحية يرجع لعدة أسباب من بينها الزيادة في التنافسية السياحية للدول خاصة العربية منها لتدارك الخسائر الحاصلة جراء الظروف الأمنية والحروب ومحاولة تقديم عروض سياحية تنافسية لجذب السياح، بالإضافة إلى ضعف تنفيذ الاستثمارات المخططة في الاستراتيجية السياحية الجديدة وعدم بلوغ الأهداف المسطرة لسنة 2015.

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في تونس

تتمتع تونس بمقومات سياحية مختلفة طبيعية وحضارية وأخرى مادية، جعلتها من أهم الوجهات السياحية في العالم رغم صغر مساحتها، ويعتبر موقعها الجغرافي والخصائص المناخية فيها بالإضافة إلى ما لديها من مقومات مادية كالأبنية التحتية والهياكل الفندقية من أهم عناصر جذب السياح إليها، ما جعلت هذا القطاع يمثل موردا هاما في التنمية الاقتصادية للدولة.

أولاً: المقومات الطبيعية والحضارية

الجمهورية التونسية، دولة عربية تقع في شمال قارة أفريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، وهي تقع في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس بين درجتي عرض 30 درجة و 37 درجة و 20 دقيقة شمالاً، وخطي طول 7 درجات و 30 دقيقة و 11 درجة و 30 دقيقة شرقاً ومن الجنوب الشرقي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، عاصمتها مدينة تونس، تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كيلومتر مربع تمتد الصحراء على 40 % من الأراضي التونسية بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر، لعبت تونس أدوارا هامة في التاريخ القديم منذ عهد الفينيقيين في قرطاج ثم ما عرف باسم مقاطعة أفريقيا إبان الحكم الروماني لها وكانت تسمى مطمور روما، فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان⁽¹⁾.

وعلى الرغم من صغر مساحتها، إلا أن تونس من الأقطار العربية التي تحتوي على كنوز طبيعية وأثرية وتاريخية جعلت منها أهم البلدان في مجال السياحة، ومن الأقطاب السياحية الهامة في القارة الإفريقية.

1 المقومات الطبيعية:

تتواجد دولة تونس في أقصى الشمال الشرقي من القارة الإفريقية، ويحيط بها البحر المتوسط من الجهتين الشمالية والشرقية، وتمتد سواحلها على أكثر من 1300 كلم، تتوفر على شواطئ منبسطة في

¹ - على الموقع: <https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3> تاريخ الاطلاع: 2018/03/29.

كل من طبرقة، بنزرت، قرطاج، سوسة، جربة وغيرها، ويفصلها عن جزيرة "صقلية" مضيق يمتد نحو 140 كلم، ما يجعلها نقطة اتصال بين الدول الأوروبية والدول العربية (1)، وفيما يخص المناخ فهو معتدل متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد و في الجنوب، وتتميز تونس كذلك بشمسها المشرقة معظم أيام السنة، أما درجات الحرارة فيبلغ معدلها في فصل الشتاء نحو 12 درجة مئوية مع سقوط الأمطار، أما في فصل الصيف فيبلغ معدل درجات الحرارة نحو 29 درجة مئوية، وتتنوع التضاريس في تونس بين الجبال والشواطئ والصحراء، إلا أن هذه التضاريس قليلة الارتفاع، حيث تصل أعلى قمة في تونس إلى حوالي 1544 متر، وتشمل تضاريسها مجموعة من السهول تتخلل سلاسلها الجبلية منها سهل طارقة، بنزرت، الكبة، وسهل كوكبة(2)، كما تتوفر على تونس العديد من الأنهار والأودية أهمها: «وادي مجردة»، «وادي مليان»، أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تشكل 22 % من مساحة البلاد، وتتميز بانخفاض ارتفاعها إلى حوالي 17 متر تحت مستوى سطح البحر وتتميز بطبقاتها الرسوبية وبكثرة السهول والهضاب، وأيضا بواحاتها التي تشبه إلى حد ما واحات الجزائر والمغرب مثل الواحات الواقعة شمال غرب "شط الجريد"، "توزر"، "نفطة"، "صابرية" و"دوز"، وهي فضاءات لصحراء شاسعة تعتبر بوابة المشرق العربي الرابطة بين المغرب وامتدادا للصحراء الكبرى التي تتوغل جنوب إفريقيا (3)، ويشكل النبات عنصر هاما من عناصر الجذب السياحي، لما يحققه من تنوع وأشكال ومناظر طبيعية، بالإضافة إلى الحيوانات البرية التي تعد عاملا آخر هام من عوامل الجذب السياحي، من خلال ازدياد أنشطة الصيد والقنص التي تمارس في مناطق وأقاليم مختلفة، وللتقليل من هذا النشاط اتخذت السلطات التونسية مجموعة من الإجراءات تحد من هذا النشاط وذلك من خلال إقامة المحميات الطبيعية التي أصبحت بدورها مقصدا سياحيا يستمتع فيه السائح(4)، فجمال وغنى الطبيعة في تونس الممزوج بين البحر والجبال والسهول والصحراء كان من العوامل الأساسية التي ساعدت على تطوير السياحة بهذا البلد، وبالنهوض ببعض الأنماط السياحية، كسياحة الشواطئ والسياحة الجبلية والصحراوية مما جعلها قطبا سياحيا مهما، كما تدعم "الحمامات المعدنية" والمعالجة بمياه البحر القطاع السياحي في تونس، حيث نجحت هذا الأخيرة في هذا المجال واحتلت المرتبة الثانية بعد فرنسا في العلاج بالمياه المعدنية من خلال انجاز العديد من المحطات العلاجية والمنتجعات السياحية الحديثة التي تتميز بجودة مستوى الخدمات، وبالتالي أصبحت تونس تعد محورا للنهوض بهذا النمط السياحي(5).

2 المقومات التاريخية والحضارية:

إن المقومات السياحية التاريخية والحضارية لا تقل أهمية عن المقومات السياحية الطبيعية في أي بلد، وتونس من الدول التي تعتبر حاضنة لجمال الطبيعة ولأقدم الآثار التاريخية والحضارية، التي تجمع

1- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 72. (بتصرف)

2- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025)، في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 106

3- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 73. (بتصرف)

4- عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 107

5- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 73. (بتصرف).

بين الماضي العتيق والحاضر الحديث، حيث تتوفر على عدة مناطق أثرية، تعكس تاريخ البلاد ومختلف الحضارات التي مرت بهذه الدولة، مما أدى إلى تنوع وغنى مواقعها السياحية، وقد عرفت تونس الحضارات التالية: القرطاجية، الرومانية، الوندال، البيزنطية، العرب والأتراك، كما تعتبر المدينة القديمة لتونس العاصمة من أهم المدن التاريخية في البلاد⁽¹⁾، وثمة العديد من الدور والقصور منها: «دار عبد الله» وهي متحف للفنون والعادات والتقاليد التونسية، وأيضا "دار باش حامية" التي تمثل مؤسسة ثقافية ودار "حمودة باشا" وهي عبارة عن فضاء تجاري، ودور أخرى تم تحويلها إلى مؤسسات وطنية مختلفة.⁽²⁾ وثمة مدينة قرطاج التي تعتبر جزءا من التراث الثقافي الإنساني الذي يمتد إلى نحو ثلاثة آلاف سنة تتربع هذه المدينة العريقة على آثار إحدى المدن التاريخية القديمة في تونس، ولا تزال عن آثار قرطاجية منتشرة حول الآثار الرومانية، كما تتميز بفن العمارة وبالذوق الرفيع ومن آثارها "متحف هضبة بيرصة" "معبد بعل تانيت" وهو أكبر المعابد بقرطاج القديمة، وتحتوي إلى جانب ذلك مجموعة من القبور والآثار مثل: "حمامات أنطونيوس"، وأيضا معالم تاريخية أخرى: "كالمسرح"، "الحلبة"، وبقايا الكنائس المسيحية التي تشكل معالم تاريخية وحضارية بهذه المدينة، والتي تعتبر كذلك من المدن الساحلية الهامة.⁽³⁾ كما تحوي مواقع سياحية أخرى، منها: قرية سيدي بوسعيدة، مدينة الحمامات ومدينة جربة، وتتميز تونس بصناعتها التقليدية اليدوية مثل: صناعات النحاس، الفخار، النسيج، الجلود والحلي البربري الأصيل،⁽⁴⁾ وهناك العديد من المدن والمناطق الأثرية في تونس يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): المناطق السياحية في تونس

المناطق	معالمها وعناصر الجذب فيها
تونس العاصمة	أسواق شعبية، معالم فينيقية، آثار رومانية، فنادق فخمة، المنطقة السياحية الجديدة (سيدي بوسعيد)، سياحة ترفيهية.
توزر	ملاعب الغولف، مطاعم وأسواق، رحلات سياحية ومناطق صحراوية.
جربة	الجزيرة الأسطورية، فنادق فاخرة ومطاعم، عمارات فريدة ومساجد متميزة.
المنستير	القلعة، سور شامخ، فنادق ممتازة، مساحات خضراء وحدائق.
القيروان	جامع القيروان، سور القيروان القديم، أسواق، مقام أبي زعنة، وصناعة السجاد.
سوسة	فنادق، مطاعم، محلات، القلعة المطلة على البحر، مهرجانات الجامع الكبير.
نابل الحمامات	فنادق، مطاعم، متاحف، مناطق أثرية وثقافية، ثروة بحرية.
طبرقة	جبال متنوعة بها غابات كثيفة الأشجار، متاحف، رياضة الغوص.

المصدر: بوفليج نبيل وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

¹ - بوفليج نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا: حالة الجزائر، تونس والمغرب ، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق يومي 11-12 ماي، المركز الجامعي البويرة، 2010، ص 10.

² - صليحة عشي، الأداء والآثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص:93-95 (بتصرف)

³ - المرجع نفسه، ص 94.

⁴ - بوفليج نبيل وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 10

مما سبق يتضح لنا تنوع المقومات السياحية التونسية بين طبيعية، حضارية، تاريخية، ثقافية، هذا التنوع في المعروض سمح لها أن تتفوق في هذا المجال بفضل جهودها في تثمين تراثها والمحافظة على طبيعتها الخلابة.

ثانياً: المقومات المادية

تتوفر تونس على مقومات سياحية طبيعية وحضارية متنوعة، وسعت إلى تدعيم هذه المقومات بإمكانات مادية تمثلت في توفير أبنية تحتية هامة على المستوى الكمي والنوعي استجابة للطلب السياحي المحلي والأجنبي، فهي تمتلك مطارات دولية عديد ومرافئ ترفيهية إضافة إلى توفرها على شبكة متطورة من الطرق والمواصلات بالإضافة إلى الهياكل السياحية الفندقية وغيرها من الهياكل التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية في القطاع السياحي.

1 شبكات النقل:

تعود ملكية النقل في تونس حوالي 70% منه إلى القطاع العام، تشرف على هذا القطاع وزارة النقل التي تهدف لتنظيم وتأمين النقل في تونس والسهل على سيره السليم لما يضمن ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية، يتكون أساساً من ثلاثة ميادين رئيسية: النقل البري والنقل البحري والنقل الجوي.⁽¹⁾ تطورت شبكة المواصلات تطوراً موازياً للتطور الاقتصادي عامة، إذ تستثمر الجمهورية التونسية حالياً قرابة 1900 كم من السكك الحديدية من خلال الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية، وتحاول الدولة تطوير وتحديث التجهيزات الأساسية لتلك الخطوط الحديدية التي يعود إنشاؤها إلى أكثر من سبعين عاماً وقد أقيم خط حديدي مكهرب يصل تونس العاصمة بضواحيها الشمالية، أما الطرق البرية الأخرى فيبلغ طول المعبدة منها 14756 كم، أما الطرق غير المعبدة فيبلغ طولها 4662 كم سنة 2006 (الطرق السريعة في تونس يبلغ طولها الإجمالي 357 كم، وتنقسم على 3 خطوط رئيسية، تعمل الآن تونس على مشروعين للطرق السريعة، جنوباً من صفاقس مروراً بمدينة قابس حتى الحدود التونسية الليبية، والثاني يربط من بوسالم حتى الحدود التونسية الجزائرية، المشروعين يقعان في إطار مشروع الطريق السيارة المغاربية)، وأهم الموانئ التي أنجزت بعد الاستقلال ميناء الصخيرة النفطي، كما تم تطوير ميناء بنزرت، ومن الموانئ الأخرى ميناء قابس وحلق الوادي وميناء سوسة وميناء صفاقس، أما في مجال النقل الجوي فلم يكن للبلاد قبل الاستقلال سوى مطار تونس العاصمة. وقد حرصت الدولة، وخاصة بعد نمو الأنشطة السياحية، على بناء 8 مطارات دولية سنة 2013 في كل من جربة، النفيضة الحمامات، قفصة، المنستير، صفاقس، طبرقة، توزر، قرطاج تونس.⁽²⁾

2 الطاقة الفندقية:

تعمل تونس حالياً على تطوير مقوماتها السياحية المتمثلة في الطاقة الفندقية تماشياً مع تطور رغبات وحاجات الطلب السياحي، إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها لتنمية قطاعها السياحي الذي يعتبر

¹ - النقل في تونس، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع: 2018/03/29.
² - على الموقع: <https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3> تاريخ الاطلاع: 2018/03/29.

المورد الرئيسي لمدخيل الدولة، فتزايدت طاقات الإيواء للمؤسسات السياحية من 152.9 ألف سرير سنة 1994 إلى 197.5 ألف سرير سنة 2000.

من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء التونسي التي توضح طاقة الإيواء في الفنادق التونسية حسب عدد الأسرة تم إعداد الجدول التوضيحي التالي:

جدول رقم (4-7): تطور عدد الأسرة في الفنادق التونسية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: ألف سرير

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأسرة	241.5	242.1	242.0	242.2	240	241.4
*نسبة النمو%	/	0.24	-0.04	0.08	-0.90	0.58

Source : Préparé par le chercheur en fonction par: Office National du statistiques Tunisien (O.N.S.T), sur site : <http://www.ins.tn/fr/themes/tourisme> consulté le: 29/03/2018

*من حساب الباحثة.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور عد الأسرة في الهياكل الفندقية في تونس حيث تميزت بالثبات النسبي مع تغير طفيف يتراوح بين التزايد والنقصان بمعدل نمو متوسط بلغ (-0.008%)، وهي نسبة غير معتبرة، حيث يمكن القول أن عدد الأسرة تميز بالثبات النسبي من 241.5 ألف سرير سنة 2010 إلى 241.4 ألف سرير سنة 2015، وهذا يعني أن طاقات الإيواء للهياكل الفندقية في تونس لم تشهد تطورا ملحوظا في عدد الأسرة خلال سنوات الدراسة وهذا راجع للظروف الأمنية التي كانت تعيشها الدولة في السنوات الأخيرة الأمر الذي أدى إلى تعثر النشاط السياحي والحركة السياحية فيها. ولتوضيح أكثر الجدول التالي يوضح تطور عدد المنشآت السياحية الموجودة في كامل المناطق السياحية التونسية:

جدول رقم (4-8): تطور عدد الفنادق في تونس خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق	856	861	846	847	848	862
معدل التغير%	/	0.58	-1.7	0.12	0.12	1.65

Source : Préparé par le chercheur en fonction par :
- Office National du statistiques Tunisien (O.N.S.T), sur site :
<http://www.ins.tn/fr/themes/tourisme> consulté le : 29/03/2018

*من حساب الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد الفنادق في تونس الذي تميز بالتذبذب أحيانا وبالثبات النسبي أحيانا أخرى، حيث تراوح عدد الفنادق بين 846 و862 فندق خلال سنوات الدراسة وبمعدل نمو

متوسط بلغ 0.77 %، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بأهمية هذا القطاع لدى تونس وبما تطمح إليه من خلال استراتيجيتها على المدى البعيد والمتوسط.

تعتبر النتائج المحققة في السنوات السابقة إيجابية أكثر حيث تعكس التوجع الفعال للاستثمار الوطني نحو القطاع السياحي والتي ساهمت في نجاحها في تطوير قطاعها السياحي وتحسين مكانتها التنافسية بين الدول، ولكن لا يخفى علينا الظروف الأمنية الأخيرة التي مرت عليها والتي تسببت في تراجع المؤشرات السياحية لديها.

3 الليالي السياحية:

تعتبر الليالي السياحية من المؤشرات لها علاقة طردية بعدد السياح الوافدين ونسبة إشغال الأسرة في الهياكل السياحية، ومن الطبيعي أن تشهد الليالي السياحية تذبذبا نظار لما عاشته الدولة من ظروف أمنية صعبة في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح تطور مجموع الليالي السياحية في الفنادق التونسية حسب الجنسية:

جدول رقم (4-9): الليالي السياحية في تونس حسب الجنسية خلال الفترة (2010-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات الجنسية
8366.3	21692.6	22848.6	23171.5	15125.2	29403.9	أوروبيون
2102.9	2051.8	1869.9	1702.1	1319	1423.7	مغاربة
74.8	99.8	110	126.9	127.2	248.6	أمريكيون
490.1	825.1	843	821	583.4	998.7	آخرون
90.1	90.1	90.1	98.9	52.8	61.4	تونسيون مقيمون في الخارج
11124.2	24759.4	25761.6	25920.4	17207.6	32136.3	*المجموع
-55.07	-3.89	-0.61	50.63	-46.45	/	**معدل التغير %

Source : Préparé par le chercheur en fonction par :

- Office National du statistiques Tunisien (O.N.S.T), sur site :

<http://www.ins.tn/fr/themes/tourisme> consulté le : 29/03/2018

/* / ** من حساب الباحثة.

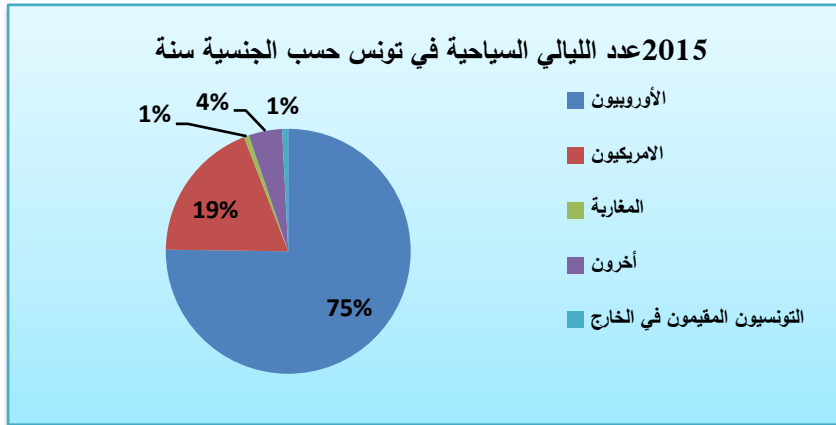
من الجدول نلاحظ:

- تطور الليالي السياحية في الفنادق التونسية في الإجمال عرفت كذلك تذبذبا بين الانخفاض الشديد والارتفاع الشديد من سنة إلى أخرى حيث انخفضت من 32136.3 ليلة سياحية سنة 2010 إلى 17207.6 ليلة سنة 2011 بمعدل تغير سلبي بقيمة (-46.45) %، ولكن هذا الانخفاض الشديد سرعان ما تغير سنة 2012 ليصبح 25920.4 ليلة بمعدل تغير تجاوز الضعف بقيمة 50.63 %، واستمر على هذا الوضع الجيد في سنة 2013 و 2014 رغم أن

معدل التغير سلبي يعني أن هناك انخفاض ولكن نسبته غير معتبرة، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا فانخفض في سنة 2015 بمعدل تغير تجاوز الضعف بقيمة (55.07)%.

- أما من ناحية الجنسيات أو المجموعات الدولية الأكثر استهلاكاً للليالي السياحية في تونس فاستحوذت الدول الأوروبية الحصة الأكبر من ناحية عدد الليالي بنسبة 75% سنة 2015، تلتها الدول الأمريكية بنسبة 19%، أما الدول المغربية والتونسيون المقيمون في الخارج فلم تتجاوز نسبتهم 1%، بالإضافة إلى دول مختلفة أخرى بنسبة 4%، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (4-3): توزيع نسبة الليالي السياحية حسب الجنسية في تونس سنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

من الشكل نلاحظ أن السياح الأوروبيون هم الأكثر وفوداً للدولة التونسية والأكثر قضاءً لليالي السياحية رغم أن عدد الليالي السياحية لهم انخفض بشدة من 29403.9 ليلة سنة 2010 إلى 8366.3 ليلة سنة 2015 بمعدل تغير سنوي (-71.55)%، وانخفاض ذلك عدد الليالي لباقي المجموعات الجغرافية إلا أن هذا الانخفاض لا يؤثر على إجمالي عدد الليالي السياحية في تونس بقدر ما أثر انخفاض المجموعة الأوروبية التي تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الليالي السياحية. ويرجع هذا الانخفاض الشديد في إجمالي عدد الليالي السياحية إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الدولة التونسية ابتداءً من سنة 2011 وتخوف السياح من الذهاب إلى تونس، وهذا ما سببته عليه العنصر التالي الذي يخص عدد السياح الوافدين إلى تونس.

4 السياحة الوافدة:

استطاعت تونس خلال سنوات عديدة من تعزيز مكانتها السياحية بين الدول من خلال جدية التعامل مع هذا القطاع من ناحية السياسات الحكومية والاستثمارات السياحية، وهذا الأمر أثبتته النتائج المحققة على مستوى المؤشرات السياحية خاصة السياحة الوافدة في السنوات القليلة السابقة، أما في الفترة الممتدة بين (2010-2015)، تغير الوضع وتغيرت الظروف الأمنية للدولة مما أثر سلباً على السياحة الوافدة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-10): السياحة الوافدة إلى تونس خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السياح (مليون سائح)	7.828	5.746	6.999	7.352	7.163	5.359	5.724
*نسبة النمو %	/	-26.6	21.81	5.04	-2.57	-25.18	6.81

Source : Atlas mondial de donnée, sur site :

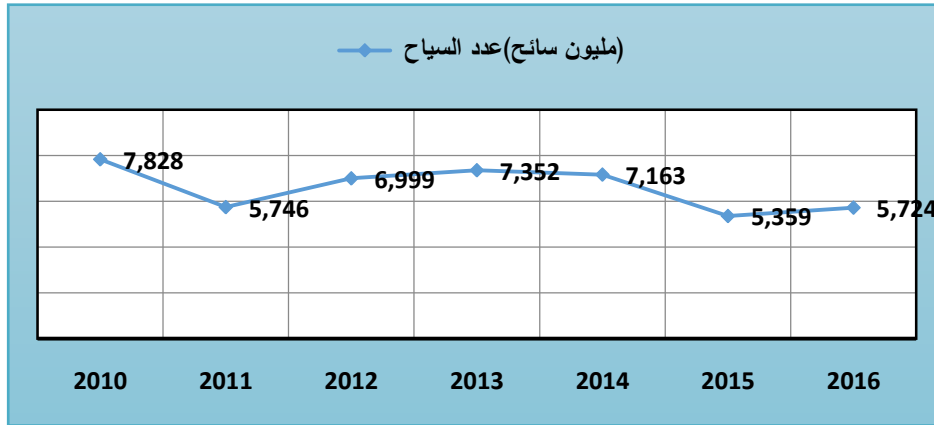
https://knoema.fr/atlas?_ga=2.260517453.1140650402.1522178794-635613808.1520252702

consulté le : 29/03/2018

*من حساب الباحثة.

من الجدول أعلاه نلاحظ عدد السياح الوافدون إلى تونس من سنة 2010 إلى سنة 2016، فشهدت هذه الفترة تغيرا ملحوظا في عدد السياح يتراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى خلال سنوات الدراسة حيث انخفض من 7.828 مليون سائح سنة 2010 إلى 5.746 مليون سائح سنة 2011 بمعدل تغير سلبي (26.6%) ، وهو انخفاض ملحوظ، ولكن الظروف سرعان ما تحسنت فارتفع عدد السياح إلى 6.999 مليون سائح سنة 2012 و 7.352 مليون سائح سنة 2013 وإلى 7.163 مليون سائح سنة 2014، وعاد إلى الانخفاض بين سنة 2015 و 2016 إلى 5.359 و 5.724 مليون سائح على الترتيب، والشكل التالي يوضح هذا التطور:

شكل رقم (4-4): تطور عدد السياح الوافدون إلى تونس خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الشكل السابق يوضح تأثيرات الظروف الأمنية التي عاشتها تونس والتي أثرت على مختلف المؤشرات السياحية المختلفة وخاصة السياحة الوافدة التي تذبذبت خلال السنوات الأخيرة بين الارتفاع والانخفاض، مما استدعى ضرورة التدخل الحكومي لاستدراك ما تم خسارته من عملة صعبة متأتية من هذا القطاع الذي تعتبر موارده من المداخل الرئيسية للدولة.

المطلب الثالث: المقومات السياحية في مصر

القطاع السياحي هو بوابة المستقبل الذي تراهن عليه مصر ليكون أحد المصادر المهمة في عائدات الاقتصاد المصري، حيث تملك مصر عددا من المقومات السياحية التي تجعل منها منطقة جذب لشرائح عدة من هواة السفر والسياحة، إذ يوجد بمصر مختلف المقومات التي تساعد على تنوع السياحة فيها، من سياحة دينية وثقافية إلى رياضية وسياحة الترفيه، مما يجعل موسم السياحة يدوم على مدار السنة بفضل مناخها الملائم والمعتدل.⁽¹⁾

أولاً: المقومات الطبيعية والحضارية

تتمتع مصر بمقومات فريدة و متميزة تضعها بين الدول القادرة على استقطاب أعداد متزايدة من السياح، حيث أنها تملك تراثاً عريقاً إلى جانب ما منحته الطبيعة والموقع الجغرافي والتضاريس من تنوع جذاب مناخياً وبيئياً وسياحياً على امتداد السنة يعززه المزج الهادئ والعميق بين الموروث المصري والعصرية.⁽²⁾

1 المقومات الطبيعية:

تحتل مصر الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، وتشغل 30/1 من مساحة القارة، أي ما يقرب من مليون كيلو متر مربع، يحيط بها من الشمال البحر المتوسط، وفي الشرق فلسطين وخليج العقبة والبحر الأحمر، وفي الجنوب خط عرض 22 شمالاً، ويمثل الحد بين مصر والسودان، وفي الغرب الصحراء الليبية، فالحدود الشمالية ومعظم الحدود الشرقية حدود بحرية قوية، ولا تتمثل الحدود البرية في هذه الناحية إلا في الشمال الشرقي في منطقة سيناء، حيث خط الحدود بين رفح والعقبة، وقد كانت الأخيرة ضمن الحدود المصرية حتى سنة 1906، ثم ضمت إلى الحجاز، وهي اليوم ميناء تملكه المملكة الأردنية الهاشمية.⁽³⁾

تقتصر منطقة السكن والعمران في مصر على شطر محدود لا تتجاوز نسبته 3% من مساحة البلاد ويتركز العمران ومظاهر الاستغلال الاقتصادي الكثيف حول النيل الذي تدين له مصر الزراعية كثيراً ومن ثم تبدو هذه المنطقة التي تعج بمظاهر الحياة النشيطة، وقد أحيطت بحدود واضحة تماماً من الأراضي الجرداء الجافة، فلا تدرج ولا مناطق انتقال، وذلك شأن أراضي الري في الواحات التي تمثل مصر، كما عرفها التاريخ واحة كبيرة، أما الصحراء التي تشغل أكثر مساحة البلاد، فلها دوراً مهماً في حياة الدولة الاقتصادية وطبيعتها الإستراتيجية، فالموقع الجغرافي الاستراتيجي كان له الدور في جذب السياح إليها.

تتكون أغلب مساحة مصر من صحراء، وتنقسم مصر طبيعياً إلى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية ووادي النيل ودلتا النيل وشبه جزيرة سيناء، حيث أن وادي النيل عبارة عن شق ضيق يخترق

¹ - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسبير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 195.
² - ولاء علي محمد إبراهيم البحيري، الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في صناعة السياحة في مصر، مجلة البحوث السياحية، عدد أكتوبر، 2008، ص 19.
³ - جغرافيا مصر، على موقع المعرفة: <https://www.marefa.org> تاريخ الاطلاع: 2018/03/30.

مصر من الجنوب إلى الشمال، من وادي حلفا إلى القاهرة، أما الدلتا فهي المساحة المنبسطة التي تمتد من نهاية الوادي عند القاهرة حتى سواحل البحر المتوسط، وهي سهل واضح الاستواء، و تمتد الصحراء الغربية في مصر من وادي النيل شرقاً حتى حدود مصر الليبية غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى حدود السودان جنوباً، وتبلغ مساحتها ثلثي مساحة القطر المصري تقريباً، وهي عبارة عن هضبة صحراوية متسعة، ذات ارتفاع معتدل، يقل عن ارتفاع الهضبة الشرقية، ويبلغ في المتوسط 400 متر فوق مستوى سطح البحر، وهي تحتوي على عدد كبير من المنخفضات التي يهبط مستواها عن المستوى العام للهضبة، وقد يهبط مستوى بعضها إلى مادون مستوى البحر، وتشغل الصحراء الشرقية المنطقة الممتدة بين وادي النيل وبين البحر الأحمر وخليج السويس، وانحدارها العام من الشرق إلى الغرب، حيث تشرف على وادي النيل بحافة يراوح ارتفاعها بين 300 - 400 متر فوق سطح البحر.

في أقصى جنوب البلاد توجد بحيرة ناصر (بحيرة النوبة)، وهي بحيرة صناعية نشأت من المياه المتجمعة قبل السد العالي عند أسوان، أما في الشمال الغربي فتوجد بحيرة قارون في الفيوم وهي أحد أكبر البحيرات الطبيعية في البلاد، أما من ناحية الارتفاعات الجبلية في البلاد تتركز في جنوب مصر وعلى شبه جزيرة سيناء، يمكن وصف باقي طبيعة البلاد بطبيعة صحراوية أو شبه صحراوية، ومن ناحية البحار تطل مصر على البحر الأحمر من جهة الشرق والبحر المتوسط من جهة الشمال.⁽¹⁾

تتميز مصر بمناخ معتدل بشكل إجمالي ويسود نصفها الشمالي تقريبا المناخ السائد في حوض البحر الأبيض المتوسط المتغير تبعا للفصول الأربعة وفي الصحراء الغربية يسود الطقس الجاف فلا تزيد نسبة الرطوبة على 10%، ويكون حارا صيفا وبارد ممطر شتاء.

تتمتع مصر بمجموعة من المكونات الطبيعية التي تعتبر مقوما بيئيا وعنصر جذب سياحي متمثلة في الآتي:⁽²⁾

- جزيرة النباتات: تقع وسط وادي النيل، وهي حديقة نباتية مليئة بالنباتات والأشجار المستجلبية من جميع أنحاء العالم.
- جزيرة أجيليكا: يوجد فيها معبد وآثار جزيرة فيله التي غطتها مياه السد العالي، والمعبد فكك ثم تم تجميعه مرة ثانية على هذه الجزيرة وهي تبعد حوالي 500 متر من جزيرة فيله الأصلية، ويتم بها عروض الصوت والضوء بمختلف اللغات.
- الواحات التي تتواجد في الصحراء الغربية فيمكن ذكر ما يلي:⁽³⁾
- واحة الفيوم: تفصل الفيوم عن وادي النيل حافة رفيعة نسبيا وتحتوي على بحيرة كبيرة تعرف ببحيرة قارون، وأثبتت الدراسات الجيولوجية أن منطقة الفيوم مشهورة بالحفريات الموجودة بالصحراء وهي عبارة عن الآثار لأنواع مختلفة من الهياكل العظمية للحيوانات.

¹ - المرجع السابق، (بتصرف)

² - مجلة السياحة العربية، عدد يناير، 2011، ص 11.

³ - مجلة السياحة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- واحة الخارجة: تتميز بوجود سلسلة من الحصون التي بناها الرومانيون لحماية درب الأريين وهو طريق القوافل الطويل الذي كان يجري بين مصر الوسطى شمالا والسودان جنوبا.
 - واحة الداخلة: هناك بقايا هامة عن العصور القديمة وهناك أدلة أثرية على أن الواحة لعبت دورا هاما تحت حكم قدماء المصريين متمثلة في كونها نقطة الاتصال بين المسار المسمى "درب الطويل" المؤدي مباشرة إلى مصر الوسطى.
 - واحة الفرافرة: تقع على بعد 170 كلم جنوب الواحات البحرية، تضم الواحة قصر الفرافرة وقصر أبو خنفار وهي بقايا أبنية ترجع إلى العصور الرومانية حيث يوجد القليل من آثار تلك المنطقة، وتعرف المنطقة في شمال واحة الفرافرة محمية الصحراء البيضاء.
 - الواحات البحرية: تعد الواحة البحرية من وجهة نظر أثرية قد عاصرت الفراعنة، وقد شهدت أيضا العصر الروماني الإغريقي والذي ترك مبعدا ضخما مضيئا إلى أثرية المكان وتاريخه.
 - واحة سيوه: تقع على بعد 307 من مرسى مطروح وهي أقدم الواحات المصرية بها العديد من الآثار وكذلك عيون طبيعية للاستشفاء الطبيعي وهي واحة بكر للاستثمار.
- أما المناطق الغنية بالأسماك: يوجد منطقة برنيس (البحر الأحمر) وهي من أفضل المناطق الاستشفائية بمصر، كما يوجد منطقة مرسى علم وهي من أفضل الأماكن لممارسة هواية الصيد والغوص.

2 المقومات التاريخية والحضارية:

حضارة قدماء المصريين أو الحضارة الفرعونية هي الحضارة التي قامت في مصر تحت حكم الأسر الفرعونية المختلفة منذ فجر التاريخ وحتى الغزو الروماني لمصر، وهو الذي جعل منها مركزا تاريخيا مهماً من مراكز الحضارة.

تتفرد مصر بعناصر جذب سياحية هامة، وذلك لتعاقب مختلف الحضارات عليها من عصر الفراعنة مروراً بالحضارات القبطية والإسلامية والعصور القديمة والحديثة، وقد شكلت تلك الحضارات أثرا معمارية خالدة من مبان وقصور ومعابد، لذلك تعتبر مصر من أقدم المجتمعات الحضارية في التاريخ حتى صارت تسمى بأمة الدنيا. (1)

تعد الأهرامات إحدى عجائب الدنيا السبع التي جعلت من مصر وجهة سياحية نظرا لتاريخها العريق بالإضافة إلى تعدد المظاهر التاريخية والدينية من معابد ومتاحف ومساجد وكنائس ومسارح وتتمثل هذه المعالم الأثرية في الآتي: (2)

- **المعابد:** يمكن ذكر معابد "الكرنك" وهي مجموعة من المعابد على بعد ثلاثة كلم من معبد الأقصر، ويوجد كذلك معبد "الدير البحري" وبني بمعرفة المرأة الوحيدة التي حكمت مصر في عهد الفراعنة، وكذلك معبد "الأقصر" وبني خصيصا للملك رمسيس الثاني، ومعبد "دندرة" وهو

¹ - ولاء علي محمد إبراهيم البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² - مجلة السياحة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-12.

- معبد روماني يشتهر بمناظر فلكية ورموز تمثل الأبراج السماوية بسقف المعبد، وهناك أيضا معبد "أسنا" يقع جنوب الأقصر وقد شيد لعبادة الإله خفرع وهو من المعابد اليونانية الرومانية.
- **المتاحف:** تعددت المتاحف الموجودة في مصر يمكن حصر أهمها في الآتي: (1)
 - المتحف المصري: وهو أعظم متحف للآثار المصرية في جميع أنحاء العالم، يضم مجموعة كبيرة من المومياوات المصرية، كما يضم كنوز الملك الشاب توت عنخ آمون وهو واحد من أشهر ملوك العالم القديم وتم اكتشاف مقبرته عام 1922.
 - المتحف الإسلامي: يحتوي هذا المتحف على تحف إسلامية نادرة تنتمي كلها إلى جميع العهود الإسلامية.
 - المتحف القبطي: تم بناء هذا المتحف على جزء من القاهرة القديمة تلك المنطقة التي كانت تسمى يوما ما بالحصن الروماني لبابل ويضم المتحف القبطي أروع مجموعة قبطية أثرية في العالم.
 - قلعة صلاح الدين: بنيت فوق جبل المقطم في أعلى بقعة بالقاهرة سنة 1172م وتحتوي القلعة على مسجد محمد علي.
 - قلعة العريش (شمال سيناء): اعتمد الأتراك هذه القلعة كثيرا في صراعاتهم حتى الحرب العالمية.
 - **الكنائس:** حظيت القاهرة بجانب كبير من الإبداع المسيحي عندما دخلت المسيحية مصر وكان لها على أرض مصر ذكريات وأثار منها:
 - الكنيسة المعلقة: تعد من أشهر كنائس القاهرة ويطلق عليها اسم المعلقة لأنها مشيدة فوق بوابة حصن بابلليون الجنوبية.
 - كنيسة أبي سرجة: توجد جنوب القاهرة ويرجع تاريخ هذه الكنيسة إلى القرن الرابع ميلادي.
 - سانت كاترين (جنوب سيناء): يقع أسفل جبل سيناء ويعود بناءه كذلك إلى القرن الرابع الميلادي وهو أحد الأديرة المعروفة في العالم كمكان أرثوذكسي مقدس.
 - جبل موسى (جنوب سيناء): توجد في أعلى قمته كنيسة صغيرة وجامع، ويحرص السياح على تسلق الجبل عقب منتصف الليل ليصلوا قمته قبيل شروق الشمس.
- ومن الجوامع يوجد جامع "الأزهر" الذي يعد أقدم جوامع القاهرة، وهو أول الجوامع الفاطمية في العالم ومن أقدم الجامعات الإسلامية، بالإضافة إلى جامع "ابن طولون" هو ثاني أقدم جامع في مصر بعد جامع "عمرو" ويطلق المؤرخون على جامع عمرو "الجامع العتيق".

1 - المرجع السابق.

ومن أهم المناطق السياحية في مصر يمكن ذكر: "سوق خان الخليلي"، "سوق العطارين"، "سوق العتبة الخضراء"، "سوق كرداسه" وتعد من الأسواق العريقة.⁽¹⁾
أما أهم المدن السياحية في مصر فهي: مدينة الإسكندرية (ساحلية)، مدينة طابا (ساحلية جبلية)، مدينة الغردقة (أكبر المنتجعات السياحية عالمياً)، مدينة شرم الشيخ (مضيف ومنتزه مصر والشرق الأوسط)، مدينة أسوان.⁽²⁾
ثانياً: المقومات المادية

تتوفر لدى مصر مقومات سياحية طبيعية وحضارية متنوعة، بالإضافة إلى امتلاكها لبنية تحتية قوية تقوم على خدمة قطاع السياحة بما في ذلك الغرف الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية وشركات السياحة ومكاتب الطيران التي تجعل من مصر موقعا سياحيا جذابا.

1 البنى التحتية:

امتازت مصر منذ القدم بموقعها الجغرافي الممتاز فكانت من أسبق شعوب العالم معرفة بالملاحة وبناء السفن واستخدامها، وترتبط خدمات النقل في مصر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة للدولة بمفهومها الواسع إذ أنها إحدى الركائز الهامة للبنية الأساسية لصناعة السياحة، ومن خلالها تتدفق الوفود السياحية من مختلف أنحاء العالم، وتتوعد الشبكات النقل والمواصلات فيما كما يلي:⁽³⁾

- **السكك الحديدية:** تعد سكك حديد مصر من أقدم سكك حديد العالم فهي الثانية بعد إنجلترا حيث بدأ أول خط حديدي بمصر عام 1853 ما بين القاهرة والإسكندرية بطول 209 كيلومتر، ثم توالى بعد ذلك إقامة الخطوط الحديدية على مستوى مصر كلها وتمتلك جمهورية مصر العربية 28 خطاً حديدياً وصل طولها إلى نحو 9435 كيلومتر عبر 796 محطة ركاب و 1800 قطار عامل يتحرك ذهاباً وإياباً على طول 135 ألف كيلومتر، بما أدى إلى تزايد مساهمة شبكة السكك الحديدية أولاً في نقل الركاب لتصل إلى نحو 54400 مليون راكب/كيلومتر.
- **مترو الأنفاق:** تعد مصر أول دولة في أفريقيا والشرق الأوسط قامت بتنفيذ مترو الأنفاق على خريطة الطرق المصرية بتكلفة استثمارية بلغت نحو 12 مليار جنيه، وهو واحد من أهم المشروعات الحضارية التي ساهمت في الربط بين محافظات ثلاث هي: (القاهرة، الجيزة القليوبية) ينقل المترو يومياً نحو 3 ملايين راكب وتمتد خطوطه على طول 64.6 كيلومتر.
- **الطرق والجسور:** تعد المشروعات القومية للطرق الجاري تنفيذها الآن من أهم المشروعات التي ستحقق قريباً نقلة حضارية وتنموية واقتصادية واجتماعية ملموسة، حيث تملك مصر 1726 جسر، بالإضافة إلى الكثير من الطرق التي تقوم بإصلاحها حالياً.

¹ مجلة السياحة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك على مصر، قطاع النقل والمواصلات في مصر، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/section/409/417?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2018/03/31

- **النقل النهري:** يعد قطاع النقل النهري احد أهم عناصر منظومة النقل داخل جمهورية مصر العربية، لذا اهتمت الدولة اهتماما خاصا بتطويره وزيادة نسبة مشاركته في منظومة النقل، وجعله مناسباً للملاحة سواء بالنسبة لنقل البضائع أو نقل الركاب: ولتميزه عن باقي وسائل النقل الأخرى من مميزات منفردة من حيث الأمان والقلّة في تكلفة النقل واستخدام الوقود، وتتخذ الدولة إجراءات جادة وسريعة للنهوض بهذا القطاع والوصول بحجم التجارة المنقولة نهرا من 3% فقط من إجمالي حركة نقل البضائع سنويا في الوقت الحالي إلى 10% خلال السنوات القادمة، والتي تقدر بـ600 مليون طن تقريبا.
- وتأتى أهمية النقل النهري من منطلق انه أكثر وسائل الانتقال أمانا لقلّة الحوادث مقارنة بوسائل النقل الأخرى نظرا لانسيابية الحركة، ولعدم وجود تقاطعات مرورية كما انه صديق للبيئة لقلّة الانبعاث الملوثة للبيئة وكذلك يتمتع بتقليل استخدام الوقود والقدرة على نقل أنواع المنقولات ذات الأحجام الكبيرة والتي لا يمثل عنصر الوقت والسرعة أهمية كبيرة في نقلها، بالإضافة إلى انخفاض التكاليف الاستثمارية للنقل النهري وتوفير إمكانيات التصنيع المحلي للوحدات النهريّة، تتكون منظومة النقل النهري في مصر من عدة عناصر أساسية هي: "شبكة الخطوط الملاحية، الموانئ النهريّة، الأهوسة الملاحية، أسطول النقل النهري، البنية التدريبية، الإدارة التشغيلية"، حيث يصل إجمالي طول شبكة الخطوط الملاحية 3500 كم منها 1770 كم خطوط رئيسية.
- **النقل البحري:** يحتل النقل البحري مكاناً هاماً ومؤثراً في الاقتصاد المصري فهو حلقة الاتصال التي تربط مصر بكل دول العالم، وهو الشريان الذي يغذى كافة قطاعات الاقتصاد القومي ويؤثر في التجارة الخارجية في كافة القطاعات الإنتاجية وتمتلك مصر 40 ميناء منها 13 ميناء تجارياً، 6 موانئ تعدينية، 6 موانئ صيد، 5 موانئ سياحية و 10 موانئ بترول، إضافة إلى ذلك زادت سعة الموانئ البحرية إلى 66.8 مليون طن كما زاد عدد الأرصفة إلى 175 رصيفاً مما أسهم في زيادة حركة الركاب على الموانئ المصرية إلى 740 ألف راكب، كذلك زادت وحدات الأسطول المصري إلى 135 سفينة بحمولة كلية 2 مليون طن، ونتيجة لذلك زادت حركة البضائع إلى 10916 ألف طن بضائع، وشهد عام 2007 اكتمال منظومة الإدارة والمراقبة الالكترونية لميناء دمياط الالكتروني، وتم بناء وتوريد عدد 2 قاطرة بحرية به.
- **النقل الجوي:** تعتبر مصر أيضاً من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في النقل، فقد تأسست بها أول شركة طيران في 7 مايو 1932، وتعد أيضاً صاحبة أول خط جوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط، حيث يمثل النقل الجوي عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والاستثمارات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها، وكذلك ربط مصر بالعالم الخارجي، تمتلك مصر نحو 30 مطاراً وتصل خطوطها الجوية إلى 72 مدينة وعاصمة عالمية إلى جانب 12 مدينة مصرية. ويحظى قطاع النقل الجوي في مصر بأهمية خاصة ساهمت في زيادة عدد الطائرات إلى 80 طائرة وسيصل

أسطول مصر للطيران عام 2025 إلى 130 طائرة، تمتلك الشركة نصفها، والنصف الآخر بنظام الإيجار كما زادت حركة الطائرات بميناء القاهرة الجوي إلى 108 آلاف طائرة وبالمطارات الأخرى إلى 76 ألف طائرة، هذا إلى جانب زيادة حركة نقل الركاب بميناء القاهرة الجوي لتصل إلى 11.2 مليون راكب وبالمطارات الأخرى إلى 10.5 ملايين راكب، إضافة إلى زيادة حركة نقل البضائع بالنقل الجوي لتصل إلى نحو 311.4 مليون طن/ كيلومتر، وشهد عام 2007 افتتاح مطار شرم الشيخ الدولي بتكلفة 494 مليون جنيه.

- **قناة السويس:** هي عبارة عن ممر مائي صناعي بمستوى البحر يمتد في مصر من الشمال إلى الجنوب عبر برزخ السويس ليصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وهي تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وتعد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام، وتستوعب قناة السويس 8% من حركة التجارة العالمية المارة بها، كما أنها أطول قناة ملاحية طبيعية في العالم، وتوفر قناة السويس نحو 40% من طول ونفقات الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا.

2 الطاقة الفندقية:

زادت الطاقة الاستيعابية للفنادق في مصر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بشكل سريع فوصل العدد الإجمالي للفنادق عام 2008 إلى 1490 فندق مقابل 914 فندق في عام 1999 و1207 في عام 2004، وزاد عدد الغرف الفندقية إلى 211 ألف في عام 2008 مقابل 94 ألف غرفة في عام 1999 و148 ألف في عام 2004 فيما شهد جانب العرض في قطاع السياحة نموا ملحوظا في عدد وكالات السفر خلال الفترة من 2004 إلى 2008، ⁽¹⁾ والجدول التالي يوضح هذه الطاقة الفندقية: جدول رقم (4-11): الطاقة الفندقية الإجمالية في مصر حسب عدد الأسرة خلال الفترة (2010-2015)

العدد	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق		1433	1321	1223	1193	1124	1057
عدد الأسرة (بالآلاف)		282.57	254.03	241.69	255.62	300.98	204.69
معدل التغير في عدد الفنادق %*		/	-7.82	-7.42	-2.45	-5.78	-5.96
معدل التغير في عدد الأسرة %*		/	-10.10	-4.86	5.76	17.75	-31.99

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- النشرة السنوية للإحصاء: مقومات النشاط الفندقي والقرى السياحية للسنوات (2010-2015)، الجهاز المركز للمتابعة والإحصاء المصري، على الموقع: <http://www.capmas.gov.eg>

¹ - السياحة في مصر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع: 2018/03/31.

*من حساب الباحثة.

- متوسط التغير في عدد الفنادق: (-29.43)%

- متوسط التغير في عدد الأسرة: (-23.44)%

من الجدول نلاحظ:

أن الطاقة الفندقية الإجمالية في مصر شهدت انخفاضات متتالية خلال سنوات الدراسة سواء من حيث عدد الفنادق أو من حيث عدد الأسرة، حيث انخفض عدد الفنادق من 1433 فندق سنة 2010 إلى 1057 فندق سنة 2015 بمعدل تغير متوسط بلغ (-29.43) %، وهذا انخفاض معتبر وملحوظ، أما من ناحية عدد الأسرة فانخفض عددها من 282.57 ألف سرير سنة 2010 إلى 241.69 ألف سرير سنة 2012 ولكن الوضع تغير وارتفعت العدد إلى 255.62 ألف سرير سنة 2013 وإلى 300.98 ألف سرير سنة 2014، وبسبب ظروف مختلفة أهمها الظروف الأمنية التي عاشتها مصر خلال سنة 2011 من قيام ثورة 25 يناير وما تبعها من تداعيات أثرت بشكل سلبي على القطاع السياحي بصفة عامة وعلى قطاع الفنادق بصفة خاصة لاحظنا انخفاض في المؤشرات الفندقية وتذبذبها بين الانخفاض الشديد والارتفاع الضئيل ففي سنة 2015 انخفضت جميع المؤشرات الخاصة بالقطاع السياحي (عدد الأسرة انخفض إلى 204.69 ألف سرير بمعدل تغير سنوي وصل إلى - 31.99 %) وكذلك عدد الفنادق والليالي السياحية والسياحة الوافدة وهذا ما يتم التطرق إليه في العناصر اللاحقة.

2-1- الطاقة الفندقية حسب التصنيف:

توزعت طاقات الإيواء في مصر حسب التصنيف أو حسب الدرجة السياحية للفندق حسب عدد الأسرة خلال الفترة (2010-2015)، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-12): توزيع الطاقة الفندقية في مصر حسب الدرجة السياحية خلال الفترة (2010-
(2015)

2015		2014		2013		2012		2011		2010		السنوات الدرجة
عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
84452	151	117844	129	112402	195	98398	193	94082	137	91634	138	خمس نجوم
41459	81	59380	118	50402	113	50202	130	48926	121	69703	145	أربع نجوم
26774	140	54372	160	39152	157	44541	168	37236	172	40541	183	ثلاث نجوم
16465	109	17239	122	16611	123	10653	105	16637	123	16785	145	نجمتين
5447	61	12702	62	4413	62	5345	77	6015	75	8343	98	نجمة
26864	459	33691	483	26576	515	26261	511	35102	573	33007	530	شعبي
3227	48	5755	50	6065	28	6292	39	ق- ح 16032	ق- ح 120	ق- ح 22557	ق- ح 194	تحت التقييم
204.69	1057	300.98	1124	255.62	1193	241.69	1223	254.03	1321	282.57	1433	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات السنوية لإحصائيات مقومات النشاط الفندقي والقرى السياحية للسنوات:

• 2010، ص 13، 2011، ص 19، 2012، ص 297، 2013، ص 365، 2014، ص 372،

2015، ص 367، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، على الموقع:

• <http://www.capmas.gov.eg/>

ق-ح: القطاع الحكومي (الفنادق التابعة للقطاع الحكومي وهي مصنفة)

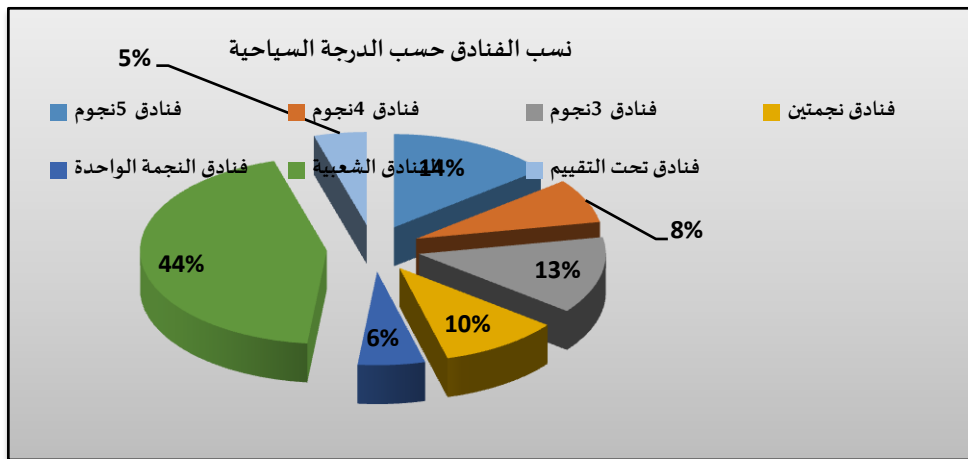
من خلال الجدول نلاحظ توزيع الطاقة الفندقية في مصر حسب الدرجة السياحية (التصنيف)،

كما لاحظنا سابقا أن عدد الفنادق في مصر عرف انخفاضات متتالية خلال سنوات الدراسة، أما من ناحية التصنيفات، فكان عدد الفنادق موزع على الدرجات السياحية كما توضحه النسب التالية بين سنة 2010 وسنة 2015:

- فنادق خمس نجوم: 9.63% سنة 2010 و 14.29% سنة 2015
- فنادق أربع نجوم: 10.12% سنة 2010 و 7.66% سنة 2015.
- فنادق ثلاث نجوم: 12.77% سنة 2010 و 13.25% سنة 2015
- فنادق نجمتين: 10.12% سنة 2010 و 10.31% سنة 2015
- فنادق نجمة واحد: 6.84% سنة 2010 و 5.77% سنة 2015
- الفنادق الشعبية: 36.99% سنة 2010 و 43.42% سنة 2015
- فنادق تحت التقييم: 3.19% سنة 2012 و 4.54% سنة 2015

من خلال النسب المحسوبة أعلاه نلاحظ أن الفنادق الشعبية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي عدد الفنادق بنسبة 43.42% سنة 2015، تلتها فنادق الخمس نجوم بنسبة 14.29%، ثم فنادق الثلاث نجوم بنسبة 13.25%، وبعدها فنادق النجمتين بنسبة 10.31%، وتأتي في المراتب الأخيرة فنادق الأربع نجوم وفنادق النجمة الواحدة والفنادق تحت التقييم بنسب 7.66%، 5.77%، 4.54% على الترتيب، والشكل التالي يوضح هذه النسب لسنة 2015:

شكل رقم (4-5): توزيع عدد الفنادق حسب الدرجات السياحية في مصر لسنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وما تم حسابه من نسب.

من الشكل نلاحظ عدم التوازن في توزيع عدد الفنادق حسب الدرجة السياحية حيث نلاحظ

استحواد الفنادق الشعبية على النسبة الأكبر من عدد الفنادق وهو ما يوضح اهتمام مصر بمختلف المستويات المعيشية لجذب السياح وتنويع فنادقها واستهداف مختلف الطبقات من الغنية إلى المتوسطة.

3 الليالي السياحية:

يرتبط عدد الليالي السياحية بعدد السياح الوافدون على بلد معين، وتميزت الليالي السياحية في مصر في فترة سابقة بالارتفاع نتيجة تزايد الوفود السياحية إلى مصر من خلال اهتمامها بهذا القطاع وتنويعه بالإضافة إلى ما تزخر به من مقومات سياحية طبيعية وحضارية ومادية، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا نتيجة الظروف الأمنية والحراك السياسي الذي عاشته ولا تزال تعيشه مصر ابتداء من سنة 2011، الأمر الذي أدى إلى تذبذب مختلف المؤشرات السياحية منها عدد الليالي السياحية الإجمالية بهذه الظروف وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-13): عدد الليالي السياحية في مصر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	147.4	114.2	137.8	94.4	97.3	84.1
عدد الليالي (مليون ليلة)	147.4	114.2	137.8	94.4	97.3	84.1
نسبة التغير %	/	-22.52	20.67	-31.49	3.07	-13.57

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على الإحصائيات السياحية السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد الليالي السياحية في مصر الذي شهد تذبذبا خلال سنوات الدراسة بين الانخفاض والارتفاع حيث انخفض من 147.4 مليون ليلة سنة 2010 إلى 84.1 مليون ليلة سنة 2015 بنسبة تغير متوسطة بلغت (-8.77%)، والجدول التالي يوضح عدد الليالي السياحية في مصر حسب الجنسيات:

جدول رقم (4-14): عدد الليالي السياحية في مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة

(2010-2015)

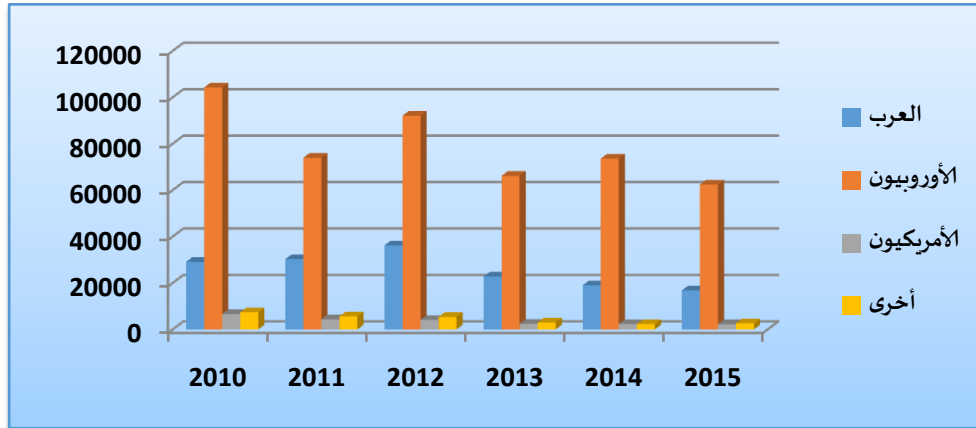
الوحدة: بالآلاف

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجنسية						
العرب	29123	30271	36224	22800	19010	16818
%	19.8	26.5	26.3	24.1	19.5	20.0
الأوروبيون	104257	73976	92092	66178	73587	62425
%	70.7	64.8	66.8	70.1	75.7	74.2
الأمريكيون	6621	4351	4089	2430	2340	2271
%	4.5	3.8	3.0	2.6	2.4	2.7
جنسيات أخرى	7384	5616	5393	3002	2319	2614
%	5.0	4.9	3.9	3.2	2.4	3.1
الإجمالي	147385	114214	137798	94410	97256	84128

المصدر: التقرير السنوي مصر في أرقام للسنوات 2016-2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ص: 157 وص: 155 على الترتيب.

والشكل التالي يترجم معطيات الجدول:

شكل رقم (4-6): عدد الليالي السياحية في مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ:

تطور عدد الليالي السياحية في مصر حسب المجموعات المختلفة للدول حيث استحوذت المجموعة الأوروبية على النسبة الأكبر من ناحية قضاء العدد الأكبر من الليالي السياحية خلال سنوات الدراسة فتجاوزت النسبة نصف العدد الإجمالي لليالي فكانت نسبتها محصورة بين (64.8% و 75.7%)، تلتها الدول العربية بنسب محصورة بين (19.5% و 26.5%)، أما المجموعة الأمريكية وباقي الدول الأخرى فكانت نسبتها ضئيلة ومحصورة بين (2.4% و 5%).

4 السياحة الوافدة:

بفضل ما تتمتع به من المناخ الملائم لممارسة النشاط السياحي على مدار فصول العام الأربعة وما تتميز به من تنوع المنتج السياحي، تعد مصر مقصد سياحي متكامل، فاستنادا إلى قاعدة عريضة من مخزون التراث التاريخي والحضاري وتعدد العناصر الطبيعية والبيئية وثراء فني وثقافي، اتسعت دائرة النشاط السياحي فيها لتشمل سياحة الشواطئ بما تتيحه من ممارسة نشاط الغوص وكل أنماط الأنشطة والرياضة المائية؛ سياحة اليخوت؛ السياحة العلاجية؛ سياحة الصحارى والسفاري والحياة البرية؛ السياحة البيئية؛ سياحة الإقامة؛ سياحة المؤتمرات؛ سياحة الجولف؛ السياحة الرياضية والصيد؛ سياحة المهرجانات؛ سياحة التسوق؛ السياحة النيلية؛ السياحة الدينية، سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية في السنوات القليلة السابقة، ولكن الظروف السياسية والأمنية الأخيرة شلت الحركة السياحية الوافدة إلى مصر بشكل ملحوظ مما أثر على الموازين الكبرى للدولة، والجدول التالي يوضح عدد السياح الوافدين إلى مصر حسب الجنسيات خلال الفترة 2010-2015:

جدول رقم (4-15): تطور عدد السياح الوافدون إلى مصر حسب المجموعات الجغرافية خلال الفترة (2010-2015)

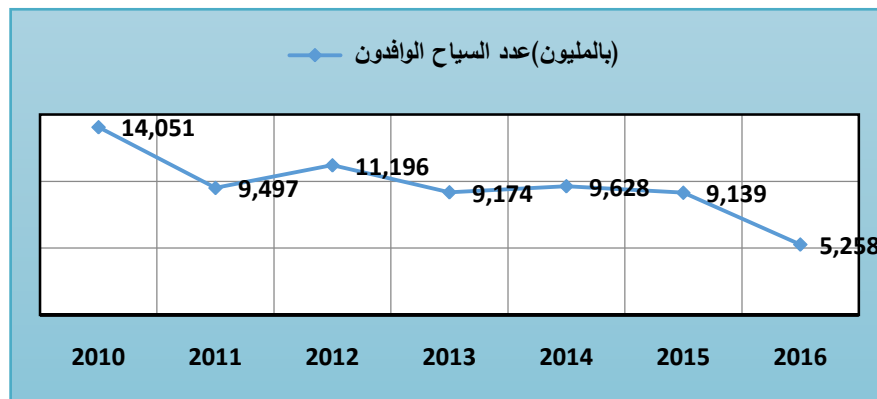
الوحدة: بالآلاف

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العرب	2092	1802	2270	1761	1625	1734
%	14.2	18.3	19.7	18.6	16.5	18.6
الأوروبيون	11177	7211	8416	69776	7578	6794
%	75.9	73.2	73.0	73.7	76.7	72.8
الأمريكيون	563	287	285	240	244	294
%	3.8	2.9	2.5	2.5	2.5	3.2
جنسيات أخرى	899	545	561	487	431	506
%	6.1	5.5	4.9	5.2	4.4	5.4
الإجمالي	14731	9845	11532	9464	9878	9428

المصدر: التقرير السنوي مصر في أرقام للسنوات 2016-2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ص: 156 وص: 154 على الترتيب.

• بلغ عدد السياح في مصر سنة 2016 حوالي 5.258 مليون سائح (المصدر: أطلس بيانات العالم) ولترجمة التطور الإجمالي لعدد السياح الوافدون لمصر خلال نفس الفترة فالشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4-7): السياحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ:

شهد عدد السياح الوافدون إلى مصر تذبذباً خلال فترة الدراسة حيث انخفض من 14.051 مليون سائح سنة 2010 إلى 9.497 مليون سائح سنة 2011، ثم ارتفع إلى 11.196 مليون سائح سنة 2012، ثم عاد إلى الانخفاض سنة 2013، 2014 و 2015 مع الثبات النسبي في العدد 9 مليون سائح، أما سنة 2016 فانخفض بشكل ملفت إلى 5.258 مليون سائح، ويعتبر هذا الاتجاه التنازلي أزمة حقيقية للاقتصاد المصري، جراء الظروف الأمنية التي تعيشها.

من ناحية المجموعات الجغرافية استحوذت الدول الأوروبية على العدد الأكبر من السياحة الوافدة بنسبة تفوق 70%، تلتها الدول العربية، وفي الأخير الدول الأمريكية وباقي الدول الأخرى بنسب قليلة جداً، بصفة عامة يعتبر الوضع السياحي في مصر الأسوأ على الإطلاق وهذا سببه تداعيات الثورة الحراك السياسي والظروف الأمنية التي أثرت على المؤشرات السياحية وعلى الاقتصاد ككل بشكل سلبي.

المبحث الثاني: أداء القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر في إطار مبادئ التنمية المستدامة.
 إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية المستدامة، ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، وجسر للتواصل بين الثقافات المختلفة للشعوب، أما على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن والتمتع بالمقومات الطبيعية المختلفة، كل هذه الأبعاد تصب فيما يعرف بالسياحة المستدامة التي أصبحت منهجا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، فتطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب هامة، أولها البعد الاقتصادي والذي يتضمن العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية وللدولة، وثانيا البعد الاجتماعي وما له من أثر في التخفيف من حدة البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وأخيرا البعد البيئي من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية من مشاكل التلوث والتدهور بوضع القوانين اللازمة للمحافظة عليها، وعليه سنقوم بدراسة مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر، والتي تعد الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في هذا القطاع.

من خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

المطلب الثالث: الأداء البيئي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

المطلب الرابع: تقييم الوضع التنافسي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

ينظر إلى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية المستدامة ويمكن إعطاء صورة رقمية عن هذه المساهمة في الاقتصاد الجزائري والتونسي والمصري من خلال المؤشرات السياحية التالية:

أولا: الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس، مصر:

تعتبر الإيرادات السياحية من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول، فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي للدولة بالإضافة إلى كونها مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة، وهي تلك الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي على مختلف السلع والخدمات السياحية وأيضا على مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، ويمكن توضيح تطور الإيرادات السياحية للجزائر، مصر وتونس من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-16): الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات الدولة
243	357	348	326	295	300	324	الجزائر
-31.93	2.59	6.75	10.51	-1.67	-7.41	/	*نسبة التغير%
1706	1869	3042	2863	2931	2529	3477	تونس
-8.72	-38.56	6.25	-2.32	15.90	-27.26	/	*نسبة التغير%
3305	6897	7979	6747	10823	9333	13633	مصر
-52.08	-13.56	18.26	-37.66	15.96	-31.54	/	*نسبة التغير%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: data of Islamic Development Bank (IDB): on the following

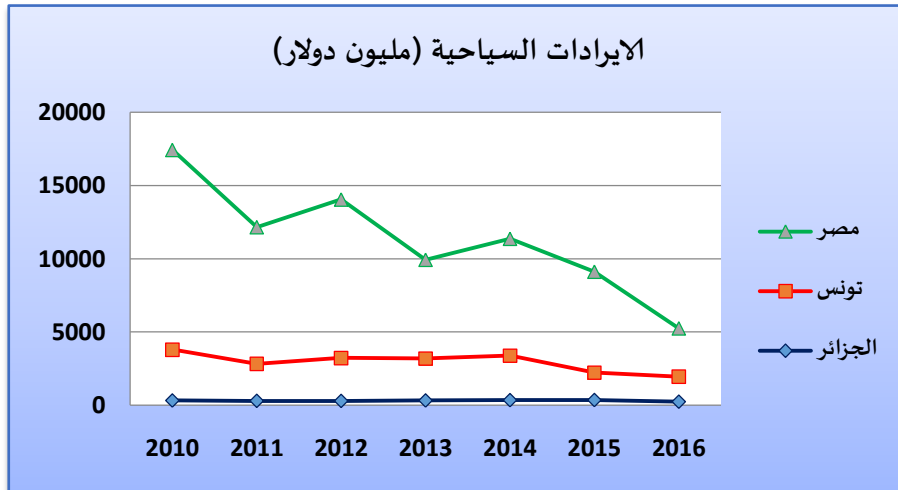
website: <http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-receipts?compareTo=TN,EG>

consulted on: 03/04/2018.

*من حساب الباحثة.

وللتوضيح أكثر يمكن ترجمة معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (4-8): الإيرادات السياحية للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال ما تم التطرق إليه في المبحث السابق ومن خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

- شهدت الإيرادات السياحية في الجزائر تذبذبا واضحا والذي له علاقة بتذبذب السياحة الوافدة بطبيعة الحال وهذا خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت قيمة هذه الإيرادات من 324 مليون دولار سنة 2010 إلى 300 مليون دولار سنة 2011 وإلى 295 مليون دولار سنة 2012، بعدها تحسن الوضع قليلا فارتفعت خلال السنوات الثلاث (2013-2014-2015) في اتجاه متزايد إلى 326، 348، 357 مليون دولار على الترتيب وهذا راجع إلى الجهود الرامية إلى تطوير هذا القطاع من خلال الإستراتيجية السياحية الجديدة، ثم انخفضت مرة أخرى سنة 2016 إلى 243 مليون دولار بنسبة تغير (-31.93%) عن سنة 2015، نظرا للظروف التي تعيشها الجزائر جراء أزمة النفط 2014 واستمرار تداعياتها على مختلف القطاعات وتوقف المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي بسبب عجز الموازنة وانخفاض السيولة لتنفيذ مختلف المشاريع المخططة.
- في تونس كذلك شهدت الإيرادات السياحية انخفاضات متتالية بسبب الثورة والظروف الأمنية التي حالت دون جذب أعداد متزايدة من السياح وهو ما أثر على قيمة إيراداتها السياحية حيث انخفضت من 3477 مليون دولار سنة 2010 إلى 2529 مليون دولار سنة 2011 بنسبة تغير بلغت (-27.26%)، بعدها تحسنت قليلا خلال السنوات (2012، 2013، 2014) لتبلغ 2931، 2863، 3042 مليون دولار على الترتيب مع انخفاض ضئيل سنة 2013، ولكن الوضع تأزم أكثر سنة 2015 و 2016 لتنفد أكثر من (-38.56%) من إيراداتها سنة 2015 بقيمة 1869 مليون دولار وإلى 1706 مليون دولار سنة 2016، وهي خسارة كبيرة بالنسبة للاقتصاد التونسي الذي يعتبر الإيرادات السياحية من المداخل الرئيسية للدولة.

• أما مصر فوضعها أسوأ من تونس حيث لديها قيمة الإيرادات السياحية الأكبر مقارنة بتونس والجزائر، فحدة الأزمة كانت شديدة على الاقتصاد المصري جراء الظروف الأمنية والثورة التي تواصلت تداعياتها من سنة 2011 إلى غاية اليوم، شهدت هذه الإيرادات انخفاضات متتالية وشديدة خلال سنوات الدراسة حيث كانت قيمتها 13633 مليون دولار سنة 2010 وانخفضت إلى 9333 مليون دولار سنة 2011 بنسبة تغير سلبي بلغت (-31.54) %، بعدها تحسنت قليلا سنة 2012 بنسبة 15.96 %، وعادت في الانخفاض سنة 2013 بشكل ملفت بنسبة (-37.66) %، وبقيت إيراداتها بين الارتفاع الضئيل والانخفاض الشديد إلى غاية سنة 2016 الذي تعتبر سنة الأزمة الحقيقية في تاريخها السياحي فانخفضت الإيرادات السياحية إلى أكثر من النصف بنسبة (-52.08) %.

بصفة عامة وبمقارنة للإيرادات السياحية للبلدان الثلاثة نلاحظ أن الجزائر هي الأضعف من ناحية قيمة الإيرادات أو تكاد تكون معدومة إذا ما قورنت بتونس ومصر وهو ما وضحه الشكل السابق كما أن التحسن التدريجي في الإيرادات السياحية الجزائرية يعود إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية، حيث تبنت في هذا الإطار استراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع، إلا أنها تظل مجرد آمال إلى أن الواقع عكس ذلك وتأتي في المرتبة الثانية تونس التي تعتبر السياحة قطاع رئيسي لدينا ورغم تأثرها بالظروف الأمنية إلا أنها تبقى قيمة إيراداتها السياحية معتبرة، وفي المرتبة الأولى مصر رغم أزمتها إلا أن قيمة إيراداتها تعتبر الأكبر لأن السياحة في مصر صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود، وهي رغبة لا تزول مما يؤمن الاستمرارية للنشاط السياحي مما سبق يتضح بأن نمو السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات وبالأوضاع الأمنية السائدة والتي تساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي، مما أثر سلبا على حجم الإيرادات من هذا القطاع، في الدول الثلاثة.

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس ومصر

يندرج القطاع السياحي ضمن القطاعات الاقتصادية الخدمية والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، حيث أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج يفسرها حجم الإيرادات السياحية المسجلة على مستوى القطاع، وهو ما يوضحه الجدول التالي بالنسبة للجزائر، تونس ومصر:

جدول رقم (4-17): مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)

مصر		تونس		الجزائر		الدول السنوات
نسبة المساهمة %	*الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة المساهمة %	*الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة المساهمة %	*الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	
6.23	218.89	7.89	44.05	0.20	161.21	2010
3.95	236.00	5.52	45.81	0.15	200.02	2011
3.87	279.37	6.51	45.04	0.14	209.06	2012
2.34	288.59	6.19	46.25	0.16	209.75	2013
2.61	305.53	6.39	47.59	0.16	213.81	2014
2.07	332.70	4.33	43.16	0.22	165.87	2015
0.99	332.79	4.06	42.06	0.15	159.05	2016

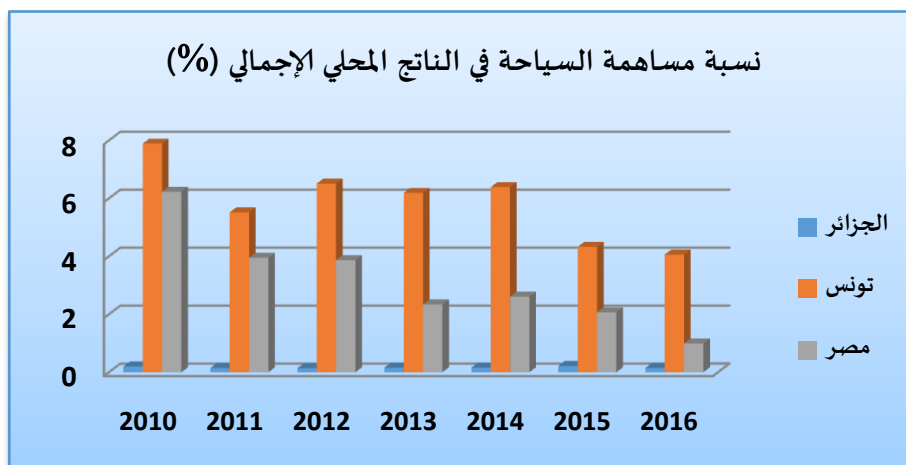
المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق (الإيرادات السياحية).

*إحصائيات البنك الدولي، على الموقع: تاريخ الاطلاع: 2018/04/03

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2016&locations=EG-TN-DZ&start=2010>

للتوضيح أكثر يمكن ترجمة النسب المحسوبة في الشكل التالي:

شكل رقم (4-9): نسب مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القيم المحسوبة في الجدول السابق

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تذبذب نسب مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تذبذب قيمة الإيرادات السياحية وكذا السياحة الوافدة في الدول الثلاث.

- انخفاض نسبة المساهمة بالنسبة للجزائر حتى تكاد تكون معدومة، وخاصة إذا ما قورنت بتونس ومصر، فكانت محصورة بين (0.14 و 0.22).
- الانخفاض التدريجي للنسب كذلك في تونس فنسبة مساهمتها محصورة بين (4.06 و 7.89)، إلا أن الانخفاض لم يكن كبيرا بسبب استمرار توافد السياح الجزائريين إلى تونس رغم ظروفها الأمنية، وانكماش هذا العدد بالنسبة لتوافد بعض الجنسيات الأخرى مما خفف عليها حدة الأزمة.
- أما الانخفاض الشديد لهذه النسبة في مصر والتي محصورة بين (6.23 و 0.99)، سببها استمرار تداعيات أزمته على هذا القطاع وانكماش عدد السياح ونفقاتهم بسبب الظروف الأمنية التي تعيشها.

بصفة عامة نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي

التونسي هي الأكبر وتأتي في المرتبة الأولى، تليها مصر وأخيرا الجزائر.

فضعف مداخيل القطاع السياحي في الجزائر وبالتالي ضعف مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي تعود أساسا إلى اعتبار هذا القطاع ثانويا وليس له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، وسبب ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية بمختلف أوجهها، ويفسر هذا الأمر ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج)، وبالتالي انتقال الإيرادات السياحية إلى الدول المضيفة.

ثالثا: الميزان السياحي في الجزائر، تونس، مصر

إن ميزان المدفوعات هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات والتبادلات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، لذا يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة تبادل السلع والخدمات وغيرها، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث أنه يعكس درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، أما الميزان السياحي الذي يعتبر جزء من ميزان المدفوعات ومرتبطة به فهو الفارق بين الإيرادات والنفقات السياحية والرصيد الناتج يمكنه التأثير في ميزان المدفوعات بطريقة ايجابية أو سلبية، والجدول التالي يوضح رصيد الميزان السياحي في الجزائر، تونس ومصر:

جدول رقم (4-18): الميزان السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	
							الدولة	
243	357	348	326	295	300	324	الجزائر	الإيرادات
475.1	765	684	532	598	595	716		النفقات
-232.1	-408	-336	-206	-303	-295	-392		ميزان السياحة
1706	1869	3042	2863	2931	2529	3477	تونس	الإيرادات
823	767	770	768	673	678	611		النفقات
883	1102	2272	2095	2258	1851	2866		ميزان السياحة
3305	6897	7979	6747	10823	9333	13633	مصر	الإيرادات
4351	3636	3486	3261	3037	2575	2696		النفقات
-1046	3261	4493	3486	7786	6758	10937		ميزان السياحة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

-data of Islamic Development Bank (IDB): on the following web site:

<http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-receipts?compareTo=TN,EG>

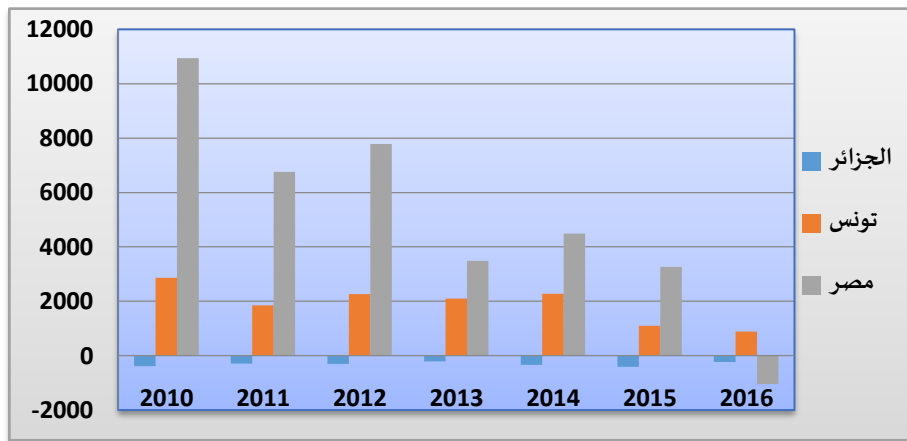
<http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-expenditures?compareTo=TN,EG>

consulted on: 03/04/2018.

-رصيد ميزان السياحة من حساب الباحثة.

وللتوضيح أكثر قمنا بترجمة المعطيات السابقة في الشكل التالي:

شكل رقم (4-10): الميزان السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ:

- شهد الميزان السياحي الجزائري عجزا متتاليا خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لتدني قيمة الإيرادات السياحية من جهة وإلى انخفاضها المتتالي من جهة أخرى، حيث أن العجز وصل إلى (-408) مليون دولار سنة 2015، وهذا العجز أثر على ميزان المدفوعات

الجزائري في ظل التنفيذ السيئ للاستراتيجية السياحية الجديدة وظروف الأزمة النفطية الحالية بالإضافة إلى سوء تسيير المرافق السياحية وضعف المنتج السياحي وغياب استراتيجية تسويقية فعالة، كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها وزيادة الفارق الذي انعكس سلبا على رصيد الميزان السياحي.

- حقق الميزان السياحي التونسي فائضا خلال سنوات الدراسة رغم انخفاضه في بعض السنوات إلا أن بقي موجبا محققا بذلك فائضا وصل إلى 2866 مليون دولار سنة 2010 أما أقل ما وصل إلى الرصيد كان سنة 2016 بقيمة 883 مليون دولار، وبالتالي يمكن القول أن القطاع السياحي التونسي ظل محافظا على رصيده موجبا في ظل الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها تونس، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للإيرادات السياحية في بعض السنوات وأن النفقات المدفوعة لهذا القطاع أقل بكثير من الإيرادات المتأتية منه، كل هذا ساهم في بقاء الميزان محققا لفائض خلال سنوات الدراسة.

- حقق الميزان السياحي المصري كذلك فائضا معتبرا خلال سنوات الدراسة رغم أن اتجاه النمو متناقص في بعض السنوات إلا أنه حقق رصييدا موجبا يفوق الرصيد التونسي بكثير، حيث وصل إلى 10937 مليون دولار سنة 2010، إلا أن هذا الرصيد حقق عجزا واضحا سنة 2016 بقيمة (-1046) مليون دولار، وسببه الانخفاض الشديد في عدد السياح الوافدين في نفس السنة وبالتالي انخفاض الإيرادات السياحية مقابل ارتفاع النفقات فالنتيجة تكون سلبية محققة عجزا وأزمة للاقتصاد المصري باعتبار مداخل القطاع السياحي من المداخل الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري، في ظل الظروف السياسية والأمنية التي أثرت على هذا القطاع.

وبصفة عامة يمكن القول أن الرصيد السياحي الجزائري هو الأضعف مقارنة بتونس ومصر.

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، وما يترتب عنها من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة، وذلك بفعل احتكاك السياح بمواطني البلدان السياحية، والذي تنشأ عنه علاقات بين مختلف الأجناس والقوميات والسلوكيات، كما أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال للتشغيل، بالإضافة إلى أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، ومن هذا

المنطلق يعتبر الاستثمار السياحي مخرجا لأزمة البطالة وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف، وما يترتب عن ذلك من تحسن للمستوى المعيشي والثقافي لأفراد البلد المضيف.⁽¹⁾

يتجسد البعد الاجتماعي للسياحة في تحسن مستوى معيشية الأفراد والمجتمعات خاصة في المناطق السياحية التي سيتم توفير مناصب شغل إضافية فيها، كما سيتم العمل على تطوير الخدمات العامة فيها، وتحسين شروط الحياة بها عن طريق دعم البنية التحتية فيها، كما سينعكس ذلك الأثر بشكل كلي على المجتمع ككل نتيجة العوائد المتأتية من دخل السياحة.

أولا: السياحة والتشغيل في الجزائر، تونس ومصر

تمثل السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط كقطاع الفنادق، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية، ويذهب الاقتصاديون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:⁽²⁾

- العمالة المباشرة: والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه؛

- العمالة غير المباشرة: والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات التي تتمتع بإمكانيات عالية في مجال التشغيل والعمل لارتباطها بالعديد من القطاعات الأخرى، وتشير التقديرات إلى أن كل وظيفة مباشرة في قطاع السياحة تخلق حوالي 1.5 وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المرتبط بالسياحة، كما أن النطاق الواسع للقطاع يحفز ريادة الأعمال ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم مصادر الابتكار في هذا القطاع ومن مصادر التنوع الاقتصادي، لهذا تعتبر السياحة من الصناعات التي تحقق انتعاشا اقتصاديا للدول.⁽³⁾

وعلى المستوى الدولي يتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للعمالة في القطاع السياحي إلى 303.02 مليون فرصة عمل وهذا بحلول سنة 2020، أي بنسبة 9.2% من حجم العمالة الإجمالية في الاقتصاد

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية، على الموقع: <http://dhaman.net/ar>

2 - السياحة والفندقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3 - "The Travel and Tourism Competitiveness Report 2017", paving the way for more sustainable and inclusive future, world economic forum (WEF), p 65

العالمي، منها 104.74 مليون وظيفة مباشرة بنسبة 3.1% من إجمالي العاملين على المستوى العالمي.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح تطور العمالة في القطاع السياحي للجزائر، تونس ومصر:

جدول رقم (4-19): تطور عدد العمال في القطاع السياحي للجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2017-2011)

الوحدة: ألف عامل

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات	
							الدولة	
346.9	346.7	326.4	302.4	321.9	292.2	266.6	الجزائر	عدد العمالة المباشرة
725.1	731.4	686.7	649.4	679.0	628.1	545.6		إجمالي العمالة في القطاع
210.5	206.4	207.8	278.4	258.8	265.0	226.9	تونس	عدد العمالة المباشرة
433.7	429.9	434.0	554.5	519.7	535.9	472.6		إجمالي العمالة في القطاع
708.0	773.0	964.5	1.014.6	931.6	1.173.5	1.162.3	مصر	عدد العمالة المباشرة
1639.0	1763.1	2095.3	2159.0	2123.4	2727.7	2758.5		إجمالي العمالة في القطاع

Source: prepared by the researcher, based by the following data:

- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Algeria, 2011-2017, p12
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Tunisia, 2011-2017, p12
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Egypt, 2011-2017, p12

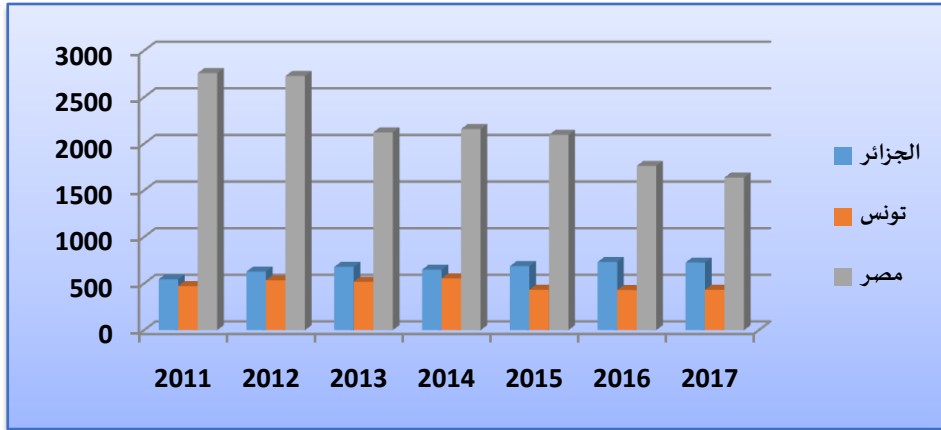
* forecast

أنظر الملحق (5-6-7)

وللتوضيح أكثر في إطار المقارنة بين الدول الثلاث، الشكل التالي يترجم المعطيات السابقة:

¹-«World Travel and Tourism Council», Economic Data Search Tool: Travel and Tourism Economy Employment, Travel and Tourism Direct Industry, 1990-2020, on the following website: www.wttc.org/eng/Tourism_Research/Economic_Data_Search_Tool/index.php

شكل رقم (4-11): تطور العمالة الإجمالية في القطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2011-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ:

بالنسبة للجزائر ساهم القطاع السياحي بخلق حوالي 346700 وظيفة مباشرة سنة 2016 بنسبة 3.1% من إجمالي العمالة⁽¹⁾، ويتوقع أن ينمو بنسبة 0.1% في عام 2017 إلى 347000 وظيفة بنسبة (3.0% من إجمالي العمالة)، وتشمل هذه العمالة توظيف الفنادق ووكلاء السفر، شركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، بالإضافة إلى أنشطة المطاعم والفنادق وصناعات الترفيه الموجهة مباشرة إلى السياح، وبحلول سنة 2027، من المتوقع أن يخلق القطاع السياحي حوالي 776000 وظيفة (6.2% من إجمالي العمالة)، بزيادة قدرها 0.7% سنويا على مدار العشر سنوات القادمة.⁽²⁾

بصفة عامة ورغم التزايد المستمر في عدد الوظائف التي يوفرها القطاع السياحي في الجزائر

خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذا التطور يعتبر منخفضا مقارنة بطاقة الدولة الغير مستغلة، بالإضافة إلى نقص مستويات التأهيل السياحي والفندقي الراجع إلى النقص في المعاهد ومؤسسات التكوين، كل هذه الأسباب مرتبطة بمدى تطور مكانة السياحة في سياسات واستراتيجيات الدولة، التي بدورها ساعدت على تدهور مستوى الخدمات السياحية، وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، كما تقدم الدولة تشجيعا للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال.

بالنسبة لتونس، استحدث قطاع السياحة في تونس حوالي 206500 وظيفة مباشرة سنة 2016 (6% من إجمالي العمالة)، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 2% سنة 2017 إلى 210500 (6.1% من إجمالي العمالة)، وبحلول سنة 2027، يتوقع أن يوفر القطاع حوالي 233000 وظيفة مباشرة، بزيادة قدرها 1% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة، وبلغ إجمالي مساهمة القطاع في التشغيل حوالي

¹ -«World Travel and Tourism Council» Travel and Tourism Economic Impact 2017, Algeria, 2011-2017, p4.

² -Ibid.

430000 وظيفة سنة 2016 (12.6% من إجمالي العمالة)، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بنسبة 0.9% سنة 2017 ليصل إلى 433.500 وظيفة (12.5% من إجمالي العمالة)، وبحلول سنة 2027 من المتوقع أن يخلق القطاع حوالي 464 ألف وظيفة (12.3% من إجمالي العمالة)، بزيادة قدرها 0.7% سنويا خلال تلك الفترة، بصفة عامة شهد عدد العمال تذبذبا بين الزيادة والنقصان سببه تراجع الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين وفي محاولة منها للخروج من هذا الوضع الذي فرضته الظروف الأمنية والسياسية، تعمل الحكومة للرفع من مردودية هذا القطاع من خلال وضع استراتيجية تنموية مستقبلية في المدى المتوسط والبعيد لتنشيط السوق السياحية واستعادة أسواقها السياحية التقليدية .

أما مصر فقد استحدثت القطاع السياحي لديها حوالي 773000 وظيفة مباشرة سنة 2016 (2.9% من إجمالي العمالة)، ومن المتوقع أن تتخفف هذه النسبة إلى 8.4% سنة 2017 أي حوالي 708000 وظيفة (بنسبة 2.6% من إجمالي العمالة)، وبحلول سنة 2027، سيخلق هذا القطاع حوالي 1081000 وظيفة مباشرة، بزيادة قدرها 4.3% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة، ومن ناحية العدد الإجمالي للعاملين في القطاع فقد بلغ عدد الوظائف حوالي 1763000 وظيفة سنة 2016 (بنسبة 6.6% من إجمالي العمالة)، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل بنسبة 7% سنة 2017 ليصل العدد إلى 1639000 وظيفة (بنسبة 6% من إجمالي العمالة)، وبحلول سنة 2027، من المتوقع أن يستحدث القطاع حوالي 2573000 وظيفة (بنسبة 7.6% من إجمالي العمالة)، بزيادة قدرها 4.6% سنويا خلال هذه الفترة.⁽¹⁾

بصفة عامة يعتبر وضعها الأسوأ مقارنة بتونس والجزائر، حيث أن تتابع الأحداث السياسية والأمنية المتعلقة باستقرار الدولة أدى إلى تراجع مختلف المؤشرات السياحية لديها فانخفضت إشغالات الفنادق وتوقفت بعض الأنشطة السياحية، فانعكس ذلك على العمالة حيث أن المؤشرات الخاصة بالعمالة في هذا القطاع تثبت تناقص عدد العمال من خلال قيام بعض الشركات السياحية بالاستغناء عن العمالة المؤقتة وتسريح البعض الآخر، بالإضافة إلى خفض أجور باقي العمال نظرا لانخفاض السياح الوافدين الذي صاحبه تدهور للإيرادات السياحية.

ثانيا: أثر السياحة على المستوى المعيشي للأفراد

للقطاع السياحي انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على الجانب الاجتماعي والثقافي للأفراد في الدولة المضيئة، حيث تساهم السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكغيرها من الأنشطة الاقتصادية في الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحسين نمط حياتهم من خلال النشاطات السياحية المختلفة للمواطنين وللوافدين على حد سواء.

في المقابل يمكن لهذا البعد أن يتجسد في جوانب سلبية، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي الحركة السياحية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة كثرة الطلب مما يؤثر على القدرة الشرائية للمقيمين كما أن الثقافات المختلفة الوافدة مع السائحين يمكن ألا يتلاءم مع ثوابت المجتمعات المضيئة مما ينعكس

¹ -«World Travel and Tourism Council», **Travel and Tourism Economic Impact 2017**, Egypt, 2011-2017, p4

سلبا على هوية هذه الأخيرة، فينقل إليها سلوكيات وأفكار وممارسات تؤدي إلى تشويه ثقافة وأسلوب حياة الدول المضيفة. (1)

ولصعوبة القياس الكمي لهذا الأثر سنقوم بدراسة انعكاسات عائدات السياحة على الأفراد في المجتمعات السياحية أو الدول المضيفة من خلال التطرق إلى نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الدول محل الدراسة، والجدول التالي يوضح هذا التطور:

جدول رقم (4-20): تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)

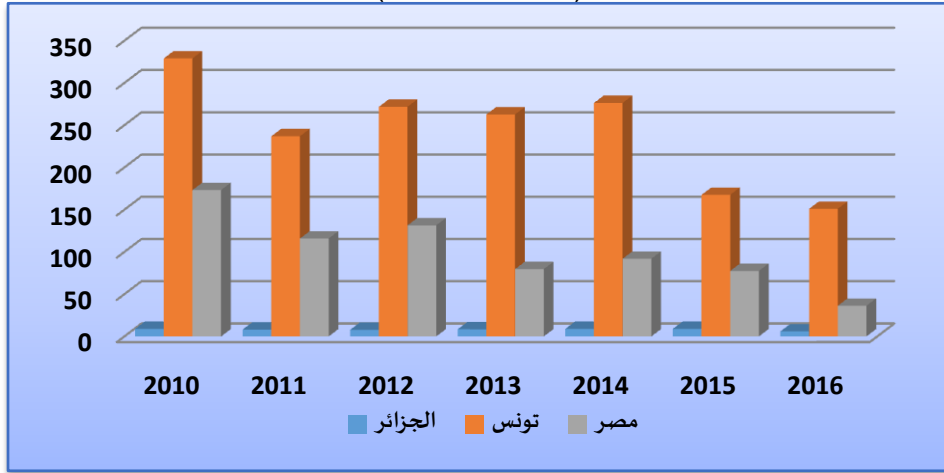
الوحدة: دولار أمريكي

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	
							الدولة	
243	357	348	326	295	300	324	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	الجزائر
5.96	8.93	8.90	8.51	7.87	8.17	9.01		
1706	1869	3042	2863	2931	2529	3477	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	تونس
150.99	167.56	276.37	262.78	271.79	236.93	329.07		
3305	6897	7979	6747	10823	9333	13633	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	مصر
36.26	77.53	91.91	79.72	131.50	115.89	173.26		

المصدر: من حساب الباحثة بالاعتماد على: معطيات الجدول (4-15) للإيرادات السياحية، وعلى معطيات الملاحق الإحصائية للتقرير العربي الموحد لسنة 2017 (ملحق "8/2" معطيات عدد السكان في الدول العربية، ص 289). والشكل التالي يترجم ويوضح النتائج السابقة:

¹ - خوني رابح، الأبعاد البيئية والسوسيو-اقتصادية لصناعة السياحة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010، ص 11.

شكل رقم (4-12): تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الجدول السابق.

مما سبق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للجزائر نلاحظ تدني نصيب الفرد من الإيرادات السياحية المحققة خلال سنوات الدراسة حيث انه لم يتجاوز 9 دولار/ للفرد خلال تلك الفترة، وهو راجع لتدني قيمة الإيرادات السياحية مما انعكس على مستوى دخول الأفراد وتدهور المستوى المعيشي خاصة في ظل الظروف الراهنة التي سببها أزمة النفط سنة 2014، ودخول الاقتصاد الجزائري في حالة من الركود أدت إلى اللجوء إلى الحلول السريعة والدخول في سياسة تقشف للتخفيف من حدة الأزمة في المدى المتوسط على أمل استعادة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.
- وبالنسبة لتونس نلاحظ مدى اهتمامها بهذا القطاع واعتباره من الدعائم الأساسية للتنمية الشاملة وقدرته على التخفيف من حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ورغم الظروف السياسية التي مرت بها إلا أن نصيب الفرد لم ينخفض عن 150 دولار/ للفرد كقيمة أدنى، ووصل إلى 329 دولار/ للفرد كقيمة أعلى خلال سنوات الدراسة، وهنا يظهر جليا الفرق بينها وبين الجزائر التي كان نصيب الفرد من العائدات لديها يكاد يكون معدوما.
- وأخيرا مصر تظهر لنا النتائج حجم الأزمة التي يمر بها القطاع السياحي من تدني للإيرادات السياحية وبالتالي تدني نصيب الفرد من هذه الإيرادات، حيث وصل إلى 36 دولار/ للفرد سنة 2016 بعد أن كان 173 دولار/ للفرد سنة 2010، وهذه النتائج تعتبر خسارة كبيرة وأزمة للاقتصاد المصري لضخامة العوائد التي كانت تتأتى من هذا القطاع، أدت هذه النتائج إلى تدهور المستوى المعيشي للمواطنين بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة من هذا القطاع.

وعلى الرغم من الظروف السياسية التي مرت بها تونس ومصر وتدهور مختلف المؤشرات السياحية لديهما، إلا أن هذا التدهور لا ينقص من مكانة هذا القطاع لديهما، على عكس الجزائر التي رغم الجهود المبذولة للرفع من مكانة هذا القطاع ضمن سياساتها، إلا أنها تبقى متأخرة جدا عما حققته وتحققه كل من تونس ومصر.

المطلب الثالث: الأداء البيئي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

ينبع البعد البيئي للسياحة من الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة التي لحقتها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسات الشركات والمصانع من جهة أخرى والتي أدت إلى تدهور الوضع البيئي بشكل كبير، مس كل مكوناته من ماء وهواء وأرض، والتي أصبحت تعاني من تلوث كبير جدا أثر على التوازن والتنوع البيولوجي الطبيعي الذي كان سائدا، وانطلاقا من هذا الواقع ووعيا بضرورة إصلاحه ومعالجة سلبياته وبجهود كل المنظمات المدافعة على البيئة برز البعد البيئي الإيجابي للسياحة لمحاربة الممارسات السلبية التي كان جزء منها مرتبطا أصلا بالسياحة، وعليه يمكن أن نقسم البعد البيئي للسياحة إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية تحملها ترجمة السياحة للبيئة في كل من الجزائر، تونس ومصر، ونفصلها فيما يلي:

أولا: الآثار المختلفة للسياحة على البيئة:

1 الآثار السلبية:

وتتمثل في الممارسات غير المسئولة سواء من السياح أو شركات السياحة والفنادق وغيرها ذات الأثر السلبي على البيئة نذكر منها: (1)

- مخاطر على الغطاء النباتي: إن تشييد مراكز الإقامة، مراكز الزوار والبنى التحتية كالطرق في مناطق سياحية معينة عادة ما يكون على حساب الغطاء النباتي.
- مخاطر السياحة على التنوع البيئي: تؤدي حركة السياحة خاصة في المناطق البرية، إلى إقلاع وإزعاج الحيوانات مما يؤدي إلى تبدل ذي مغزى على حياة هذه الحيوانات، كما يؤدي الصيد البري و المائي ديناميكية الجماعات الحيوانات كما أن مخلفات وسائل النقل المختلفة تؤثر بشكل واضح على مواطن الحيوانات فعلى سبيل المثال أشارت الدراسات أنه في جزر بحر الكاريبي تقوم السفن السياحية بإلقاء نحو 70000 طن سنويا من المخلفات في البحر، وهذا بطبيعة الحال له تأثير كبير على البيئة البحرية والتنوع البيئي الموجود فيها، أما في منطقة عسير بالسعودية فقد تناقصت أعداد النمر نتيجة الصيد وازدياد أعداد الزائرين للمنطقة، مما أدى إلى تزايد عدد القردة في المنطقة "

¹ - حميد الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيوان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 45.

- تأثير السياحة على الماء: ويبرز ذلك في الاعتماد الجائر على الماء العذب، وكذا طرح مياه الصرف الصحي أو الفضلات في الأنهار والبحيرات والمحيطات، بالإضافة إلى طرح الوقود من السفن والمراكب.

2 الآثار الإيجابية:

نتيجة للوعي المتزايد لدى الأفراد والشعوب بالآثار السالبة الذكر وانعكاساتها المدمرة على البيئة والتي في نفس الوقت جزء من بيئة الإنسان بدأ الوعي والعمل الميداني في تزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال اللاحقة وتجسد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي فيما يسمى "بالسياحة البيئية"، والتي عرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها "السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر".⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين السياحة الطبيعية والسياحة البيئية، فالسياحة الطبيعية هي نوع من السياحة التي تعتمد في الأساس على زيارة مناطق طبيعية شأنها في ذلك شأن السياحة البيئية إلا أنها قد تؤثر على الموارد المتوفرة في هذه المناطق سواء كانت ذات مصادر نباتية أو حيوانية وبالتالي فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة الحفاظ البيئي، مما قد يؤثر وبشكل كبير على المنطقة، وبما أنها مؤثرة على البيئة فإن السياحة البيئية جاءت لتقلل من هذه الآثار إلى حدها الأدنى، بمعنى أن السياحة البيئية جاءت كنتيجة للآثار السلبية الناتجة عن السياحة الطبيعية.

ويمكن تحديد أهم خصائص السياحة البيئية في أنها: ⁽²⁾

- سياحة خضراء نظيفة، تستند إلى البيئة والطبيعة أساسا، تريد كل ما هو جميل وممتع ومفيد في النشاط السياحي، دون أن تكون ضارة أو مخرية أو مفسدة على المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية.
- سياحة مسؤولة، راشدة، أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائر فقط، تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته حماية الحياة البرية وصيانتها، وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها.

- هي سياحة مستدامة بالمعنى العام، وهي عبارة عن نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحدثة في تحضرها الأخلاقي والقيم، حيث تجمع بين القديم والحديث، مما يخلق نمطا رائعا في التجانس والتوافق والاتساق.

ولقد شغل موضوع حماية البيئة حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات الدولية، وتم عقد العديد من القمم والمؤتمرات العالمية لوضع حدود للتصرفات الجائرة على البيئة، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة

¹- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة، جوان 2010، ص 228.

²- خان أحلام، زاوي صورية، مرجع سبق ذكره، ص 229. (بتصرف)

1972 إلى غاية مؤتمر باريس حول التغيرات المناخية سنة 2015، تخلل هذين المؤتمرين عدة مؤتمرات دولية، ويمكن تلخيص أهم المؤتمرات الدولية فيما يلي: (1)

- مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية (1972): عقد في ستوكهولم في الفترة 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972، أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
 - اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987): أعدت تقريرا قدم إلى الجمعية العامة سنة 1987، حمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، ويعرف أيضا باسم **تقرير برونتلاند** تضمن تطورا وتعريفا محددا لموضوع التنمية المستدامة.
 - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (1992): عقد في ريو دي جانيرو في الفترة 3 إلى 14 حزيران/يونيه 1992، وعرف وقتها باسم **قمة الأرض** وأطلق عليه بعد ذلك اسم **مؤتمر ريو**، أدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، واعتمد ثلاثة اتفاقات رئيسية:
 - **إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية**، وهو سلسلة من المبادئ التي تعرف حقوق ومسؤوليات الدول.
 - **جدول أعمال القرن 21**، وهو خطة عمل عالمية لتعزيز التنمية المستدامة.
 - بيان مبادئ الغابات، وهو مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم.
- وفتح باب التوقيع على معاهدين متعددي الأطراف: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، كما دعا إلى عدة مبادرات كبرى في المجالات الرئيسية الأخرى للتنمية المستدامة، مثل المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبدء مفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة التصحر؛ واتفاق بشأن الأرصد السميكية الكثيرة الترحال والمتداخلة المناطق.
- دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة (1997): وتعرف باسم قمة الأرض5 أو دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة، عقدت في نيويورك في الفترة 23 إلى 27 حزيران/يونيه 1997، استعرضت تنفيذ جدول أعمال القرن 21.
 - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002): تعرف أيضا باسم ريو 10، عقد في جوهانسبورغ في الفترة 26 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2002، استعرض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 منذ اعتماده عام 1992.
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2012): يعرف باسم ريو 20، عقد في ريو دي جانيرو في الفترة 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، تضمن الوثيقة الختامية التي وتشمل الوثيقة المعنونة **"المستقبل الذي نصبو إليه"**.

¹ - على الموقع: <http://research.un.org/ar/docs/environment/conferences> (بتصرف)، تاريخ الاطلاع 2018/04/05.

ثانيا: أدوات السياسة البيئية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسة البيئية هي: الأدوات التعليمية والتثقيفية، الأدوات المؤسسية والتشريعية والأدوات التنظيمية المباشرة كما يلي: (1)

• **الأدوات التعليمية والتثقيفية:** وتشمل البرامج التلفزيونية والانترنت والمحاضرات والندوات وغيرها بهدف توعية الأفراد بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية كجماعات حماية البيئة وغيرها، وبالنظر للوضع في الدول العربية فيلاحظ خلو الساحة من مثل هذه التنظيمات في بعضها وعدم فاعليتها في الدول التي توجد فيها.

• **الأدوات المؤسسية والتشريعية:** تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، وبالرغم من وجود قانون ومؤسسات حماية البيئة في العديد من الدول العربية، إلا أنها تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.

• **الأدوات التنظيمية المباشرة:** يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار إليها سابقا، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية من خلال ثلاثة أساليب من التنظيم المستخدم في مكافحة التلوث البيئي وهي: التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم التنظيم المبني على التكنولوجيا، والتنظيم المبني على آليات السوق.

ثالثا: الجهود التشريعية لحماية البيئة في الجزائر، تونس ومصر:

1 1 السياحة البيئية في الجزائر:

تزرخ الجزائر بمؤهلات سياحية طبيعية كبيرة، سواء كانت غابات، جبال، هضاب أو صحاري بالإضافة إلى امتلاكها لشواطئ تمتد على طول الساحل بمسافة 1200 كلم، وهذا ما جعل الجزائر تصنف من طرف الهيئات العالمية وجمعيات حماية البيئة على أنها من أكثر الدول جمالا، فتنوع المناطق السياحية في الجزائر ساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة من بينها السياحة البيئية.

1 1 المحميات الطبيعية في الجزائر:

تعتبر المحميات الطبيعية من أهم مصادر التنوع البيولوجي وهي تلك المنطقة الجغرافية محددة المساحة والتي تحتوي على مظاهر طبيعية (نباتات وحيوانات) مهددة بالانقراض أو التلوث، تشرف عليها هيئات دولية معينة لحمايتها، وعلى المستوى الوطني، تضم الجزائر محميات وحظائر وطنية كثيرة ومتنوعة، فحسب المديرية العامة للغابات فإن عدد المحميات الطبيعية وصل إلى 10 محميات طبيعية

1- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2004، ص 7.

تتنمي إلى التراث الطبيعي العالمي المحمي دوليا من طرف منظمة اليونسكو، وقد تم تصنيف هذه الحظائر الطبيعية نظرا لاستيفائها مجموعة من الشروط البيئية الدولية. وتتمثل هذه المحميات فيما يلي: (1)

- أ - **محمية القالة (ولاية الطارف):** تقع في الشمال الشرقي للجزائر اتخذت كحظيرة وطنية في 1983 وكحظيرة عالمية للمحيط الحيوي سنة 1990 من قبل اليونسكو، تغطي الحظيرة مساحة قدرها 76438 هكتار مما يجعلها واحدة من أكبر الحدائق الوطنية في الجزائر والأكثر ثروة في شمال البلاد حيث تحوي على أكثر المجموعات الحيوانية والنباتية في الجزائر.
- ب - **محمية تازا (ولاية جيجل):** يقع منتزه تازة الوطنية شمال شرق الجزائر في الغابة في منطقة "قروش" قرب ولاية جيجل، الحديقة تغطي مساحة قدرها 3807 هكتار، وتعتبر فريدة من نوعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا لتنوعها، الحديقة عبارة عن تضاريس جبلية منخفضة العلو أعلى نقطة لها هي قمة جبل "كوديت كيرن" 1121 متر، صنفت من قبل منظمة اليونسكو منذ عام 2004، باعتبارها محمية عالمية للمحيط الحيوي.
- ت - **محمية قورايا (ولاية بجاية):** تغطي هذه الحظيرة مساحة قدرها 2080 هكتار، تتمتع بثروة أثرية وطبيعية عالية الجمال بما في ذلك "قمة القروذ"، "الحصن قورايا"، "كاب كربون" مع المنحدرات الرائعة، وفي عام 2004 تم الاعتراف للحديقة باعتبارها محميات المحيط الحيوي من قبل اليونسكو.
- ث - **محمية جرجرة (ولاية تيزي وزو):** تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية عالية الانحدار بين ولايتي تيزي وزو والبويرة، تتربع على مساحة 18500 هكتار، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط والقاري وهذا ما يجعلها واحدة من أغنى البيئات الجبلية حيث تحتوي على ما لا يقل عن 600 نوعا من النباتات.
- ج - **محمية تلمسان (ولاية تلمسان):** تقع شمال غرب الجزائر، وتغطي مساحة قدرها 8225 هكتار غنية في التنوع البيولوجي مع مجموعة استثنائية من النباتات والحيوانات، الحديقة هي أيضا موطن لمواقع تاريخية مثل أنقاض المنصورة والشلالات الطبيعية، وأعلنت حديقة وطنية في عام 1993.
- ح - **محمية بلازمة (ولاية باتنة):** صنفت سنة 1984، وتمتد على مساحة 26 250 هكتار وتمثل مجموعة جبلية وعرة مزينة بغطاء نباتي متنوع وثرثري كما تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الأوراس.

¹ - المحميات الطبيعية العالمية في الجزائر ، على الموقع: <https://www.sfari.com/forums/sfari84/travel132765> (بتصرف)، تاريخ الاطلاع 2018/04/05.

- خ - محمية ثنية الحد (ولاية تسمسليت): تقع في الشمال الغربي من الجزائر في ولاية تيسمسيلت وتغطي مساحة 3425 هكتار منها 2968 هكتار مغطاة بالنباتات.
- د - محمية الشريعة (ولاية البليدة): تمتد على 26000 هكتار جنوب غرب الجزائر العاصمة، أُلحقت بالحظائر الوطنية سنة 1983، وصنفت كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو سنة 2002 تحوي الحظيرة ما لا يقل عن 1200 نوع نباتي وحيواني أبرزها الأرز البلوط الفليني.
- ذ - محمية الهقار (ولاية تمنراست): تقع هذه الحظيرة بجمال الهقار حيث صنفت كحظيرة وطنية منذ عام 1987، ودخلت في تصنيف اليونسكو كتراث عالمي للإنسانية سنة 1988 وتمتد هذه الأخيرة على مدى 450 000 كم² وتأوي تراثا ثقافيا وطبيعيا فريدا من نوعه وتعود حقبة إلى مليون سنة.
- ر - محمية الطاسيلي (ولاية إليزي): تقع هذه المحمية في الجنوب الشرقي من الجزائر بجمال "طاسيلي ناغر" في جانت في ولاية إليزي، تتمتع الحديقة بثروة كبيرة بما تمتلكه من النقوش الشهيرة واللوحات الصخرية، وقد صنفت طاسيلي كحديقة وطنية سنة 1972، وصنفت ضمن مواقع التراث العالمي سنة 1982 من قبل اليونسكو، وضمن المحيط الحيوي للإنسان سنة 1986.

1 2 - الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر:

تواجه الجزائر مشكلة وأزمة إيكولوجية حادة تتجلى من خلال تزايد التلوث (الهواء، التربة، المياه القارية والبحرية)، وتكاثر النفايات الحضرية والصناعية وفساد الإطار المعيشي إضافة إلى التصحر وإتلاف الغابات وإضعاف التنوع البيولوجي وتدهور الموارد المائية، ولهذا فقد اختارت الجزائر رفع التحدي فأعدت استراتيجية وطنية للبيئة ووضعت مخططا وطنيا للعمل البيئي تسعى هذه الاستراتيجية إلى إدماج الاستمرارية البيئية في البرامج الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على استدامة النمو.

تعمل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي مع أهداف حماية البيئة من خلال سن مجموعة من القوانين الخاصة بحماية الإطار الإيكولوجي والبيئي بالجزائر ومنها: (1)

- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: ولقد تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث تبني المشروع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريوديجانيرو الذي نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إجبارية تعيين المستغل الممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف

¹ - شرف إبراهيم، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013، ص 100.

الذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم، وأخيرا سن إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

• **القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها** : تمت المصادقة عليه في ديسمبر

2001 وقد نص هذا القانون على حتمية إنتاج النفايات والوقاية منها، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد، حيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الإنسان، كما أقر القانون وجوب إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها.

• **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو** : يتمحور هذا القانون حول ثلاثة معالم

رئيسية تتضمن الوقاية والإشراف، الإعلام، إعداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية، جباية، مالية، رقابية وعقابية، حيث ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى (أكثر من 50 ألف سكن)، اعتمادا على مجموعة من الأدوات التخطيطية التي تشمل على المخطط الجهوي لجودة الهواء "PRQA"، مخطط حماية الجو "PPA"، ومخطط التنقل الحضري "PDU"، بالإضافة إلى قوانين أخرى تصب كلها في موضوع حماية البيئة وترقيتها.

ولتشجيع السياحة البيئية وإدماجها في قوانين حماية البيئة نذكر القوانين التالية:

أ - "الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الموقع عليها في ريوديجانيرو في 5 يونيو 1992 والمصادق عليها بموجب المرسوم الراسي رقم 95-63 المؤرخ في 7 محرم 1416 الموافق ل 7 يونيو 1995.

ب - قوانين المعاهدة المتعلقة بالمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، المحررة في 23 يونيو 1979 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-05 المؤرخ في 20 صفر 1426 الموافق ل 31 مارس 2005.

ت - القوانين الأساسية للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وراثتها وعلى التنظيم ذات الصلة، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-21 المؤرخ في 12 صفر 1427 الموافق ل 12 مارس 2006.

ث - الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية الأورو-أسيوية المحررة في مايو 1996، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 6-140 المؤرخ في 16 ربيع الأول 1427 الموافق ل 15 أبريل 2006. (1)

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 48، الأحد 14 شوال 1435، ص 11.

2 - السياحة البيئية في تونس:

تتنوع الطبيعة في تونس من ساحلية إلى جبلية إلى صحراوية مرورا بالواحات والجزر، وقد انعكس هذا التنوع على الحياة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى دعمه لأنشطة وأنواع سياحية عديدة من بينها السياحة البيئية، التي تركز على الطبيعة بمختلف أنواعها ومواردها وما يرافق ذلك من مسؤولية بيئية تكفل الحفاظ على تلك الطبيعة من التلوث والانقراض للوصول إلى تنمية سياحية مستدامة. تحتل مسألة المحافظة المستدامة على المنظومة البيئية مكانة بارزة على مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية تونس، من خلال سياسة استباقية لتحقيق التوازن الأمثل بين مختلف المتطلبات والتنمية من جهة وحماية والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية من خلال التنمية المستدامة التي تسمح للأجيال الحالية والمستقبلية للتمتع من ناحية أخرى، في هذا الصدد، اعتمدت تونس تخصيص 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي لخام لبرامج حماية البيئة، بالإضافة إلى ذلك، وبغية تشجيع الاستثمار وتعزيز فرص العمل في المجال البيئي نظمت تونس سنة 2009 المنتدى الدولي الثاني للاستثمار والتشغيل في قطاع البيئة "إفريقية الخضراء 2009"، وقد جلب المنتدى اهتمام ومشاركة هامة من قبل رجال الأعمال والخبراء الوطنيين والدوليين.⁽¹⁾

2 1 - المحميات الطبيعية في تونس:

انتهجت تونس سياسة لحماية فضاءها الطبيعي والحفاظ على التراث البيئي، واعتبرتها مناطق ذات أولوية وصنفتها ضمن الحدائق الوطنية وهي كما يلي:⁽²⁾

أ - **محمية الوطنية بإيشكل:** هي إحدى المحميات الطبيعية بتونس، تأسست سنة 1980، تقع في ولاية بنزرت على بعد 70 كلم شمال شرقي تونس العاصمة وعلى مسافة 25 كلم جنوب غربي بنزرت وعن مدينة ماطر 15 كلم، تبلغ مساحتها 12600 هكتار تتوزع بين البحيرة (8500 هكتار) والجبل الذي يبلغ علوه 511 متر (1360 هكتار)، والسباخ (2740 هكتار)، وقد تم تصنيف المحمية بقائمة "محميات الكائنات الحية ومحيطها"، وبالتالي فهي توجد على قائمة التراث الدولي الطبيعي والثقافي لليونسكو منذ 1991، تزخر هذه الحديقة الوطنية بعدد كبير من الأنواع المحمية من الثدييات والطيور والنبات، وهي من أهم المواقع في البحر المتوسط لاحتوائها على 180 نوع من الطيور علاوة على 20 نوعا من الثدييات، ومصبا لستة أنواع من المياه العذبة، لذا تعتبر الموقع الطبيعي الوحيد في العالم المصنف والمرسّم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لحماية الطبيعة: اتفاقية "رمسار" حول المناطق الرطبة، واتفاقية "التراث العالمي لليونسكو" واتفاقية "الإنسان والمحيط الحيوي" (اليونسكو).

¹ - السياسة البيئية في تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة التونسية، على الموقع:

<http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=65&L=2#.Wsigci7wblU> تاريخ الاطلاع: 2018/04/07 على 12.

² - المحميات الطبيعية في تونس، على الموقع: http://fog6.blogspot.com/2014/08/blog-post_66.html تاريخ الاطلاع: 2018/04/07 على 12.30 (بتصرف)

ب - **المحمية الوطنية بسيدي الطوي** : تقع هذه الحديقة على مشارف الصحراء بجبل سيدي الطوي، على بعد 54 كم جنوب مدينة بنقردان (ولاية مدنين) بالجنوب الشرقي التونسي، أنشئت سنة 1993 لمقاومة التصحر، وهي تحتوي على ثروة حيوانية ونباتية تختص بها المناطق القاحلة، تبلغ مساحتها 6315 هكتار، ويبلغ ارتفاعها بين 30 و 178 متر عن سطح البحر، كانت المنطقة قبل إحداث الحديقة الوطنية، تضم العديد من أنواع الغزال والظباء غير أنها انقرضت نظرا لظروف التصحر، وهي تضم حاليا العديد من أنواع النباتات والطيور.

ت - **المحمية الوطنية بالفايجة** : تقع المحمية قرب الحدود الجزائرية وعلى بعد 195 كلم من العاصمة تونس، وهي لا تبعد إلا 17 كلم عن مدينة غار الدماء و 49 كلم عن مدينة جندوبة، تحتضن مدينة غار الدماء أجمل غابات الزان والفرنان بشمال إفريقيا، إذ توجد بأقصى الشمال الغربي لجبال خمير وبأعلى سهول مجردة، أنشئت سنة 1990، وهي تمسح بـ 2632 هكتارا وتضم حوالي 25 نوع من الثدييات، يمثل الأيل الأطلسي أهم الحيوانات التي تميز غابة الفايجة والتي من أجله أحدثت هذه المحمية خصيصا لحمايته.

وهناك العديد من الحدائق والمحميات الأخرى في تونس من بينها: (1)

- **جبل الشعانبي (6723 هكتار)**: يحتوي جبل الشعانبي وهو أعلى مرتفع في تونس (1544م) على غابة من الصنوبر الحلبي، ويوجد بهذه الحديقة الوطنية 100 جنس نباتي و 24 فصيلة من الثدييات و 16 جنسا من الزواحف، وهي بالخصوص محمية للغزلان والضباع.
 - **جبل بوقرنين**: يحوي نباتات غابية و ثروة حيوانية متنوّعة، ويختص هذا الجبل بنباتات بخور مريم من النوع الفارسي.
 - **جبل بوهدمة**: فيه 300 جنس نباتي منها بقايا سبب "أفاقيا راديا" (وهو شجر الصمغ أو السنط)، كما يحتوي على ثروة حيوانية متعدّدة الأجناس (النعام والظباء والغزلان...).
 - **جزيرة زميرة (389 هكتار)**: تقع في عرض خليج الحمامات وتشكل وسطا طبيعيا من الجزر فريدا في البحر الأبيض المتوسط.
- أما المحميات الطبيعية في تونس فيبلغ عددها 16، من بينها محمية "محييس" لحماية الأيل البربري، ومحمية "خشم الكلب" التي تمسح 200 هكتار، وهي مخصصة لغزلان الجبال، ومحمية "جالطة الصغرى" لحماية الفقمة، ومحمية "شكلي" لحماية مواقع تعشيش البلشون الأبيض ومحمية "ماجنا الشيطان" ومحمية "كهف الخفافيش" بالهوارية، وقد حُدّد 14 موقعا طبيعيا حساسا للحفاظ على أنواع

¹ - الحدائق الوطنية والمحميات والمواقع الطبيعية في تونس، الموسوعة التونسية المفتوحة، على الموقع: <http://www.mawsouaa.tn/wiki> تاريخ الاطلاع: 2018/04/07 على 14.07.

الحيوانات المعرضة للانقراض ولإيواء أجناس حيوانية خاصة ذات قيمة بيئية واقتصادية، باعتبارها منظومات إيكولوجية هشة⁽¹⁾.

2 2 - الإطار القانوني لحماية البيئة في تونس:

تخضع حماية البيئة في تونس إلى ترسانة قانونية هامة تعكس من جهة الإرادة السياسية والحريصة على معالجة القضايا المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية، ويؤكد من جهة أخرى التزام البلاد على الاستعمال الرشيد والمستدام لإرث أجيال المستقبل، وتتمثل أهم القوانين لحماية البيئة في ما يلي: (2)

ظهرت منذ الاستقلال عددا من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية عناصر معينة في البيئة وتشمل على سبيل المثال قانون الغابات (1966 والمنقح في 1988)، وقانون المياه (1975)، وقانون التعمير (1979 المنقح في 1994)، وقانون سنة 1986 بشأن الممتلكات الثقافية ، ودعمت وتيرة سن القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة منذ سنة 1988، وهو تاريخ إحداث أول مؤسسة عمومية تعنى بحماية البيئة وهي الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE).

وفي سنة 1991 ولأول مرة في تونس، تم إحداث وزارة للبيئة علما وأنه تم قبل ذلك إحداث الديوان الوني للتطهير منذ سنة 1974، وإعادة هيكلته بموجب القانون عدد 93-41 المؤرخ في 19 أبريل 1993، وقد تم خلال العقدين الماضيين وبصفة متتالية إحداث العديد من المؤسسات العمومية العاملة في مجال البيئة مثل وكالة حماية وتنمية المناطق الساحلية التي تم إنشاؤها بموجب القانون عدد 95-72 24 مارس 1996، والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة بتونس الذي تم إنشاؤه بموجب القانون عدد 96-25 المؤرخ في 25 مارس 1996، وإدارة النفايات الوطن (ANGED) ، الذي أنشئ بموجب الأمر عدد 2005-2317 المؤرخ في 22 أوت 2005 وأخيرا البنك الوطني للجينات الذي أنشئ بموجب القرار عدد 2003-1748 الصادر في 11 أوت 2003.

وتم تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بمجموعة من النصوص في مجال حماية البيئة ومقاومة

التلوث وتشمل خصوصا:

- القانون رقم 95-73 مؤرخ في 24 جويلية 1995 يتعلق بالمجال البحري العمومي،
- القانون رقم 95-70 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بالحفاظ على المياه والتربة،
- القانون رقم 96 - 29 المؤرخ في 3 أفريل 1996 الذي ضبط خطة عمل وطنية عاجلة لمقاومة حوادث التلوث البحري.
- القانون رقم 96-41 مؤرخ في 10 جوان 1996 يتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف والتخلص منها والنصوص التطبيقية لتنفيذها.
- القانون رقم 2007-34 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء.

¹ الحدائق الوطنية والمحميات والمواقع الطبيعية في تونس، الموسوعة التونسية المفتوحة ، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

² - الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة في تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة ، على الموقع: <http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=29&L=2#.Wsi-eC7wbIV> تاريخ الاطلاع: 2018/04/07 على 13.50

وتتأثر هذه النصوص إلى حد كبير بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس.⁽¹⁾

3 - السياحة البيئية في مصر:

تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر، وتتنوع المقومات السياحية في مصر بدءاً من الآثار، مروراً بالشواطئ وصولاً إلى التنوع البيئي المتسع بين بحار وصحاري وواحات وجبال وسهول ووديان وغيرها، وهو ما يجعل السياحة البيئية أحد الروافد السياحية الهامة في مصر والتي لا تقل عن سياحة الآثار والمناطق التاريخية أو السياحة الدينية⁽²⁾، وتمثل شبكة المحميات الطبيعية مراكز هامة لجذب السياحة البيئية بالإضافة إلى توفير الحماية للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ولحفاظ على الاتزان البيئي، ولصيانة تلك الموارد صدر القانون رقم 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية ثم صدر القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون في شأن حماية البيئة ليكون مؤيداً لما جاء بالقانون رقم 102 لسنة 1983، وصدرت قرارات من رئيس مجلس الوزراء بإعلان عدد 30 محمية طبيعية حتى 2012 بنسبة تزيد على 15% من إجمالي مساحة مصر، وتعتبر المحميات الطبيعية من العوامل الرئيسية لجذب السياح في مصر، حيث يتوافر فيها عدد من الأنشطة السياحية التي تجذب الكثير من الوافدين.⁽³⁾

3 1 - المحميات الطبيعية في مصر:

تعددت وتتنوع المحميات الطبيعية في مصر لتصل إلى 30 محمية طبيعية حتى سنة 2012، ومن المتوقع أن تصل إلى 40 محمية طبيعية في سنة 2017، وهي كما يلي:⁽⁴⁾

- محمية رأس محمد وجزيرتي تيران وصنافير بمحافظة جنوب سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1983، مساحتها (850 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية تراث عالمي، وتقع عند النقاء خليج السويس وخليج العقبة، وتبعد حوالي 446 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية الزرانيق وسبخة البردويل بمحافظة شمال سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1985، مساحتها (230 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي رطبة ومعزل طبيعي للطيور، وتبعد حوالي 300 كيلومتر عن القاهرة.
- منطقة الأحراش الساحلية برفح بمحافظة شمال سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1985، مساحتها (8 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية تنمية موارد، وتبعد حوالي 370 كيلومتر عن القاهرة.

¹ الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة في تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

² أحمد حسني رضوان، أحمد يحي إسماعيل، السياحة البيئية المستدامة في مصر (المفاهيم، الفرص، الإمكانيات ومقترحات الاستغلال)، مداخلة منشورة على الموقع: www.cpas-egypt.com/pdf/Ahmed_Hosny_Radwan/R/5.pdf

³ المحميات الطبيعية في مصر ، على الموقع: <http://www.elyomnew.com/news/refresh/2016/10/29/60057> تاريخ الاطلاع: 2018/04/09 على 12.06.

⁴ المحميات الطبيعية، وزارة البيئة المصرية، جهاز شؤون البيئة على الموقع: تاريخ الاطلاع 2018/04/09 على 15.45 (بتصرف) <http://www.eea.gov.eg/en-us/topics/nature/protectorates/protectoratesdescription.aspx>

- محميات علبة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر: تم الإعلان عنها سنة 1986، مساحتها (35600 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية الحدائق الوطنية الطبيعية، وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من الصحراء الشرقية، وتبعد حوالي 1300 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية العميد الطبيعية بمحافظة مطروح: تم الإعلان عنها سنة 1986، مساحتها (700 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري ومحيط حيوي، وتبعد حوالي 300 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية جزيرتا سالوجة وغزال والجزر الصغيرة بينهما (الشلال الأول) بمحافظة أسوان: تم الإعلان عنها سنة 1986، مساحتها (0.5 كيلومتر مربع)، تعتبر أراضي رطبة ومناظر الطبيعية، وتبعد حوالي 700 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية أشتوم الجميل وجزيرة تنيس بمحافظة بور سعيد: تم الإعلان عنها سنة 1988 مساحتها (180 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي رطبة ومعزل طبيعي للطيور، وتقع جزيرة تنيس داخل بحيرة المنزلة وسميت تنيس نسبة إلى تنيس ابن حام ابن نوح عليه السلام ، وتبعد حوالي 200 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1988، مساحتها (4250 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية تراث طبيعي وثقافي عالمي، وتبعد حوالي 500 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية وادي العلاقى بمحافظة أسوان: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (30000 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري ومحيط حيوي، وتبعد حوالي 950 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية الغابة المتحجرة بالمعادي بمحافظة القاهرة: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (7 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية جيولوجية وأثر قومي، وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من الصحراء الشرقية، وتبعد حوالي 30 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية الوادي الأسيوطي بمحافظة أسيوط: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (35 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية إكثار ومتعددة الأغراض (نباتية وحيوانية)، وتبعد حوالي 400 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية وادي الريان بمحافظة الفيوم: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (1759 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية تنمية موارد وأثر قومي طبيعي، وتبعد حوالي 150 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية بركة قارون بمحافظة الفيوم: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (1385 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي رطبة، وتبعد حوالي 90 كيلومتر عن القاهرة.

- محمية قبة الحسنة بمحافظة الجيزة: تم الإعلان عنها سنة 1989، مساحتها (1 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية جيولوجية، وتبعد حوالي 23 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية كهف وادي سنور بمحافظة بني سويف: تم الإعلان عنها سنة 1992، مساحتها (12 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية جيولوجية وأثر قومي طبيعي، وتبعد حوالي 200 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية نبق بمحافظة جنوب سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1992، مساحتها (600 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية متعددة الأغراض (بها أنظمة بيئية عديدة)، وتبعد حوالي 500 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية أبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1992، مساحتها (500 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية مناظر طبيعية، وتبعد حوالي 500 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية طابا بمحافظة جنوب سيناء: تم الإعلان عنها سنة 1998، مساحتها (3595 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري وتراث طبيعي، وتبعد حوالي 550 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية البرلس بمحافظة كفر الشيخ: تم الإعلان عنها سنة 82، مساحتها (460 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي رطبة، وتبعد حوالي 300 كيلومتر عن القاهرة.
- محميات جزر نهر النيل بالمحافظات المختلفة: تم الإعلان عنها سنة 1999، مساحتها (60 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي رطبة، وتتكون من 144 جزيرة بمحافظات مصر المختلفة.
- محمية وادي دجلة بمحافظة القاهرة: تم الإعلان عنها سنة 1992، مساحتها (12 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أراضي صحراوية، وتبعد حوالي 10 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية سيوه الطبيعية بمحافظة مطروح: تم الإعلان عنها سنة 2002، مساحتها (7800 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري وتراث حضاري، وتبعد حوالي 800 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية الصحراء البيضاء الطبيعية بمحافظة الوادي الجديد: تم الإعلان عنها سنة 2002، مساحتها (3010 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري ومناظر طبيعية، وتبعد حوالي 570 كيلومتر عن القاهرة.
- محمية وادي الجمال - حماطة: تم الإعلان عنها سنة 2003، مساحتها (7450 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية صحاري، وتبعد حوالي 850 كيلومتر عن القاهرة، وتقع في جنوب محافظة البحر الأحمر.
- محمية الجزر الشمالية للبحر الأحمر: تم الإعلان عنها سنة 2006، مساحتها (1991 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية تنمية موارد.

- محمية الجلف الكبير: تم الإعلان عنها سنة 2007، مساحتها (48523 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية متنزه قومي طبيعي وثقافي.
- محمية الدبابية: تم الإعلان عنها سنة 2007، مساحتها (1 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية جيولوجية.
- محمية السلوم: تم الإعلان عنها سنة 2010، مساحتها (383 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية بحرية.
- محمية الواحات البحرية، منطقة (الدست والمغرفة- جبل الانجليز - الصحراء السوداء): تم الإعلان عنها سنة 2010، مساحتها (109 كيلومتر مربع)، تعتبر محمية أثر طبيعي.
- محمية نيزك جبل كامل: تم الإعلان عنها سنة 2012، تعتبر منطقة نيزك جبل كامل بمحافظة الوادي الجديد محمية طبيعية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 271 بتاريخ 2012/3/18، وقد تم اكتشاف نيزك جبل كامل في فبراير 2010 أثناء الرحلة الاستكشافية الجيوفيزيائية التي ضمت فريق من الباحثين المصريين والإيطاليين، يقع هذا النيزك في منطقة توشكي في المساحة بين جبل كامل وجبل لعوينات بالقرب من محمية الجلف الكبير في الصحراء الغربية على بعد حوالي 2 كم من الحدود السودانية وحوالي 150 كم من الحدود الليبية ويصل وزنه إلى حوالي 10 طن، ويصل طول فوهته إلى حوالي 45 متر كما يصل عمقه إلى حوالي 16 متر، ويقدر عمر تلك الفوهة ما بين 4000 إلى 5000 سنة.

3 2 - الإطار القانوني لحماية البيئة في مصر:

نظرا للدور القومي لتلك المحميات الطبيعية سواء بالنسبة للسياحة أو لكونها احتياطي استراتيجي لكنوز الموارد الطبيعية وبنوك للجينات الوراثية لصناعة المستقبل، فقد اهتم جهاز شئون البيئة في مصر بتوفير كوادر بشرية متميزة لإدارة تلك المحميات ودعمهم بالوسائل العلمية والمعدات والقوانين التي تعاونهم في أداء مهام الحماية والمراقبة والرصد البيئي لمتابعة سلامة الموارد والتنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تشارك عن قناعة بعائد الحماية على التنمية ومستقبل المنطقة.⁽¹⁾

تطور مفهوم الحقوق البيئية في الدستور المصري منذ 2007 وحتى 2014، فالنص الأصلي لدستور 1971 لم يتضمن أي مادة تتخصص على الحق في بيئة صحية سليمة أو عن حماية البيئة، وفي 2007 تم تعديل الدستور ليشتمل مادة خاصة بالبيئة جاء فيها أن: "حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة" (مادة 59).

وقد طور دستور 2012 الصادر بعد الثورة هذا المفهوم فنص على أن "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة"، وتلتزم الدولة بصون البيئة وحمايتها من التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية، بما يكفل عدم الإضرار بالبيئة والحفاظ على حقوق الأجيال فيها" (مادة 63)، بالإضافة إلى ذلك، رتب دستور 2012

¹ - يوم البيئة العالمي، المنتدى البيئي: السياحة البيئية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، يونيو 2006، ص 8 (بتصرف)

التزاما على الدولة بالحفاظ على البيئة وبتخاذ التدابير اللازمة لهذه الغاية، وقد عكس هذا النص تطورا في دور الدولة في حماية البيئة حيث تم التأكيد على التزامها وواجبها ومسئوليتها في القيام بذلك، كما ذهب هذا الدستور إلى حد تعداد الحقوق البيئية، فنص على "حماية الرقعة الزراعية وزيادتها"، والعمل على "تنمية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية وحمايتها" مع ربط ذلك بتحقيق الأمن الغذائي (مادة 15)، مما يعكس فهما عميقا للعلاقة بين حماية البيئة ومقومات الحياة الأساسية للإنسان، كما نص على أن "الثروات الطبيعية للدولة ملك للشعب" (مادة 18) وألزمت الدولة "بالحفاظ عليها وحسن استغلالها ومراعاة حقوق الأجيال فيها"، كذلك بالنسبة لنهر النيل وموارد المياه (مادة 19)، كذلك تم تخصيص مادة في الدستور لإلزام الدولة بحماية الشواطئ والبحار والممرات المائية والبحيرات، بالإضافة إلى المحميات الطبيعية (مادة 20)، ويعكس هذا التفصيل في الدستور التعمق في مفهوم حماية البيئة والحقوق البيئية وأهميتها بما استدعى إعطاءها قيمة دستورية في مصر. (1)

إن التوجه نحو تعزيز حماية البيئة في مصر تم تعزيزه في الدستور الحالي الذي تم إقراره في 2014 فبالإضافة إلى كل ما تقدم، نص الدستور ولأول مرة في مصر على "الرفق بالحيوان" (مادة 45)، كما أبدى الدستور نظرة أكثر شمولية للعلاقة بين الإنسان والبيئة، فربط حماية الرقعة الزراعية بحماية سكان الريف من المخاطر البيئية (مادة 29) كما نص على حماية الثروة السمكية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاوله أعمالهم "دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية" (مادة 30)، وإذ أعاد الإشارة إلى "حقوق الأجيال القادمة"، ربط بين حماية البيئة من جهة وهذه الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أ - **حماية البيئة في القانون المصري:** تم إصدار قانون البيئة عام 1994، أي قبل دستور الحق في البيئة، ثم تم تعديله عام 2009 أي بعد تكريس مبدأ حماية البيئة في 2007، ولم يتم تعديله حتى الآن، وينقسم القانون إلى عدة أبواب: (2)

الباب التمهيدي يتناول الأحكام العامة وتعريف المصطلحات التي يتناولها المشرع في القانون بالإضافة إلى تناول جهاز شؤون البيئة المعني بصورة رئيسية بوضع سياسة حماية البيئة وإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها مع الجهات الإدارية المختصة، ثم يتناول القانون المواد الخاصة بحماية البيئة الأرضية من التلوث، ويتناول الفصل الأول علاقة البيئة بالتنمية؛ وتحت المواد على ضرورة إقامة مشاتل لإنتاج الأشجار وحماية الطيور والحيوانات البرية والمائية، كذلك النباتات النادرة، بالإضافة إلى الحفريات الحيوانية والنباتية، ثم يتناول الفصل الثاني حظر تداول المواد والنفايات الخطرة وكيفية معالجتها.

أما الباب الثاني، فيتناول حماية البيئة الهوائية من التلوث، وينصص على كيفية حماية البيئة من ملوثات الهواء خصوصا من المنشآت التي تقام بها المشاريع، كذلك يحظر القانون الحرق المكشوف للقمامة والمخلفات الصلبة (مادة 37)، وينظم حرق أنواع الوقود في أغراض الصناعة وتوليد الطاقة (مادة

¹ - الحقوق البيئية في مصر : الخلفية الدستورية والقانونية، على الموقع: <https://www.agora-parl.org/node/15038> تاريخ الاطلاع: 19.04.2018 على (بتصرف)، وللمزيد من المعلومات حول قانون البيئة المصري، انظر موقع وزارة البيئة على : <http://www.eeaa.gov.eg/en-us/laws/decrees.aspx>

² - الحقوق البيئية في مصر، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

(40)، كما يحظر استخدام مبيدات الآفات أو المركبات الكيماوية لأغراض الزراعة أو الصحة العامة بسبب آثارها الضارة على الهواء (مادة 38).

وبخصوص حماية البيئة المائية من التلوث، خصص القانون لها بابا خاصا، وقد تناول القانون

التلوث من السفن (التلوث من الزيت، التلوث من المواد الضارة، التلوث بمخلفات الصرف الصحي والقمامة) والتلوث من المصادر البيئية وهي التي تنتج بصورة رئيسية من المنشآت التجارية والصناعية والسياحية والمحال العامة القريبة من الشواطئ، وفي سبيل ضمان ذلك، يحظر القانون إقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية "لمسافة 200 متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة وموافقة جهاز شؤون البيئة" (مادة 73)، كما يتناول الباب الخاص بحماية البيئة المائية الشهادات الدولية التي يجب على السفن أن تحوز عليها لمنع التلوث، كذلك، الإجراءات الإدارية والقضائية المتبعة لمراقبة تطبيق القانون، والتي يجب اتخاذها عند انتهاك مواده، كما يقر القانون في الباب الرابع منه العقوبات المترتبة على انتهاك مواده، والتسبب في تلوث البيئة.

نلاحظ أن القانون قد شمل العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تلوث البيئة، ونص على المواد

التي تحمي البيئة من ذلك وتضمن التنمية وحماية حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الرابع: تقييم الوضع التنافسي للسياحة في الجزائر، تونس ومصر

تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في

الوقت الحاضر حيث أصبح صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث

تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها، فتعتمد قوة أي بلد في قطاع أو صناعة السياحة من قوة وقدرة السياحة على

التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميا وعلميا، مما يحتم على الدول الاهتمام بموضوع

التنافسية في صناعة السياحة والسفر والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو

والاستفادة من هذه الصناعة لما لها من آثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الإيجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستدامة. (1)

وفي هذا السياق، صدر في الأول من مارس 2007، التقرير الأول لتنافسية السفر والسياحة عن

المنتدى الاقتصادي العالمي، وتكمن أهمية التقرير الذي يغطي العام 2006، في كونه يقيس العوامل التي

تشجع على تطوير صناعة السياحة والسفر في دول العالم، حيث يبرهن من خلال تصنيف الدول في

مؤشر (TTCI) "Travel and Tourism Competitiveness Index"، على مدى أهمية البيئة الإجرائية

والتنظيمية الداعمة للسياحة، المقرونة بوسائل نقل وبنية تحتية ذات مواصفات عالمية، مع التركيز على

تعزيز الموارد البشرية والطبيعية، التي تهدف جميعها إلى دعم البيئة الملائمة لتطوير قطاع السفر

والسياحة، كما يوضح التقرير، كما يوضح التقرير بوضوح أنه وبالرغم من أن الهيمنة حاليا تسود الدول

الصناعية في العالم، إلا أن الدول الأكثر فقرا لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون قوى رائدة في عالم

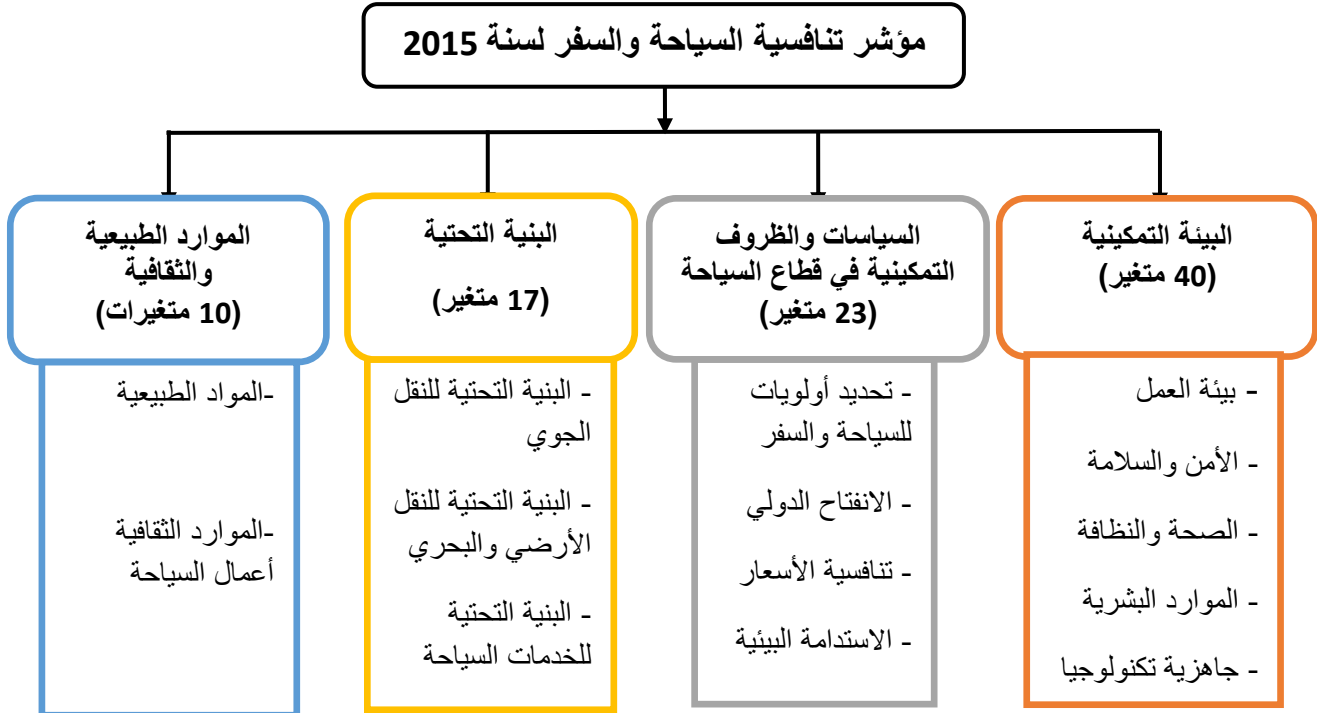
¹ - المنظمة العربية للسياحة، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، 2015 على الموقع:

<http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel> تاريخ الاطلاع: 2018/04/09. على

السياحة، كما تقدم هذه الدراسة التحليلية لمحفات التنافسية في هذا القطاع، معلومات مقارنة يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار، والتي تعتبر بمثابة قيمة مضافة للحكومات الراغبة في تحسين بيئة السفر والسياحة لديها، ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة مؤسسات دولية للسياحة والسفر، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي ونتائج سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.(1)

وأصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقريره هذا في مايو 2015، حيث قام بتغيير بعض المسميات للمؤشرات التي كانت في الأعوام الماضية، وقد ضم هذا التقرير 141 دولة من جميع أنحاء العالم منها 14 دولة عربية، وأطلق المنتدى عليه مسمى "النمو من خلال الصدمات" والاسم مستوحى من تعرض قطاع السياحة لعدة صدمات بالإضافة للأزمات المتلاحقة في العالم من عدم توفر الأمن والإرهاب في بعض الدول منها العربية، ورغم كل هذا ما زال هذا القطاع ينمو فقد بلغ عدد السياح في عام 2014 عالميا 1.14 مليار زيادة عن عام 2013 بقيمة 51 مليون سائح وهذا ما أكدته المنظمة العالمية للسياحة بالأمم المتحدة "UNWTO" إضافة إلى تأكيد المجلس العالمي للسياحة "WTTC" بأن قطاع السياحة والسفر يمثل 9.5% من الناتج المحلي بالعالم أي 7 تريليون دولار أمريكي ويشكل 5.4% من الصادرات العالمية وما زال هذا القطاع يلعب دورا بارزا ومحركا رئيسيا لخلق فرص العمل الذي تزايدت بنسبة 4% في عام 2014 من خلال توفير 266 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة (2)، والشكل التالي يوضح هذه تركيبة مؤشر تنافسية السياحة والسفر ومختلف مؤشرات:

شكل رقم (4-13): مكونات مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015



1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 122.

2- المنظمة العربية للسياحة، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، 2015 على الموقع:

<http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel> تاريخ الاطلاع: 2018/04/09. على 20.30 (بتصرف)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المنظمة العربية للسياحة: تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، ص 6، على الموقع:

<http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel>

تاريخ الاطلاع: 2018/04/10.

يقيس التقرير المؤشر الكلي لتنافسية السفر والسياحة العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والذي كان يتألف من ثلاث مؤشرات رئيسية تتفرع منها 14 مؤشر فرعي، ولكل مؤشر فرعي متغيرات ومجموع المتغيرات لكل المؤشرات 79، أما تقرير سنة 2015 فيتألف من أربع مؤشرات رئيسية و14 مؤشر فرعي و90 متغير لذا فإنه من غير الصحيح مقارنة النتائج السابقة مع نتائج سنة 2015.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر، تونس ومصر ضمن هذا المؤشر عربيا وعالميا خلال السنوات (2009، 2011، 2013) وبعدها نتطرق لترتيبهم ضمن مؤشر سنة 2015 لاختلاف تركيبته عن السنوات السابقة، على أساس أن التقرير يصدر كل سنتين وأول تقرير كان سنة 2007، وعليه سنقوم بالتطرق لثلاثة تقارير ابتداء من 2009:

جدول رقم (4-21): ترتيب الجزائر، تونس ومصر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة (2013-2009)

السنوات	2009		2011		2013	
	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
الدول	133	14	139	15	140	13
الجزائر	133	13	115	13	132	11
تونس	44	4	47	4	/	/
مصر	64	6	75	9	85	9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المنظمة العربية للسياحة: تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص 2. أنظر الملحق (8-9-10)

من الجدول نلاحظ ترتيب الدول محل الدراسة ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر للسنوات 2009، 2011، 2013، حيث نلاحظ تباين الرتب على المستوى الدولي وعلى المستوى العربي، بالنسبة للجزائر يعتبر وضعها مستقرا خلال سنوات الدراسة في المراتب الأخيرة ولم نلاحظ أي تطور في ترتيبها سواء عربيا أو دوليا فاحتلت المرتبة الأخيرة دوليا سنة 2009 (بمرتبة 133) والمرتبة 13 أي ما قبل الأخير عربيا ويعتبر هذا الوضع مخجل مقارنة بمقومتها الطبيعية والحضارية، كما احتلت المراتب الأخيرة في السنوات 2011 و2013 بمرتبة 115، 132 على الترتيب دوليا، وعلى المرتبة 13، 11 على الترتيب عربيا، وبالنسبة لتونس ورغم الظروف السياسية والأمنية إلا أنها مكانتها في الترتيب الدولي والعربي لم تتغير نسبيا فحافظت على المرتبة الرابعة عربيا خلال سنوات الدراسة وعلى المرتبة 44 و47

¹- المرجع السابق، (بتصرف).

دوليا، أما مصر فالظروف الأمنية والسياسية التي عاشتها وتعيشها أثرت على مكانتها الدولية والعربية فتأخرت دوليا من المرتبة 64 إلى 75 ثم 85 خلال السنوات 2009، 2011، 2013 على الترتيب وتأخرت كذلك عربيا من المرتبة السادسة سنة 2009 إلى المرتبة التاسعة في سنة 2011 و2013. وبمقارنة الدول الثلاث نلاحظ أن مكانة تونس دوليا وعربيا تعتبر الأحسن وتأتي بعدها مصر وأخير الجزائر في المرتبة الأخيرة سواء بالنسبة للدول محل الدراسة أو مجموع الدول العربية وباقي دول المؤشر.

أما وضع الدول محل الدراسة ضمن المؤشر لسنة 2015 فيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-22): مكانة الجزائر، تونس ومصر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015

الدولة	دوليا (141 دولة) سنة 2015	عربيا (14 دولة) سنة 2015
الجزائر	123	12
تونس	79	8
مصر	83	9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المنظمة العربية للسياحة: تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص 3.

من الجدول نلاحظ بقاء الجزائر في المراتب الأخيرة دوليا وعربيا مع تحسن طفيف بفارق رتبة واحدة عربيا و 10 رتب دوليا إلا أنها تعتبر متأخرة، أما تونس فتأثير ظروفها الأمنية انعكس في هذا المؤشر فتأخرت دوليا من الرتبة 47 إلى الرتبة 79 وعربيا من الرتبة الرابعة إلى الرتبة الثامنة، وأخيرا مصر رغم تأخرها عربيا بتأثير ظروفها الأمنية وحفاظها على الرتبة التاسعة إلا أنها تحسنت دوليا من الرتبة 85 إلى الرتبة 83، وبالإجمال تعتبر رتبة تونس دوليا وعربيا متقدمة عن مصر وعن الجزائر. وللنقصيل أكثر في الوضعية التنافسية للقطاع السياحي في الجزائر، تونس ومصر، الجدول التالي يوضح مكانة الدول محل الدراسة ضمن المكونات الرئيسية للمؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015:

جدول رقم (4-23): الجزائر، تونس ومصر ضمن المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر لسنة

2015

مصر	تونس	الجزائر	الدولة	المؤشرات الرئيسية
95	71	121	بيئة العمل	البيئة التمكنية
136	98	95	الأمن والسلامة	
64	76	84	الصحة والنظافة	
103	87	109	الموارد البشرية وسوق العمل	
80	76	105	جاهزية تكنولوجيا المعلومات	
96	75	99	نتيجة المؤشر الرئيسي الأول	
69	44	139	تحديد أولويات السياحة والسفر	السياسات والظروف التمكنية في قطاع السياحة والسفر
115	103	137	الانفتاح الدولي	
2	7	10	تنافسية الأسعار	
77	59	113	الاستدامة البيئية	
59	50	135	نتيجة المؤشر الرئيسي الثاني	
63	77	113	البنية التحتية للنقل الجوي	البنية التحتية
103	94	121	البنية التحتية للنقل الأرضي والبحري	
89	61	138	البنية التحتية للخدمات السياحية	
86	76	133	نتيجة المؤشر الرئيسي الثالث	
100	105	127	الموارد الطبيعية	الموارد الطبيعية والثقافية
41	70	50	الموارد الثقافية	
65	99	90	نتيجة المؤشر الرئيسي الرابع	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المنظمة العربية للسياحة: تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-17.

من خلال الجدول نلاحظ:

- بالنسبة للمؤشر الرئيسي الأول: والذي يخص البيئة التمكنية ومختلف المؤشرات الفرعية التي يتضمنها نلاحظ تأخر كل من الجزائر وتونس ومصر في المراتب حيث احتلت تونس المرتبة 75 دوليا، ومصر المرتبة 96 وأخيرا الجزائر برتبة 99، حيث أن هذا المؤشر ومختلف فروعها يركز على القدرة التنافسية للدول من حيث البيئة العامة المناسبة لاستقبال السياح من حيث الأمن والنظافة ومدى تأهيل العمال في القطاع وكذلك مدى

استخدام تكنولوجيا الاتصال، بالإضافة إلى مدى توفر بيئة عمل مناسبة للاستثمارات السياحية في البلد المضيف من حيث القوانين ومختلف الأطر التي تشجع الاستثمارات في هذا القطاع.

- بالنسبة للمؤشر الرئيسي الثاني: والذي يتضمن السياسات والظروف التمكينية في قطاع السياحة والسفر ومؤشراته الفرعية التي تعنى بالانفتاح الدولي والاستدامة البيئية وتنافسية الأسعار حيث احتلت تونس المرتبة 50 دوليا تلتها مصر بمرتبة 59 دوليا، أخيرا الجزائر في المراتب الأخير 135 دوليا، ويعتمد هذا المؤشر على قياس القدرة التنافسية للدول من خلال اهتمامها بقطاع السياحة والسفر واعتباره من أولوياتها بالإضافة إلى درجة الانفتاح الدولي من خلال تأشيرات السفر الذي تمنحه الدولة المضييفة للأجانب وكذلك تكاليف المعيشة ومستوى الأسعار لديها ومدى استدامة البيئة لديها من خلال الصرامة في تنفيذ اللوائح والقوانين البيئية الوطنية والدولية.

- بالنسبة للمؤشر الرئيسي الثالث: يتضمن هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية للنقل (الجوي، الأرضي والبحري) وكذلك البنية التحتية للخدمات السياحية (كالفنادق والقرى السياحية، وشركات تأجير السيارات ووجود أجهزة الصراف الآلي ومختلف الخدمات التي تسهل إقامة السائح في البلد المضيف)، وهو أهم ما يميز الدول السياحية والقطاع السياحي ككل، حيث احتلت تونس المرتبة 76 دوليا، تلتها مصر بالمرتبة 86 وأخير الجزائر بمرتبة متأخرة جدا 133 دوليا.

- بالنسبة للمؤشر الرئيسي الرابع: يتضمن هذا المؤشر مختلف الموارد الطبيعية والثقافية التي تشكل ميزة تنافسية للدولة في جذب السياح إليها، فاحتلت مصر المرتبة 65 دوليا تلتها الجزائر بالمرتبة 90 وأخيرا تونس بمرتبة 99 دوليا، ويعتبر هذا المؤشر الوحيد الذي حققت فيه الجزائر مراتب أفضل من المؤشرات الأخرى لما تحتويه من مقومات سياحية طبيعية وثقافية حضارية.

وبمقارنة الدول الثلاث في هذه المؤشرات الرئيسية لسنة 2015 نستنتج أن تونس تفوقت على مصر والجزائر، رغم ظروفها إلا أن هذه الظروف لم تمنعها من تحقيق مراتب متقدمة دوليا بالإضافة إلى اهتمامها بتطوير قطاعها وتحسين تنافسيته، على عكس مصر التي تأخرت في الترتيب الدولي بسبب ظروفها السياسية والأمنية وتبقى متفوقة على الجزائر، أما الجزائر فرغم ما تحتويه من مقومات طبيعية وحضارية تبقى باقي المقومات المادية متواضعة جدا، وعلى الرغم من جهودها في تطوير القطاع وإعطاءه الأولوية في المشاريع الاستثمارية إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية وهذا ما يثبت احتلالها للمراتب الأخيرة دوليا في معظم المؤشرات الفرعية والرئيسية لهذا المؤشر.

المبحث الثالث: آفاق الصناعة السياحية المستدامة لتحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر، تونس ومصر.

يحتل القطاع السياحي في تونس ومصر مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لدوره الاستراتيجي وأثره على التنمية وفي تنوع اقتصاداتها فضلا عن انعكاساته على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة وانصهاره في صميم التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق تم تشجيع هذا القطاع بوضع استراتيجية جديدة في آفاق 2020 بالنسبة لتونس وفي آفاق 2030 بالنسبة لمصر، بالإضافة إلى برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جل المخططات التنموية، والتوجه نحو سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا وتحررا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية وسن إجراءات وحوافز تشجيعية لمساعدته على التأقلم أكثر مع المتغيرات الاقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية، فضلا عن محاولة تدارك التأخر الذي سببته الظروف الأمنية والسياسية واستعادة ما تم خسارته من سياح وإيرادات سياحية.

وفي الجزائر تتبع أهمية تنمية قطاعها السياح في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية ويسهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وفي محاولة منها للنهوض بقطاعها السياحي الذي ظل مهمش ضمن استراتيجياتها لفترة من الزمن، ووعيا منها بدور هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه والخروج من الأزمة التي سببها انخفاض أسعار النفط ابتداء من السادس الثاني من سنة 2014، فهي تطمح حاليا إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها من الأولويات، وهذا من خلال تطبيق استراتيجية سياحية جديدة تركز على تجارب الدول السياحية الرائدة وعلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مبادئ التنمية المستدامة، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 أول استراتيجية شملت جميع الجوانب التي تخص القطاع السياحي، والتي تمتد على مراحل (مدى قريب، متوسط وبعيد).

من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الاستراتيجية السياحية الجديدة في الجزائر آفاق 2025.

المطلب الثاني: الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في تونس آفاق 2020.

المطلب الثالث: الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في مصر آفاق 2030.

المطلب الرابع: تقييم الاستراتيجيات في الجزائر، تونس ومصر (مقارنة الأهداف المخططة

بالأهداف المحققة)

المطلب الأول: الاستراتيجية السياحية الجديدة في الجزائر آفاق 2025.

من خلال ما قمنا بدراسته من مؤشرات سياحية في الجزائر، أوضحت النتائج وجود إمكانيات ومقومات سياحية متنوعة تمكن الجزائر من أن تكون من الدول الرائدة في القطاع السياحي في المقابل اتضح وجود نقص واضح في المقومات المادية وضعف البنية التحتية بسبب قلة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في هذا المجال، ولكن السؤال المطروح ما سبب احتلال الجزائر للمراتب الأخيرة في هذا القطاع، هل هو نقص في المقومات المادية أم هناك قصور في السياسة السياحية والأهداف الاستراتيجية في مختلف المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟

قبل التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة في الجزائر لابد من التعرف على مختلف العوائق التي

تحول دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- **الأمن:** لا شك إن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار تداعيات فترة التسعينات إلى غاية اليوم، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي والترويج له. (1)
- **العقار السياحي:** يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وحاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة والمضاربة في العقار، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والتي تؤدي إلى نقشي الفساد الإداري وغياب الشفافية، كما أن إشكالية تمويل الاستثمار السياحي وضعف الحوافز الموجهة لمثل هذه الاستثمارات شكل عائقا أدى إلى تعثر عدد كبير من المشاريع السياحية. (2)
- **ضعف الثقافة السياحية وتراكم المشاكل البيئية :** من الأسباب التي أدت إلى إنتاج ثقافة سياحية سلبية في الجزائر ما يلي: (3)
- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية؛

¹- سعداوي موسى، أهمية المقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة ، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010، ص 13.

²- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص 218. (بتصرف)

³- المرجع نفسه، ص 231. (بتصرف)

- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعنية لها من وسائل الإعلام المختلفة، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة؛
- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي؛
- ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة؛
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن؛
- قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم؛
- صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين نظرا لاختلاف اللغات بينهم؛
- غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده؛
- تراجع كبير في الصناعات التقليدية من حيث تنوعها وكميتها ودرجة إتقانها.

ويعتبر التلوث البيئي بمختلف أنواعه كذلك من أسباب تراجع وتأخر السياحة في الجزائر، على اعتبار أن البيئة تعتبر القاعدة الأساسية لقيام النشاط السياحي، فإن الجزائر بتتميتها لقطاعها السياحي وتخفيف العبء على قطاع المحروقات، سيساهم ذلك على إرساء أسس التنمية المستدامة، وذلك باستفادة الأجيال الحالية بما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كبيرة من خلال دفع عجلة التنمية السياحية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترك الفرصة للأجيال القادمة للاستفادة من قطاع المحروقات من خلال دفع عجلة القطاعات الأخرى غير النفطية - منها السياحة - كبديل للمداخل النفطية في الناتج المحلي.

لقد كان لهذه العوائق أثرا كبيرا في تأخر قطاع السياحة ومقارنة بالدول محل الدراسة فإن هناك تباين واضح من حيث الضعف الكمي والمادي للنشاط السياحي في الجزائر مع دول المقارنة.

أولا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، بحيث لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة إذ تشكل مورد بديلا للمحروقات لصفتها مصدر ناضبا، لقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2025 في شكل وثيقة تحت عنوان "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025" والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

مخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 المدى المتوسط (2015) وال المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الذي

يبرز الكيفية التي تعتمدها الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم التكنولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.⁽¹⁾

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.⁽²⁾

1 استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

قبل التطرق إلى مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، لابد من التعرف على الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة، والتي تعد الإطار العام الذي يركز على تثمين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، مع التركيز على البعد البيئي الذي يعد أساس النشاط السياحي والتنمية السياحية المستدامة.

تم وضع هذه الإستراتيجية من طرف الدولة ووزارة السياحة سنة 2001 لترقية القطاع السياحي وجعله صناعة حقيقة في إطار مبادئ التنمية المستدامة، فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعاً جديداً في آفاق 2013.

وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في آفاق 2010، فيما يلي:⁽³⁾

- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار؛
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010؛
- خلق 25 ألف منصب شغل مباشر؛
- توفير الإيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار أمريكي؛
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة؛
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة؛
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة؛
- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية؛

¹ -Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme، schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 1: le diagnostique : audit du tourisme algérien, janvier 2008, p 4.

² - Ibid.

³ -Ministère du tourisme، élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, 2001,p52

- اتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية؛
 - تحسين صورة الجزائر السياحية، واسترجاع مكانتها بين الدول السياحية، وإبرازها كوجهة سياحية عالمية من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية والمعارض والمؤتمرات؛
 - تفعيل عملية الشراكة والخصخصة وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية؛
 - إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية؛
 - تأهيل وترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.
- وأيضاً من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاماً اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع، هكذا وأخذاً بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحاً لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد ما يلي: (1)
- الاختيارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد من أن تصبح الجزائر مقصداً سياحياً؛
 - الأهداف النوعية والكمية المنتظرة في أفق 2013؛
 - التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية؛
 - تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.
- من أجل دقة أكبر، فإن هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية المكرسة في نصوص التشريعية المتمثلة في القوانين التالية:
- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة؛
 - القانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية؛
 - القانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.
- وقد نص القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، على ضرورة الحفاظ على البيئة وتحسين المحيط المعيشي وترقية المؤهلات الطبيعية والحضارية في إطار تهيئة المناطق السياحية، وتتمثل الأهداف النوعية لمخطط التنمية السياحية المستدامة في الجزائر فيما يلي:
- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
 - تحسين أداء القطاع السياحي من خلال الشراكة في التسيير؛
 - تحسين نوعية الخدمات السياحية، والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
 - إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛

¹ - وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.

- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
 - التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة؛
 - تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.
- أما الأهداف الكمية فتتمثل فيما يلي: (1)
- أ - ترمين الاستثمار السياحي: وحسب البرنامج فإن الاستثمار السياحي يمتد من 2004 إلى غاية 2013 وذلك عبر مرحلتين:
- المرحلة الأولى من (2004-2007): توقعت الخطة خلال هذه المرحلة إنجاز خلال حوالي 55 ألف سرير، وذلك باعتماد قيمة 1.5 مليون دينار جزائري للسرير، وبالتالي ستصل الاستثمارات إلى غلاف مالي نظري يقدر ب 82.5 مليار دينار جزائري في نهاية هذه المرحلة.
- المرحلة الثانية من (2008-2013): تعتبر المشاريع المقترحة إنجازها في هذه المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، ويكون حجم الاستثمار المتوقع 150 مليار دينار جزائري لانجاز 60 ألف سرير أي بقيمة 2.5 مليون دينار للسرير.
- وهذا في إطار القانون المتعلق بالاستثمار: "الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار (مناخ الاستثمار وآليات عمله)، بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهياكل المعنية بالاستثمار، وخلصت إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011. (2)
- ب - رفع قدرات الاستقبال: عدد الأسرة المتوقع الوصول إليها في آفاق 2013 هو 187 ألف سرير، أي بإضافة 72 ألف سرير التي تم إحصائه نهاية سنة 2002.
- ت - رفع التدفقات السياحية: حسب البرنامج فإن المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 ستكون حوالي 3.098.531 سائح.
- ث - زيادة مناصب العمل: عدد مناصب العمل التي سيتم إنشاؤها في نهاية سنة 2013 هو 57.500 منصب عمل مباشر و172.500 منصب غير مباشر، وبالتالي مجموع المناصب المتوقع الوصول إليها عند نهاية هذه المرحلة هو 230 ألف منصب عمل، طبعا

¹ - وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2010)، ص 17.
² - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، جوان 2016، ص 75.

هذا حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب الشغل، حيث يؤدي انجاز سرير إلى إحداث ثلاث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في القطاعات المرتبطة بالسياحة.

ج - زيادة المداخيل من العملة الصعبة: عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت ب 1.3 مليار دولار، وهذا باعتماد معيار الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار.

أما القانون رقم 02-03 الصادر في 17 فيفري 2003 والمتعلق باستغلال الشواطئ: فيحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ويهدف إلى تامين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.⁽¹⁾

وأخيرا القانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: حدد 22 منطقة توسع سياحي كمرحلة أولى تتوزع بين 19 منطقة توسع سياحي على الشريط الساحلي، و03 مناطق للتوسع السياحي بالصحراء، حيث ركزت السلطات في توزيع هذه المناطق على الجهة الشمالية للبلاد وخصصت فقط 03 مناطق توسع للناحية الجنوبية، وهذا ما يؤثر سلبا على السياحة الصحراوية، التي تعتبر إحدى أنواع السياحة المهمة في الجزائر،⁽²⁾ يهدف إلى:⁽³⁾

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لهيئة الإقليم.

- إنشاء عمران مهياة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

حيث أن:

- مناطق التوسع السياحي: وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
- الموقع السياحي: فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بنايات مشيدة عليه.

¹ - المادة رقم 02 من القانون رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

² - عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 278.

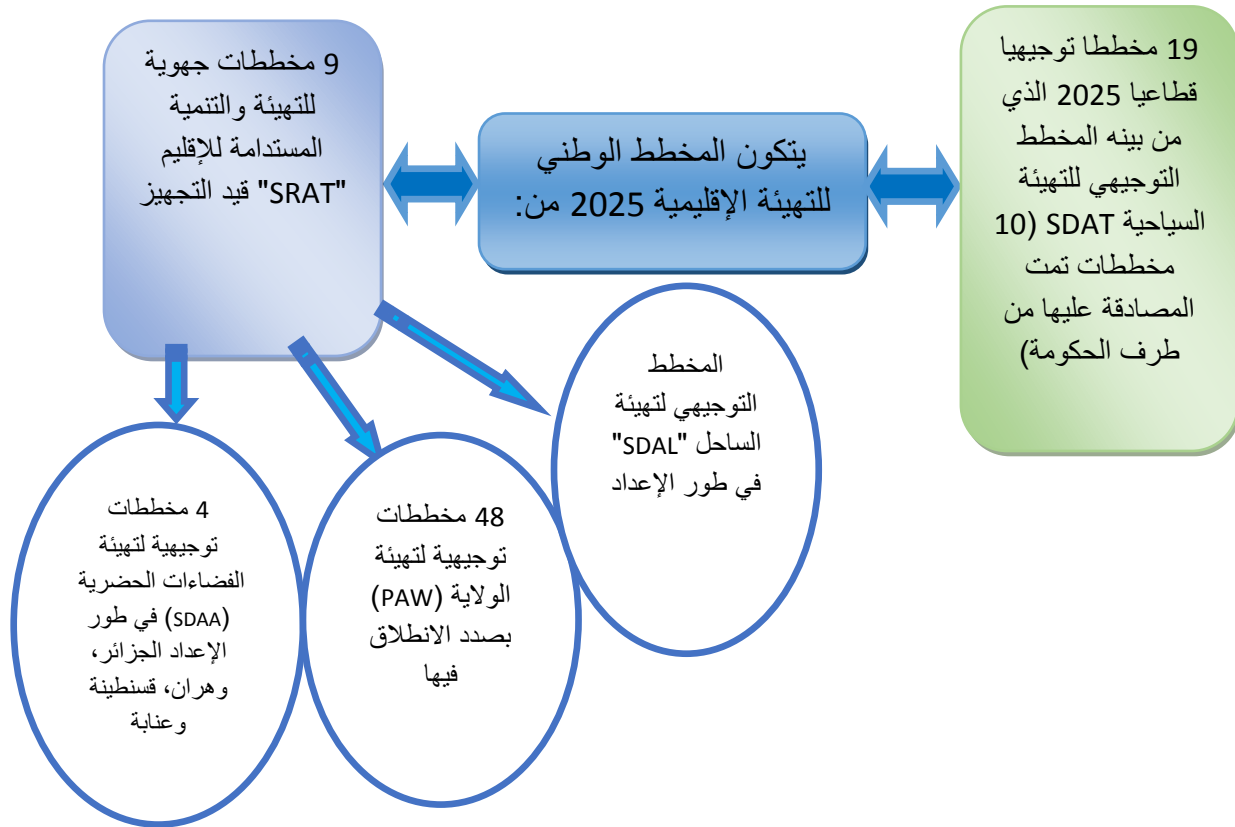
³ - المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

- منطقة محمية: وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي، (تم التطرق إليها في المطلب الثالث من المبحث الثاني)

2 مضمون بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT)، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه من خلال القانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وتهدف الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.⁽¹⁾ ويحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية موقعا ضمن المخططات الإقليمية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-14): مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية



Source : Ministère de L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre1, op.cit., p 12.

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030 (SDAT) فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية

¹ -وزارة السياحة والصناعات التقليدية، على الموقع:

<http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique>

المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات: (1)

- **الديناميكية الأولى:** مخطط الجزائر كوجهة سياحية من خلال تحسين صورة الجزائر السياحية؛
- **الديناميكية الثانية:** الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛
- **الديناميكية الثالثة:** مخطط الجودة السياحية لتحسين نوعية المنتج السياحي وفق المواصفات الدولية بالإضافة إلى رغبة السياح المحليين والأجانب؛
- **الديناميكية الرابعة:** مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- **الديناميكية الخامسة:** مخطط تمويل السياحة من خلال وضع سياسة تمويلية موجهة لدعم القطاع السياحي، تهدف إلى تسهيل عمليات الحصول على الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة السياحية.

وهذه الديناميكيات الخمس تترجم العناصر الأساسية التي يجب أخذها في عين الاعتبار للتعريف بالاستراتيجية السياحية الجديدة التي بنيت من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للنشاط السياحي في الجزائر، تستلزم ترجمتها إلى أهداف مرحلية يمكن أن تؤدي في حالة ما إذا تم توفير الشروط التنظيمية اللازمة إلى وضع أسس صناعة سياحية تكون إحدى بدائل الاعتماد على قطاع المحروقات، وإحدى ركائز تنمية مستدامة تتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني والأجيال اللاحقة وطبيعة التحولات العالمية، خاصة إذا تم استغلال بعض المزايا التي تتمتع بها الجزائر مقارنة ببلدان سياحية أخرى قريبة منها، ونشير هنا إلى أن الديناميكية الثانية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هي هيكلية الإقليم الجزائري وتقسيمه إلى أقطاب سياحية للامتياز، التي تعد من أهم المشاريع التي من شأنها تطوير القطاع السياحي الجزائري وزيادة التنافسية. (2)

2 ± الأهداف العامة والكمية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

أ - الأهداف العامة:

- تتمثل الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فيما يلي: (3)
- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعة، الشغل)؛
- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؛

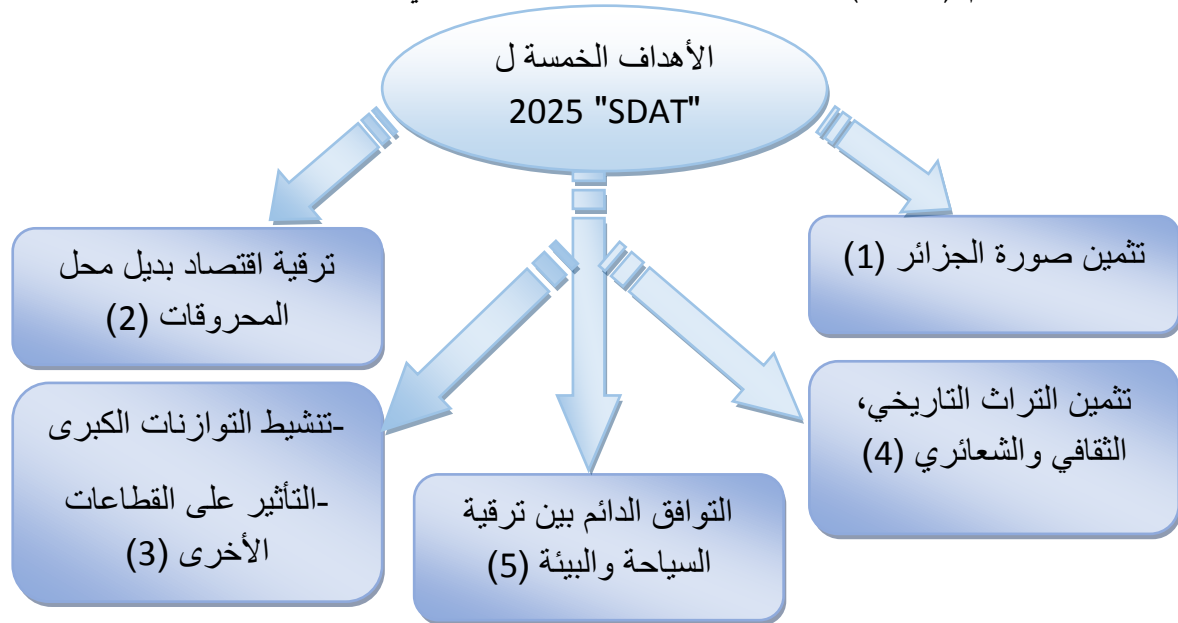
¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (andt)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، على الموقع: <http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22> تاريخ الاطلاع: 2018/04/14.

² عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 296. (بتصرف)

³ Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 2, le plan stratégique: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, 2008, p 17

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (إدماج البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي وبالبيئة)؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- تثمين التراث التاريخي والثقافي: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها باحترام التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-15): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025



Source : Ministère de L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre1, op.cit. p24.

من خلال الشكل تتضح الأهداف الرئيسية الكبرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والتي تتمثل في: (1)

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز؛
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى؛

¹ -Ministère de L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre1, op.cit., p23.

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني؛

- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

ب الأهداف الكمية:

ويمكن تقسيمها إلى أهداف مادية وأهداف نقدية: (1)

✓ **الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015):** عدد الأسرة المطلوب توفيرها خلال نهاية 2015

هو 75000 سرير من النوعية الجيدة، هذا من أجل هدف استقبال 2.5 مليون سائح، وكمثال ومن أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220000 سرير تجاري، حيث أن هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط، بالإضافة إلى توفير 400.000 منصب شغل (مباشر، وغير مباشر).

✓ **الأهداف النقدية للمرحلة (2008-2015):** إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم

السياحة، يتطلب تعبئة الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين (2008-2015) بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي، ويمكن تقدير الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي بقيمة 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار في استثمارات مادية و5000 دولار في استثمارات غير مادية، ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية 2015، أي 350 مليون دولار سنويا.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة ب 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية بكل وزاراتها التكفل ب 375 مليون دولار على مدى 7 سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي 54 مليون دولار سنويا. (2)

كما يمكن توضيح خطة الأعمال المسطرة ملخصة من خلال الجدول التالي:

¹ - ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016/2017، ص 65.

² -Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 2, op.cit., p 17.

جدول رقم (4-24): خطة الأعمال بالأرقام للمرحلة (2007-2015)

المضروب في	2015	2007	السنة
1.47X	2.5 مليون	1.7 مليون	عدد السياح
1.8 X 159.869	75.000 سرير فخم	84.869 يعاد تأهيلها	عدد الأسرة
1.3 X	3%	1.7 %	المساهمة في الناتج المحلي الخام
9 إلى 7 X	1500 إلى 2000	250	الإيرادات (مليون دولار)
2 X	400.000 مباشرة وغير مباشرة	200.000	مناصب الشغل
/	91.600	51.200	التكوين مقاعد بيداغوجية

Source: Ministère de L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 2, op.cit., p 18.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح المخطط الوصول إليه في نهاية الفترة (2015/2008) في حدود 1.47 مضروب في العدد المحقق في سنة 2007 أي (1.47*1.7) يصبح العدد 2.5 مليون سائح مستهدف سنة 2015، أما عدد الأسرة المستهدف فهو 159869 سرير في نفس الفترة، في حين استهدف تطور الإيرادات السياحية ما بين 1500 إلى 2000 مليون دولار بنسبة مساهمة في الناتج قدرت ب 3%، كما تم التخطيط لزيادة عدد مناصب الشغل إلى 400.000 وظيفة من خلال تصور لتطوير يد عاملة مؤهلة بفتح التكوين عن طريق مقاعد بيداغوجية تصل إلى 91.600 مقعدا بيداغوجيا في نهاية تلك الفترة.

2 2 -المشاريع ذات الأولوية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- تعتبر القرى السياحية للامتياز والأقطاب السبعة للامتياز من المشاريع ذات الأولوية الكبرى الذي يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تحقيقها، وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2015 .
- القرى السياحية: وتتمثل في إطلاق حوالي عشرون قرية سياحية (20) متميزة مخصصة للتوسع السياحي بتصميم يتوافق مع الطلب الدولي والوطني، إلى جانب سلسلة من الفنادق التي ستوفر حوالي 29.386 سرير.
 - الأقطاب السياحية للامتياز: حيث سطر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الانطلاق في 80 مشروع سياحي في 07 أقطاب سياحية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-25): الفنادق والأقطاب السياحية بامتياز قيد الإنجاز

عدد الأسرّة	عدد الفنادق	عدد المشاريع	الأقطاب السياحية بامتياز
5965	86	23	الشمال الشرقي
9295	49	32	شمال الوسط
10.146	85	18	الشمال الغربي
2092	26	04	الجنوب الغربي (الواحات)
1513	23	02	الجنوب الغربي (توات-قرارة)
222	04	01	الجنوب الكبير (الهقار)
150	01	00	الجنوب الكبير (الطاسيلي)
29.386	274	80	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 305، وص 306 من الجدول نلاحظ أنه سيتم إنجاز حوالي 80 مشروعا استثماريا موزعا على سبعة أقطاب متميزة وما يعاب على هذه المشاريع تكزها في الناحية الشمالية من التراب الوطني واستحواذها على العدد الأكبر من المشاريع الاستثمارية (73 مشروع)، في حين الناحية الجنوبية لم تحظى إلا بسبعة مشاريع مع إهمال المنطقة الجنوبية الطاسيلي، بمعنى إهمال تنشيط نوع مهم من السياحة في الجزائر وهي السياحة الصحراوية، كما نلاحظ من الجدول أنه سيتم إنجاز حوالي 274 فندقا موزعة على للأقطار السبعة للامتياز، حيث أن هذه الفنادق ستوفر حوالي 29386 سرير، وهو ما سيدعم الحظيرة الفندقية في الجزائر.

أ - حالة المشاريع السياحية في الجزائر خلال سنة 2015:

من خلال إحصائيات وزارة السياحة لحالة المشاريع الاستثمارية السياحية إلى غاية نهاية سنة 2015، يمكن رصد أربع حالات لهذه الاستثمارات:

- استثمارات قيد الإنجاز
- استثمارات متوقفة
- استثمارات لم تتطلق
- استثمارات منفذة.

كما هو موضح في الجدول التالي:

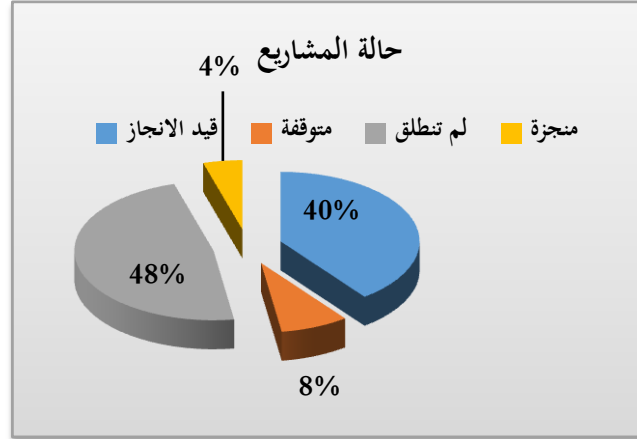
جدول رقم (4-26): وضعية المشاريع السياحية في نهاية 2015

البيان	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد المناصب	الكلفة بملايير الدينار
مشاريع قيد الانجاز	504	69 138	28 835	234,877
مشاريع متوقفة	101	8 591	3 732	27,379
مشاريع لم تنطلق	607	78 813	29 074	240,947
مشاريع منجزة	58	4 241	1 951	10,234
المجموع	1270	160 783	63 592	513,437

المصدر: إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية لسنة 2015

كما يمكن ترجمة حالة المشاريع الاستثمارية في الشكل التالي بعد حساب النسب من طرف الباحثة:

شكل رقم (4-16): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر سنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال ما سبق مما تم رصده لحالة المشاريع السياحية في الجزائر في نهاية سنة 2015 والتي يقدر عددها الإجمالي 1270 مشروع بكلفة إجمالية تقدر بـ 513.437 مليار دينار جزائري، مقابل طاقة إيواء فندقية قدرت بـ 160 783 سريرا، بعدد مناصب عمل مستحدثة قدرت بـ 63592 منصب شغل مباشر، نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية السياحية التي لم تنطلق أخذت النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع المخطط انجازها في نهاية تلك الفترة فكانت نسبتها 48% بمعنى أن نصف المشاريع المبرمجة لم تدخل حيز التنفيذ، وتليها المشاريع قيد الانجاز بنسبة 40%، والمشاريع المتوقفة بنسبة 8%، أما نسبة المشاريع المنجزة فلم تتجاوز نسبة 4% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحالة باقي المشاريع. وترجع أسباب توقف هذه المشاريع إلى: (1)

- صعوبة الحصول على التمويل، وهو راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية، كما يتطلب هذا النوع من الاستثمارات تمويلا كبيرا وطويل المدى تحجم معظم البنوك على تقديمه للمستثمرين لانعدام الضمانات الكافية لديهم، حيث يشير آخر

¹ - بوراوي ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

تقرير صادر عن البنك الدولي حول ممارسة الأعمال إلى ترتيب الجزائر في المرتبة 175 في المؤشر الفرعي "الحصول على القروض" وذلك من مجموع 190 اقتصادا شملهم التقرير.

- عدم تسوية الوضعية الإدارية، كالحصول على رخص البناء وشهادات المطابقة حيث يبلغ متوسط الحصول على هذه الرخصة في الجزائر 130 يوما مقارنة ب 93 يوما في تونس مثلا.

- مشاكل داخلية بين الشركاء.

- عدم الحصول على عقود الملكية والتي تسمح للمستثمرين بالحصول على قروض بنكية حيث احتلت الجزائر المرتبة 162 في المؤشر الفرعي "تسجيل الملكية" بمجموع 10 إجراءات، مقارنة بالمرتبة 92 لتونس على سبيل المثال.

ثانيا: رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

راهن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على سبعة رهانات رئيسية تساهم في تحقيق أهدافه العامة، على اعتبار أن الاقتصاد بصفة عامة هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي لذلك فهو عرضة لصدمات كثيرة مرتبط بالعمولة، منها ما هو مرتبط بالقضايا الديموغرافية والاجتماعية (الأجيال الصاعدة)، أو القضايا الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي)، والقضايا الايكولوجية (التغيرات المناخية)، وتتمثل هذه الرهانات فيما يلي: (1)

1 على صعيد الفضاءات والرأسمال البيئي والثقافي: يتواجد على مستوى الإقليم الجزائري خمس أنظمة بيئية غنية وذات طبيعة مختلفة: السواحل، السهوب، الجبال، الواحات، الصحراء وتشكل هذه الأنظمة الطبيعية المتنوعة بمختلف تراثها، احتياطات هامة للتنوع البيولوجي، حيث أنها تتوفر على مناظر ايكولوجية ذات جودة عالية، وجب الحفاظ عليها في إطار التنمية المستدامة، وفي هذا السياق تبذل الجزائر مجهودا لاستعادة التوازن للأنظمة الايكولوجية السابقة التي تم تخريبها من خلال الإفراط في الرعي والتوسع العمراني وهو ما لا يتناسب مع القدرة الاستيعابية للبيئة الطبيعية، لهذا تم إدراج حماية وتثمين الأنظمة البيئية ضمن المخطط التوجيهي رقم 1 في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT).

2 على الصعيد الاقتصادي: يتوجب على الجزائر من خلال الانفتاح الاقتصادي لديها في إطار المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو-متوسطية، أو التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، أن تستفيد من الفرص المتاحة لديها من انفتاحها الاقتصادي والتي توفرها العمولة من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في شكل رؤوس أموال والتكنولوجيا والمعرفة ، وفي هذا السياق يتمثل التحدي الذي تواجهه الجزائر في تشجيع استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبما أن قطاع المحروقات جعل من الجزائر بلدا غنيا بالموارد، فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر سيسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا، فضلا عن إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

¹-Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre1, op.cit. Pp : 17-21.

وللاستفادة من العولمة، توجب على الجزائر الاندماج في شبكات التجارة العالمية، وأن يمكنها قطاعها السياحي من تنويع منتجاتها وصادراتها نحو القطاعات الديناميكية من الطلب العالم، والفرصة الأخرى التي توجب على الجزائر اغتنامها في سياق العولمة هي الاستفادة من الحركة الدولية لرأس المال من خلال جذب على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي من شأنه أن يكون عاملا هاما في عملية التنمية في الجزائر، خاصة في القطاع السياحي من خلال نشيط الحركة الاستثمارية في المناطق ذات الجاذبية السياحية، وإعادة التوازن للمناطق الإقليمية المهمشة من خلال تنفيذ سياسات التنمية المحلية والإقليمية التي جاء بها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كما يجب على الجزائر إعادة إدماج القطاع السياحي ضمن حركية العولمة والاعتماد على نظرة استشرافية للعالم في آفاق 2025.

3 على الصعيد الاجتماعي: من وجهة نظر اجتماعية، ومع وصول الأجيال الصاعدة إلى الأسواق،

سواء كانت سياحية أو سوق العمل، تتعلق التحديات التي وجب على الجزائر مواجهتها في قدرتها على تقديم منتجات سياحية تتكيف مع حاجات الجيل الصاعد مع توفير الوظائف اللازمة والتأهيل المناسب، وفي هذا الإطار فإن إمكانية المساهمة القوية للقطاع السياحي حقيقة قائمة من خلال توفير منتجات سياحية مستهدفة من طرف الجيل الصاعد (الشباب) من جهة، وتوفير المناصب الوظيفية كجزء من تكريس الأقطاب السياحية وانجاز قري سياحية للامتياز.

4 على صعيد الموارد البشرية: الرهانات الرئيسية في هذا الإطار تتعلق بتحقيق الأهداف التالية:

- توعية وتحسيس المواطن بالمشاركة في ترقية القطاع السياحي وتطوير روح الضيافة لديهم.
- تكوين وتأهيل مجمل الشبكات المتعلقة بصورة الجزائر كوجهة سياحية من الاستقبال إلى غاية هندسة المشاريع المعقدة ومرورا بنوعية الخدمات على مستوى الوحدات السياحية.

5 على صعيد الطلب الوطني والدولي المتكيف مع المعايير العالمية: إن الجزائر تفتقر إلى

التجهيزات اللازمة فيما يتعلق بالطلب المحتمل أو الكامن، سواء أكان وطنيا (مواطن جزائري مقيم وغير مقيم) أم دولي (أجانب من أصول مختلفة).

6 على الصعيد الأخلاقي: يتوجب على الجزائر أن تكتسب بسرعة شرعية حقيقية من حيث السياحة

المستدامة والسياحة البيئية إذا أردت أن تدخل نادي الفاعلين السياحيين المهنيين والمعاصرين وتصبح وجهة سياحية فعلية، ويتطلب ذلك:

- مسعى نوعي لفائدة المواقع ذات الأولوية، وتبرهن برمز على انفتاح الجزائر على السياحة الدولية.

- أن تولي عناية خاصة لاحترام الوعود بال عقود وفي انجاز مشاريع الامتياز ذات الأولوية.

- إشراك السكان المحليون في النشاط السياحي.

7 على الصعيد الثقافي والمناسبات: يمكن للجزائر أن تدعم التنمية السياحية لديها، ليس فقط من

خلال التراث الثقافي والتاريخي الغني، ولكن أيضا عن طريق العديد من الأعياد الوطنية والتقليدية المتنوعة المحلية والمهرجانات، وجعلها حدثا ذا بعد كبير سواء على مستوى الموضوع أو على

مستوى صورة الجزائر، وهو الحدث الذي يبقى محفورا في ذاكرة السائح، وهذه المهرجانات هي أيضا دعائم لتنميين السياحة الثقافية التي تحمل صورة ايجابية تساعد على تدفق السياح.

المطلب الثاني: الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في تونس آفاق 2020.

يحتل القطاع السياحي في تونس مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لدوره الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية فضلا عن انعكاساته الايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تم تشجيع هذا القطاع من خلال تنشيط الاستثمار السياحي وتهيئة الأراضية المناسبة لاقتحام الأسواق، حيث برزت الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية، وأصبحت تونس تعد 848 وحدة فندقية بطاقة إيواء إجمالية في حدود 240 ألف سرير و 936 وكالة أسفار، و 376 مطعم سياحي و 10 ملاعب قولف و 6 موانئ ترفيهية.

تميزت الانجازات في القطاع السياحي خلال الفترة 2011-2015 بالعمل على تفعيل الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في أفق سنة 2016 واتخاذ العديد من الإجراءات للتقليص من حدة تأثير العمليات الإرهابية على نتائج القطاع السياحي هذا إلى جانب مواصلة تدعيم المنتجات السياحية والنهوض بالجودة والتسويق.⁽¹⁾

أولا: تشخيص الانجازات من خطة التنمية السياحية خلال الفترة (2011-2015)

1 تفعيل الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في تونس:

تم تفعيل الخطة الإستراتيجية المعتمدة لتنمية السياحة في أفق سنة 2016 وفق متطلبات مرحلة ما بعد الثروة وانعكاسها على الوضع السياحي وذلك بوضع "رؤية 1+3" تركز على أربع محاور تتمثل في:⁽²⁾

- تنويع العرض السياحي: حسب خصوصيات كل جهة بتطوير السياحة البديلة ذات القيمة المضافة العالية وأنماط إيواءها على غرار السياحة الثقافية والبيئية والصحراوية وسياحة القولف والأعمال والمعالجة بمياه البحر.
- النهوض بالجودة والتكوين: للرفع من مرد ودية القطاع وتلميع صورة الوجهة التونسية بالخارج من خلال إعادة تهيئة فضاء الاستقبال السياحي وتحسين جودة النقل السياحي إضافة إلى النهوض بجودة المحيط السياحي ووضع استراتيجية وطنية لعصرنة منظومة التكوين السياحي حتى تتلاءم مع متطلبات تطويره.
- تحسين صورة تونس بالخارج: بترشيد توزيع ميزانية الترويج حسب الأسواق ذات الأولوية وتوظيف شبكة الإنترنت، هذا إلى جانب وضع استراتيجية خاصة بالربط الجوي وللسوق الداخلية.

¹ - المعهد الوطني للإحصاء التونسي، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث، المحتوى القطاعي، ص 91.

² - المرجع نفسه، ص 92. (بتصرف)

• عصرنة القطاع السياحي: عبر الحوكمة الرشيدة بتبسيط أداء الإدارة وإعادة توزيع المهام للهياكل الخاضعة لإشراف وزارة السياحة وإعادة هيكلة مديونية المؤسسات السياحية إلى جانب إحداث مرصد سياحي يهدف لعصرنة منظومة الإحصاءات السياحية وإلى تركيز نظام الحسابات المتقاربة.

كما تواصل العمل خلال الفترة (2011-2015) على:

• **تنويع المنتج وإثرائه: من خلال ما يلي:**

- دعم الاستثمار السياحي وخاصة التشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح حيث تم خلال الفترة (2011-2015) إسناد الموافقة المبدئية لإحداث 516 مشروع سياحي منها 118 نزل و31 إقامة عائلية و13 نزل ذو طابع مميز و90 استضافة عائلية، و29 إقامة ريفية وقرية سياحية و14 مخيمات سياحية و35 إقامة سياحية، فضلا عن استحداث 88 مطعم سياحي و96 مركز تنشيط سياحي.

- دخول ما يقارب 14169 سرير فندقي حيز الاستغلال، و 175 مشروع في مجال التنشيط السياحي.

- دعم السياحة البديلة من خلال العمل على معالجة وضعية 111 مؤسسة في نمط الإيواء البديل من خلال التنسيق مع مختلف الوزارات.

- دعم السياحة الثقافية، وسياحة الموانئ الترفيهية والنهوض بسياحة القولف.

• **الارتقاء بجودة المنتج والخدمات:**

- من خلال مواصلة العناية بجودة المنتج السياحي في مجالات حفظ الصحة والسلامة والمحيط والتأمين الذاتي للمؤسسات السياحية، وتدعيم المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم والنزل والشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية وتشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في المنظومة البيئية والحصول على العلامة البيئية للمؤسسات الفندقية.

- تعزيز الأمن والسلامة بالنزل والفضاءات السياحية للتوقي من التهديدات والمخاطر الإرهابية بتكوين لجنة مركزية لمتابعة الوضع الأمني على مستوى وزارة الداخلية تقوم بضبط إجراءات حماية وتصميم إقامة وتنقلات الوفود السياحية بمختلف الفضاءات بكامل جهات البلاد.

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي ليلبلغ بذلك عدد المخططات المصادق عليها منذ انطلاق البرنامج 129 مخطط بطاقة إيواء إجمالية تفوق 75 ألف سرير وباستثمارات إجمالية تقدر بقيمة 586.6 مليون دينا، كما تمت المصادقة على منح بقيمة 16.4 مليون دينار.

- مواصلة دعم الجهود البيئية للمحافظة على النظافة وتحسين المحيط عبر تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين، وفي هذا السياق بلغ الاعتماد المرصود من

ميزانية صندوق حماية المناطق السياحية خلال الفترة (2010-2015) ما مقداره 36 مليون دينار، انتفعت منها 40 بلدية سياحية.

- دعم التكوين السياحي، حيث بلغ مجموع المرسمين من التلاميذ في كافة المدارس السياحية التابعة لديوان السياحة وعددها 8 خلال الفترة (2010-2015)، وبلغ عدد المتخرجين من المدارس السياحية 2850 متخرج.

• **الإشهار والترويج للمنتج السياحي:** في إطار الحرص على استرجاع حصّة تونس ببعض الأسواق وتدعيم الأسواق التي سجلت نتائج ايجابية خلال السنوات الأخيرة تميزت الانجازات بما يلي:

- تخصيص ميزانية بقيمة 251.7 مليون دينار خلال الفترة (2011-2015) تدعيما للقطاع السياحي على تعزيز الوجهة السياحية والتقليص من حدة الأزمات الدولية والوطنية عليه.

- انتداب وكالة اتصال عالمية قصد انجاز حملات دعائية موحدة على الأسواق الأوروبية والتي تشمل 14 سوقا، ومواصلة انجاز الحملات الكلاسيكية إلى جانب القيام بحملات ترويجية وشهادات حية لبعض السياح قصد تمرير رسائل طمأنة خاصة على مستوى المواقع والشبكات الاجتماعية.

- إبرام العديد من عقود الشراكة مع أبرز متعهدي الرحلات الأجانب حوالي (70 عقد شراكة) بغرض انجاز برامج تسويقية وترويجية تستهدف تنمية المبيعات بمختلف الأسواق السياحية وذلك وفقا لأهداف كمية يتم تحديدها مسبقا وبميزانية تقدر ب 8 مليون دينار.

- انتقاء التظاهرات التي تتميز المرودية المرتفعة وذات الوقع الايجابي على تسويق الوجهة التونسية ورفع الميزانية المخصصة لها بحوالي 50% مقارنة بسنة 2014.

- تنفيذ خطة انتعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي تتمحور بالخصوص حول الجوانب التثقيفية والترفيهية والترويجية، إلى جانب تنظيم العديد من التظاهرات ذات الصبغة السياحية والثقافية لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة بهدف المحافظة على الحركية خارج النزل.

- تخصيص اعتماد قدره 2.8 مليون دينار سنويا، تستهدف تنظيم حوالي 230 رحلة استطلاعية لفائدة 1200 صحفي يمثلون مختلف الوسائط الإعلامية من جميع الأسواق السياحية واستضافة أكثر من 2000 وكيل أسفار من مختلف الأسواق السياحية.

- التركيز على الانترنت كوسيلة دعائية نظرا للتطور الهام الذي تشهده من قبل السائح الأوروبي كوسيلة لاختيار وجهته السياحية.

- العمل على فتح الأجواء على المطارات التي تشهد نقص في النشاط على غرار مطاري المنستير والنفيسة والتنسيق مع وزارة النقل قصد التسريع في إجراءات إسناد التراخيص لشركات النقل الجوي الأجنبية.

- التنسيق مع وزارات الشؤون الخارجية والداخلية وأهل المهنة بغرض رفع قيود السفر على الوجهة التونسية وتنسيق المزيد من الجهود ذا البعد الترويجي والتسويقي.
- التركيز في الحملات الترويجية على الأسواق الجزائرية والروسية.
- تدعيم السياحة الداخلية من خلال دعم وكالات الأسفار التي تبرمج رحلات شاملة الخدمات لفائدة التونسيين بالوحدات الفندقية لجهتي توزر/قبلي وطبرقة/عين دراهم.
- دفع السياحة الرقمية عبر الشروع موفى أكتوبر 2015 في استغلال موقع واب مخصّص للترويج للسياحة البديلة.

• زيادة إحكام استغلال المقومات السياحية وتعزيز البنية الأساسية:

- مواصلة التحكم العقاري للمناطق السياحية على غرار منطقة فجّ الأطلال بعين دراهم ومناطق توزر وقابس وتطاوين.
- استصدار أمثلة التهيئة المتعلقة بالمناطق السياحية على غرار منطقة فجّ الأطلال بعين دراهم وانجاز برنامج تهيئة محطة سياحية بسيدي رايس.
- إحداث دوائر تدخل عقاري لمشاريع القولف والعمل على تغيير صبغة الأرض بالنسبة لقولف بالنفيضة.
- برنامج تهيئة سياحي لمنطقة الغضابنة بالمهدية.
- مواصلة إنجاز الدراسات التي تهم ربط المناطق السياحية بمرافق البنية الأساسية على غرار فجّ الأطلال بعين دراهم والخبابيات بقابس والمهدية والبقالطة وتطاوين وشط النسيم وقبلي وعين أقطر بقربص.
- مراجعة مثال التهيئة للمنطقة السياحية فجّ الأطلال بعين دراهم والمراجعة الجزئية لمثال التهيئة السياحية ببنزرت، سيدي سالم والمرسى.
- مراجعة المثال التفصيلي للمنطقة السياحية بالبقالطة .

ثانيا: مشاكل القطاع السياحي في تونس

- أبرزت الأزمات السياسية والاقتصادية والطبيعية التي شاهدها الساحة الدولية والوطنية، هشاشة القطاع السياحي وعدم قدرته على مجابته نتيجة عدة إشكاليات ونقائص تحول دون أداءه الأمثل وذلك بالرغم من الإجراءات التي أقرت لفائدة القطاع السياحي، وتتمحور مشاكل القطاع حول:
- موسمية القطاع والتركيز على السياحة الشاطئية وهو ما انعكس على القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية وتدني الأسعار وضعف مرد ودية الوحدات الفندقية وتداينها.
 - ضعف التنشيط السياحي مما انعكس على مرد ودية المناطق السياحية وجاذبيتها.
 - عدم تنوع المنتج وتدني جودته ومحتواه من خلال عدم استغلال المخزون الثقافي والحضاري والطبيعي والبيئي وغياب صورة مميزة للبلاد التونسية في مجالات السياحة الثقافية والبيئية والبديلة.

- تواضع تطور المنتجات ذات القيمة المضافة العالية إلى المستوى المطلوب لضمان مرد وديتها وأدائها في مسيرة التنمية على غرار منتجات القولف وسياحة الموانئ الترفيهية.
- ضعف الإقبال على الاستثمار في الأنشطة السياحية وضعف نسق الاستثمار في مجال البنية الأساسية.
- عدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع.
- عدم تقديم تصورات جديدة على مستوى الترويج والاتكال على متعهدي الرحلات في التسويق.
- بروز أنماط وأقطاب وأنماط وأقطاب جديدة من المنتجات السياحية.

ثالثاً: توجهات وأهداف استراتيجية تنمية السياحة في تونس آفاق 2020

1 الأهداف العامة:

سيتم تدعيم دور القطاع السياحي كرافد للنمو الاقتصادي الوطني عبر مواصلة تجسيم "استراتيجية تنمية السياحة التونسية إلى أفق سنة 2020" الرامية إلى تبني استراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد.

وتتجسد هذه الخطة الإستراتيجية في شكل برامج عملية على المدى القصير والمتوسط والطويل إلى جانب وضع نظم مرنة ومتواصلة لمتابعة وتعديل استراتيجية تنمية القطاع كلما اقتضت الحاجة، وبصفة أدق تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديد أهداف إجمالية للقطاع السياحي في أفق 2020 من خلال تطور القطاع السياحي وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني في مجالات النمو والاستثمار والتشغيل وتطوير المداخل السياحية إلى جانب تطور حصة السياحة التونسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي السياحة العالمية ومساهمة مختلف المنتجات السياحية في هذا التطور المنتظر.

وترتكز استراتيجية تنمية القطاع السياحي على المحاور الأساسية التالية: (1)

✓ تنوع العرض السياحي:

- دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية،
- تنوع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية في مجالات السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية ورياضة القولف وسياحة المؤتمرات وسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الاستشفاء في المؤسسات الصحية هذا إلى جانب تدعيم منتج السياحة الشاطئية والرفع من قدراته التنافسية.
- تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية قصد إحداث أقطاب للسياحة البديلة الثقافية والبيئية والخضراء والمسئولة بالجهات الداخلية.

¹ - المعهد الوطني للإحصاء التونسي، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث، المحتوى القطاعي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

✓ تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي:

- وذلك بوضع تمشي للجودة يشمل كل مكونات المنتج السياحي ومواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي وإرساء سياسة تكوين ناجعة للمتخرجين صلب مؤسسات تكوين عصرية وملائمة لحاجيات القطاع.
- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل بمراجعة محتواه وذلك بتتقيح الإطار القانوني المنظم له بمزيد تصويب تدخلاته لبلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة للمنتج الفندقي هذا إلى جانب توجيه البرنامج نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية المتوسطة والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية، كما سيتم العمل على توسيعه ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي... وعلى تأهيل المنظمات المهنية الفاعلة في القطاع وإحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي، ويهدف البرنامج إلى تأهيل ما يقارب 230 نزل بطاقة تقدّر ب 115 ألف سرير و60 وكالة أسفار و10 مطاعم سياحية.

- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية.

- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية تهدف إلى النهوض بجودة المنتج والخدمات وكسب رهان المنافسة من خلال:

- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية هذا إلى جانب إنجاز دراسة حول نسبة رضا السائح عن جودة الخدمات المقدمة لفائدته،
- تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنوع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم،
- مواصلة زيارات تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامة الريفية،
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة،
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين،
- النهوض بمنظومة التكوين وتنمية الموارد البشرية بتأهيل هذه المنظومة.

✓ إعادة بناء صورة الوجهة التونسية:

ترتكز استراتيجية تنمية القطاع السياحي بالأساس على تدعيم الوجهة السياحية التونسية بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، فضلا عن دعم التنمية السياحية على مستوى الجهات وخاصة الجهات الداخلية. وتهدف الخطة بالأساس إلى:

- انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي إلى تعزيز الوجهة التونسية بالخارج والداخل وتعمل على استرجاع حصصها بمختلف الأسواق السياحية وتمتين علاقتنا بمختلف شركائها بالخارج من متعهدي رحلات وشركات طيران.

- تكثيف الدعاية وتدعيم تواجد الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج،
- تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعلاقات العامة للتظاهرات،
- تنفيذ استراتيجية السياحة الرقمية،
- الارتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخّلات صندوق الدعم الجوي نحو أولويات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوي خارج موسم الذروة التوجه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحية منفردة بذاتها، تنفيذ استراتيجية دفع السياحة الداخلية والتعريف بالجهات وذلك بما يلي:
- الشروع في تنفيذ خطة إنعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي مع التركيز على الجوانب التنشيطية والبيئية في المدى القصير،
- مزيد دعم التظاهرات ذات الصبغة السياحية المنظمة في تونس لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة،
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الممضاة مع وزارة الثقافة والمتعلقة بالرفع من الجاذبية السياحية لبعض الولايات الداخلية وتعزيزها بتظاهرات كبرى.

✓ تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة:

إعادة النظر في المنظومة الإدارية المشرفة على القطاع بإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة واعتماد منهجية مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف عناصر القطاع السياحي والمرتبطة خاصة بالإطار التشريعي من قوانين وترتيب إدارية وحفز الاستثمار وبالإطار المؤسساتي كمهام هيكل الإشراف وهيكلتها التنظيمية والإدارية والمالية ودور المهنة ودور القطاع الخاص في النهوض بالقطاع السياحي وبكل ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص.

✓ تدعيم البنية الأساسية:

- مواصلة تهيئة المناطق السياحية من خلال مواصلة عمليات التحكم العقاري وإتمام إجراءات المصادقة على أمثلة التهيئة الخاصة بها والشروع في إنجاز دراسات البنية الأساسية ثم الشروع في تنفيذها،
- المساهمة في تنمية السياحة البديلة عبر استكشاف بعض المواقع السياحية داخل الأنسجة العمرانية الخصوصية (مدن عتيقة) والتعريف بإمكانيات الاستثمار في مشاريع الإقامة الريفية بالأراضي الفلاحية.
- النهوض بالاستثمارات من خلال إنجاز طلب عروض لإنجاز محطات سياحية أو مشاريع سياحية والمشاركة في المعارض الدولية.
- تطوير مشاريع القولف عبر عمليات تغيير الصبغة وإصدار أوامر التدخل العقاري وجلب المياه المستعملة للري بمنطقة الحمامات - نابل.

✓ الإجراءات والإصلاحات:

- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتج الفندقي وتشجيع المنتجات السياحية البديلة،
- اعتماد رؤية جديدة للسياحة تتيح للمخزون الحضاري والثقافي والطبيعي لكل الجهات وتشجع على دفع الاستثمار في هذه المجالات لدورها في دفع التنمية والتشغيل بالجهات.
- تفعيل دليل المستثمر في القطاع السياحي تبعا لما سيتم إصداره من نصوص جديدة متعلقة بالاستثمار.
- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي مع مراجعة محتواه والعمل على توسيع البرنامج ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي.
- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي.
- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية.
- تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنويع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم.
- مواصلة برنامج تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامة الريفية في إطار التسوية وفقا للإطار الترتيبي الذي تخضع له.
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة.
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين.
- إعادة هيكلة وعصرنة جميع المراكز والمدارس التابعة للديوان الوطني التونسي للسياحة وتدعيم طاقة الإيواء بها.
- تطوير وتفعيل البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي.
- تعزيز التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين والمؤطرين داخل المؤسسات السياحية والفندقية .
- إرساء نظام جديد للتسيير والتصريف داخل مراكز التكوين يهدف بالأساس إلى ربط علاقة شراكة متينة مع أصحاب المهنة من خلال مجالس مؤسسات المراكز المتنافسة التركيبية.
- إعادة التموقع في السوق السياحية بتغيير الصورة السلبية للسياحة التونسية.
- تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعلاقات العامة والتظاهرات.
- لارتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخلات صندوق الدعم الجوي نحو أولويات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوي خارج موسم الذروة.
- التوجه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحية منفردة بذاتها .

- تدعيم برنامج تأهيل الوحدات الفندقية وملاءمته مع متطلبات الجودة والرفع من تنافسية القطاع.
- عصنة الهيكل المالي للقطاع وإيجاد آليات جديدة لتمويله.
- إعادة الهيكل بالنسبة لمختلف مصالح الوزارة والمؤسسات تحت الإشراف لإرساء منظومة حوكمة جديدة تمكن من إكسابها الفاعلية والنجاعة ومن الرفع من القدرة التنافسية للقطاع.

2 الأهداف الكمية:

تواجه السياحة في تونس العديد من التحديات قد تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع مستقبلا فالتحدي الأول يتمثل في الاستقرار السياسي والسلام والأمن الذي يعتبر عماد السياحة، أما التحدي الثاني فيتمثل في الحفاظ على البيئة التي تعتبر عنصر الجذب في القطاع السياحي، حيث أن حالة الخوف من الظروف الأمنية والتلوث البيئي قد تشكل أحد أهم أسباب نقص السياح الوافدون. تأسيسا على ذلك تمت صياغة الإستراتيجية السياحية في تونس مركزة على تلك لتحديات ولتحقيق الأهداف الرئيسية التالية: (1)

✓ **الهدف الأول:** تكوين الإطارات في المجال الفندقي والسياحي في إطار النهوض بمنظومة التكوين وتنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-27): الهدف الأول من الإستراتيجية السياحية التونسية

تقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	المؤشر
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1932	1818	1757	1571	1328	1391	1880	متكون	عدد المتكونين في المدارس السياحية
170	120	90	75	62	15	/	مكون	عدد المكونين
300	280	265	248	170	/	/	منتفع	عدد المنخرطين في التكوين المستمر

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، 2016، ص 34.

✓ **الهدف الثاني:** تعزيز الوجهة السياحية في الداخل والخارج في إطار تعزيز صورة القطاع وتنويع الأسواق المغذية للحركة السياحية واكتساح أسواق جديدة ذات قيمة مضافة عالية، موضحة من خلال الجدول التالي:

¹ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، 2016، ص 34.

جدول رقم (4-28): الهدف الثاني من الإستراتيجية السياحية التونسية

المؤشر	الوحدة	الانجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
عدد الوافدون من الخارج	وافد	6999354	7351747	7219998	500000 0	720000 0	600000 0	860000 0
عدد الليالي السياحية	ليلة	3003541 9	3000121 0	2910723 9	22 مليون	30 مليون	25 مليون	35 مليون
العائدات من العملة الصعبة	مليون دينار	3 175.3	3 221.4	3 625.6	2700	3300	3000	4000

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

✓ **الهدف الثالث:** النهوض بالجودة في القطاع السياحي في إطار تحسين جودة ونوعية الخدمات

لكسب رهان المنافسة وجلب عدد أكبر من السياح، موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-29): الهدف الثالث من الإستراتيجية السياحية التونسية

المؤشر	الوحدة	الانجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
عدد زيارات التفقد	ألف	6743	6877	8501	10	20	15	25
نسبة رضا السائح	%	/	/	/	/	65	60	70

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 35.

✓ **الهدف الرابع:** تنويع العرض السياحي في إطار تنويع المنتج السياحي من خلال إثراء العرض

بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية. من خلال المشاريع السياحية الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-30): الهدف الرابع من الإستراتيجية السياحية التونسية

تقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	المؤشر
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	40	35	30	25	21	15	عدد	عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة
122	120	120	110	108	109	117	عدد	عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها
50	45	35	20	19	39	29	عدد	عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص35.

المطلب الثالث: الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في مصر آفاق 2030

تعتبر السياحة في مصر أحد أهم مصادر الدخل القومي بما توفره من عائدات مالية سنوية، وعوائد العملة الأجنبية التي مكنتها من المشاركة بشكل كبير بالنتائج الإجمالية المحلي، ومكافحة البطالة عن طريق توفير شريحة واسعة من القوى العاملة في مصر، وتعد مصر من أبرز الدول السياحية في العالم بما تستحوذ عليه من أعداد السائحين الوافدين في العالم، وتميزها بوفرة المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، وانتشار المعابد والمتاحف والآثار والمباني التاريخية والفنية والحدائق الشاسعة على أرضها، وامتلاكها لبنية تحتية قوية تقوم على خدمة قطاع السياحة بما في ذلك الغرف الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية وشركات السياحة ومكاتب الطيران، وتعد مناطق الأقصر، أسوان، القاهرة، الإسكندرية، الساحل الشمالي، البحر الأحمر، جنوب سيناء من أكثر المناطق جذباً للسياح بشكل عام ويعود تاريخ السياحة في مصر إلى المصريين القدماء، واستمرت كوجهة ومقصد سياحي مرغوب على مدار القرون الماضية وخلال التاريخ المعاصر واختارت منظمة اليونسكو ست مواقع تراثية ثقافية مصرية متنوعة ما بين مصرية قديمة وقبطية وإسلامية بالإضافة إلى موقع للتراث الطبيعي وذلك ضمن قائمة مواقع التراث العالمي. (1)

¹ - الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Story/64808?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2018/04/17.

أولاً: خطة استراتيجية لوزارة السياحة حتى عام 2020:

تهدف إلى تحقيق 20 مليون سائح في 2020 ودخل سياحي قدره 26 مليار دولار.

محاور هذه الإستراتيجية هي:

- خطة تنمية سياحية شاملة للمقاصد المصرية وفقاً لأولويات محددة.
- حملة دولية متكاملة للاتصال والترويج للمقصد والمنتجات السياحية المصرية.
- خطة متكاملة للارتقاء بالجودة وزيادة التوعية السياحية لتشمل فئات لا تخضع مباشرة لوزارة السياحة.

ويتم تفعيل محاور النمو والتنمية والمسئولية المجتمعية للسياحة من خلال إرساء وتطبيق المفاهيم التالية بشكل متوازي وهي:

- **التممية المستدامة:** التتمية المستدامة واستراتيجيات خطط نمو الحركة السياحية والدخل السياحي والاستغلال الأمثل لموارد الوزارة وهيئاتها، وتضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية وزيادة مبيعات السياحة على الإنترنت (وصل حجم المبيعات إلى 524 مليار دولار على مستوى العالم سنة 2014 وفقاً لإحصائيات منظمة السياحة العالمية).
- **البنية التحتية:** المطارات والطرق ووسائل النقل وبنية السياحة والسفر هي: الطاقة الناقلة الطيران بأنواعه والطاقة الفندقية والعامل البشري "التعليم والتدريب" وتنوع المنتج السياحي وتفرده ومدى تماثيه مع اتجاهات الطلب السياحي العالمي.
- **استراتيجيات النمو:** وتتضمن اقتحام السوق الترويج لمنتجات جديدة في الأسواق التقليدية (سياحة الاستشفاء، السياحة البيئية، سياحة الصحراء والواحات، سياحة الحوافر المؤتمرات والمعارض، السياحة الدينية، الجولف)

1 خطة التحرك على المدى القصير: دعم الحكومة للقطاع السياحي كمشروع قومي من خلال:

- **التنشيط السياحي:** من خلال طرح المناقصة الدولية لحملة الدعاية السياحية على الشركات الدولية المتعاملة في مجال الدعاية والإعلان لتنفيذ حملة لمدة 3 سنوات 2015/2018 (تشمل 27 سوقاً سياحية)، وافتتاح مكتب سياحي في أبو ظبي خلال يوليو 2015 للإشراف على دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن، واستعادة الحركة من الأسواق الرئيسية الأوروبية والعربية باستخدام جميع الأدوات التسويقية لتنمية المنتج السياحي "أنشطة علاقات عامة، المعارض الرحلات التعريفية، زيادة مبيعات السياحة إلكترونياً".
- **منظومة العمل السياحي والارتقاء بالجودة:** وتشمل تفعيل الدور الرقابي للوزارة وتكثيف حملات التفتيش، والوقاية من حوادث الطرق (مركز تتبع المركبات السياحية)، وبرنامج تنمية المهارات للعاملين بالسياحة، خدمة الخط الساخن لتلقى شكاوى السائحين، قانون السياحة الموحد، جدولة ديون المنشآت الفندقية والسياحية.

- **في مجال التنمية السياحية :** الاستمرار في منح حزمة من التسهيلات لتشجيع المستثمرين (تسهيلات في السداد، الضرائب..)، والتركيز على مشروعات الخدمة السياحية الترفيهية (ملاهي مائية، مطاعم، مقاهي..).
- 2 **خطة التحرك في المدى الطويل:** من خلال ما يلي:
 - **التنشيط السياحي:** مخاطبة شرائح جديدة وطرح منتجات غير تقليدية والتوجه نحو أسواق واعدة، والتركيز على الطابع التاريخي الثقافي الفريد للمنتج السياحي المصري ووضع خطة طويلة المدى للارتقاء بصورة وسمعة بعض المدن مثل الأقصر وأسوان والقاهرة (25% من ميزانية التسويق) بالإضافة إلى طرح مصر كمقصد سياحي مناسب جدا للعائلات (30% من السياحة العالمية) وأيضاً سياحة الشباب، وإعادة طرح منتج السياحة النيلية.
 - **المشروعات السياحية :** وتضم العديد من المشروعات السياحية والفنادق البحرية والجبلية ومشروعات خدمية وطبية فضلاً عن إقامة جامعة الملك عبد الله بالإضافة إلى طريق "العين السخنة- الزعفرانة" الذي يشق جبل الجلالة و"تلي فريك" يربط بين ساحل البحر الأحمر والمنطقة الجبلية، وتضم المنطقة عدداً من المدن السكنية تتلاءم مع جميع المستويات الاجتماعية لتكون مدينة الجلالة نموذجاً للمدن الجديدة التي تتمتع بجميع المرافق والخدمات.
- وتسعى الدولة لتنفيذ مشروع مدينة الجلالة خلال فترة زمنية قصيرة بالنظر إلى انعكاساته الإيجابية على حركة الاستثمار والسياحة مع الاستفادة من البيئة النقية ودرجة الحرارة المعتدلة أعلى هضبة الجلالة لتدشين مشروعات سياحية وعلاجية مع استخدام أساليب الطاقة الجديدة والمتجددة بالمشروع لتوفير الطاقة والحفاظ على البيئة.
- تحاول الدولة من خلال الإستراتيجية السياحية لتحقيق الأهداف العامة للتنمية السياحية والتي تركز على المحاور والأسس التالية: (1)
- **المحور الأول:** تغيير دور القطاع العام السياحي وتكثيف دور القطاع الخاص ويعني هذا صياغة دور جديد للقطاع العام يتحول فيه من المالك والمشغل إلى ممارسة دور المخطط والمشجع والميسر، وتعتمد هذه الصياغة لدور القطاع العام على تقديم وسائل متطورة لتكامل وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحديد أولويات الاستثمار التي تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص، وأخيراً تقييم المقترحات الخاصة بالتنمية السياحية في إطار المخططات العامة للمناطق السياحية.
- **المحور الثاني:** تطوير الإطار القانوني والمؤسسي
- مراجعة وتبسيط التشريعات والخطوات الخاصة بعمليات الاستثمار وتخصيص الأراضي والتعاقدات والتصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.

¹ - الهيئة العامة للتنمية السياحية، استراتيجية التنمية السياحية في مصر، على الموقع: <http://www.tda.gov.eg/TDABrief/TDAStrategy-AR.aspx> تاريخ الاطلاع: 2018/04/10 على 20.00.

- وضع المعايير البيئية والفنية اللازمة للخدمات الأساسية (مثل الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة)، والعمليات المرتبطة بالتشغيل داخل المناطق السياحية.

- تحديث التشريعات الخاصة بتنمية المناطق السياحية، شاملة الجوانب الإدارية والاقتصادية والفنية والبيئية

• المحور الثالث: إمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية

يعد أهم أهداف الهيئة العامة للتنمية السياحية عدم تحميل ميزانية الدولة بأي أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية، ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحي، حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع التنموي على مستوى المركز السياحي واثبات الجدوى الاقتصادية لهذا النمط من المشروعات.

• المحور الرابع: الحفاظ على البيئة

هدف استراتيجية التنمية السياحية إلى تحقيق تنمية متواصلة والتي تركز على التخطيط البيئي، وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأسمال التنمية السياحية، وتتضمن هذه الإستراتيجية الإجراءات التالية:

- إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.

- إعداد برامج للمتابعة وتقييم الآثار البيئية.

• المحور الخامس: تحديد أولويات التنمية الشاملة

تحديد المناطق ذات الأولوية استنادا إلى الاعتبارات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والمحددات الحالية وإمكانيات التنمية المستدامة، ولقد تم إعداد تخطيط المناطق ذات الأولوية وذلك لتحقيق ما يلي:

- إعطاء رؤية للتنمية السياحية المستقبلية تركز على تحليل سوق السياحة العالمي "العرض والطلب" وفرص الاستثمار،

- صياغة مدخل عقلاني للتنمية يركز على اختيار المناطق ذات الأولوية والمواقع ذات الطبيعة الخاصة،

- تحديد أولويات التنفيذ شاملة الإجراءات التنظيمية،

- إعداد مخطط لمناطق ذات الأولوية يركز على احتياجات الاستثمار في البنية الأساسية لدعم الاستثمارات الخاصة في المناطق ذات الأولوية.

ثانيا: الرؤية الإستراتيجية لقطاع السياحة:

تتمثل الرؤية الإستراتيجية لقطاع السياحة في أن تكون مصر وجهة سياحية ومقصد سياحي عالمي متميز، وتعظم الاستفادة من مقومات الجذب السياحي الحالية وتعمل على تنويع المنتجات

والمقاصد السياحية والترويج لأنماط سياحية جديدة، ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة والرائدة التي تركز عليها " استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، وذلك لأهمية القطاع وعلاقته التشابكية مع القطاعات الأخرى وتوفيره لفرص عمل ومساهمته في الصادرات الخدمية.⁽¹⁾

1 أهداف وسياسات تنشيط السياحة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2017/2016:

ترتكز الخطة العاجلة لاستعادة الحركة السياحية خلال الفترة القادمة على العمل على سبعة محاور أساسية تشمل ما يلي: (2)

- استعادة الحركة السياحية لاستهداف 10 مليون سائح سنويا من خلال ما يلي:
 - بناء شركات جديدة في مختلف الأسواق السياحية التقليدية والأسواق الواعدة، وزيادة الأسواق من 15 سوق رئيسي إلى حوالي 30 إلى 35 سوق مستهدف،
 - الترويج لأنماط سياحية جديدة ف كل من الأسواق التقليدية والأسواق الجديدة بناء على تحليل حركة الطلب في الأسواق،
 - إعداد خطة للعمل تركز على التعامل مع معطيات كل سوق على حدا، ووضع أهداف كمية محددة لكل سوق خلال الست أشهر القادمة من خلال ربط الأسواق بحملة الاتصال الدولية على أساس محاور تشتمل وضع خطة لكل سوق،
 - ربط الأهداف الكمية بطاقة الطيران المحتملة واللازمة في كل سوق والاستعداد لاستقبال عدد السياح المستهدف تبعا لخطة التسويق والترويج،
 - التركيز على السياحة العربية مع تفعيل خطة عاجلة للتسويق في منطقة الخليج العربي لاستهداف حوالي 1.8 مليون سائح عربي سنويا على مستوى جميع المقاصد السياحية (مقارنة ب 1.6 مليون سائح سنة 2015).
 - تفعيل التسويق الإلكتروني من خلال تطوير الموقع الإلكتروني السياحي الرسمي لمصر.
- دعم الطيران الوطني من خلال ما يلي:
 - استمرار التعاون مع شركة مصر للطيران ودعم رحلات الطيران المنتظم للأسواق الرئيسية والمستهدفة لتوفير خطوط طيران مباشرة من وإلى المقاصد المستهدفة،
 - دعوة عدد من شركات الطيران منخفض التكلفة لدعم منظومة الطيران المنتظم على مصر واستهداف 30 مدينة مصدرة للسياحة إلى مصر، بالإضافة إلى شركات طيران أخرى من الصين والهند والمجر والخليج العربي،
- التطوير والاستثمار في البنية التحتية ودعم المستثمرين من خلال ما يلي:

¹ - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة أفق 2030 للعام المالي 2017/2016، العام الأول من الإستراتيجية، ص 151.

² - المرجع نفسه، (بتصرف)

- ربط الطرق الجديدة في المحافظات السياحية بالمقاصد السياحية لتنوع المنتج السياحي لجذب مزيد من السياح إلى مصر،
- تطوير المنتجات الاستشفائية ودعمها بالخبرات الأجنبية للارتقاء بمستوياتها وتشجيع الاستثمار في السياحة الاستشفائية،
- تحفيز الاستثمار في الخدمات السياحية المصاحبة في المنتجعات السياحية وزيادة مقاصد الترفيه وتوزيعها على مستوى جميع المدن السياحية.
- تطوير البنية التحتية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات والتسهيلات المقدمة للسائح من خلال:
- الاهتمام بإيجاد وسائل ترفيه سريعة لدعم تشجيع الحركة السياحية وبخاصة السياحة العربية ونشر هذه الوسائل والأحداث في مختلف المدن السياحية،
- تطوير برامج التدريب بالتعاون مع الاتحاد المصري للغرف السياحية (مركز القيادة الأمانة)،
- إعداد برامج تدريبية لتحسين مستوى جودة الخدمات والارتقاء بمستوى العاملين من خلال التعاون مع كبرى المدارس الفندقية والسياحية الدولية المتخصصة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال:
- التصدي لحل مشكلات المستثمرين الحاليين وتقديم كافة سبل الدعم لهم وتخفيف الأعباء لاستكمال مشاريعهم،
- وضع آلية للتعاون مع كافة الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار،
- تقديم الدعم للمشروعات المتعثرة،
- تنظيم قوافل تجارية في الخارج لفتح فرص الاستثمار السياحي،
- إعداد المخطط العام لفرص استثمارية بمفهوم جديد علاوة على مشروعات البنية الأساسية.
- تشجيع التحول إلى السياحة الخضراء من خلال ما يلي:
- تبني 2 أو 3 فنادق كنموذج استرشادي يتم تحويلها إلى نموذج الطاقة الخضراء والاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،
- التواصل مع المجتمع المدني للتوسع في الترويج لمفهوم الاعتماد على الطاقة الشمسية،
- طرح فكرة استخدام طاقة الرياح،
- وضع إستراتيجية لتشجيع كافة المنشآت الفندقية في المنتجعات السياحية على التحول إلى الطاقة الخضراء حتى تصبح مصر نموذجاً واعداً،
- تحديث المواصفات الجديدة للفنادق لتشمل مؤشرات الطاقة،
- وضع قواعد تنظيمية وحوافز اقتصادية للفنادق الجديدة التي سوف تعتمد في تشغيلها على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

- التوسع في طرح المشروعات لإنشاء الفنادق الخضراء خاصة في المناطق ذات الحساسية البيئية.

• المسؤولية المجتمعية من خلال:

- تفعيل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات الصلة بالنشاط السياحي لدعم الفئات الأكثر احتياجا في القطاع،

- ربط السياحة بالتعليم وتنظيم مجموعة من الأنشطة والفعاليات لتوعية المجتمع المدني ونشر ثقافة وفكر "أن السياحة أسلوب حياة"،

- تبني مبادرات لدمج السكان المحليين في المنظومة السياحية،

- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لاستهداف أكبر قدر من العمالة وتدريبها بأحدث النظم.

والجدول التالي يوضح الأهداف الكمية لهذه الفترة:

جدول رقم (4-31): الأهداف الكمية للخطة الإستراتيجية للفترة (2017/2016)

المؤشر	2015/2014 (فعلي)	2016/2015 (يوليو-ديسمبر)	2016/2015 (متوقع)	2017/2016 (مستهدف)
معدل النمو السياحي (%)	19.5	-18.7	-14.9	3.2
مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.75	2.2	1.43	1.4
الاستثمارات السياحية (مليون جنيه)	2077.3	2332.7	6400.7	10741.3
عدد السياح (مليون سائح)	10.2	4.5	9	10

المصدر: خطة التنمية المستدامة آفاق 2030 للعام المالي 2017/2016، مرجع سبق ذكره، ص 154.

• الاستثمارات المستهدفة للقطاع السياحي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2017/2016:

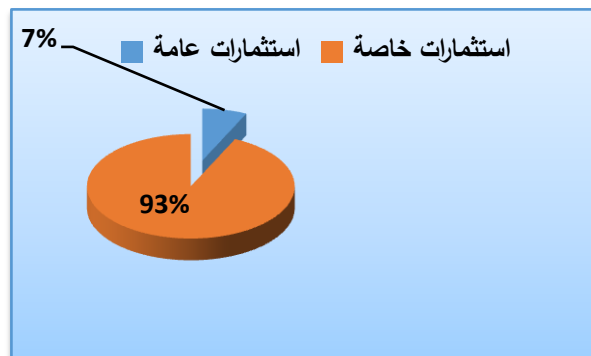
تقدر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) خلال العام المالي 2017/2016

بحوالي 10741.3 مليون جنيه وبما يشكل ما نسبته 1.9% من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة

خلال نفس السنة، والشكل التالي يوضح أن الاستثمارات السياحية الخاصة تستحوذ على نسبة 93% من

إجمالي الاستثمارات السياحية الكلية في نفس الفترة:

شكل رقم (4-17): التوزيع النسبي للاستثمارات السياحية الكلية خلال الفترة 2017/2016



المصدر: خطة التنمية المستدامة آفاق 2030 للعام المالي 2017/2016، مرجع سبق ذكره، ص 154.

ومن المشروعات السياحية المستهدفة تنفيذها خلال العام المالي 2016/2017، حوالي 22 مشروع (تخص الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية)، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على تنشيط القطاع السياحي في نفس الفترة، فحوالي 42% من هذه الاستثمارات موجهة للمشروع القومي لتنمية سيناء بنسبة 42.1% من إجمالي الاستثمارات السياحية، يليها في المركز الثاني مشروع تنفيذ بنية أساسية للتنمية السياحية المتكاملة بنسبة 28.6%.

المطلب الرابع: تقييم الاستراتيجيات في الجزائر، تونس ومصر (مقارنة الأهداف المخططة بالأهداف المحققة)

في هذا المطلب سنقوم بتقييم الاستراتيجيات السياحية في الجزائر، تونس ومصر من خلال مقارنة ما تم انجازه مع ما تم التخطيط له في الإستراتيجية لكل دولة، وذلك بالاستعانة ببعض المؤشرات السياحية المتاحة في الدول الثلاث وقياس مستوى الأداء بنسبة تحقيقها للأهداف المسطرة في نهاية الفترة، بالإضافة إلى مقارنة نسبة انجازها للاستثمارات السياحية المخططة.

أولاً: المقارنة من حيث عدد السياح المستهدف

يعتبر مؤشر السياحة الواحدة من أهم المؤشرات الكمية في الخطط الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي لدى الدول، ولقياس مدى تطور قطاعها السياحي، فمن خلال المعطيات السابقة للمؤشرات السياحية في الجزائر تونس ومصر ومن خلال الإستراتيجية السياحية التي تم التطرق لها في المبحث السابق تم إعداد الجدول التالي:

جدول رقم (4-32): مقارنة عدد السياح المخطط والمستهدف للجزائر، تونس ومصر سنة 2015

نسبة الانجاز	المحقق (فعلي)	المستهدف (المخطط له)	البيان الدولة
68 %	1.7 مليون سائح سنة 2015	2008 2.5 مليون سائح	الجزائر
62.8 %	5.4 مليون سائح سنة 2015	2015 * 8.6 مليون سائح	تونس
91.4 %	9.14 مليون سائح سنة 2015	2015 10 مليون سائح	مصر

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات والمؤشرات التي تم دراستها مع حساب نسبة الانجاز.

* وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص56.

من خلال الجدول نلاحظ:

بالنسبة للجزائر، تم التخطيط للوصول إلى حوالي 2.5 مليون سائح في نهاية سنة 2015 وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف بنسبة 68 % بمعنى حاولت تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم التدفقات السياحية إليها في المدى المتوسط، وتعتبر نتائج ايجابية نسبيا، إلا أنها بعيدة جدا عن ما حققته نظيراتها

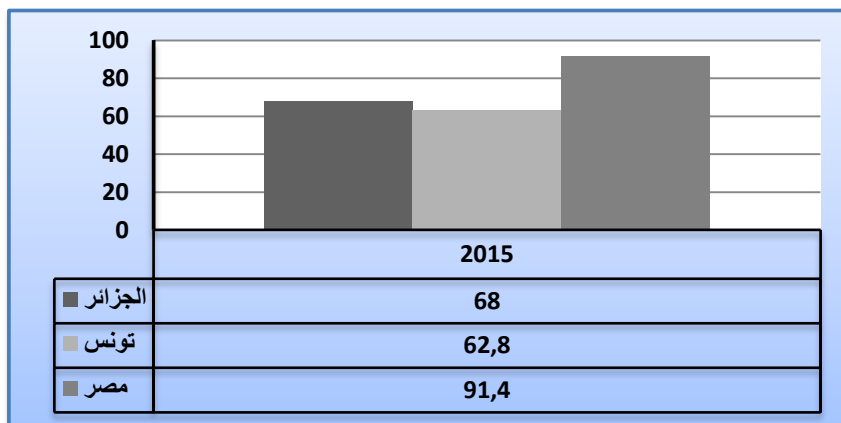
من الدول المجاورة، وبالتطرق للإحصائيات الجديدة المتعلقة بسنة 2016 نجد أن هذا العدد ارتفع ليصل إلى 2.04 مليون سائح، بمعنى أن تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في المدى المتوسط يسير في اتجاه موجب رغم الظروف المالية التي تمر بها الجزائر جراء أزمة البترول لسنة 2014، وتوقف عدة مشاريع استثمارية خاصة بتنمية القطاع، وهذا لا يخفي حقيقة أن القطاع السياحي في الجزائر غير تنافسي وأن عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج في تراجع بسبب اختيارهم لوجهات سياحية أخرى تلبي احتياجاتهم وأقرب مثال توجههم بشكل كبير إلى تونس.

بالنسبة لتونس، لقد كان للمستجدات والأحداث التي عرفتتها تونس خلال السنوات الأخيرة الأثر السلبي على نمو النشاط السياحي في تونس حيث نلاحظ من الجدول أنه تم التخطيط للوصول إلى حوالي 8.6 مليون سائح في سنة 2015 إلا أن الظروف الأمنية، كان لها الأثر في تراجع التدفقات السياحية حيث بلغ عدد السياح حوالي 5.4 مليون سائح محققة بذلك حوالي 62.8 % من النتائج المستهدفة، وتعود النتائج السلبية إلى تراجع كبير في الأسواق الأوروبية وباقي الأسواق الأجنبية ما عدا السوق الجزائرية التي حققت ولا تزال تحقق نتائج ايجابية في السياحة التونسية.

بالنسبة لمصر، تعتبر النتائج المحققة في مصر مقارنة بما تم التخطيط له ايجابية بشكل ملفت، حيث تم التخطيط للوصول إلى 10 مليون سائح سنة 2015، وتم الوصول فعليا إلى حوالي 9.14 مليون سائح في نهاية نفس السنة بنسبة انجاز بلغت 91.4 %، وتعتبر هذه الخطة استباقية نظر للظروف الأمنية التي عاشتها وتعيشها مصر جراء ثورة يناير 2011 والتي سببت أزمة حقيقية في القطاع السياحي والاقتصاد ككل.

والشكل التالي يوضح نسبة انجاز الأهداف المسطرة بالنسبة للدول الثلاث في سنة 2015:

شكل رقم (4-18): نسبة انجاز الأهداف المخططة للسياحة الوافدة في الجزائر، تونس ومصر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة.

من خلال الشكل نلاحظ أنه من حيث نسبة انجاز الأهداف المخططة احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة 91.4 %، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 68 %، وأخيرا تونس بنسبة 62.8 %.

ثانيا: المقارنة من حيث عدد الليالي السياحية:

تقاس عدد الليالي السياحية نسبة إلى عدد السياح الوافدين، ويعتبر من المؤشرات الكمية المهمة في خطط التنمية السياحية للدول، والجدول التالي يوضح ما تم انجازه وما تم التخطيط له بالنسبة لعدد الليالي السياحية في الجزائر، تونس ومصر في نهاية سنة 2015:

جدول رقم (4-33): مقارنة عدد الليالي السياحية المخططة والمستهدفة للجزائر، تونس ومصر سنة 2015

الدولة	البيان	المستهدف (المخطط له)	المحقق (فعلي)	نسبة الانجاز
الجزائر		9.21 * مليون ليلة	7.15 مليون ليلة	77.63%
تونس		35 ** مليون ليلة	16.18 مليون ليلة	46.23%
مصر		/	84.13 مليون ليلة	%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات والمؤشرات التي تم دراستها مع حساب نسبة الانجاز. * تم حساب القيمة المستهدفة من خلال اعتماد مضاعف الاحتياجات في عدد الأسرة المستهدفة في الخطة (1.8) وضربه في عدد الليالي السياحية لسنة 2007 بمعنى: 5.12 مليون ليلة X 1.8 = 9.21 ليلة سياحية مستهدفة. ** أنظر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 60. /: عدم توفر المعلومات عن عدد ليالي سياحية مستهدفة في خطة التنمية السياحية في مصر. من خلال الجدول نلاحظ:

بالنسبة للجزائر نلاحظ أن نسبة انجاز الأهداف المسطرة لليالي السياحية بلغت 77.63% يعتبر مسار الانجاز ايجابيا ولكن غير كافي وتعتبر الليالي السياحية في الجزائر محدودة جدا مقارنة بنظيراتها بالدول المجاورة، وهذا راجع لعدم تنوع المنتج السياحي الجزائري وضعف الجزائر كوجهة سياحية بالإضافة إلى نقص المرافق السياحية والبنية التحتية اللازمة لإقامة صناعة سياحية حقيقية. أما بالنسبة لتونس تعبر الظروف الأمنية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور المؤشرات السياحية في تونس والتي حالت دون تحقيقها للأهداف المسطرة حيث أن انخفاض عدد الليالي السياحية بشكل ملفت سببه انخفاض عدد السياح الوافدون، وعليه بلغت نسبة انجازها للأهداف المسطرة حوالي 46.23%، ولتدارك الوضع حاولت تونس ف خطتها الاستدراكية التركيز على السوق الجزائرية والقيام بحملات دعائية قصد حثهم على قضاء عطلهم الصيفية في فنادقها بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية.

أما مصر ففي صياغتها لخطتها الإستراتيجية في إطار التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" ركزت على باقي القطاعات ولم تعطي للقطاع السياحي الأهمية اللازمة للمحاولة استدراك ما تم خسارته من مداخيل متأتية من هذا القطاع فاستهدفت في خطتها مؤشرات قليلة منها نسبة مساهمة السياحة في

النتائج المحلي والإيرادات السياحية والسياحة الوافدة وهذا بشكل عام دون التطرف إلى التفاصيل التي من شأنها تنشيط القطاع لديها.

وبصفة عامة يمكن القول أن هـ من خلال حساب نسبة انجاز الأهداف المسطرة تأتي الجزائر في المرتبة الأولى وتليها تونس مع استبعاد مصر من المقارنة لعد توفر المعلومات في هذا المؤشر.

وبالنسبة لباقي المؤشرات التي كان من المفروض دراستها ومقارنتها والتي تعنى بما يلي:

"الإيرادات السياحية، نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر توفير مناصب الشغل"، فتعذر دراستها لاختلاف توفر المعلومات في الخطة السياحية لتونس ومصر.

خاتمة الفصل:

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشآت الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي للدولة، من هذا المنطلق ومن خلال دراستنا لواقع القطاع السياحي للجزائر، تونس ومصر وما لهم من مقومات سياحية طبيعية وحضارية من شأنها إقامة صناعة سياحية متميزة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتميز كل من الجزائر، تونس ومصر بمقومات سياحية متنوعة، طبيعية، ثقافية وحضارية، بالإضافة إلى مقومات مادية مختلفة ومتفاوتة فيما بينها حسب درجة اهتمامها بهذا القطاع.
- أثبتت الدراسة تذبذب في المؤشرات السياحية في الدول الثلاث، وذلك راجع للظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها هذه الدول والتي أثرت بشكل سلبي على الجوانب المختلفة للقطاع السياحي.
- بالنسبة للجزائر رغم التحسن الطفيف في بعض مؤشرات قطاعها السياحي، تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب وذلك مقارنة بنظيراتها من الدول المجاورة، وهذه الوضعية جعلت القطاع يتخبط في مجموعة من المشاكل منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو نقص في البنية التحتية في طاقات الإيواء على وجه الخصوص، وزاد القطاع السياحي في الجزائر سوءا بعد الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات وما لحق بصورة الجزائر من تشوه على المستوى العالمي، إضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 واستمرار تداعياتها على الاقتصاد ككل، جعل الوضع في الجزائر من سيء إلى أسوأ، وقصد الخروج من هذه الوضعية عملت الدولة الجزائرية على وضع مخطط وطني للنهوض بالقطاع السياحي "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" ومحاولة جعله بديلا حقيقيا للبترول خاصة، غير أن هذا المخطط بدوره يعرف بعض المشاكل في عملية التنفيذ خاصة مشكل العقار السياحي وتمويل المشاريع السياحية وعدم الإقبال على الاستثمار في المجال السياحي، مما يحتم على الدولة التدخل من أجل النهوض بهذا القطاع.
- بالنسبة إلى تونس، أثبتت الدراسة حجم الأزمة التي يعيشها القطاع السياحي من خلال تدهور جميع المؤشرات السياحية وانعكاس ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية، وذلك سببه الظروف الأمنية والسياسية التي عاشتها تونس ابتداء من سنة 2011 واستمرار تداعيات تلك الظروف إلى يومنا هذا، فعمدت تونس إلى محاولة استدراك ما تم خسارته من مداخل سياحية من خلال خطة سياحية تنشيطية استدرابية استهدف بها استرجاع الأسواق السياحية التقليدية والتركيز على السوق الجزائرية وتشجيع السياحة الداخلية.

- بالنسبة لمصر يعتبر وضع قطاعها السياحي الأسوأ مقارنة بتونس والجزائر لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على المداخل المتأتية من هذا القطاع، فأثبتت الدراسة مدى كبر حجم الأزمة التي يمر بها القطاع من خلال تدهور جميع المؤشرات السياحية لديها وانخفاض السياحة الوافدة وبالتالي الإيرادات السياحية بشكل رهيب، وذلك راجع للظروف الأمنية كذلك "ثورة يناير 2011" التي سببت خسارة كبيرة لأسواقها السياحية، والأسوأ من ذلك تهيمش القطاع السياحي ضمن خطتها الإستراتيجية "رؤية مصر 2030" وعدم إعطائه الأهمية الكافية للاسترجاع ما تم خسارته في هذا القطاع.
- بصفة عامة وعلى الرغم من الظروف التي تعيشها كل مصر وتونس والتي أثرت على قطاعها السياحي، إلا أن وضع القطاع السياحي في الجزائر يعتبر ضعيفا ومتأخرا جدا مقارنة بتونس ومصر.

الخاتمة العامة

أثبتت دراستنا التي سلطت الضوء على الدور الفعال للقطاع السياحي في تحقيق تنويع اقتصادي للدول وفي تحقيق التنمية المستدامة أن الصناعة السياحية أحد الوسائل المهمة للاقتصاديات العربية خاصة لرفع التحدي وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي والسير في هذا الاتجاه والاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنمية المستدامة خاصة أمام التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في إطار مستدام مع مراعاة الطاقة المحدودة للبيئة ومواردها. يعتبر التوسع القوي والمستدام الذي شهده النشاط السياحي العالمي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي يتسم بها هذا العصر، فقد أصبحت السياحة إحدى أكبر الصناعات العالمية التي تشمل كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتقديم الخدمات للسياح، وشهدت عوائد النشاط السياحي الدولي نموا سنويا بلغ، في المتوسط، نسبة زادت على 11% خلال العقود الخمسة الماضية، ويفوق هذا المعدل بكثير مثيله بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل بما يجعل السياحة إحدى أهم فئات التجارة الدولية.

وعلى الرغم من أن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى استمرار تركيز السياحة الدولية في البلدان المتقدمة، فقد شهدت الأسواق السياحية لدى الدول العربية أيضا نموا كبيرا، ويعد هذا القطاع في الكثير من تلك الدول مصدرا هاما من مصادر العوائد من العملات الأجنبية وفرص العمل، لذلك تولي الكثير من الدول العربية أهمية خاصة للسياحة في استراتيجيات تنميتها الوطنية، كما أدرج القطاع مؤخرا ضمن جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى ما تتمتع به من تراث طبيعي وجغرافي وتاريخي وثقافي غني ومتنوع، فإن الدول العربية لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة الدولية، إلا أنه بالنظر إلى الحصة المتواضعة التي تتمتع بها في السوق السياحية العالمية وإلى تركيز النشاط السياحي في عدد قليل منها، فإنه من الواضح أن الجزء الأكبر من تلك الإمكانيات لم يستغل بعد، وأن الأداء السياحي لدى الكثير منها وخاصة الجزائر يظل أدنى بكثير من المستوى المطلوب، من هنا فإن الموارد السياحية الطبيعية، على أهميتها لا تكفي في حد ذاتها لقيام صناعة سياحية ناجحة طالما لم يتم التخطيط لها وإدارتها بصورة جيدة.

وتتباين المشاكل التي تعترض قيام قطاع سياحي مستدام من دولة عربية إلى أخرى بحسب معالمها السياحية ومستواها التنموي وأولوياتها وسياساتها التنموية، وتدرج تلك المشاكل لدى الكثير من تلك الدول، ما بين نقص الدراية الفنية، وضعف النشاط الترويجي والوعي السياحي العام، وعدم كفاية البنية الأساسية السياحية وقلة الاستثمارات في هذا المجال، ونقص التنوع والأمن والسلامة السياحية، ومع ذلك يظل هناك مجال رحب لإرساء صناعة سياحية مستدامة في تلك الدول، ويتطلب ذلك عموما تبني استراتيجيات طويلة الأجل وخطط وبرامج متوسطة وقصيرة الأجل على المستويين الوطني والإقليمي إلى جانب تهيئة البيئة المساعدة للتعاون والتنسيق بين تلك الدول.

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشآت الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي للدولة.

أولاً: نتائج الدراسة

أ - اختبار الفرضيات:

مكننا دراستنا لهذا البحث من الإجابة على الفرضيات المطروحة في المقدمة بالشكل التالي:

- الفرضية الأولى: "تشكل الصناعة السياحية مدخلا مهما وقطاعا مكملا للقطاعات الأخرى نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية اقتصاديات مختلف دول العالم ولما تحققه من عوائد معتبرة؛ كما تشكل السياحة المستدامة هدفا استراتيجيا وضرورة ملحة تسعى مختلف الدول لتحقيقها" وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن السياحة الدولية قطاع اقتصادي هام جدا وصناعة متميزة يمكن الاعتماد عليها كمصدر دخل مستدام حيث أنه نظرا للاهتمام المتزايد لهذا القطاع توقعت منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى ما يقرب من 1.6 مليار بحلول سنة 2020، كما توقعت المنظمة أن تسجل مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو تزيد على 5% سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.1%، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتبر الخبراء أن السياحة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً لإخراج العالم من حالة الركود الاقتصادي.

شهد النشاط السياحي الدولي نموا كبيرا ومتواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وهذا ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية واسعة النطاق، ووفقا لمنظمة السياحة العالمية، فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 998 مليون المسجل سنة 2011 إلى 1235 مليون في 2016، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.4%، كما ارتفعت خلال نفس الفترة العائدات السياحية الدولية من 1073 مليار دولار إلى 1220 مليار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.6%، وبلغت عائدات السياحة العالمية في 2016 بحوالي 3.34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد.

تعرف السياحة المستدامة على أنها الاستغلال العقلاني والمثالي للمناطق السياحية التي تزخر بها الدولة ويكون هذا الاستغلال من جميع الجوانب، فهي نقطة التلاقي بين احتياجات السياح والمنطقة المضيفة لهم، فهي تلبي احتياجات السياح وتعمل على الحفاظ على المواقع السياحية وتزيد من فرص العمل للمجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك تقوم بإدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والجمالية وتقوم بالحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي والواقع الحضاري، وقد ترتب على التوسع

الجامح في نشاط السياحة آثارا سلبية تشمل البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية عكس ما كان منتظرا منه، على أن السياحة تمثل أحد مصادر المحافظة على البيئة وتنوعها البيولوجي، وعدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والمتمثلة في هذه الحالة في تصرفات السائح تحديدا، وأصبح لزاما على المجتمع الدولي (حكومات، منظمات، أفراد) الوعي بحدة المخاطر البيئية التي تدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة ويطورها ، ومن هنا كان لابد من وضع خطط مناسبة لإدارة جميع الموارد السياحية بما فيها البيئة وفق رؤية طويلة المدى وبشكل مستمر ، وعلى هذا الأساس أصبحت مشاغل الاستدامة متناولة بشكل متزايد في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإقليمية والمحلية في مجال السياحة، حيث أصبحت فئات معينة من السياح تطالب بمعايير بيئية أفضل من الخدمات السياحية الأخرى، ناهيك عن الالتزام بقدر أكبر بخدمة المجتمعات والاقتصادات المحلية، وأمام هذا الوعي والإدراك بضرورة تطبيق تقنيات الإدارة البيئية بشكل تدريجي، وعلى نطاق واسع وبصورة متزايدة في الشركات والمؤسسات السياحية، فقد تم إدخال مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية في استراتيجيات العديد من الدول.

- الفرضية الثانية: " يمكن للتنوع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية أن يحدّ من التقلبات

والأزمات الاقتصادية للدول محل الدراسة وزيادة أداء نشاطها الفعلي في إطار مستدام بدرجة كبيرة" وقد تم إثبات عدم صحة هذه الفرضية بالنسبة محل الدراسة (الجزائر، تونس ومصر)، فالنسبة للجزائر لم تتمكن هذه الأخيرة من تنمية قطاعها السياحي بالشكل الذي يسمح لها من التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية (أزمة النفط سنة 2014) والخروج من دائر قطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل الوطني رغم الجهود المبذولة، بسبب ضعف أداء قطاعها السياحي ومساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 0.15% سنة 2016، أما مصر وتونس ورغم الأهمية والمكانة التي يحظى بها قطاعهما السياحي إلا وأن الظروف السياسية الأخيرة ابتداء من سنة 2011 أثرت على مختلف المؤشرات السياحية لديهما وانخفاض جميع مؤشريهما السياحية بالإضافة إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لديهما فبالنسبة لتونس انخفض من 7.89% سنة 2010 إلى 4.06% سنة 2016، أما مصر فانخفض من 6.23% سنة 2010 إلى 0.99% سنة 2016، وهذا الانخفاض أثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية الأخرى وادخل الدولتين في أزمة اقتصادية حقيقية على اعتبار هذا القطاع من هو مصدر الدخل الرئيسي لديهما.

حيث تتوقف مساهمة السياحة في التنوع الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية وربط القطاعات الاقتصادية فيما بينها، وإقامة هذه الروابط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، يقتضي الأمر وضع إستراتيجية وطنية فعالة تضم سياسات وأطر تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف والحوافز الكافية لحث الاستثمار الخاص وتنمية قدرات العرض المحلية،

واعتماد إستراتيجية وطنية أمر حاسم الأهمية، لكن مشاركة الحكومة بنشاط في تطوير البنية التحتية الأساسية لا تقل عنه أهمية، والبلدان النامية التي حققت أكبر نجاح في تطوير السياحة هي البلدان التي صممت إستراتيجية واضحة تعتمد على القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفي تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم السياحة.

أما بالنسبة لمؤشرات التنوع الاقتصادي والتي تم دراستها في الفصل الثالث من خلال تطبيق معادلة "هيرفندال هيرشمان" وهو أحد المؤشرات المعروفة لقياس التنوع الاقتصادي فقباينت قيم المؤشر في الدول الثلاث (الجزائر، تونس ومصر) بين الانخفاض والارتفاع حسب المجال المدروس ولكن وبصفة عامة يبرهن المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي على غياب سياسة واضحة للتوجه نحو تنوع الاقتصاديات الثلاث رغم الجهود المبذولة.

- الفرضية الثالثة: " تختلف معالم إستراتيجية ترقية القطاع السياحي المستند باختلاف النظم الاقتصادية في الجزائر، تونس ومصر حيث تتسم هذه الإستراتيجية في بعض منها بالبعد عن المستوى المطلوب، تتصف بالحركية ومواكبة التغيرات الجديدة في بيئة تنافسية تقتضي التجديد في دول أخرى" وقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث:

بالنسبة للجزائر رغم التحسن الطفيف في بعض مؤشرات قطاعها السياحي، تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب وذلك مقارنة بنظيراتها من الدول المجاورة، وهذه الوضعية جعلت القطاع يتخبط في مجموعة من المشاكل منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو نقص في البنية التحتية في طاقات الإيواء على وجه الخصوص، وزاد القطاع السياحي في الجزائر سوءا بعد الظروف الأمنية التي عرفتھا الجزائر في سنوات التسعينات وما لحق بصورة الجزائر من تشوه على المستوى العالمي، إضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 واستمرار تداعياتها على الاقتصاد ككل، جعل الوضع في الجزائر من سيء إلى أسوأ، وقصد الخروج من هذه الوضعية عملت الدولة الجزائرية على وضع مخطط وطني للنهوض بالقطاع السياحي "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" ومحاولة جعله بديلا حقيقيا للبتترول خاصة، غير أن هذا المخطط بدوره يعرف بعض المشاكل في عملية التنفيذ خاصة مشكل العقار السياحي وتمويل المشاريع السياحية وعدم الإقبال على الاستثمار في المجال السياحي، مما يحتم على الدولة التدخل من أجل النهوض بهذا القطاع.

وبالنسبة إلى تونس، أثبتت الدراسة حجم الأزمة التي يعيشها القطاع السياحي من خلال تدهور جميع المؤشرات السياحية وانعكاس ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية، وذلك سببه الظروف الأمنية والسياسية التي عاشتها تونس ابتداء من سنة 2011 واستمرار تداعيات تلك الظروف إلى يومنا هذا فعمدت تونس إلى محاولة استدراك ما تم خسارته من مداخيل سياحية من خلال خطة سياحية تنشيطية استدرائية استهدف بها استرجاع الأسواق السياحية التقليدية والتركيز على السوق الجزائرية وتشجيع السياحة الداخلية.

أما بالنسبة لمصر يعتبر وضع قطاعها السياحي الأسوأ مقارنة بتونس والجزائر لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على المداخل المتأتية من هذا القطاع، فأثبتت الدراسة مدى كبر حجم الأزمة التي يمر بها القطاع من خلال تدهور جميع المؤشرات السياحية لديها وانخفاض السياحة الوافدة وبالتالي الإيرادات السياحية بشكل رهيب، وذلك راجع للظروف الأمنية كذلك "ثورة يناير 2011" التي سببت خسارة كبيرة لأسواقها السياحية، والأسوأ من ذلك تهيمش القطاع السياحي ضمن خطتها الإستراتيجية "رؤية مصر 2030" وعدم إعطائه الأهمية الكافية للاسترجاع ما تم خسارته في هذا القطاع.

ب - الاستنتاجات:

- تعبر التنمية المستدامة عن التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها بنفس المستوى، فهي بالتالي تلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها من النضوب، وتعتبر التنمية السياحية المستدامة جزء من التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات السياح الآتية والمستقبلية بنفس المستوى، وبهذا تعتبر هدفا إستراتيجيا تسعى لتحقيقه الدول العربية عامة والجزائر، تونس ومصر خاصة.
- يعتبر التنوع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية.
- التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن، خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (لفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد بها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا".
- تملك الدول العربية من المقومات السياحية ما يسمح بإقامة سياحة بيئية في إطار التنمية المستدامة، إلا أنها تعتبر بعيدة عن هذا الهدف لضآلة نصيبها من السياحة الدولية مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، وهذا ما يستدعي تطبيق إستراتيجية عربية في إطار التكامل العربي لتحقيق التحدي وتحقيق مستوى أداء يرقى لتحقيق الطلب السياحي العالمي.

- تعكس الإحصائيات السياحية للدول العربية وجود فروق معتبرة في مستويات وسمات الطلب على السياحة الوافدة فيما بين الدول العربية بالنسبة للسياح الوافدين، والإيرادات السياحية، وسلوك السياح عبر الزمن، ويتضح ذلك من اجتذاب بعض الدول العربية لأعداد أكبر من السياح وتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات السياحية مقارنة ببعض الدول الأخرى، وتشير النتائج أيضا إلى أن النمو في الطلب السياحي عبر الزمن قد اتسم بالاستقرار في بعض الدول العربية بينما يتخذ اتجاهات متقلبة ومتذبذبة في دول عربية أخرى، وتتميز بعض الدول العربية بقدرتها على اجتذاب أعداد ضخمة ومتنامية من السياح الوافدين، وفي هذا الشأن يمكن للدول الأخرى تحقيق هذه المقدره من خلال الاسترشاد بتجارب الدول العربية الأكثر جاذبية للسياحة الوافدة.

- تتميز كل من الجزائر، تونس ومصر بمقومات سياحية متنوعة، طبيعية، ثقافية وحضارية بالإضافة إلى مقومات مادية مختلفة ومتفاوتة فيما بينها حسب درجة اهتمامها بهذا القطاع. - أثبتت الدراسة تذبذب في المؤشرات السياحية في الدول الثلاث، وذلك راجع للظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها هذه الدول والتي أثرت بشكل سلبي على الجوانب المختلفة للقطاع السياحي.

- بالنسبة لمؤشر تنافسية السياحة والسفر وبمقارنة الدول الثلاث في هذه المؤشرات الرئيسية لسنة 2015 نستنتج أن تونس تفوقت على مصر والجزائر، رغم ظروفها إلا أن هذه الظروف لم تمنعها من تحقيق مراتب متقدمة دوليا بالإضافة إلى اهتمامها بتطوير قطاعها وتحسين تنافسيته، على عكس مصر التي تأخرت في الترتيب الدولي بسبب ظروفها السياسية والأمنية وتبقى متفوقة على الجزائر، أما الجزائر فرغم ما تحتويه من مقومات طبيعية وحضارية تبقى باقي المقومات المادية متواضعة جدا، وعلى الرغم من جهودها في تطوير القطاع وإعطاءه الأولوية في المشاريع الاستثمارية إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية وهذا ما يثبت احتلالها للمراتب الأخيرة دوليا في معظم المؤشرات الفرعية والرئيسية لهذا المؤشر.

- بصفة عامة وعلى الرغم من الظروف التي تعيشها كل مصر وتونس والتي أثرت على قطاعها السياحي، إلا أن وضع القطاع السياحي في الجزائر يعتبر ضعيفا ومتأخرا جدا مقارنة بتونس ومصر.

لقد سمحت دراستنا لواقع القطاع السياحي في تونس ومصر اللتان تعتبران رائدتين في هذا المجال لاكتشاف الأسباب والمعوقات التي تحول دون تقدم القطاع السياحي في الجزائر، وهي كما يلي:

- إن ضعف تنافسية السياحة في الجزائر مرتبط بضعف القطاعات ذات الصلة كالنقل والبنية التحتية والاتصالات وخاصة الوضع الأمني الذي عانت منه الجزائر سابقا أضعف البلد كوجهة سياحية.

- تأخر الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس راجع كذلك إلى نقص الاستثمارات خاصة السياحية التي تضمن أفضل مستويات الراحة والملائمة للسياح.
- وجود قصور واضح في تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي وذلك راجع للأزمة النفطية لسنة 2014، وتراجع في المداخل الوطنية التي من شأنها المساعدة في تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- اهتمام الدولة بالسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية من أجل جلب العملة الصعبة، لكن تردي الوضع الأمني، جعل هذا التوجه يفشل ولم يحقق النتائج المرجوة منه.
- سوء تسيير المؤسسات السياحية والفندقية، وهو ناتج أساسا عن التدخل الكبير للدولة، وارتباط عمليات التمويل بالخبزينة العمومية، وبعد العجز الذي عرفته هذه المؤسسات قامت الدولة بمنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الجزائرية، بما فيها المؤسسات السياحية وذلك في سنة 1988 .
- غياب تشريعات وقوانين تحل مشكل العقار السياحي، وان وجدت فهي غير مطبقة.
- عدم وجود تمويل كافي للمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي، بالرغم من قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات لتحفيز المستثمرين لكنها بقيت بعيدة عن المستوى المطلوب.
- غياب ثقافة سياحية لدى المواطنين الجزائريين، وذلك راجع للظروف الصعبة من جهة، وغياب أساليب ترويجية من جهة أخرى.
- افتقار الجزائر إلى سياسة تسويقية ناجحة، وغياب وقلة الأيدي الماهرة والمدرية، بالإضافة إلى غياب سياسة تكوين المكونين في المجال السياحي.
- نقص البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة، كعدم انتظام الرحلات الجوية، وغياب شبكة طرقات والسكك الحديدية، التي هي في وضعية مزرية.
- عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى زيادة العبء الضريبي على الأنشطة السياحية.

ومن أجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، من خلال تطوير طاقات الاستقبال وترقية نوعية الخدمات وتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية، قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج لبلوغ هذه الأهداف، وتمثلت في برنامج التطوير تحت اسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، ولكن بالمقارنة مع تونس ومصر وجدنا بأن هذه الإستراتيجية لن تعطي للقطاع السياحي الجزائري مكانته الحقيقية كمساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي الجزائري.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

بناء على ما سبق يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

إن تطوير السياحة وتنميتها لا بد وان تكون ضمن إطار التنمية المستدامة الشاملة، ومن هذا المنطلق فإن وضع السياحة في مسار التنمية المستدامة ولتحقيق سياحة آمنة لا بد من:

- بناء وتنمية سياحة بيئية مستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص وزيادة جهود القطاعين لتعزيز السياحة البيئية.
- تشجيع سكان المناطق بإرشادهم لاستغلال الأراضي المجاورة للمناطق المحمية، وإقامة مشاريع استثمارية صغيرة توفر احتياجات السائح مثل المنسوجات والمصنوعات الجلدية والوجبات الخفيفة.
- متابعة وتنفيذ الإجراءات المنظمة لصناعة السياحة والعمل على دعمها.
- تأهيل الكوادر الوطنية من خلال فتح المعاهد المتخصصة في مجال السياحة والسفر ووضع البرامج المحفزة للخريجين للعمل في مجال السياحة.
- تقوية وسائل الإشراف والمتابعة في توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحي حسب الطلب.
- ضرورة إنشاء وحدة الإعلام السياحي المتخصصة لوضع البرامج الإعلامية لأجهزة الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية.
- العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي السياحي.
- إقامة المنشآت السياحية المعتمدة على الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة المستدامة.
- التأكيد على أن المحميات الطبيعية تمثل ثروات رئيسية أساسية لعملية التنمية المستدامة لأي دولة حيث أن استدامة المحميات الطبيعية مرتبطة بالاستثمار الرشيد في مجال حماية الطبيعة.
- ومحاولة تصميم المزيد من برامج التدريب والتعليم على جميع المستويات، تشجيع العمارة البيئية المعتمدة على المواد المحلية وطرق الاستخدام التي تتماشى مع الوسط المحيط، تطبيق المؤشرات البيئية، إعطاء الشهادة البيئية للنظم صديقة البيئة، تشجيع استخدام الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح)، والحرص في استخدام الثروات المائية في المناطق الجافة وضرورة إعداد وتنفيذ إستراتيجية للسياحة المستدامة.
- التركيز على الجانب الأمني باعتباره أحد المحددات الهامة للطلب السياحي، ومدى تأثير عامل الأمن والاستقرار على سمعة البلد، ومن ثم على توافد السياح.

ثالثاً: آفاق الدراسة

وفي الأخير يتضح الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان صناعة السياحة إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليه وصيانته، ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يرتكز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي.

فالسياحة المستدامة تقتضي زيادة الإسهامات الايجابية للقطاع السياحي في كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، مع تقليص الآثار السلبية، ذلك أن الأنشطة السياحية لها

تأثيرات مزدوجة، إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة وذلك في حالة إتباع سياسات خاطئة ، كما أن تهمين التراث الثقافي يتطلب صيانة هذا التراث، مما يعني تكيف إستراتيجية تطوير السياحة مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة، وفي الأخير يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي نرى أنها مناسبة للدراسة ويمكن أن تشكل إشكاليات للبحث وهي:

- تقييم مساهمة الاستثمار السياحي في تفعيل التنمية المستدامة في الدول المغاربية.
- إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- الإعلام السياحي المستدام ودوره في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1 - الكتب:

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- أحمد الجلاّد، أطور الاتجاهات الحديثة في السياحة ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- أحمد الجلاّد، التنمية والأحلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- أحمد الجلاّد، جغرافية السياحة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
- حميد الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001.
- دوجلاس موس شيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000 .
- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2008.
- سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص 168.
- صلاح الدين خربوطي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2004.
- عبد الفتاح النسور إباد، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الهناء للنشر، عمان، 2007.
- غادة صالح، اقتصاديات السياحة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008.
- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، 2007.

- محمد الصيرفي، السياحة و البيئة بين التأثير و التأثير، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2009.
- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000.
- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية، 2000 .
- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.
- محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.
- محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر، بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- مصطفى السيد إبراهيم وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- ميشيل تودارو، ترجمة:محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
- نعيم الظاهر و سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
- 2 - الرسائل الجامعية:**
- آمال شوقي عبد المحسن، دراسة تحليلية لتطور دور القطاع الزراعي المصري، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2013.
- حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
- ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)-دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017/2016.
- سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014.
- طيبي محمد الأمين، ال ضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015.

- صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بن الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2014.
- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010/2011.
- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2010.
- عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004/2005.
- علي زيان بروج، أثر تحرير تجارة الخدمات على السياحة العربية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الشلف، 2010/2011.
- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025)، في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2013.
- غالية ماليك، أثر التنوع الدولي على خصائص المحفظة المالية "دراسة تطبيقية على مجموعة من الأسواق المالية خلال الفترة 2010-2013، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، 2012-2013.
- غردوي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2010.
- محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974. 2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007.
- مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي -حالة الجزائر-، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أب بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.

- نرجس حداد، نمو النشاط السياحي كمؤشر لقياس التنافسية دراسة حالة المؤسسات الفندقيتين الأوراسي والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2009/2008.
- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة - 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013.
- 3 - المجالات والدوريات:**
- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2014.
- بوفحص حاكمي، خديجة العارف، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، مجلة دراسات، العدد 30، جامعة الاغواط، جوان 2017.
- التنمية المستدامة في الوطن العربي. بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1428.
- الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، فيفري، 2004.
- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتتويج الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس 2015.
- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة، جوان 2010.
- رياض بن جليلي، عادل عبد العظيم، حسان خضر، السياحة في الدول العربية: مقوماتها و مكان تنافسيها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2008.
- شرف إبراهيم، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013.
- عاطف لافي مرزوك، التتويج الاقتصادي في بلدان الخليج العربي "مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013.
- عباس مكي حمزة، عاطف لافي مرزوك، التتويج الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014.

- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، جوان 2016، ص 75.
- عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة- التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري"، أبحاث ودراسات، العدد 7، الرياض: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، جويلية 2002.
- في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المجلد 4، المركز الجامعي تندوف، ابريل 2017.
- فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البيئية: العقبات والحلول ، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد السادس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبريل 2014.
- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 25 ، نوفمبر 2005
- مجلة السياحة العربية، عدد يناير، 2011.
- محمد أمين لزعر، " سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط، البرنامج التدريبي خلال الفترة 09-13 مارس 2014، الكويت.
- مصطفى بابكر، السياسات البيئية ، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2004.
- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2004.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ملامح أداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو)، الكويت، 2011.
- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.
- ولاء علي محمد إبراهيم البحيري، الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في صناعة السياحة في مصر، مجلة البحوث السياحية، عدد أكتوبر، 2008.
- 4 - القوانين والجرائد:
- المادة رقم 02 من القانون رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- الجريدة الرسمية، العدد 48، الأحد 14 شوال 1435، ص 11.
- 5 - الملتقيات:

- بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، التنمية المستدامة و التحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- بن جيمة نصيرة، التنمية المستدامة في الدول النامية ومتطلبات تحقيقها في ظل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمي، 29/28 أفريل 2010، جامعة بشار.
- بوفليح نبيل، تفرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا: حالة الجزائر، تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق يومي 11-12 ماي، المركز الجامعي البويرة، 2010.
- تومي ميلود، دور التسويق الإلكتروني للسياحة في تنشيط وترقية السياحة، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-9 مارس، 2010
- جمال بلخباط، معلم جميلة، الاستثمارات العربية البينية . الواقع و التحديات المستقبلية . الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، 19.17 أفريل، الأغواط، الجزائر، 2007.
- خبايا عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة . المبادئ والتنفيذ- من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- خوني رابح، الأبعاد البيئية والسوسيو-اقتصادية لصناعة السياحة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010.
- رايس مبروك، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، الملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2010.
- زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، 10/9 مارس 2010، جامعة بسكرة.
- سعداوي موسى، أهمية المقومات السياحية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-09 مارس، 2010 .
- شعيب شنوف وآخرون، العرب ما بعد البترول...التفكير في البديل خيار استراتيجي، الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، 19.17 أفريل، الأغواط، الجزائر، 2007

- صالح صالح، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- طبائبية سليمة، لرباع الهادي، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية -الجزائر حقائق وآفاق، مداخلة في الملتقى الوطني: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر -استمرارية.. أم قطيعة- 5/6 أكتوبر، جامعة مستغانم، 2011.
- علي فلاح الزغبي، دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية الهاشمية ، الملتقى الدولي: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، 9-10 مارس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
- غالم عبد الله، صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة-إشارة لقطاع السياحة في الجزائر-، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9.10 مارس، 2010
- فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة و التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- محبوب مراد، ضغوط السياحة على قيم وثقافة المجتمع وتقاليد المجتمع، الملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، بسكرة، 2010.
- محمد طرشي، تقرورت محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- مرعي وهيبة، واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة: دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 19/20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة.

- مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014.
- موسى سعادوي، حكيم بوجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة ، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10.9 مارس، 2010.
- نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
- نور الدين بوشارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008.
- 6 - التقارير والنشرات الإحصائية:**
- إحصائيات الانكساد (2012-2016).
- إحصائيات البنك الدولي 2017
- إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنة 2017، الملاحق الإحصائية (عدد السكان الملحق 8/2).
- إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، التقرير السنوي 2015.
- إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية لسنة 2015
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، ديسمبر 2005.
- التقارير السنوية لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (2012-2016)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) 2016.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات الاقتصادية الدولية، 2017.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2017.
- تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، "تنمية السياحة المستدامة"، الأمم المتحدة: ماي 2001.

- التقرير السنوي مصر في أرقام للسنوات 2016-2017، الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء المصري.
 - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، مارس 2013.
 - السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (الآفاق والتحديات)، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010.
 - صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2017.
 - المعهد الوطني للإحصاء التونسي، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثالث، المحتوى القطاعي.
 - منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، 2017.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية.
 - النشرات السنوية لإحصائيات مقومات النشاط الفندقي والقرى السياحية للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء المصري.
 - الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة.
 - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة آفاق 2030 للعام المالي 2016/2017، العام الأول من الإستراتيجية.
 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2010).
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (and t)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف، 2016.
 - وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.
- 7 - المواقع الالكترونية:
- الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة في تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة ، على الموقع:

- الحدائق الوطنية والمحميات والمواقع الطبيعية في تونس، الموسوعة التونسية المفتوحة، على الموقع:
<http://www.mawsouaa.tn/wiki/>
- المحميات الطبيعية في تونس، على الموقع:
http://fog6.blogspot.com/2014/08/blog-post_66.html
- [/http://mpmar.gov.eg](http://mpmar.gov.eg)
- أحلام رحومة، قطاع الفلاحة في تونس الواقع والآفاق، على الموقع:
<https://francheval.com/ar/>
- أحمد حسني رضوان، أحمد يحي إسماعيل، السياحة البيئية المستدامة في مصر (المفاهيم، الفرص، الإمكانيات ومقترحات الاستغلال)، مداخلة منشورة على الموقع:
- أحمد سرور، منى حجازي، الانقلاب الاقتصادي هل سيعزز من تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، على الموقع:
<https://elbadil-pss.org/2017/07/25/>
- تونس الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، ربيع 2016، على الموقع:
- جغرافيا الجزائر، موسوعة الويكيبيديا، على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- جغرافيا مصر، على موقع المعرفة: <https://www.marefa.org/>
- حصص الدول العربية من السياحة العالمية، على الموقع:
<http://www.hayatweb.com/article/69236>
- الحقوق البيئية في مصر: الخلفية الدستورية والقانونية، على الموقع: <https://www.agora-parl.org/node/15038>
- حنان حيمر، الصناعة الجزائرية بين مد وجزر تسعى للنهوض منذ 1962، على الموقع:
- دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، على الموقع:
[/http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6832](http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6832)
- الزراعة في الجزائر، على الموقع: <https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx>
- السياحة التونسية: القطاع ينتعش والخدمات في غرفة الإنعاش، على الموقع:
[/http://www.alchourouk.com/292432/567/1](http://www.alchourouk.com/292432/567/1)
- السياحة في مصر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية، مقال منشور على الموقع:
www.un.org/esa/ffd/documents/StrategiesArabRegion%20.pdf

- سياسات التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015 على الموقع: <http://www.arab-api.org/>
- السياسة البيئية في تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة التونسية، على الموقع:
- الصناعة في تونس واقع وآفاق، على الموقع: <https://francheval.com/ar/>
- عامر العمران، حتمية التحول: التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دراسة منشورة على الموقع:
- على الموقع: <https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3>
- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 15 مايو، 2017، مقالة منشورة على الموقع:
- المحميات الطبيعية العالمية في الجزائر، على الموقع:
- <https://www.sfari.com/forums/sfari84/travel132765>
- المحميات الطبيعية في مصر، على الموقع:
- المحميات الطبيعية، وزارة البيئة المصرية، جهاز شئون البيئة على الموقع:
- <http://www.eeaa.gov.eg/en-us/topics/nature/protectorates/protectoratesdescription.aspx>
- مرفت حقي، مشروعات التنمية الزراعية المستدامة..ضمان لحقوق الأجيال القادمة، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، على الموقع:
- <http://www.sis.gov.eg/Story/132922?lang=ar>
- المنظمة العربية للسياحة، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، 2015 على الموقع:
- الموسوعة العربية، على الموقع: <https://www.arab-ency.com/ar>
- النقل في تونس، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، تطور الصناعة في مصر، على الموقع:
- الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك على مصر، قطاع النقل والمواصلات في مصر، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/section/409/417?lang=ar>
- الهيئة العامة للتنمية السياحية، إستراتيجية التنمية السياحية في مصر، على الموقع:
- <http://www.tda.gov.eg/TDABrief/TDAStrategy-AR.aspx>
- وللمزيد من المعلومات حول قانون البيئة المصري، أنظر موقع وزارة البيئة على:
- <http://www.eeaa.gov.eg/en-us/laws/decrees.aspx>
- وليام موريس، "آفاق إستراتيجية" : "السياحة البيئية"، على الموقع:
- www.alsabaah.com/paper.php

- يوم البيئة العالمي، المنتدى البيئي: السياحة البيئية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، يونيو 2006.
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les ouvrages:

- Alain Jounot, le développement durable (100 questions pour comprendre et agir), AFNOR editions, 2004.
- Edward Barbier, The concept of Sustainable economic development, 1987.
- Lanquar Robert, L'économie du tourisme, série que sais-je? Puf, paris, france, 1994.
- Lozato Giotart Jean Pierre, Géographie du tourisme, Pearson éducation, France, 2003.
- Tinard Yves , **Le tourisme économie et management**, Mc Graw Hill, Paris, France, 1994.
- Wilter Huinwiker, Le tourisme caractéristiques principales, Aiest éditions Gurten, Berne, 1972.

2- Les rapports et les bulletins:

- "The Travel and Tourism Competitiveness Report 2017", paving the way for more sustainable and inclusive future, world economic forum (WEF).
- "World Travel and Tourism Council", Economic Data Search Tool: Travel and Tourism Economy Employment, Travel and Tourism Direct Industry, 1990-2020.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Algeria, 2011-2017.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Tunisia, 2011-2017.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Egypt, 2011-2017.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Algeria, 2011-2017.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Tunisia, 2011-2017.
- «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 2017, Egypt, 2011-2017.
- Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) sur site :
- Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2014, (résultats 2010/2012).
- Atlas mondial de donnée.
- data of Islamic Development Bank (IDB).
.2008directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre1,

- ministère d'aménagement du territoire, du tourisme et l'industrie traditionnelle statistique année 2015.
- Ministère du tourisme ,élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, 2001,p52.
- Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014.
- Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014.
- Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 1: le diagnostique : audit du tourisme algérien, janvier 2008.
- Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma
- Office National du statistiques Tunisien (O.N.S.T).
- Organisation Mondial du Tourisme, **Faits saillants OMT du tourisme**, édition 2016.
- territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 2, le plan stratégique: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires ,2008.
- **The travel and tourism competitiveness report 2013/2011, world economic forum.**

3- Les cites WEB:

- www.sesric.org
- www.iaigc.org
- <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=1241>
- <http://kenanaonline.com/users/january25shabab/posts/246029>
- <http://www.afektounes.tn/Ar/>
- <https://ar.webmanagercenter.com/2008/06/26/>
- <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
<http://www.ins.tn/ar/themes/compte-de-la-nation>
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>
<https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3>
- <http://dhaman.net/ar/>
- www.wttc.org/eng/Tourism_Research/Economic_Data_Search_Tool/index.php
- <http://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>
- <http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique>

- <http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22>
- <http://www.sis.gov.eg/Story/64808?lang=ar>
- <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/567ed288-247c-45>
- <http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-receipts?compareTo=TN,EG>
- <http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-expenditures?compareTo=TN,EG>
- <http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-receipts?compareTo=TN,EG>
- https://knoema.fr/atlas?_ga=2.260517453.1140650402.1522178794635613808.1520252702
- <http://www.ins.tn/fr/themes/tourisme>
- https://knoema.fr/atlas?_ga=2.260517453.1140650402.1522178794635613808.1520252702
- <http://rawabetcenter.com/archives/23533>
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html>
- <http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016>
- <http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel>
- <http://www.elyomnew.com/news/refresh/2016/10/29/60057>
- <http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=29&L=2#.Wsi-eC7wbIV>
- <http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=65&L=2#.Wsigci7wbIU>
- <http://www.sis.gov.eg/section/413/4508?lang=ar>
- <https://www.djazairess.com/elmassa/73491>
- www.cpas-egypt.com/pdf/Ahmed_Hosny_Radwan/R/5.pdf

الملاحق

الملحق رقم (1): السياحة الدولية الوافدة حسب المناطق الجغرافية

الجدول أ.1: الوافدون من السياح الدوليين حسب كل منطقة (بالملايين)

العام	العام	أفريقيا	الأمريكتين	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الشرق الأوسط
1975	222.3	4.7	50	10.2	153.9	3.5
1980	277.6	7.2	62.3	23	178	7.1
1981	278.2	8.1	62.5	24.9	175.1	7.6
1982	276.4	7.6	59.7	26	174.9	8.3
1983	281.2	8.2	59.9	26.6	179	7.5
1984	306.2	8.8	67.4	29.5	192.8	7.7
1985	319.5	9.6	65.1	32.9	203.8	8.1
1986	329.5	9.3	70.9	36.8	205.5	6.9
1987	359	9.8	76.6	42.1	223.3	7.2
1988	384.1	12.6	83	48.7	230.7	9.1
1989	409	13.8	86.9	49.4	249.6	9.2
1990	438.4	15.2	92.8	56.2	264.7	9.6
1991	441.3	16.3	95.3	58	262.8	8.9
1992	478.4	18.2	102.2	65.8	280.9	11.3
1993	494.2	18.8	102.2	72.3	289.5	11.4
1994	518	19.1	105.1	80.1	301.5	12.1
1995	538.5	20.1	109	82.5	313.2	13.7
1996	572.4	21.8	114.5	90.4	329.9	15.8
1997	596	22.8	116.2	89.7	350.6	16.7
1998	614.3	25.2	119.2	89.4	362.5	18
1999	637.4	26.7	122	98.8	368.4	21.5
2000	674	26.2	128.2	110.3	386.4	22.4
2001	680	28.9	122.1	120.7	383.8	25
2002	700	29.5	116.6	131.1	394	29.2
2003	694	31	113.1	113.3	407.1	29.5
2004	764	33.8	125.7	144.2	424.4	36.3
2005	809	34.8	133.3	154	453	33.7
2006	846	39.1	135.8	166	463.9	40.9
2007	900	42.6	142.9	182	485.4	46.9
2008	919	44.5	146.9	184	487.3	56
2009	880	45.9	140	180.9	460	52.9
2010	953	49.5	150.1	205.4	488.9	54.7
2011	998	49.5	155.5	218.7	520.1	50.3
2012	1045	51.9	162.6	237.8	540.1	51.8
2013	1093	54.7	167.6	254.1	565.7	51
2014	1137	55	181.9	269.5	575.2	55.4
2015	1189	53.4	192.7	284.1	602.6	55.9
2016	1235	57.8	199.9	308.7	615.2	53.6

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية لبوابة بيانات الأمم المتحدة وبارومتر السياحة العالمية لمنظمة السياحة العالمية (عدة قضايا).

الملحق رقم (2): الإيرادات السياحية الدولية حسب المناطق الجغرافية

الجدول أ.2: عائدات السياحة الدولية حسب كل منطقة (مليار دولار أمريكي)

العام	العالم	أفريقيا	الأمريكتين	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الشرق الأوسط
1975	40.7	1.3	10.2	2.5	25.9	0.9
1980	104.5	3.4	24.7	10.3	62.7	3.5
1981	106	3.7	27.8	12.1	58.1	4.4
1982	99.9	3.4	25.7	12.2	56.4	2.2
1983	103	3.5	26.3	12.8	56	4.4
1984	111.7	3.2	32	13.7	58.1	4.7
1985	118.5	3.1	33.3	14.5	63.4	4.2
1986	144.4	3.6	38.4	18.8	80.1	3.5
1987	178.1	4.6	43.1	24.8	101.1	4.5
1988	205.9	5.5	51.3	32.4	112.3	174.2
1989	262.9	5.7	60.2	36.1	155.8	5.2
1990	264.1	6.4	69.2	41.1	143.1	4.3
1991	277.7	6	76.3	42.9	148.1	4.5
1992	320.7	6.8	3.7	51	172.7	6.6
1993	327.3	6.9	89.41	57	167.3	6.9
1994	356.4	7.6	92.4	67.3	181.1	8.1
1995	405	8.5	98.4	75.9	212.3	9.8
1996	438.6	9.7	108.2	84.8	224.8	11
1997	442	9.5	114.4	82.2	223.7	12.1
1998	444.2	10.2	115.2	72.1	234.8	11.9
1999	457.4	10.8	119.9	79	233.9	13.9
2000	477	10.4	130.8	85.2	232.7	15.2
2001	464	11.5	119.8	88	227.7	15.6
2002	480	11.9	113.4	96.3	242.5	16.2
2003	524	16	114.1	93.5	284.1	19.7
2004	633	18.9	132	123.9	329.3	25.2
2005	676	21.6	144.5	134.5	349.2	26.3
2006	742	24.6	153.7	156	376.3	30.6
2007	858	29.1	171.3	186.8	435.2	35
2008	942	29.9	187.7	209	472.8	42.8
2009	852	28.1	165.6	202.8	412.4	43.3
2010	961	31.6	182.2	248.7	406.2	50.3
2011	1073	32.7	197.9	298.6	466.7	46.4
2012	1110	34	213	324	458	47
2013	1197	35.1	264.4	360.7	491.7	45.1
2014	1252	36.1	288	420.1	513.5	51.6
2015	1196	32.8	305.6	349.5	449.8	58.2
2016	1220	34.8	313.1	366.7	447.4	57.6

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية لبوابة بيانات الأمم المتحدة وبارومتر السياحة العالمية لمنظمة السياحة العالمية (عدة قضايا).

الملحق رقم (3): السياحة الوافدة في الدول العربية

Destinations	Series	International tourist arrivals								International tourism receipts				
		(1000)				Change (%)			Share (%)	(US\$ million)				Share (%)
		2010	2014	2015	2016*	14/13	15/14	16*/15	2016*	2010	2014	2015	2016*	2016*
Africa		50,426	55,048	53,431	57,771	0.6	-2.9	8.1	100	31,164	36,493	32,784	34,776	100
North Africa		19,682	20,431	17,987	18,616	-1.4	-12.0	3.5	32.2	9,662	10,964	8,900	9,139	26.3
Algeria	VF	2,070	2,301	1,710	..	-15.8	-25.7	220	258	308
Morocco	TF	9,288	10,283	10,177	10,332	2.4	-1.0	1.5	17.9	6,703	7,379	6,263	6,548	18.8
Sudan	TF	495	684	741	..	15.7	8.3	94	967	949	1,009	2.9
Tunisia	TF	7,828	7,163	5,359	5,724	-2.6	-25.2	6.8	9.9	2,645	2,359	1,381	1,239	3.6
Subsaharan Africa		30,743	34,617	35,444	39,155	1.9	2.4	10.5	67.8	21,502	25,529	23,884	25,637	73.7
Angola	TF	425	595	592	..	-8.4	-0.6	719	1,589	1,163
Benin	TF	199	242	255	267	4.8	5.4	4.7	0.5	149	151	141
Botswana	TF	1,973	1,966	1,528	..	27.3	-22.3	779	977	1,036	1,101	3.2
Burkina Faso	THS	274	191	163	..	-12.4	-14.7	72	135	109
Burundi	TF	142	235	131	..	0.4	-44.3	2	4	2
Cameroon	TF	569	159	595	450
Cabo Verde	THS	336	494	520	598	-1.8	5.3	15.1	1.0	278	405	351	368	1.1
Centr. African Rep.	TF	54	96	121	..	14.6	25.9	11
Chad	THS	71	122	120	..	22.0	-1.6
Comoros	TF	15	23	24	..	4.1	3.5	35	48	40
Congo	THS	194	227	-33.8	63
Côte d'Ivoire	VF	252	471	1,441	..	23.9	205.9	201	184	158
Dem. Rep. Congo	TF	81	11	45	0,1
Djibouti	TF	51	18	25	31
Equatorial Guinea
Eritrea	VF	84	119	114	142	-15.6	-4.2	24.6	0.2	48	0.1
Ethiopia	TF	468	770	864	..	13.1	12.2	522	351	395	280	0.8
Gabon	TF
Gambia	TF	91	156	135	..	-8.9	-13.5	74	107	120
Ghana	TF	931	825	897	..	-17.0	8.7	620	897	819
Guinea	TF	12	33	35	..	-41.1	6.1	2	17	23	16	0.0
Guinea-Bissau	TF	22	36	44	..	1.7	21.3	13	21	17
Kenya	TF	1,470	1,261	1,114	..	-12.0	-11.7	800	811	723	824	2.4
Lesotho	TF	414	23	16	34	34	0.1
Liberia	12	55	46
Madagascar	TF	196	222	244	293	13.2	9.9	20.0	0.5	307
Malawi	TF	746	819	805	..	3.0	-1.7	31	31	37
Mali	TF	169	168	159	..	18.3	-5.4	205	212	186
Mauritania	TF	37	29	30	0.1
Mauritius	TF	935	1,039	1,151	1,275	4.6	10.8	10.8	2.2	1,282	1,447	1,432	1,572	4.5
Mozambique	TF	1,718	1,661	1,552	1,639	-11.9	-6.6	5.6	2.8	108	207	193	108	0.3
Namibia	TF	984	1,320	1,388	..	12.2	5.1	438	413	375	295	0.8
Niger	TF	74	135	135	..	9.2	-0.1	105	90	74
Nigeria	TF	1,555	..	1,255	576	543	404	1,070	3.1
Reunion	TF	421	406	426	458	-2.5	5.1	7.5	0.8	392	387	339	360	1.0
Rwanda	TF	504	926	987	..	7.2	6.6	202	304	368	390	1.1
São Tomé & Príncipe	TF	8	11	56	62	69	0.2
Senegal	TF	900	963	1,007	..	-9.4	4.5	453	423	368
Seychelles	TF	175	233	276	303	1.0	18.7	9.8	0.5	343	398	392	414	1.2
Sierra Leone	TF	39	44	24	54	-46.2	-45.6	125.7	0.1	26	35	23
Somalia
South Africa	TF	8,074	9,549	8,904	10,044	0.1	-6.8	12.8	17.4	9,070	9,348	8,235	7,910	22.7
Swaziland	TF	868	939	873	947	-3.0	-7.0	8.5	1.6	51	15	14
Tanzania	TF	754	1,113	1,104	..	4.7	-0.8	1,255	2,010	2,006	2,135	6.1
Togo	THS	202	282	273	..	-13.8	-3.2	66	125	114
Uganda	TF	946	1,266	1,303	..	4.9	2.9	784	791	1,171	768	2.2
Zambia	TF	815	947	932	956	3.5	-1.6	2.6	1.7	492	642	660	683	2.0
Zimbabwe	VF	2,239	1,880	2,057	2,168	2.6	9.4	5.4	3.8	634	827	886

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©. Please see page 9 for symbols and abbreviations.

(Data as collected by UNWTO, July 2017)

الملحق رقم (4): السياحة الوافدة في الدول العربية

Destinations	Series	International tourist arrivals								International tourism receipts				
		(1000)				Change (%)			Share (%)	(US\$ million)				Share (%)
		2010	2014	2015	2016*	14/13	15/14	16*/15	2016*	2010	2014	2015	2016*	2016*
Africa		50,426	55,048	53,431	57,771	0.6	-2.9	8.1	100	31,164	36,493	32,784	34,776	100
North Africa		19,682	20,431	17,987	18,616	-1.4	-12.0	3.5	32.2	9,662	10,964	8,900	9,139	26.3
Algeria	VF	2,070	2,301	1,710	..	-15.8	-25.7	220	258	308
Morocco	TF	9,288	10,283	10,177	10,332	2.4	-1.0	1.5	17.9	6,703	7,379	6,263	6,548	18.8
Sudan	TF	495	684	741	..	15.7	8.3	94	967	949	1,009	2.9
Tunisia	TF	7,828	7,163	5,359	5,724	-2.6	-25.2	6.8	9.9	2,645	2,359	1,381	1,239	3.6
Subsaharan Africa		30,743	34,617	35,444	39,155	1.9	2.4	10.5	67.8	21,502	25,529	23,884	25,637	73.7
Angola	TF	425	595	592	..	-8.4	-0.6	719	1,589	1,163
Benin	TF	199	242	255	267	4.8	5.4	4.7	0.5	149	151	141
Botswana	TF	1,973	1,966	1,528	..	27.3	-22.3	779	977	1,036	1,101	3.2
Burkina Faso	THS	274	191	163	..	-12.4	-14.7	72	135	109
Burundi	TF	142	235	131	..	0.4	-44.3	2	4	2
Cameroon	TF	569	159	595	450
Cabo Verde	THS	336	494	520	598	-1.8	5.3	15.1	1.0	278	405	351	368	1.1
Centr. African Rep.	TF	54	96	121	..	14.6	25.9	11
Chad	THS	71	122	120	..	22.0	-1.6
Comoros	TF	15	23	24	..	4.1	3.5	35	48	40
Congo	THS	194	227	-33.8	63
Côte d'Ivoire	VF	252	471	1,441	..	23.9	205.9	201	184	158
Dem. Rep. Congo	TF	81	11	45	0,1
Djibouti	TF	51	18	25	31
Equatorial Guinea
Eritrea	VF	84	119	114	142	-15.6	-4.2	24.6	0.2	48	0.1
Ethiopia	TF	468	770	864	..	13.1	12.2	522	351	395	280	0.8
Gabon	TF
Gambia	TF	91	156	135	..	-8.9	-13.5	74	107	120
Ghana	TF	931	825	897	..	-17.0	8.7	620	897	819
Guinea	TF	12	33	35	..	-41.1	6.1	2	17	23	16	0.0
Guinea-Bissau	TF	22	36	44	..	1.7	21.3	13	21	17
Kenya	TF	1,470	1,261	1,114	..	-12.0	-11.7	800	811	723	824	2.4
Lesotho	TF	414	23	16	34	34	0.1
Liberia	12	55	46
Madagascar	TF	196	222	244	293	13.2	9.9	20.0	0.5	307
Malawi	TF	746	819	805	..	3.0	-1.7	31	31	37
Mali	TF	169	168	159	..	18.3	-5.4	205	212	186
Mauritania	TF	37	29	30	0.1
Mauritius	TF	935	1,039	1,151	1,275	4.6	10.8	10.8	2.2	1,282	1,447	1,432	1,572	4.5
Mozambique	TF	1,718	1,661	1,552	1,639	-11.9	-6.6	5.6	2.8	108	207	193	108	0.3
Namibia	TF	984	1,320	1,388	..	12.2	5.1	438	413	375	295	0.8
Niger	TF	74	135	135	..	9.2	-0.1	105	90	74
Nigeria	TF	1,555	..	1,255	576	543	404	1,070	3.1
Reunion	TF	421	406	426	458	-2.5	5.1	7.5	0.8	392	387	339	360	1.0
Rwanda	TF	504	926	987	..	7.2	6.6	202	304	368	390	1.1
São Tomé & Príncipe	TF	8	11	56	62	69	0.2
Senegal	TF	900	963	1,007	..	-9.4	4.5	453	423	368
Seychelles	TF	175	233	276	303	1.0	18.7	9.8	0.5	343	398	392	414	1.2
Sierra Leone	TF	39	44	24	54	-46.2	-45.6	125.7	0.1	26	35	23
Somalia
South Africa	TF	8,074	9,549	8,904	10,044	0.1	-6.8	12.8	17.4	9,070	9,348	8,235	7,910	22.7
Swaziland	TF	868	939	873	947	-3.0	-7.0	8.5	1.6	51	15	14
Tanzania	TF	754	1,113	1,104	..	4.7	-0.8	1,255	2,010	2,006	2,135	6.1
Togo	THS	202	282	273	..	-13.8	-3.2	66	125	114
Uganda	TF	946	1,266	1,303	..	4.9	2.9	784	791	1,171	768	2.2
Zambia	TF	815	947	932	956	3.5	-1.6	2.6	1.7	492	642	660	683	2.0
Zimbabwe	VF	2,239	1,880	2,057	2,168	2.6	9.4	5.4	3.8	634	827	886

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©. Please see page 9 for symbols and abbreviations.

(Data as collected by UNWTO, July 2017)

الملحق رقم (5): مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر

TRAVEL & TOURISM'S CONTRIBUTION TO EMPLOYMENT

Travel & Tourism generated 320,000 jobs directly in 2017 (2.8% of total employment) and this is forecast to grow by 3.0% in 2018 to 329,500 (2.9% of total employment). This includes employment by hotels, travel agents, airlines and other passenger transportation services (excluding commuter services). It also includes, for example, the activities of the restaurant and leisure industries directly supported by tourists.

By 2028, Travel & Tourism will account for 399,000 jobs directly, an increase of 1.9% pa over the next ten years.

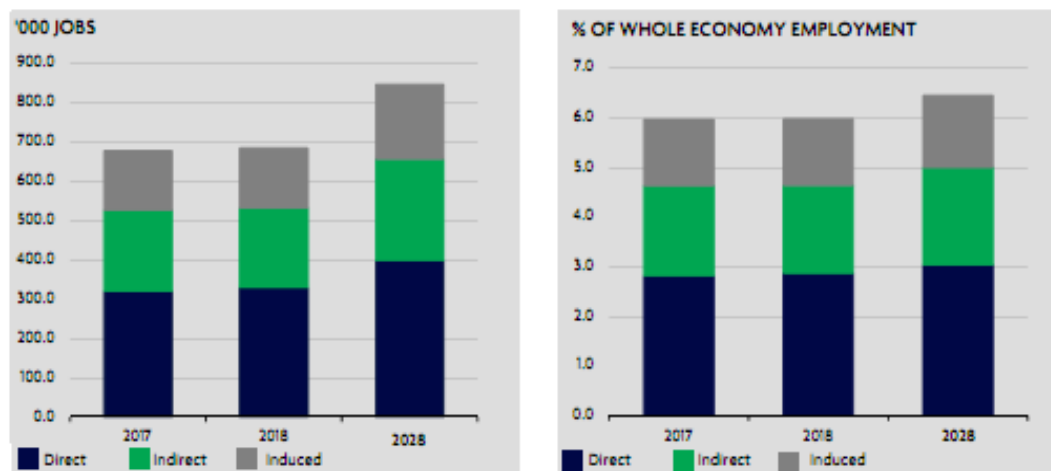
ALGERIA: DIRECT CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



The total contribution of Travel & Tourism to employment (including wider effects from investment, the supply chain and induced income impacts, see page 2) was 678,500 jobs in 2017 (6.0% of total employment). This is forecast to rise by 0.9% in 2018 to 685,000 jobs (6.0% of total employment).

By 2028, Travel & Tourism is forecast to support 848,000 jobs (6.5% of total employment), an increase of 2.1% pa over the period.

ALGERIA: TOTAL CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



تابع الملحق رقم (5): المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في الجزائر

THE ECONOMIC CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM: REAL 2017 PRICES

ALGERIA (DZDbn, real 2017 prices)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018E	2028F
1. Visitor exports	22.3	25.1	27.3	37.8	27.3	27.6	29.4	52.7
2. Domestic expenditure (Includes government individual spending)	718.3	803.3	779.9	855.3	855.6	862.3	884.6	1120.1
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	740.6	828.4	807.3	893.0	882.9	889.9	914.0	1172.8
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-224.3	-254.6	-248.7	-281.6	-277.5	-279.5	-286.2	-376.9
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	516.3	573.8	558.6	611.4	605.3	610.4	627.8	796.0
Other final impacts (Indirect & induced)	187.2	208.0	202.5	221.7	219.5	221.3	227.6	288.6
6. Domestic supply chain								
7. Capital investment	141.6	146.3	156.6	191.7	209.5	202.5	187.7	286.3
8. Government collective spending	31.3	30.4	32.3	35.7	35.5	34.8	34.4	38.1
9. Imported goods from indirect spending	-23.4	-26.1	-27.1	-52.5	-57.6	-53.8	-52.3	-71.1
10. Induced	216.8	234.3	228.5	240.4	242.0	247.2	250.9	340.4
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	1,069.7	1,166.7	1,151.3	1,248.4	1,254.1	1,262.4	1,276.2	1,678.4
Employment impacts ('000)								
12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	289.2	321.9	302.2	324.6	318.3	320.1	329.5	398.6
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	617.9	678.3	645.8	682.9	677.6	678.8	685.2	847.5
Other indicators								
14. Expenditure on outbound travel	43.6	38.5	51.1	77.8	61.5	69.5	73.6	94.1

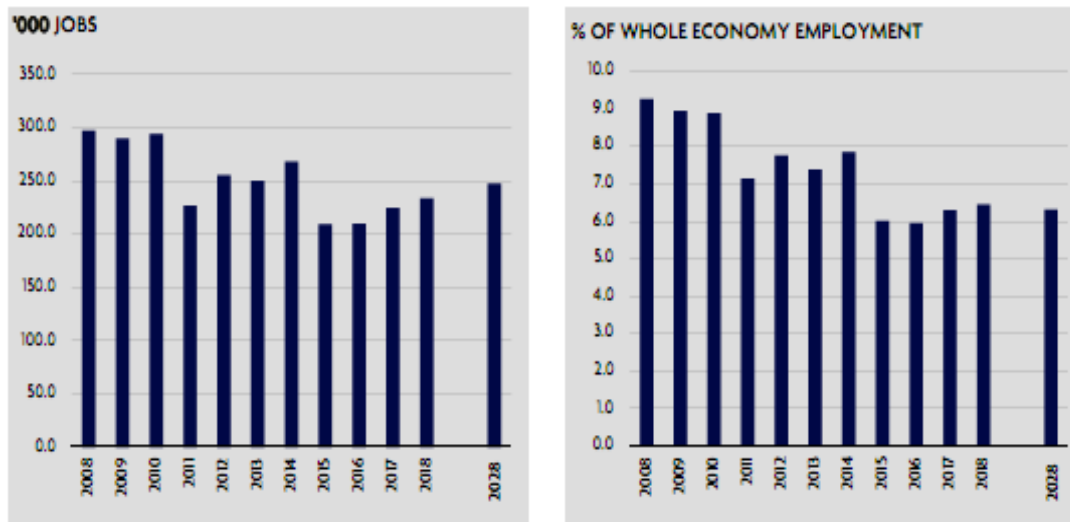
الملحق رقم (6): مساهمة السياحة في التوظيف في تونس

TRAVEL & TOURISM'S CONTRIBUTION TO EMPLOYMENT

Travel & Tourism generated 225,000 jobs directly in 2017 (6.3% of total employment) and this is forecast to grow by 4.0% in 2018 to 234,000 (6.5% of total employment). This includes employment by hotels, travel agents, airlines and other passenger transportation services (excluding commuter services). It also includes, for example, the activities of the restaurant and leisure industries directly supported by tourists.

By 2028, Travel & Tourism will account for 248,000 jobs directly, an increase of 0.6% pa over the next ten years.

TUNISIA: DIRECT CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



The total contribution of Travel & Tourism to employment (including wider effects from investment, the supply chain and induced income impacts, see page 2) was 464,000 jobs in 2017 (13.0% of total employment). This is forecast to rise by 3.1% in 2018 to 478,500 jobs (13.2% of total employment).

By 2028, Travel & Tourism is forecast to support 476,000 jobs (12.2% of total employment), a decrease of 0.0% pa over the period.

TUNISIA: TOTAL CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



تابع الملحق رقم (6): المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في تونس

THE ECONOMIC CONTRIBUTION OF
TRAVEL & TOURISM: REAL 2017 PRICES

TUNISIA (TNDmn, real 2017 prices)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018E	2028F
1. Visitor exports	5657.1	5532.8	5874.0	4022.1	3810.2	4385.8	4667.4	6392.4
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	5162.4	5200.3	5544.4	4845.4	5057.7	5142.3	5255.9	7077.8
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	10,819	10,733	11,418	8867.5	8867.9	9528.2	9923.3	13,470
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-3,267.9	-3,247.8	-3,424.8	-2,691.9	-2,702.6	-2,896.5	-3,015.1	-4,223.6
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	7,551.6	7,485.2	7,993.5	6,175.5	6,165.3	6,631.7	6,908.2	9,246.6
Other final impacts (indirect & induced)	2,737.6	2,713.5	2,897.8	2,238.7	2,235.0	2,404.1	2,504.3	3,352.0
6. Domestic supply chain								
7. Capital investment	1,822.9	1,757.9	1,813.0	1,864.5	1,816.1	1,850.3	1,893.9	2,328.9
8. Government collective spending	1,025.7	1,083.0	1,120.7	1,188.8	1,234.1	1,279.3	1,315.9	1,859.0
9. Imported goods from indirect spending	-488.1	-605.0	-675.0	-850.5	-822.7	-840.3	-889.0	-1,627.1
10. Induced	2,635.7	2,616.6	2,776.3	2,314.3	2,327.7	2,413.9	2,469.0	3,000.1
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	15,285	15,051	15,926	12,931	12,956	13,739	14,202	18,160
Employment Impacts ('000)								
12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	255.5	250.1	268.3	209.4	210.2	225.1	234.2	247.6
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	518.6	505.6	534.8	437.8	440.2	464.1	478.3	476.1
Other indicators								
14. Expenditure on outbound travel	1,148.6	1,311.9	1,276.5	1,401.2	1,579.6	1,706.6	1,760.7	2,415.5

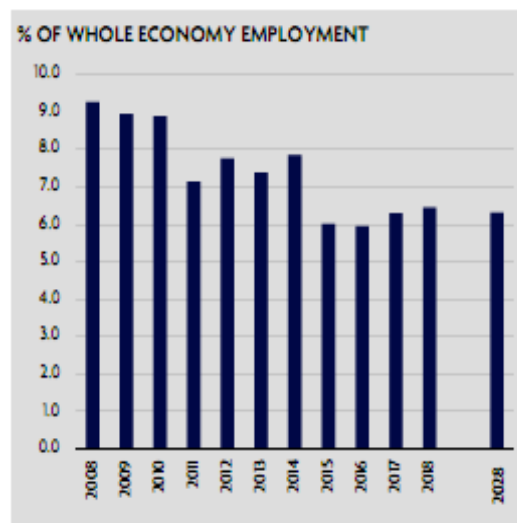
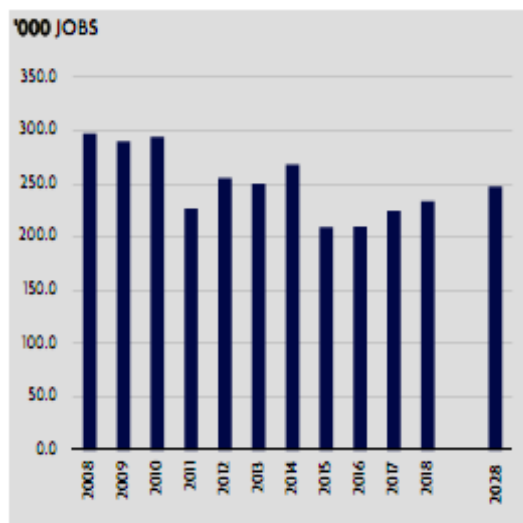
الملحق رقم (7): مساهمة السياحة في التوظيف في مصر

TRAVEL & TOURISM'S CONTRIBUTION TO EMPLOYMENT

Travel & Tourism generated 225,000 jobs directly in 2017 (6.3% of total employment) and this is forecast to grow by 4.0% in 2018 to 234,000 (6.5% of total employment). This includes employment by hotels, travel agents, airlines and other passenger transportation services (excluding commuter services). It also includes, for example, the activities of the restaurant and leisure industries directly supported by tourists.

By 2028, Travel & Tourism will account for 248,000 jobs directly, an increase of 0.6% pa over the next ten years.

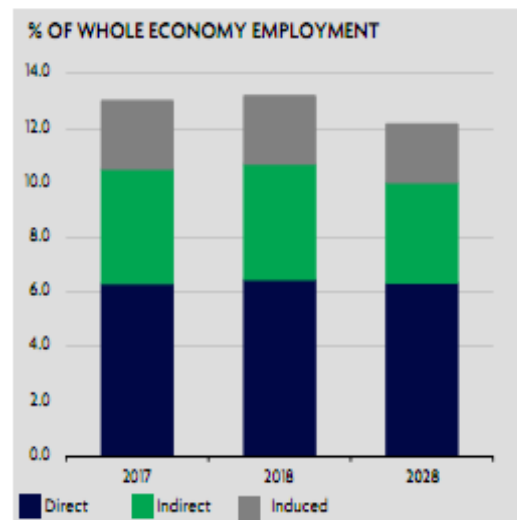
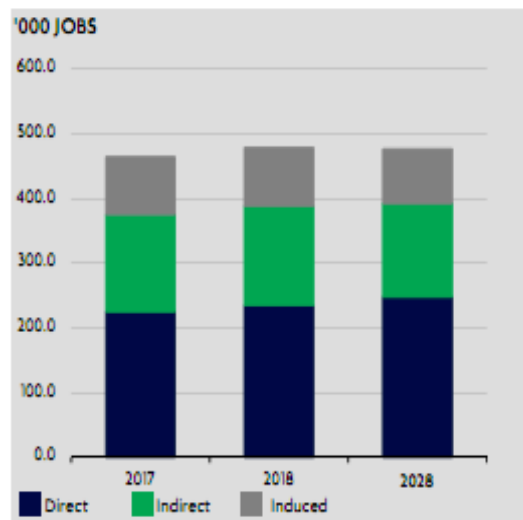
TUNISIA: DIRECT CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



The total contribution of Travel & Tourism to employment (including wider effects from investment, the supply chain and induced income impacts, see page 2) was 464,000 jobs in 2017 (13.0% of total employment). This is forecast to rise by 3.1% in 2018 to 478,500 jobs (13.2% of total employment).

By 2028, Travel & Tourism is forecast to support 476,000 jobs (12.2% of total employment), a decrease of 0.0% pa over the period.

TUNISIA: TOTAL CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT



تابع الملحق رقم (7): المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في مصر

THE ECONOMIC CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM: REAL 2017 PRICES

EGYPT (EGPbn, real 2017 prices)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018E	2028F
1. Visitor exports	109.4	70.5	77.4	65.8	38.8	141.7	147.5	214.1
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	103.6	100.8	111.8	114.1	118.8	130.8	134.1	201.2
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	213.0	171.2	189.2	179.9	157.6	272.5	281.6	415.4
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-63.7	-51.7	-56.9	-54.1	-47.5	-82.2	-85.1	-125.7
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	149.4	119.5	132.3	125.8	110.1	190.3	196.5	289.7
Other final impacts (indirect & induced)	54.2	43.3	47.9	45.6	39.9	69.0	71.2	105.0
6 Domestic supply chain								
7. Capital investment	51.7	48.4	47.8	49.6	53.7	59.6	63.6	113.3
8. Government collective spending	18.9	19.7	21.2	22.0	22.4	23.0	23.4	39.9
9. Imported goods from indirect spending	-4.6	-19.1	-31.8	-28.6	-37.0	-40.9	-42.6	-63.7
10. Induced	71.2	56.3	57.6	58.3	50.1	73.6	76.7	117.6
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	340.8	268.1	275.0	272.7	239.2	374.6	388.9	601.9
Employment impacts ('000)								
12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	1,184.6	953.2	1,031.7	982.5	823.0	1,099.0	1,143.0	1,383.3
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	2,750.5	2,171.3	2,194.7	2,170.5	1,829.2	2,425.4	2,539.7	3,198.7
Other indicators								
14. Expenditure on outbound travel	30.6	34.5	34.0	35.0	51.3	42.4	48.6	76.9

الملحق رقم (8)



الجمهورية التونسية

مؤشرات التنافسية		2015	2014	2013	2012	المؤشر
القيمة المعيارية	الترتيب (1)					
أولاً : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
15	0.174	0.99	2.87	3.00	4.00	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.
15	-0.598	4,329	4,329	4,251	4,169	تصويب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).
16	0.031	4.86	4.94	5.80	5.14	معدل التضخم.
16	-0.374	13.53	13.30	13.30	14.00	معدل البطالة.
19	-0.344	-0.71	-7.93	0.51	..	معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.
قطاع مالية الحكومة						
12	0.223	-4.6	-1.7	-2.1	-1.1	العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.
16	-0.658	10.08	12.20	12.20	14.32	الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.
1	1.800	21.8	23.0	21.7	27.9	الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
القطاع النقدي والمصرفي						
20	-0.881	-19.65	-43.67	-41.71	24.76	معدل نمو الاصول الاجنبية.
14	-0.534	34.24	37.17	35.59	34.35	حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .
18	-1.935	9.51	9.40	8.20	11.80	كفاية رأس المال (%).
19	-0.948	..	0.90	0.25	0.60	العائد على الاصول (%).
18	-1.002	14.50	13.80	14.50	12.80	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).
القطاع الخارجي						
7	0.463	92.57	102.12	104.80	108.00	درجة الانفتاح التجاري.
18	-0.623	7.5	7.7	7.7	8.6	الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).
16	-0.635	4.69	3.93	4.03	4.49	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر
14	-0.256	-4,334	-3,877	-3,722	-3,385	الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
15	-0.595	2,373	2,614	2,604	..	الإفناق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار امريكي)
16	-0.711	..	1,435	1,418	1,331	حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).
18	-0.518	10	13	15	16	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).
11	-0.040	129.9	128.5	115.6	118.1	اشتركاات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص).
11	0.477	97.7	97.7	97.3	96.9	مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
12	0.052	-0.10	-0.12	-0.07	-0.04	فعالية الحكومة.
13	0.014	-0.05	-0.13	-0.21	-0.15	سيادة القانون.
10	0.181	-0.11	-0.09	-0.14	-0.14	الفساد الإداري.
قطاع بيئة الاعمال						
6	0.792	85.1	85.1	85.0	..	بدء النشاط التجاري.
12	0.067	63.2	63.2	72.0	..	تسجيل الملكية.
14	0.061	35.0	35.0	43.8	..	الحصول على الائتمان.
9	0.128	46.7	46.7	56.7	..	حماية المستثمرين.
14	-0.008	69.0	73.9	74.1	..	دفع الضرائب.

الملحق رقم (9)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤشرات التنافسية		2015	2014	2013	2012	المؤشر
الترتيب ⁽¹⁾	القيمة المعيارية					
أولاً : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
8	0.346	3.90	3.80	2.80	3.40	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.
13	-0.576	4,794	4,701	4,618	4,581	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).
15	0.067	4.78	2.92	3.25	8.89	معدل التضخم.
13	0.071	10.10	9.50	9.80	11.00	معدل البطالة.
13	0.106	-7.66	8.09	3.37	..	معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.
قطاع مالية الحكومة						
18	-0.171	-35.1	-14.0	-3.2	-10.1	العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.
11	-0.391	58.15	73.34	75.53	81.74	الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.
11	0.291	13.4	12.9	12.2	11.8	الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي
القطاع النقدي والمصرفي						
11	-0.121	-2.44	3.33	1.95	7.36	معدل نمو الاصول الاجنبية.
15	-0.535	36.04	39.24	34.61	29.32	حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .
2	1.197	..	16.00	21.50	..	كفافية رأس المال (%).
3	1.271	..	2.00	1.90	1.90	العائد على الاصول (%).
17	-0.453	9.45	9.21	10.56	11.73	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).
القطاع الخارجي						
13	-0.526	..	62.51	63.63	65.35	درجة الانفتاح التجاري.
5	0.412	173.0	187.2	194.7	191.3	الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).
4	1.363	25.92	28.20	32.78	34.31	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر
7	-0.030	-4,230	757	12,488	17,757	الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
4	0.553	31,740	30,511	23,575	..	الإنتاج الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)
17	-0.744	..	1,277	1,236	1,122	حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).
16	-0.516	25	22	18	15	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).
15	-0.513	113.0	108.4	100.8	97.5	اشترابات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص).
18	-0.393	83.6	84.0	84.5	84.9	مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
16	-0.448	-0.51	-0.48	-0.54	-0.54	فعالية الحكومة.
16	-0.761	-0.83	-0.73	-0.66	-0.75	سيادة القانون.
15	-0.378	-0.68	-0.62	-0.47	-0.47	الفساد الاداري.
قطاع بيئة الاعمال						
14	-0.516	76.1	74.1	73.1	..	بدء النشاط التجاري.
21	-1.033	43.8	43.8	50.6	..	تسجيل الملكية.
18	-1.131	10.0	10.0	18.8	..	الحصول على الائتمان.
20	-1.253	33.3	33.3	30.0	..	حماية المستثمرين.
20	-1.353	46.1	45.0	41.6	..	دفع الضرائب.



جمهورية مصر العربية

مؤشرات التنافسية		2015	2014	2013	2012	المؤشر
الترتيب (1)	القيمة المعيارية					
أولاً : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
16	0.167	4.20	2.23	2.11	2.19	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
18	-0.689	2,707	2,654	2,654	2,659	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).
20	-0.626	10.36	10.15	9.42	7.12	معدل التضخم.
15	-0.309	13.03	13.20	13.20	12.70	معدل البطالة.
1	0.798	8.71	7.22	6.18	..	معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
قطاع مالية الحكومة						
19	-0.594	-18.4	-36.0	-37.1	-27.7	العجز / الفائض المالي مليار دولار أمريكي.
12	-0.429	85.37	64.34	54.24	50.53	الإيرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار أمريكي.
10	0.311	12.6	12.1	13.6	12.5	الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
القطاع النقدي والمصرفي						
22	-1.806	-120.40	-28.27	-11.82	-29.87	معدل نمو الأصول الأجنبية.
10	-0.461	87.55	78.24	75.67	76.52	حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك.
14	-0.452	13.50	13.90	13.70	14.90	كفاية رأس المال (%).
11	-0.018	1.30	1.30	1.00	1.00	العائد على الأصول (%).
16	-0.223	7.20	8.50	9.30	9.80	القروض المتمثلة إلى إجمالي القروض (%).
القطاع الخارجي						
19	-1.183	34.85	37.41	40.74	41.16	درجة الانفتاح التجاري.
16	-0.577	15.9	14.9	16.5	15.7	الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار أمريكي).
18	-0.684	3.96	3.28	3.94	3.44	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
17	-0.320	-5,923	-3,787	-9,541	-7,901	الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي).
ثانياً : جاذبية بيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
11	-0.393	7,821	7,448	6,118	..	الإنتاج الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي).
14	-0.656	..	1,697	1,700	1,701	حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).
9	-0.424	398	419	387	356	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).
12	-0.206	111.0	114.3	121.5	119.9	اشراكات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص).
6	0.592	99.4	99.2	99.1	98.8	مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).
المؤسسات والحكومة الرشيدة						
17	-0.807	-0.76	-0.84	-0.89	-0.82	فعالية الحكومة.
15	-0.502	-0.50	-0.60	-0.60	-0.46	سيادة القانون.
16	-0.410	-0.56	-0.59	-0.60	-0.59	الفساد الإداري.
قطاع بيئة الأعمال						
4	1.070	87.5	87.3	87.2	..	بده النشاط التجاري.
14	-0.172	58.2	58.1	69.1	..	تسجيل الملكية.
6	0.737	50.0	50.0	56.3	..	الحصول على الائتمان.
17	-0.606	43.3	41.7	36.7	..	حماية المستثمرين.
18	-0.736	51.4	59.0	61.0	..	دفع الضرائب.